الصراع الديموغرافي في فلسطين

د. جمـــال البـــابا

د. هـــاني طالب

غـــزة - فلسطـــين

2026م

الصِّراع الدِّيمُوغرافي في فلسطين
من النَكبة إلى حرب الإبادة
"السِّياسات والتَحديات والمآلات"

(دراسة حقليَّة)

إعداد:

د. جمال البابا
باحث مختص في الجغرافيا السياسيَّة

د. هاني طالب
باحث في الشؤون السياسيَّة

منشُورَات مركز فينيق للبُحُوث والدِّراسات الحقليَّة
غزَّة - فلسطين

الطبعة الأولى
2026

إهداء

إلى روح الفَقِيد العزيز الدُّكتور "رائد نجم"، الَّذِي رحل عنا خلال أشهر الحرب على غزَّة، بعد صِرَاعٍ طويل مع المرض، نُهدِي هذه الدِّرَاسة إجلالًا لمكانته العلميَّة، وإقرارًا بعطائه المتواصِل للقضيَّة الفلسطينيَّة والمجتمع الفلسطيني، لقد كان الدُّكتور رائد نموذجًا للباحث الملتزم والنَّاشط المتفاني، الَّذِي يجمع بين الفِكْر العَمِيق والعمل الميداني، ساعيًا دائمًا إلى تعزيز الحُقُوق والعدالة، والدِّفاع عن صُمُود الإنسان الفلسطيني.

لقد ترك وراءه إرثًا زاخرًا من الأفكار والمبادرات، وإسهامات لا تُنسى أثْرَت المعرفة الوطنيَّة، وعزَّزَت العمل المجتمعي، وكان قدوةً في التمسُّك بالقيم الأخلاقيَّة والوطنيَّة، مؤمنًا بأنَّ المعرفة قوةٌ وبناء المستقبل، نأمل أن تظلَّ ذكراه منارةً تهدي كل من يَسْعى للعدالة وحماية الوُجُود الفلسطيني، وأن يواصل أثره إشعال شعلة الأمل في قلوب الأجيال القادِمَة.

أحباؤه

الشُكر والتقدير

يتقدَّم مركز فينيق للبُحُوث والدِّراسات الحقليَّة، ممثلًا في رئيسه وأعضائه وكوادره، بجزيل الشُّكر وعميق الامتنان إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، ممثلًا في مديره العام المفكر العربي الدُّكتور عزمي بشارة، تقديرًا لدورهم الفاعل ودعمهم الكريم في إنجاز هذه الدِّراسة المتميِّزة، التي عالجت أحد أبرز مرتكزات الصِّراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والمتمثّل في البُعْد الديمغرافي.

كما يثمِّن المركز عاليًا جهود الباحثَين وطاقم العمل في المركز، الَّذِين أسهموا بخبراتهم ووقتهم في إعداد هذه الدِّرَاسة وإخراجها، ويأمل المركز أن تسهم هذه الدِّراسة في تقديم قراءة موضوعيَّة لطبيعة الصِّرَاع وأبعاده المتعدِّدة، واستشراف مآلاته المستقبليَّة.

مركز فينيق للأبحاث والدِّرَاسات الحقليَّة

مُلخَّص الدِّراسة

تُقدِّم هذه الدِّراسة معالجة تحليليَّة شاملة للصِّراع الدِّيمُوغرافي في فلسطين، مستندةً إلى إطار نظري ومفاهيمي يعرِّف بمفاهيم الصِّراع الدِّيمُوغرافي، والهندسة السكانيَّة، والإحلال الاستعماري، والتَّهجير القسري، ويربطها بالسِّيَاق الفلسطيني بوصفِه ساحةً مركزيَّة لتجليَّات هذه المفاهيم، كما تُولي اهتمامًا خاصًّا بالتحوُّلات الَّتِي أعقبت السَّابع من أكتوبر 2023 باعتباره منعطفًا مفصليًّا أعاد تشكيل المعادلات السياسيَّة والأمنيَّة والسكانيَّة.

وتستعرض هذه الدِّرَاسة الجذور التاريخيَّة للاختلال الدِّيمُوغرافي من خلال تحليل تطوُّر التَّركيب السُّكاني في فلسطين قبل عام 1948، بوصفه الخلفيَّة التأسيسيَّة لفهم سياسات الهجرة المنظَّمة والاستيطان التي سبقت قيام إسرائيل، وأسهَمَت في إعادة رسم الخريطة السكانيَّة، ثمَّ تنتقل إلى تحليل تداعيات الحَرْب الأخيرة على الواقع الدِّيمُوغرافي، من خلال تتبُّع أنماط التَّهجير الجماعي في قطاع غزَّة والضفَّة الغربيَّة، وتأثير العمليات العسكريَّة على النموِّ السُّكاني والهجرة الداخليَّة والخارجيَّة، وما نتج عنهما من تحوُّلات في موازين التَّوزِيع السُّكاني بين الفلسطينيِّين والإسرائيليين.

كما تناقش هذه الدِّراسة واقع الميزان الدِّيمُوغرافي الرَّاهن واتجاهاته المستقبليَّة، في ضوء الفوارق البنيويَّة بين السياسات السكانيَّة الإسرائيليَّة المدعومة بمؤسَّسات الدَّولة، والواقع الفلسطيني الخاضِع لقيود الاحتلال والحِصَار، وتُسلِّط الضَّوء على الأدوات القانونيَّة والأمنيَّة والجغرافيَّة التي تُستخدم لإدارة الوُجُود الفلسطيني والتحكُّم فيه، ومَا تفرضه من تحديات ديمُوغرافيَّة وتنمويَّة عميقة.

وتختتم هذه الدِّراسة باستشراف السِّيناريوهات المحتملة لمآلات الصِّراع الديمُوغرافي، وطرح بدائل وإستراتيجيَّات فلسطينيَّة لتعزيز الصُّمود السُّكاني وحماية الوجود الوطني، بما يرسِّخ رؤية مستقبليَّة قائمة على العدالة

الديمُوغرافيَّة والحقوق السياسيَّة، وبذلك تربط هذه الدِّراسة بين الماضي التَّاريخي والتحوُّلات الراهنة والآفاق المستقبليَّة، انطلاقًا من اعتبار الإنسان الفلسطيني محور الصِّراع وركيزته الأساسيَّة، والدِّيمُوغرافيا أحد أبرز محدِّدات البقاء والسِّيادة في فلسطين.

Summary

This study provides a comprehensive analytical examination of the demographic conflict in Palestine. It establishes a theoretical framework addressing concepts such as demographic conflict, population engineering, settler colonialism, and forced displacement, with particular attention to the transformations following October 7, 2023, as a pivotal moment reshaping political, security, and demographic dynamics.

The study traces the historical roots of demographic imbalance prior to 1948, analyzing organized migration and settlement policies that reshaped Palestine's population structure. It then assesses the demographic consequences of the recent war, including mass displacement in Gaza and the West Bank, shifts in population growth and migration patterns, and changes in the demographic balance between Palestinians and Israelis.

Finally, the study evaluates current demographic trends, Israeli policies regulating Palestinian presence, and future scenarios of the conflict. It proposes strategies to strengthen Palestinian demographic resilience, emphasizing demographic justice and political rights as central to long-term stability and sovereignty.

تقديم الدّراسة

يشكِّل البعد الدِّيمُوغرافي أحد المرتكزات الأساسيَّة لفهم طبيعة الصِّراع الفلسطيني- الإسرائيلي، إذ لم يعُدْ هذا الصِّراع مقتصرًا على التَّنافس السِّياسي أو العسكري على الأرض والموارد؛ بل أصبح في جوهره صراعًا على الإنسان ذاته: وجوده، وعدده، وتوزُّعه الجغرافي، وقدرته على البقاء والاستمرار في وطنه، فمنذ النَّكبة عام 1948 ارتبط المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بسياسات ممنهجة لإعادة تشكيل الخَرِيطة السكانيَّة لفلسطين التاريخيَّة، عبر الطرد والتَّهجير والإحلال السُّكاني، وتشجيع الهجرة اليهوديَّة، ومُصَادرة الأراضي، وتفتِيت التجمُّعات الفلسطينيَّة، بما يضمن تكريس أغلبيَّة يهوديَّة، والسَّيطرة على المجال الجغرافي، وفي المقابل شكَّل الصُّمود الدِّيمُوغرافي الفلسطيني - من خلال النُّمو الطبيعي، والتشبُّث بالأرض، والحفاظ على النَّسِيج الاجتماعي - أحد أهم أدوات المقاومة والبقاء في مواجهَة هذه السِّياسات.

وقد تعمَّقت أبعاد هذا الصِّراع في السَّنوات الأخيرة، ولا سيَّما بعد السَّابع من أكتوبر 2023، حيث شَهِدت الأراضي الفلسطينيَّة تحوُّلات ديموغرافيَّة قسرية غير مسبوقة نتيجة الحرب واسعة النطاق، وما رافقها من عمليَّات قتل ودمار وتهجير جماعي ونُزُوح داخلي واسع، الأمر الذي انعكس - بصورة مباشرة- على مُعدَّلات النموِّ السُّكاني وأنماط الهجرة والتوزُّع الجغرافي للسُّكان، وأعادت هذه التطوُّرات طرح الدِّيموغرافيا بوصفها ساحة مركزيَّة للصِّراع، تُستخدم فيها السِّياسات السكانيَّة كأداة لإعادة هندسة الواقع البشَري والجغرافي بما يخدم أهدافًا إستراتيجيَّة بعيدة المدى.

في ضوء ذلك تنطلق هذه الدِّرَاسة من فرضيَّة مفادها أن التحوُّلات الدِّيمُوغرافية في فلسطين ليست نتاجًا طبيعيًّا لعوامل سكانيَّة فحسب؛ بل هي نتيجة مباشرة لسياسات ممنهجة تهدف إلى التحكُّم في الوجود الفلسطيني وتقلِيصه أو إعادة تشكيله، ومِن ثمَّ تسعى هذه الدِّراسة إلى تحليل الصِّراع

الدِّيمُوغرافي بوصفه عمليَّة تاريخيَّة مستمرَّة تتقاطع فيها الأبعاد السكانيَّة مع السياسيَّة والأمنيَّة، من خلال تتبُّع التطوُّر التَّاريخي للتركيب السكاني، ورصد تداعيات الحرب الأخيرة على النموِّ والهجرة والتوزُّع الجغرافي، وتقييم الإجراءات الإسرائيليَّة المؤثرة في الميزان الديموغرافي، وصولًا إلى استشراف المآلات المستقبليَّة، وبلورة إستراتيجيَّات فلسطينيَّة تعزِّز الصُّمود والبقاء.

وتأمل هذه الدِّراسة أن تسهم في تقديم قراءة علميَّة منهجيَّة تربط بين التَّحلِيل الديمُوغرافي والتَّحليل السياسي والإستراتيجي، وأن توفِّر قاعدة معرفيَّة تساعد الباحثين وصنَّاع القرار والمؤسَّسات المعنيَّة على فهم التحوُّلات السكانيَّة الراهنة وتداعياتها، بما يدعم التَّخطيط المستقبلي، ويحافظ على الحقوق الديمُوغرافيَّة والوطنية للشعب الفلسطيني، وبذلك تضعُ هذه الدِّراسة الإنسان الفلسطيني في مركز التَّحليل، باعتباره الفاعل الأساسي في معادلة الصِّراع، ومحورًا رئيسًا في معركة الوجود والسيادة على الأرض.

ينطلق الفَصْل الأوَّل من تأصيل الإطار النَّظري والمفاهيمي الذي تستند إليه هذه الدِّراسة، من خلال تعريف مفاهيم الصِّراع الديمُوغرافي، والهندسة السكانيَّة، والإحلال الاستعماري، والتهجير القسري، وارتباطها بالسِّياق الفلسطيني، مع التَّركيز على التحوُّلات التي أعقبت السَّابع من أكتوبر 2023 باعتباره لحظة فارقة أعادت تشكيل المعادلات السياسيَّة والأمنيَّة والسكانيَّة، أمَّا الفصل الثَّاني فيتناول التطوُّر التَّاريخي للتركيب السُّكاني في فلسطين قبل عام 1948، بوصفه الخلفيَّة التأسيسيَّة لفهم جذور الاختلال الديمُوغرافي، وسياسات الهجرة المنظَّمة والاستيطان التي سبقت قيام دولة إسرائيل، وأسهمت في إعادة تشكيل الخريطة السكانيَّة.

وفي الفصل الثالث تُحلِّل هذه الدِّرَاسة تداعيات الحرب الأخيرة على الخريطة الديمُوغرافيَّة، من خلال دراسة أنماط التَّهجير الجمَاعي في قطاع غزَّة والضفَّة الغربيَّة، وتأثير العمليَّات العسكريَّة على النمو السُّكاني والهجرة الداخليَّة

والخارجيَّة، إضافة إلى التغيُّرات التي طرأت على موازين التَّوزع السُّكاني بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، بينما يناقش الفَصْل الرَّابع واقع الميزان الديمُوغرافي الرَّاهن واستشراف اتجاهاته المستقبليَّة، في ضوء الفوارق البنيويَّة بين السياسات السكانيَّة الإسرائيليَّة المدعومة بمؤسَّسات الدولة، والواقع الفلسطيني المقيد بقيود الاحتلال والحصار.

ويتناول الفَصْل الخامس الإجراءات والسِّياسات الإسرائيليَّة الهادفة إلى إدارة الوجود الفلسطيني، والتحكُّم فيه عبر أدوات قانونيَّة وأمنيَّة وجغرافيَّة متعدِّدة، وما تفرضه من تحديات ديموغرافيَّة وتنمويَّة على المجتمع الفلسطيني، ويختتم الفَصْل السَّادس باستشراف المآلات المحتملة للصِّرَاع الديمُوغرافي، وطرح بدائل وإستراتيجيَّات فلسطينيَّة لتعزيز الصُّمود السُّكاني، وحماية الوجود الوطني، بما يسهم في بناء رؤية مستقبليَّة تستند إلى العدالة الديمُوغرافية والحقوق السياسيَّة.

وبذلك تقدِّم هذه الدِّرَاسة قراءة تحليليَّة شاملة تربط بين الماضي التَّاريخي والتحوُّلات الرَّاهنة والسيناريوهات المستقبليَّة، انطلاقًا من اعتبار الإنسان الفلسطيني محور الصِّرَاع وركيزته الأساسيَّة، واعتبار الديِّمُوغرافيا أحد أهم محدِّدات البقاء والسِّيادة في فلسطين.

د. خالد اليازجي

رئيس مركز فينيق للدِّرَاسات الحقليَّة

منهجيَّة الدِّراسة
الإشكاليَّة والأهداف والمنهجيَّة

أوَّلًا: مقدِّمة:

لم يعُد الصِّراع الفلسطيني- الإسرائيلي يُفهم بوصفه نزاعًا سياسيًّا أو عسكريًّا على الأرض والسِّيادة فحسب؛ بل بات في جوهره صراعًا ديموغرافيًّا على الوجود والهويَّة والحق في البقاء، فمنذ النَّكبة عام 1948ارتبطت مشاريع السَّيطرة الاستعماريَّة بسياسات ممنهجة لإعادة تشكيل الخريطة البشريَّة لفلسطين التاريخيَّة عبر الطرد والإحلال، وتشجيع الهجرة اليهودية، ومصادرة الأراضي، وتفتيت التجمُّعات الفلسطينيَّة، وفرض أنماط متعدِّدة من العزل الجغرافي والقانوني، وبهذا تحوَّلت الديمُوغرافيا من مجرَّد معطى إحصائي إلى أداة إستراتيجيَّة لتكريس موازين القوَّة، وإعادة هندسة المجالين السُّكاني والجغرافي بما يخدم أهدافًا سياسيَّة بعيدة المدى.

وعلى امتداد العقود الماضية تداخلت التحوُّلات السكانيَّة مع الأبعاد الأمنيَّة والاقتصادية للصِّراع، فغدَت أنماط النُّمو والهجرة والتوزُّع السُّكاني مؤشِّرات مباشرة على اتجاهاته، وقد اكتسب هذا البعد أهميَّة متزايدة بعد السَّابع من أكتوبر 2023، إذ أفرزت الحرب اللَّاحقة موجات تَهجِير جماعي واسعة، ودمارًا للبنى التحتيَّة، وارتفاعًا في معدَّلات الوفيات، وتراجعًا في مؤشِّرات النمو الطبيعي، الأمر الذي أحدث تغيُّرات قسريَّة في التوزُّع الجغرافي للسُّكان، وأعاد طرح الدِّيمُوغرافيا بوصفها ساحة مركزيَّة للصِّراع لا نتيجة له، وفي المقابل حافظ المجتمع الفلسطيني - رغم الاقتلاع والتَّشتيت والحصار - على ديناميَّات صُمُود ديمُوغرافي واجتماعي أسهمت في تثبيت وجوده التَّاريخي، ممَّا أبقى الميزان السُّكاني عنصرًا حاسمًا في معادلة الصِّراع ومستقبل الحلول السياسية.

وتنطلق هذه الدِّراسة من إشكاليَّة رئيسة تتمثَّل في فهم الكيفية التي تُستخدم بها السياسات السكانيَّة كأداة لإدارة الصِّراع وإعادة تشكيل الواقع

الديموغرافي، وتحليل أثر الحَربِ الأخيرة على النُّمو السُّكاني الفلسطيني وأنماط الهجرة والنُّزوح والتَّوزيع الجغرافي، وانعكاس ذلك على ميزان القوى الديمُوغرافي بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وتنبع أهميَّة هذه الدِّراسة من سعيها إلى الرَّبط بين التحليل الديمُوغرافي والتَّحليل السياسي والإستراتيجي، بما يتيح قراءة علميَّة متكاملة لتحوُّلات الحاضر، واستشراف مآلات المستقبل.

وتهدف هذه الدِّراسة إلى تأصيل الإطار النَّظري والمفاهيمي للصِّراع الديموغرافي، وتتبُّع التطوُّر التَّاريخي للتركيب السُّكاني في فلسطين، وتحليل تداعيات ما بعد السَّابع من أكتوبر على الخريطة السكانيَّة، وتقييم الإجراءات الإسرائيليَّة المؤثرة في إعادة هندسة الواقع الديمُوغرافي، وصولًا إلى استشراف السِّيناريوهات المستقبليَّة، وبلورة إستراتيجيَّات فلسطينيَّة تعزِّز الصُّمود والبقاء، ولتحقيق ذلك تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي وصفي يجمع بين المقاربة التاريخيَّة والتَّحليل الكمِّي للبيانات السُّكانية والتحليل الكيفي للسِّياسات والممارسات الميدانيَّة.

ثانيًا: مُشكلة الدِّرَاسة:

تنبع مشكلة هذه الدِّراسة من ملاحظة أنَّ الدِّيمُوغرافيا في الحالة الفلسطينيَّة لم تعد متغيِّرًا سكانيًّا طبيعيًّا يخضع فقط لعوامل الولادة والوفاة والهجرة؛ بل تحوَّلت إلى أداة سياسيَّة وإستراتيجيَّة تُوظَّف بصورة منهجيَّة في إدارة الصراع، وإعادة تشكيل الواقع الجغرافي والبشَرِي، فإسرائيل - بوصفها قوَّة احتلال ذات مشروع استيطاني إحلالي- تبنّت على مدار العقود سياسات سكانيَّة وقانونيَّة وأمنيَّة تستهدف التحكُّم في حجم الوجود الفلسطيني وتوزُّعه المكاني، عبر التَّهجير القسري، والاستيطان، وتقييد الحركة، وسحب الهُويَّات، وإعادة رسم الحدود الديموغرافيَّة، بما يضمن الحفاظ على أغلبيَّة يهوديَّة وتكريس السَّيطرة على الأرض.

في المقابل يواجه المجتمع الفلسطيني واقعًا ديموغرافيًّا مركبًا يتَّسم بارتفاع معدَّلات النمو الطبيعي من جهة، وبضغوط متزايدة من النُّزوح والهجرة القسريَّة وتآكل مقوِّمات الحياة من جهة أخرى، الأمر الذي يخلق حالة من التَّناقض بين القدرة على الاستمرار العددي وبين تهديدات التَّفريغ المكاني والتشتيت الجغرافي، وقد تفاقمت هذه الإشكاليَّة بصورة غير مسبوقة بعد السَّابع من أكتوبر 2023، إذ أسفرت الحرب وما رافقها من عمليَّات قتل ودمار وتهجير جماعي عن تحوُّلات قسريَّة عميقة في أنماط التَّوزيع السُّكاني ومؤشِّرات النمو، بما يثير تساؤلات جوهريَّة حول مستقبل الميزان الدِّيمُوغرافي الفلسطيني-الإسرائيلي، ومآلات الوجود الفلسطيني ذاته.

ومن هنا تتحدَّد مشكلة هذه الدِّراسة في وجود فجوة تحليليَّة ومعرفيَّة تتعلق بفهم طبيعة هذه التحوُّلات الديموغرافيَّة وحدود تأثيرها في التَّساؤل الرَّئيس الآتي: **هل تمثل السياسات الإسرائيليَّة والحرب الأخيرة مجرد تغيُّرات ظرفيَّة مؤقتة، أم أنها تعكس نمطًا بنيويًّا من "الهندسة السكانيَّة" يهدف إلى إعادة تشكيل المجال السُّكَّاني على نحو دائم؟**

ويتفرَّع عنه التَّساؤلات الفرعيَّة الآتية:

1. كيف أثّرت هذه السياسات فعليًّا على النُّمو السُّكاني الفلسطيني وأنماط الهجرة والتوزع الجغرافي؟
2. كيف يشكَّل البُعد الديمُوغرافي تاريخيًّا كأداة مركزيَّة في الصِّراع الفلسطيني- الإسرائيلي؟
3. مَا أبرز التحوُّلات التي طرأت على التَّركيب السُّكاني الفلسطيني نتيجة السِّياسات الإسرائيليَّة المتعاقبة؟
4. كيف أثَّرت الحرب بعد السَّابع من أكتوبر على معدَّلات النمو والوفيات والهِجْرة والنُّزوح؟

5. ما السِّياسات الإسرائيليَّة التي تهدف منها إلى اختلال أو إعادة تشكيل الميزان الديمُوغرافي بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين مستقبلًا؟
6. ما اتِّجاهات الميزان الديمُوغرافي بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين في المدى المنظور؟
7. وما الإستراتيجيَّات الممكنة لتعزيز الصُّمود الديمُوغرافي الفلسطيني مستقبلًا؟

ثالثًا: فرضيَّات الدِّراسة:

تفترض هذه الدِّراسة أن:

1. السِّياسات الإسرائيليَّة تجاه السُّكان الفلسطينيِّين تتَّسم بالطابع المنهجي الهادف إلى تقليص الوجود الفلسطيني، وإعادة توزيع السُّكان جغرافيًّا.
2. الحرب الأخِيرة أسهمت في تسريع التغيُّرات الديمُوغرافيَّة القسرية عبر التَّهجير الجماعي، وتقويض مقوِّمات النمو الطبيعي.
3. رغم الضُّغوط يظلُّ العامل الديمُوغرافي الفلسطيني عنصر قوَّة إستراتيجيَّة طويلة الأمد قد يحدُّ من قدرة إسرائيل على فرض واقع أحادي.
4. تبنِّي سياسات تنمويَّة تُعزِّز الصُّمود المجتمعي الفلسطيني، وتحافظ على الاستقرار الديمُوغرافي، وتُخفِّف آثار الهندسة السكانيَّة القسريَّة.

رابعًا: أهميَّة الدِّراسة:

تنبع أهميَّة هذه الدِّراسة من كونها تتناول البعد الديموغرافي بوصفه أحد المحددات الحاسمة في فهم طبيعة الصِّراع الفلسطيني - الإسرائيلي ومساراته المستقبلية، إذ تربط بين التَّحليل السُّكاني من جهة، والتَّحليل السياسي والإستراتيجي من جهة أخرى، بما يتيح قراءة شاملة للتحوُّلات التي يشهدها الواقع

الفلسطيني بعيدًا عن المقاربات الجزئيَّة أو الوصفيَّة، فالدِّيمُوغرافيا في السِّياق الفلسطيني ليست مجرَّد مؤشِّرات عدديَّة؛ بل عامل فاعل في تشكيل السِّياسات، وإعادة توزيع القوَّة والسِّيادة على الأرض.

وتكتسب هذه الدِّراسة أهميَّتها العلميَّة من إسهامها في سد فجوة معرفيَّة في الأدبيَّات العربيَّة التي لا تزال محدودة في تناول الصِّراع من منظور «الهندسة الديموغرافيَّة»، وتحليل أثر السِّياسات السكانيَّة على موازين القوى، وذلك من خلال تقديم إطار نظري ومفاهيمي يفسِّر العِلاقة بين الاستعمار الاستيطاني والتحوُّلات السكانيَّة، كما تتمثَّل أهميَّتها المنهجية في اعتمادها على مقاربة تجمع بين التَّحليل التَّاريخي والوصفي والتَّحليل الكمي والكيفي للبيانات الميدانيَّة، بما يعزِّز دقَّة النتائج وموضوعيَّتها.

أمَّا من النَّاحية التطبيقيَّة فتسهم هذه الدِّراسة في توفير قاعدة معلومات وقراءة تحليليَّة يمكن أن يستفيد منها صانعو السِّياسات والباحثون والمؤسَّسات المعنية بالتَّخطيط السُّكاني والاجتماعي، من أجل صياغة تدخُّلات وإستراتيجيَّات تدعم صمود المجتمع الفلسطيني، وتحدُّ من آثار التَّهجير والتَّفريغ السكاني، كما تكتسب أهميَّة راهنة في ظلِّ التحوُّلات العميقة التي أعقبت السَّابع من أكتوبر 2023، حيث تساعد على تفسير اتِّجاهات الصراع، واستشراف السِّيناريوهات المستقبليَّة للميزان الدِّيمُوغرافي، وما يترتَّب عليها من انعكاسات سياسيَّة وتنمويَّة.

وبذلك تمثل هذه الدِّراسة إضافة علميَّة وعمليَّة تسهم في فهم الدِّيمُوغرافيا بوصفها عنصرًا مركزيًّا في معادلة البقاء والحقوق والسيادة الفلسطينيَّة.

خامسًا: أهداف الدِّرَاسة:

تهدف هذه الدِّرَاسة إلى:

1. تأصيل الإطار النَّظَري والمفاهِيمِي لمفهوم الصِّراع الديمُوغرافي في السِّياق الفلسطيني.
2. تتبُّع التطوُّر التَّاريخي للتَّركيب السُّكاني في فلسطين قبل النَّكبة وبعدها.
3. تحليل تداعيات مَا بَعْد السَّابع مِن أكتوبر على النموِّ السُّكَّاني والهِجْرة والتوزع الجغرافي.
4. تقييم السِّياسات والإجراءات الإسرائيليَّة المؤثِّرَة في إعادة هندسة الواقع الديمُوغرافي.
5. استشراف المآلات المستقبليَّة للميزان الديمُوغرافي، وبلورة إستراتيجيَّات فلسطينيَّة لتعزيز الصُّمود السكاني.

سادسًا: منهجيَّة الدِّراسة:

تعتمد هذه الدِّرَاسة على منهجيَّة علميَّة مركَّبة تجمع بين المنهج التَّاريخي، والمنهج الوصفي التَّحلِيلي، والمنهج الكمِّي، بما يتيح فهمًا متعدِّد الأبعاد للصِّراع الديمُوغرافي في فلسطين.

❖ **المنهج التَّاريخي:**

يُستخدم لتتبع تطوُّر البنية السكانيَّة في فلسطين عبر المراحل التاريخيَّة المختلفة، منذ أواخر العهد العثماني مرورًا بفترة الانتداب البريطاني، ثمَّ ما بعد عام 1948، وصولًا إلى المرحلة المعاصرة، ويُسهِم هذا المنهج في تحليل التحوُّلات الديمُوغرافية في سياقها السِّياسي والاستعماري، وفهم أثر السياسات السكانيَّة والاستيطانيَّة التي تبنتها مؤسَّسات مثل الوكالة اليهوديَّة وحكومات إسرائيل المتعاقبة على التَّوازن السكاني في الأرض الفلسطينيَّة.

❖ **المنهج الوصفي التَّحلِيلي:**

يقوم على وصف الظَّواهر السكانيَّة الراهنة، وتحليل خصائصها واتجاهاتها، من خلال دراسة معدَّلات النموِّ، والهِجْرة، والتَّوزيع الجُغْرافي، والتَّركيب العمري، والكثافة السكانيَّة، كما يتناول تحليل السِّياسات والإجراءات الميدانيَّة التي تؤثِّر في الواقع الديمُوغرافي، وتفسير العلاقات المتبادلة بين المتغيِّرات السكانيَّة والسياسيَّة في ضوء السِّياق الإستراتيجي للصِّراع.

❖ **المَنْهج الكمِّي:**

يعتمد على تحليل البيانات الإحصائيَّة والديمُوغرافية الصَّادرة عن الجهات الرسميَّة ومراكز الأبحاث، باستخدام أدوات التَّحليل الإحصائي لقياس الاتِّجاهات، واختبار الفرضيَّات، ورصد الفوارق الزمنيَّة والمكانيَّة في المؤشِّرات السكانية، ويهدف هذا المنهج إلى إضفاء قدر أكبر من الدقَّة والموضوعيَّة على النتائج، وتعزيز القدرة على بناء توقُّعات مستقبليَّة تستند إلى معطيات رقميَّة.

❖ **التَّحليل الكيفي (النوعي):**

يستكمل الجانب الكمِّي عبر تحليل الخِطَاب السياسي، والوثائق الرسميَّة، والإستراتيجيَّات السكانيَّة المعلنة وغير المعلنة، بما يتيح فهمًا أعمق للأبعاد غير الرقميَّة للصِّراع الديمُوغرافي، وخاصَّة ما يتعلق بالهويَّة والسيادة والسياسات التخطيطيَّة.

وبناءً على هذا التَّكامل المنهجي تسعى هذه الدِّراسة إلى تقديم إطار علمي شامل يفسِّر التَّفاعلات المعقَّدة بين المتغيِّرات السكانيَّة والسياسيَّة في فلسطين، حيث إنَّ البُعْد الديمُوغرافي يُشكِّل عاملًا حاسمًا في معادلة البقاء والسِّيادة، كما تهدف إلى الإسهام في إنتاج معرفة بحثيَّة رصينة تدعم التَّخطيط الإستراتيجي

الفلسطيني في مواجهة تحديات الحاضر، واستشراف سيناريوهات المستقبل، استنادًا إلى تحليل تاريخي عميق، وقراءة وصفيَّة تحليليَّة دقيقة، ومعالجة كميَّة مدعومة بالأدلة الإحصائيَّة.

الفَصْل الأوَّل

الإطار النَّظَري والمفاهيمي

يتناول هذا الفَصْل الأساس النَّظَري والمفاهيمي الَّذِي تستند إليه هذه الدِّراسة في تحليل الصِّراع الديمُوغرافي الفلسطيني الإسرائيلي بعد السَّابع من أكتوبر 2023، وهو التَّاريخ الذي شكّل نقطة تحوُّل حاسِمَة في مجريات الصِّراع ومحدِّداته الديمُوغرافيَّة والسياسيَّة والأمنيَّة، إذ أعادت التطوُّرات الميدانيَّة الجذريَّة التي انطلقت إثر هذا الحدث غير المسبوق تشكِيل المَشْهد الديمُوغرافي في الأراضِي الفلسطينيَّة وإسرائيل في إطار علاقات هذا الصِّراع، وأفرزت تحديات جديدة، سواء على صَعِيد التَّوزيع السُّكاني، أو فيما يتعلّق بالسِّياسات التي تنتهجها الأطراف المعنيَّة لإعادة هندسة الواقع الدِّيمُوغرافي، بما يخدم أهدافها السياسيَّة والإستراتيجيَّة.

يهدف هذا الفَصْل إلى بناء إطار نظري يتيح فهمًا أعمق للكيفيَّة التي يتقاطع فيها العامِل الدِّيمُوغرافي مع الديناميَّات السياسيَّة والجيوستراتيجيَّة في هذا الصِّراع المستمر، كما يسعى إلى توضِيح المفاهيم الأساسيَّة المُرتبطة بالدِّيمُوغرافيا، والسِّياسات السكانيَّة، والتَّهجير القسري، والتغيُّرات الجيوسياسيَّة، إلى جانب استعراض أبرز النظريَّات التي تناولت العلاقة بين السُّكان والصِّراع، مثل نظريَّة "الأمن الديمُوغرافي"، ونظرية "التفوُّق العددي"، وغيرها من المقاربات التي اعتمدتها إسرائيل في سياق سعيها لتثبيت واقع سكاني معين.

وعليه فإنَّ هذا الفَصْل يوفِّر أرضيَّة مفاهيميَّة ونظريَّة لفهم السياسات المعتمدة من قِبَل الطَّرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والكيفيَّة التي يتمُّ من خلالها توظيف البُعد الدِّيمُوغرافي في خدمة مشاريع الاستيطان، أو المقاومة، أو إعادة رسم الحدود السكانيَّة، كما يمهِّد لتحليل السِّيناريوهات المحتملة لمآلات هذا الصِّراع من منظور ديموغرافي في ضوء المستجدات التي أفرزها ما بعد السَّابع من أكتوبر.

المبحث الأوّل:
مفهوم الصّراع الديمُوغرافي

إنَّ الادراك السَّلِيم لجوهر الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ بداياته وبمعناه الواسع - حسب الفيلسوف "مارتن بوبر"- يعكس فهمًا أشمل بأنَّ هذا الصِّراع إنَّما يدور حول أرض واحدة لشعبَين، وعليه فإنَّ هذا الصِّراع يعدُّ مِن أكثر المشكلات الدوليَّة تعقيدًا ومأساوية في التَّاريخ المعاصر[1]، وقد كانت أرض فلسطين عندما تكلم "بوبر" حول هذه القضيَّة لسكانها العرب، ثمَّ لحكَّامها البريطانيِّين، ومن ناحية أخرى فإنَّ اختلاف أسماء العرب واليهود للأرض الَّتِي يتصارَعُون حولها يعكس اختلافًا تامًّا في وجهَات نظرِهِم حول ماضِيها وحاضرِها ومستقبلها، فبالنِّسبة للعرب كانت فلسطين أرضًا عربيَّة سكنُوها وعمَّرُوها وزرعوا تربتها منذ القِدم ولأجيال عديدة، وبالتَّالي كان لها الحقُّ في الاستقلال كأيِّ دولة عربية أخرى، أمَّا بالنِّسبة لمزاعم الحركة الصهيونيَّة فإنَّها أرض يهوديَّة تُمثِّل مصدر إلهامهم طوال ثمانية عشر قرنًا من التشتُّت والتَّهجير، وهكذا كان مصيرُها أن تكون موقع تحقيق أحلامهم في إقامة دولة، لذا - ومع الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في مايو/أيار 1948 - بدا أنَّ فلسطين قد اختفت من خريطة الشَّرق الأوسط؛ لكن الشَّعَب الفلسطيني لم يختفِ، وظلَّ الصِّراع قائمًا حتَّى اليوم.

يعدُّ الصِّراع الديمغرافي أحد أبرز أبعاد الصِّراع الفلسطيني العربي/ الإسرائيلي وأكثرها خطورة، إذ حظيت قضيَّة الأرض باهتمام بالغ من جانب الحرَكة الصهيونيَّة، وإفراغ السُّكان الأصليِّين منها، في سياق تطبيق مشروعها الاستيطاني الإحلالي في فلسطين، لذا سيخصَّص هذا المبحث لضبط وتعريف مفهوم الصِّراع الديمُوغرافي، كأداة منهجيَّة وضرورة بحثيَّة أولية، من أجل توفير بناء معرفي أوضح وأكثر عمقًا لأحد متغيِّرات الدراسة الرئيسة، ثمَّ التطرُّق إلى استعراض بعض المفاهيم القريبة وذات الصِّلة بمتغيِّرات الدِّراسة، وذلك على النَّحو التالي:

(1) T. J. Fraser, "The Arab-Israeli Conflict", 2nd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2004), p. 1.

أولًا: مفهوم الصِّراع:

الصِّراع ظاهرة طبيعيَّة في الحياة والمجتمعات الإنسانيَّة، وفي كلِّ الميادين، وقد يكون مباشرًا أو غير مباشر، سلميًّا أو مسلحًا، واضحًا أو كامنًا، وأشهر أنواع الصِّرَاعات هي الصِّرَاع الدَّولي والصِّرَاع الطَّبَقي[1]، وهُو تعبير عن وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر إلى تحقيق أهداف متعاكسة أو غير متَّسِقة[2]، ممَّا يفضي إلى وجود حالة تنافر في بعض الاستجابات المطلوبة، إضافة إلى التَّعارض في الأهداف والمصالح، وفي ظلِّ هذه الاختلافات تتواجد وتنشأ صُوَر الصراع المتعدِّدة، التي قد تتباين في درجة استمراريَّتها وأسباب حدوثها، وشموليَّتها من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، من هنا يلاحظ ذهاب العَدِيد من المحللين إلى القول بأنَّ الحرب لم تكن مجرد حدث قد نجم عن أخطاء قيادات الدَّولة؛ لكنَّها متأصلة في العمليَّة العدائيَّة بين المثل العليا ومعتقدات بعض الشُّعوب المختلفة[3].

ويتفشَّى الصِّراع ويستمرُّ على جميع مستويات الوجود العضوي في كل مكان، والصِّراع هو التَّجربة العالميَّة لجميع أشكال الحياة، حيث ترتبط الكائنات الحيَّة بتكوينات وتحالفات صراعيَّة متعددة، لكلٍّ منها ديناميكيَّتها ومنطقها الخاص، ومع ذلك فإنَّ هذا لا يعني أنَّ الأشكال الأكثر حدَّة لسُلُوك الصِّراع كالعنف والتَّدمير عالمية أيضًا، وبالرَّغم من أن الصراع والتعاون متشابكان دائمًا فإنَّ الصِّراعات تميل كثيرًا إلى الانجذاب نحو العُنْف[4].

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م)، ص632.

(2) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، "قاموس بنغوين للعلاقات الدولية"، طبعة أولى، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004م)، ص129.

(3) فاطمة بكر سيد، "الصراع الدولي بين القوة والمنفعة"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (28)، الجزء (4)، عام 2022م، ص ص 159 – 200.

(4) Dennen, J.M.G. van der, "Introduction: On Conflict", Journal The Sociobiology of Conflict, London: Chapman & Hall, 1990, pp. 1- 19. Published – 2005, University of Groningen.

يعدُّ كلٌّ من الصِّراع والسَّلام ظاهرتين يمكن تفسيرهما، فهما ليسَا ساكنين؛ بل حيويَّين (ديناميكيين)، يتطوَّران بعامل الزَّمن، وقد لا ينتهي كلُّ صراع بالعنف، فهناك العديد منها يحلُّ بشكل سلمي، ويتطلب منع ظهور الصِّراع العنيف (Violent Conflict) أو وقفه فهم أسبابه، وحيويَّة الصِّراع السلمي، وإدراك مكوِّنات السلام، ومن ثمَّ تطبيق سياسات وبرامج وآليات متعددة تناسب نوع الصراع والمستوى الذي وصل إليه[1].

فإنَّ الصِّراع في صمِيمه نَتِيجة لتنازع الإرادات الوطنيَّة، النَّاتج عن اختلاف الدَّوَافع والأهداف والتطلُّعات لكلِّ طرف، ممَّا يؤدِّي في نهاية المطاف إلى اتِّخاذ قرارات تختلف أكثر ممَّا تتفق، كما يمكن أن تتنوَّع مظاهر الصِّراع وأشكاله، فقد يكون صراعًا سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو مذهبيًّا أو حتى حضاريًّا، وقد تندرج أدوات الصِّراع من أكثرها فاعليَّة إلى أكثرها سلبية ضمن: الضَّغط والحِصَار والاحتواء والتَّهديد والعقاب والتَّفاوض والمساومة والإغراء والتَّنازل والتَّحالف والتحريض والتَّخريب والتآمر،...إلخ، أمَّا فيما يتعلق بالحَرْب فإنَّها لا تأتي إلا على صُورة واحدة، وبأسلوب واحد، على هيئة تصادم فعلي على الأرض، بوسيلة العُنْف المسلَّح، وذلك بهدف حسم بعض التناقضات الجذريَّة، الَّتِي لم يعد يجدِي معها استخدام الأساليب الصراعيَّة السَّابقة الأقل تطرُّفًا[2].

وتنجم الصِّراعات عادة - حسب نظريَّة الاحتياجات البشريَّة - عن احتياجات إنسانيَّة أساسيَّة عالميَّة لم يتم إشباعها، ويجب تحليل تلك الاحتياجات وإشباعها حتى يتمَّ حل الصراعات، ويُنظر إلى الصِّراع على أنه تفاعل بين الطاقات[3]، فقد يكون للصِّراع وظائف إيجابيَّة، فهو يعمل - بشكل خاص -على

(1) الموسوعة، الجزيرة نت، بتاريخ 28/ 7/ 2015م، على الرابط التالي: https://2h.ae/yPmD .

(2) إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات"، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991م)، ص223.

(3) خالد سلامة المعايطة، " الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (3)، العدد (7)، يوليو 2022م، ص 444 – 460.

تعزيز التَّلاحم بين الجماعات، ويقوّي مركز الزعامات، والتَّفكير في أنه من الممكن القضاء على الصِّراع إنَّما هو ضرب من الخيال، فإذا أُريد حل الصراع أو تسويته فذلك يحتاج في كثير من الأحيان إلى تدخُّل طرف ثالث لتسهيل هذه العمليَّات[1].

وفى إطار استعراض بعض التَّعريفات الَّتِي تقدِّمها بعض القواميس اللغويَّة والموسوعات لمفهوم الصِّرَاع، فإن دائرة المعارف الأمريكيَّة تعرِّف الصِّراع بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الارتياح أو الضَّغط النفسي النَّاتج عن التعارض أو عدم التَّوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"[2]، أمَّا في بُعْده السياسي فإن الصِّراع يُشِير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه على دراية بعدم التَّوافق في المواقف المستقبليَّة المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم مضطرًّا فيها إلى تبنِّي أو اتِّخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطَّرَف الثاني أو الأطراف الأخرى[3].

ويعبِّر مفهوم الصِّراع كما جاء في موسوعة السِّياسة عن: "تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القُوَى أو الأشخاص الحقيقيِّين أو الاعتباريين (كالشَّرِكات أو الدول)، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف أو الأطراف الأخرى من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة"[4]، وهناك من يُعرِّف الصِّراع بأنَّه انهيار أو تعطيل للنِّظام السِّياسي أو الاجتماعي القائم دون أن يكون هناك بديل، وقد يكون الصِّراع بسبب الاختلاف أو التَّناقض في الأهداف أو الغايات، أو ربَّما ينعكس عن تحقيق بعض الأهداف الإضرار

(1) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص129.

(2) The Encyclopedia Americana International Edition, "Danbury, Connecticut: Gerolier Incorporated", 1992. P 537.

(3) منير محمود بدوي، " مفهوم الصِّراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة جامعة أسيوط، السنة الثانية، العدد (3)، عام 1997م، ص 35 – 80.

(4) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص632.

بمصالح الآخرين، سواء كانت وحدات سياسيَّة أو فواعل غير حكوميَّة أو أفرادًا[1].

وبوجه عام فإنَّ أسباب ظُهُور الصِّراع السِّياسي ترتبط ببعض القضايا الأساسيَّة التي تنشأ عن تحليل ذلك الصِّراع، وهي غالبًا ما تكون قضايا تتعلَّق بالسُّلطة والثقافة والهويَّة والحقوق، وتنشأ هذه القضايا عند مراقبة التَّفاعل بين أطراف الصِّراع، والتي ستصبح في وقت معيَّن خلفيَّة له، وتعمل كمؤثِّر بصمت، وتنقسم أسباب الصِّراع السِّياسي إلى قسمين، وهما الأسباب الفرديَّة والأسباب الجماعية، أمَّا الأسباب الفرديَّة الشخصيَّة فمن دوافعها الميل إلى الكفاءة، أو عدم الرِّضا بشكل دائم عن عمل الآخرين، أمَّا الأسباب الجماعيَّة فهي التي تشكلها بعض المجموعات نتيجة للتفاعلات الاجتماعيَّة بين أعضاء المجموعة، حيث ينتج سبب هذا الصِّراع في الغالب عن التحديات والمشاكل التي نشأت من الخارج، والَّتِي اعتبرت أنها تهدِّد المجموعة[2].

وتتنوَّع المداخل والنظريَّات المفسِّرة للصراع كظاهرة، فمنها ما يهتم بتفسيره كظاهرة عامَّة، ومنها ما يتجه إلى حصره في دائرة الصِّراع الدولي بوجه خاص، على كل حال يمكن القول أنَّه أيًّا كان ركن الاهتمام النَّظري في تفسير ظاهرة الصراع، فإن الصِّراع كظاهرة بالغ التعقيد لتداخل المتغيِّرات المرتبطة به وتشابكها من جانب، ولتعدُّد أنواعه ودوائره، ومن ثمَّ مستويات تحليله ودراسته من جانب آخر، ومِن ثمَّ برزت ضرورة أن يقوم التَّفسير الموضوعي لظاهرة الصِّراع على الاستفادة المتكاملة من الإمكانات التي توفِّرها تلك المناهج والنظريَّات مجتمعة، مع الأخذ في الاعتبار السِّمات الخاصَّة لكل حالة صراعيَّة[3].

(1) خالد سلامة المعايطة، مرجع سابق، ص449.

(2) Afifatul Hidayatin وآخرون،"مفهوم الصراع السياسي لموريس دوفرجير بالتطبيق على رواية "الفارس الجميل"، مجلة اللغة العربية وآدابها، المجلد (6)، العدد (1)، يونيو 2023م، ص 1 – 11.

(3) منير محمود بدوي، مرجع سابق، ص45.

ثانيًا: مفهوم الدِّيمُوغر افيا:

أخذت الدِّيمُوغرافيا عدة مسميَّات قبل أن تصل لهذا اللفظ، كان منها على سبيل المثال: الإحصاء الحيوي، والمورفولوجيا الاجتماعيَّة، إذ أطلق "أميل دور كايم" لفظ المورفولوجيا أو علم التشكُّل على الدِّراسات السكانية الَّتِي تتضمن دراسة أشكال المجتمعات وصيغها المادية والعناصر التي تتألف منها، وتوزُّع السُّكان جغرافيًّا، وحركة السُّكان وأنماط المساكن[1].

وبالرَّغم من أنَّ أَوَّل من استخدم لفظ الدِّيمُوغرافيا لأوَّل مرة كان العالم الفرنسي "Achille Guillard" عام 1850م - في كتابه المعنون بـ "مبادئ الإحصاء البشَرِي أو الدِّيمُوغرافيا المقارنة"، وقد عرَّفها فيه بأنَّها "التَّاريخ الطبيعي والاجتماعي للأنواع الإنسانيَّة، وهي بالمعنى الضيق الدِّراسة الرياضيَّة للسكان من حيث تحرُّكاتهم العامَّة وأحوالهم الفيزيقيَّة والحضارية والفكرية والأخلاقيَّة"- فإنَّ المؤسِّس الحقيقي لعلم الدِّيمُوغرافيا هو "John Graunt" مع ظهور كتابه "ملاحظات طبيعيَّة وسياسيَّة مبنيَّة على قوائم الوفيات" عام 1662م، ثمَّ جاء من بعده "William Petty" متناولًا الدِّيمُوغرافيا في كتابه الذي حمل عنوان: "الحِسَاب السياسي" عام 1690م، ثمَّ توالت الدِّراسات السكانية بعد ذلك[2].

تُعبِّر كلمة ديموغرافيا عن وضع السُّكان في مكان ما، ويتكوَّن هذا المفهوم من عنصري السُّكان والمكان الجغرافي، وهناك علاقة قويَّة بينهما غير قابلة للفَصْل، تتضمَّنَها كلمة أو مفهوم الدِّيمُوغرافيا، إذ لا يوجد سكان بلا مكان، فحتَّى الموتى يحتاجون إلى مكان ما تنصبُّ فيه شواهد قبورهم، والمكان بلا سكان يتحوَّل إلى أرض بور وقفر لا يستدعي أيَّ اهتمام[3].

(1) خضرة راشدي، "الديموغرافيا التاريخية: ماهيتها وأهميتها"، مجلة مقدمات، المجلد (2)، العدد (3)، يونيو 2018م، ص 19 – 28.

(2) خضرة راشدي، مرجع سابق، ص20.

(3) عايش قاسم، "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000 – 2030"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، عام 2012م، ص26.

إذ يتكون أيُّ مجتمع سكاني من أولئك الأفراد الَّذِين دخلوا إليه ولم يخرجوا بعد، لذا فعند دراسة مجتمعات معيَّنة في مناطق جغرافيَّة محددة فإنَّ المنفَذ الوحيد للدُّخول إليه هو الولادة أو الهِجْرة الوافدة، كما أنَّ المخرج الوحيد منه هو الوفاة أو الهجرة الصَّادرة، ومِن جانب آخر فإنَّ مِن بين المحدِّدات الديمُوغرافيَّة الثلاثة لحجم السكان وبنيتهم ونموهم الخصُوبة (أداء الفرد أو الزَّوجَين أو السُّكان في الإنجاب)، إذا كانت ذات زيادة أكبر بكثير من الوفيات (الوفاة)، أو الهجرة (الانتقال السَّكني الدَّائم أو شبه الدائم)، إذ لا تمثل كل ولادة إضافة إلى الجيل الحالي من الأطفال؛ بل تمثِّل أيضًا زيادة متزايدة - بشكل كبير- في عدد من الأجيال القادمة، حيث لا يحمل المَوت أي وعد بعودة مستقبليَّة، مع أن انخفاض معدَّل الوفيات في المجتمعات ذات معدَّلات الوفيات المنخفضة وهياكل الشيخوخة يُعدُّ الآن المحرك الرَّئيس لشيخوخة السُّكان، أمَّا المحدِّد الثالث وهو (الهجرة) فليس ذا أهميَّة كبيرة بصفة عامة، بحيث يُحدث تأثيرًا كبيرًا على معظم السُّكان الوطنيِّين، مع وجود استثناءات، خاصَّة عندما تكون الزِّيادة الطبيعيَّة قريبة من الصِّفر أو عندما تكون موجات الهجرة كبيرة لأسباب اجتماعيَّة وبيولوجيَّة، فإنَّ الخُصُوبة والوفيات والهجرة لها تأثيرات تفاعليَّة[1].

وبرغم أنَّ التعدادات السكانيَّة لم تكن تشمل عادة جميع الأفراد فإنَّها أُجريت في العالم القديم في دول قويَّة مثل مصر وبابل وبلاد فارس والهند والصِّين، بالإضافة إلى بعض مدن الدولة اليونانيَّة، كما أجرت روما تعدادًا سكانيًّا كل خمس سنوات، وبحلول القرنين الرَّابع عشر والخامس عشر ظهرت سجلَّات ضريبيَّة في كلٍّ من إنجلترا وفرنسا وهولندا، وأنواع مختلفة من الإحصاء في المدن الألمانيَّة والإيطاليَّة، وكذلك في إسبانيا والبرتغال[2]، ومع أنَّ الدِّرَاسات السكانية ظهرت منذ قرون إلا أن جغرافية السكان تعتبر حديثة نسبيًّا، فقد أصبحت أحد فروع

(1) Emily Grundy, Ibid.

(2) encyclopedia.com, " Demography, History", Entry date: 24. 7. 2025. https://n9.cl/ey4ipm

الجغرافيا البشريَّة عقب ما نادى به تريورثا (Trewartha) عام ١٩٥٣م أثناء انعقاد الاجتماع السَّنوي لرابطة الجغرافيِّين الأمريكيِّين، مشيرًا إلى أهميَّتها بوصفها رابطًا هامًّا بين سطح الأرض الطَّبِيعي وسطحها الحضاري، وقد عرَّفها بأنَّها: "دراسة التباين المكاني للسُّكان لا من حيث عددهم فحسب؛ بل من حيث خصائصهم ونموهم وتحرُّكاتهم أيضًا"[1].

فبدءًا من عشرينيَّات القرن العشرين الميلادي، ومع ازدياد ثراء الغَرْب، واتِّسَاع نطاق التَّعلِيم الجامعي وتنوُّعه تزايد الاهتمام بالظَّواهر السكانية بشكل لافت بفضل حركة تحسين النَّسل، ثمَّ انخفاض معدَّلات المواليد في الغَرْب خلال فترة الكسَاد الاقتصادي في ثلاثينيَّات القرن العشرين، ففي الولايات المتَّحدة الأمريكية لعِبَت المؤسَّسات دورًا أساسيًّا في تأسيس مركز أبحاث السُّكان بقيادة "وارن طومسون" (1887-1973) في ويلبتون بولاية أوهايو عام 1922م، ومكتب أبحاث السُّكان (OPR) الذي أشرف عليه "فرانك نوتستاين" (1902-1983) في جامعة برينستون عام 1936م، وفي عام 1936 شُكِّلت لجنة التَّحقيق السكاني في بريطانيا، حيث كانت دورات السُّكان تُقدَّم في كلية لندن للاقتصاد منذ ثلاثينيَّات القرن الماضي في قسم علم الأحياء الاجتماعي، ومنذ عام 1936 في مكتب أبحاث السُّكان بجامعة برينستون، كما تأسَّس قسم الدِّرَاسات العليا للديموغرافيا في الجامعة الوطنيَّة الأسترالية عام 1952م[2].

عمومًا فقد أضحَت الدِّراسة العلميَّة للسُّكان تعرَّف باسم الدِّيمُوغرافيا، وتُعنى بتعداد السكان، وفهم ديناميكيَّاتهم، أي كيف يتغيَّر عدد السكان استجابةً للتفاعل بين الخصوبة والوفيات والهجرة، حيث يُعدُّ هذا الفهم شرطًا أساسيًّا لوضع توقُّعات حول حجم السُّكان وبنيتهم المستقبلية، وهي أمور ضروريَّة

(1) رشود بن محمد الخريف، "السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات"، طبعة ثانية، (الرياض: دار المؤيد، 2008م)، ص25.

(2) encyclopedia.com, " Demography, History", Entry date: 24. 7. 2025. https://n9.cl/ey4ipm

للتَّخطيط الحكومي والتُّجاري أيضًا، من جهة أخرى تهتمُّ الديموغرافيا إلى حدٍّ كبير بالإجابة عن أسئلة حول كيفيَّة تغيُّر حجم السُّكان وقياس عددهم ومكوِّنات ذلك التغيُّر، إذ يشمل المجال الأوسع للدِّرَاسات السكانية أسئلة حول أسباب حدوث بعض التغيُّرات وعواقبها، ويشمل نطاقًا واسعًا من الأبحاث متعدِّدة التخصُّصات في خصائص وسلوك السُّكان والفئات الفرعيَّة لهم، ويهتمُّ الكثير من علماء الدِّيمُوغرافيا وعلماء السُّكان بالتفاعل بين التغيُّر السكاني والسياسات العامة، وهو مجال بعيد كل البعد عن كونه مجالًا أكاديميًّا بحتًا[1].

إنَّ الدِّيمُوغرافيا Demography أو علم السُّكان، وهي كلمة تتكون من مقطعين إغريقيين هما: Demos وتعني شعب أو سكان، وGraphia وتعني وصف، وبذلك يكون معنى الكلمة بأكملها وصف السُّكان والكتابة عنهم[2]، وأبسط تعريف لمفهوم الدِّيمُوغرافيا هو أنَّه: "علم إحصائي يهتمُّ بدراسة حجم وتوزيع وتركيب السُّكان، ومكونات التَّغيير الأفقي والرَّأسي في هذه العناصر الثلاثة، مثل المواليد والوفَيات والهجرة، ثمَّ التَّغيير الاجتماعي للفَرْد في المجتمع بصوره المتعدِّدة اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا"[3].

أمَّا بالنِّسبة لماهية هذا العلم، فهناك تعريفات متعدِّدة، وربَّما بحسب ما كان يحصل من تقدُّم في مجالات دراساته وفي تطوير أدوات التحليل التي يتم ابتكارها، من أهمها ما ورد في القاموس الدِّيمُوغرافي متعدِّد اللغات، الصَّادر عن لجنة السُّكان في الأمم المتَّحدة في العام 1958م، والذي قام بترجمته للغة العربية الدكتور "عبد الكريم اليافي" في العام 1966م، وقد جاء فيه أنَّ "الدِّيمُوغرافيا علم

(1) Emily Grundy, "What is demography", International Union for the Scientific Study of Population,2014, Website: https://iussp.org/en/what-demography-emily-grundy Seen on: 23. 7. 2025

(2) فتحي أبو عيانة، "دراسات في علم السكان"، طبعة أولى، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2000م)، ص14.

(3) نفس المرجع السابق، ص14.

يتناول دراسة المجتمعات البشريَّة من حيث حجومها وبناها وتطوُّرها وخصائصها العامَّة، ولا سيما من النَّواحي الكمية"[1].

ويُعرَّف مفهوم الدِّيمُوغرافيا أيضًا بأنَّه: "دراسة إحصائيَّة للسُّكان، لا سيما فيما يتعلق بالحجم والكثافة والتَّوزيع والإحصاءات الحيويَّة (المواليد والزِّيجات والوفيات، إلخ)، حيث تشمل الاهتمامات الدِّيمُوغرافيَّة المعاصرة، وقضايا الانفجار السُّكَّاني، والتَّفاعل بين السكان والتنمية الاقتصاديَّة، وآثار تنظيم النَّسل، والازدحام الحضري، والهجرة غير الشرعيَّة، وإحصاءات القوى العاملة"[2].

كما تُعرِّفه موسوعة السياسة بأنَّه: "علم دراسة السُّكان، ويشتمل على ثلاثة فروع أساسيَّة، أولها الدِّيمُوغرافيا الكميَّة: وتهتمُّ بالدِّراسة العدديَّة للظَّواهر السكانية، وتتكوَّن من عرض الإحصاءات السكانيَّة وتحليلها، وثانيها الدِّيمُوغرافيا الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة: الَّتِي تدرس علاقة الظَّواهر السكانيَّة بالظَّواهر الاقتصادية والاجتماعيَّة، ويشتمل على دراسات عديدة من العوامل التي تحكم توزُّع السكان وتوطئتهم بين المناطق المختلفة، أمَّا الفرع الثالث فيتعلَّق بدراسة القوانين الديمُوغرافيَّة، بهدف استنباط القوانين العلميَّة التي تحكم الظَّواهر السكانيَّة، والتي تفسر تطوُّرها أيضًا"[3]، وتعدُّ الفروع الثَّلاثة سالفة الذِّكر أساسيَّة كلها، للاعتماد عليها في رسم السِّياسة السكانيَّة التي تطبِّقُها السلطات في أيِّ دولة أو أيِّ منطقة.

بالإجمال تستهدف الدِّيمُوغرافيا دراسة أوضاع أي مجموعة محدَّدة من النَّاس، والزِّيادة والنُّقصان في عددهم، حيث يزداد عدد السُّكَّان بالولادات

(1) للمزيد انظر: https://n9.cl/527km تاريخ الدخول: 25/ 7/ 2025م.

(2) Encyclopedia Britannica, "demography: social science", Jun 28, 2025. https://n9.cl/i9u20 Entry date: 24. 7. 2025.

(3) عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة"، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م)، ص750.

والهجرة، وينخفض بالوفيات والهجرة، ففي المجتمع المغلق لا توجد هجرة، وينصبُّ الاهتمام فقط على التَّكاثر والوفيات، ويفضِّل علماء الدِّيمُوغرافيا دراسة السُّكان الَّذِين يكون عددهم كبيرًا بما يكفي لعدم تأثرهم بالسُّلوك الفردي المميِّز للأفراد، ومع ذلك يرى معظمهم أنَّ نتائجهم هي أفضل وصف لسُلُوك الفرد النموذجي، كما يهتمُّ علماء الديموغرافيا - وخاصَّةً عند دراسة العُصُور الحديثة - دائمًا تقريبًا بالتَّغيير، وبالتَّالي فإنَّ البُعْد الزَّمني في عملهم أقوى منه في معظم العلوم الاجتماعيَّة[1].

بناء عليه - وفِي سياق ضبط مفاهيم ومصطَلَحات هذه الدِّراسة - يمكن تقديم تعريف للصِّرَاع الدِّيموغرافي في فلسطين، كتعريف إجرائي، وذلك على النَّحو التالي: "يعدُّ الصِّراع الدِّيمُوغرافي أحد أبرز أوجه الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي في فلسطين، ويتمحور هذا الصِّراع حول السَّيطرة على الأرض والسُّكان، ويدور حول توزيع الموارد والنُّفوذ والسَّيطرة السياسيَّة".

كما ستستعرض هذه الدِّراسة بعض المفاهيم القريبة وذات الصِّلة بالموضوع ومتغيِّراته الرئيسة، بهدف منع الخلط بين معانيها ومضامينها المعرفيَّة، وذلك من أجل تقديم إطار مفاهيمي متماسك من النَّاحية النظريَّة، وذلك كما يلي:

- **التغيُّر الدِّيمُوغرافي:** "يشير التغيُّر الديموغرافي إلى التحوُّل التَّاريخي في معدَّلات الخصُوبة والوفاة في المجتمعات، من معدلات ولادة ووفاة مرتفعة في المجتمعات القديمة، إلى المجتمعات الحديثة ذات معدَّلات الخصوبة والوفاة المنخفضة، وتصاغ بحسبه سياسات سكانيَّة تستهدف ثلاث عمليات: الوفاة، والولَادة، والهجرة، إما لتخفيض أو زيادة عدد السُّكان بحسب الحاجة الوطنيَّة"[2].

(1) encyclopedia.com, " Demography, History", Entry date: 24. 7. 2025. https://n9.cl/ey4ipm

(2) رجا الخالد وأنمار رفيدي، "التغير الديموغرافي القسري: الصمود السكاني الفلسطيني أمام قوى التجزئة والطرد الاستعماريَّة"، في: المؤتمر الوطني الفلسطيني للسكان: الدِّيموغرافيا بين الصمود والتنمية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، القدس ورام الله، عام 2024م، ص 111 – 158.

- **التغيُّر السُّكاني الطَّبِيعي:** "هو الفرق بين عدد المواليد الأحياء والوفيات خلال فترة زمنيَّة معيَّنة (عادةً سنة واحدة)، ويمكن أن يكون هذا التَّغيير إيجابيًّا أو سلبيًّا"[1].
- **الهجرة:** هي "انتقال الأشخَاص من مكان إقامتهم المعتاد إلى مكان إقامة جديد، إمَّا عبر حدود دوليَّة أو داخل دولة، ولا يوجد تعريف متَّفق عليه عالميًّا لـ"الهجرة" أو "المهاجر"؛ ولكن هناك عدَّة تعريفات مقبولة على نطاق واسع وُضعت في سياقات مختلفة، على سبيل المثال تُعرّف إدارة الشُّؤون الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التابعة للأمم المتحدة "المهاجر طويل الأمد بأنَّه الشخص الذي يعيش خارج بلده الأصلِي لمدَّة لا تقل عن 12 شهرًا"[2].
- **التَّهجير القسري:** هو "ممارسة ممنهجة تنفِّذها حكومات أو قوى شبه عسكريَّة أو مجموعات متعصِّبة تجاه مجموعات عرقيَّة أو دينيَّة أو مذهبيَّة بهدف إخلاء أراض معينة، وإحلال مجاميع سكانيَّة أخرى بدلًا عنها"[3]، وبالعادة يكون التَّهجِير القسري إمَّا مباشرًا، أي ترحيل السُّكان من مناطق سكناهم بالقوَّة، أو غير مباشر عن طريق دفع النَّاس إلى الرَّحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضَّغط والتَّرهيب والاضطهاد، ويختلف التَّهجير القسري عن الإبعاد أو النُّزوح الاضطراري أو الإرادي، باعتبار أن التَّهجير يكون عادة داخل حدود الإقليم، بهدف تغيير التَّركيبة السكانيَّة لإقليم أو مدينة معينة[4].

(1) Official website of the European Union, "Glossary: Natural population change", Entry date: 5. 8. 2025. https://n9.cl/gsbnw .

(2) International Organization for Migration, " Fundamentals of migration", Entry date: 5. 8. 2025. https://n9.cl/izhp9.

(3) الجزيرة نت، "الموسوعة"، تاريخ الدخول: 5/ 8/ 2025م، https://n9.cl/a46z2a.

(4) نفس المرجع السابق، تاريخ الدخول: 5/ 8/ 2025م، https://n9.cl/a46z2a.

- **الاستعمار:** "يشير هذا المصطلح إلى استيلاء شعب بالقوَّة العسكريَّة على شعب آخر، لنهب ثرواته، واستغلال أرضه، وتسخير طاقات أفراده لمصالح المُستعمرين"[1].
- **الاستيطان:** هو "عمليَّة إسكان واسعة في أرض محتلَّة، وذلك بذريعة الإعمار، وإرساء سيطرة الدَّولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها وباتت تعتبرها جزءًا منها، وقد تكون دوافعه أيديولوجيَّة دينيَّة وعنصريَّة، كما هو شأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967م"[2].

(1) عبد الرحمن الميداني، "أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير – والاستشراق – والاستعمار"، طبعة ثامنة، (دمشق: دار القلم، 2000م)، ص54.

(2) الجزيرة نت، "الموسوعة"، تاريخ الدخول: 5/ 8/ 2025م، https://n9.cl/mi4z0.

المبحث الثاني:
البُعْد الدّيمُوغرافي في الصّراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

يُمثِّل البُعْد الدِّيموغرافي أحد أبرز محاور الصِّراع الفلسطيني/الإسرائيلي، حيث تجاوز هذا الصِّراع أبعاده السياسيَّة والجغرافيَّة والعسكريَّة ليأخذ بعدًا سكانيًّا يحمل دلالات إستراتيجيَّة عميقة، فقد أدرك الطَّرفان منذ البدايات المبكِّرة للصِّراع أنَّ الوجود السُّكاني العددي على الأرض هو عامل حاسم في تحديد السِّيادة، وشرعيَّة المطالب الوطنيَّة، وهو ما دفع كل طرف إلى تبنِّي سياسات تهدف إلى تعزيز حضوره الدِّيمُوغرافي وتقليص الطَّرف الآخر، وعليه فإنَّ العامل السُّكاني يشكل أحد أعقد أدوات الصِّراع، حيث يتمُّ توظيفه في الخطاب السِّياسي، وفي رسم الخرائط، وفي المفاوضات؛ بل وفي صياغة قوانين الدَّولة.

تاريخيًّا سعى "تيودور هرتزل" قبل أكثر من قَرْن من الزمن - وهو الأب الرُّوحي للحركة الصهيونيَّة الحديثة ومنظِّرها - لاستمالة الحكومة العثمانيَّة والحكام الأوروبيِّين أيضًا، من أجل منح الحركة موطئ قدم في فلسطين، وقد دعا إلى ترحيل المزارعين الفلسطينيِّين عبر الحدود، من أجل تحقيق مشروع الاستيطان الصُّهيوني، وقد اقتبس المؤرِّخ الإسرائيلي "بني موريس" - وهُو من أحد أبرز ما يعرف إسرائيليًّا بـ (المؤرِّخين الجُدد[1]) - كلمات "هرتزل" ذاته الَّذِي قال: "علينا أن نحاول تشجيع السُّكان (العرب) الفقراء على عبور الحدود، وذلك بتوفير العمل لهم في بلاد ينتقلون إليها، وبحرمانهم من أي عمل في بلدنا.... ويجبُ أن يتمَّ نقل الفقراء بتكتُّم وحذر"[2].

(1) المؤرخون الجدد هم مجموعة من أساتذة جامعيين ومؤرخين إسرائيليين تحدوا السردية التاريخية الصهيونية ونقضوها، بالاعتماد على مواد أرشيفية تم الإفراج عنها بعد مرور ثلاثين عام على أحداثها، حول وقائع حرب عام 1948م، التي صاغت صورة إسرائيل الذاتية وأساطيرها الوطنية، للمزيد انظر: إيلان بابه، "ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (8)، العدد (31)، صيف 1997م، ص 77 – 96.

(2) Benny Morris, " A new exodus for the Middle East?", The Guardian newspaper, 3 Oct 2002. https://n9.cl/hraqa0 Entry date: 25. 7. 2025.

فقد شكَّل دافع الحفاظ على الهيمنة اليهوديَّة في فلسطين التاريخية دورًا أساسيًّا في بناء السِّياستين المحليَّة والخارجيَّة لإسرائيل، حيث بلغت النسبة السكانيَّة المراد المحافظة عليها صهيونيًّا لضمان استمرار الأغلبيَّة الديموغرافيَّة نحو (80% لليهود مقابل 20% للفلسطينيِّين)، وهي نسبة جرت المحافظة عليها منذ عام 1948م[1]، وفي هذا السِّياق لخَّصَ "ديفيد بن غوريون" - أوَّل رئيس وزراء لدولة إسرائيل- بصُورة واضحة الطَّرِيقة الواجب اتِّباعها أثناء التَّعامل مع حقائق على الأرض لا يمكن قبولها صهيونيًّا، في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1947م، خلال خطاب له أمام كبار أعضاء حزب مباي (حزب عمَّال أرض إسرائيل)، مثل قرار التَّقسيم الصَّادر عن الأمم المتَّحدة، فقال[2]: "هناك 40% من غير اليهود في المناطق المخصَّصة للدولة اليهوديَّة، وإنَّ هذه التركيبة السكانيَّة ليست أساسًا متينًا لدولة يهوديَّة، ويجب أن نواجه هذا الواقع الجديد بكل قسوة، إنَّ ميزانًا ديموغرافيًّا كهذا يطرح علامة استفهام بشأن قدرتنا على المحافظة على سيادة يهوديَّة... فقط دولة 80% من سكانها على الأقل يهود، يمكن أن تكون قابلة للحياة ومستقرَّة".

وعندما يتخلخل هذا التَّوازن السُّكاني - عاكسًا انخفاض نسبة اليهود، ولو بدرجة قليلة - تطفو على السَّطح مباشرة فزاعة البقاء الصُّهيوني القومي، وفي سبيل الوقاية من أيِّ هبوط في التَّوازن السُّكاني اليهودي/ الفلسطيني يسعى صناع السِّياسة الإسرائيليَّة بشكل شبه دائم إلى استقدام مهاجرين جدد، ولو بتكلفة استيراد أعداد كثيرة من غير اليَهُود - كما كان الوضع مع المهاجرين السُّوفييت- إلى إسرائيل خلال تسعينيَّات القرن العِشْرين[3].

(1) إيليا زريق، "الديموغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل على اللامكان"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (14)، العدد (55)، صيف 2003م، ص 42 – 58.

(2) إيلان بابه، "التطهير العرقي في فلسطين"، ترجمة أحمد خليفة، طبعة أولى، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007م)، ص58.

(3) إيليا زريق، مرجع سابق، ص44.

كما أنَّ التَّداخل بين إسرائيل وفلسطين من خلال تاريخهما الحافل بالصِّراع، وجغرافيتهما المشتركة وحاضرهما ومستقبلهما السياسي مرتبط بشكل كبير، ومن ثمَّ سيكون - حسب الدكتور "يوسف كرباج" - من السَّذاجة البالغة فصل التَّركيبة السكانيَّة الإسرائيليَّة عن التركيبة السكانيَّة الفلسطينيَّة، حيث كانت الزِّيادة في عدد السُّكان الصهاينة وما صاحبها من انخفاض في عدد السُّكان الفلسطينيِّين هدفًا إستراتيجيًّا منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين أواخر القرن التَّاسع عشر، قبل حرب 1948م وبعدها، ومع وجود مَشْرُوع صهيوني ومشروع فلسطيني مضاد في حيِّز أرض واحدة تبقى معادلة النُّمو وديناميكيَّة السُّكان مكونين أساسيين في هذا الصِّراع، حيث كان هذا المشروع الديمُوغرافي - ولا يزال - سكانيًّا (زيادة السُّكان) وضد تحديد النَّسل (زيادة الخُصُوبة والمواليد)، والأسباب واضحة: فقلَّة نسبة السُّكان اليهود الأصليِّين في البداية دفعت إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على الهجرة، وهذه حقيقة معروفة جيدًا، طالما أُذيعت وأُخضعت للدِّراسة المستفيضة؛ ولكن مكوِّن الخصوبة - أي القدرة على ولادة الأطفال بأعداد كبيرة- أكثر تأثيرًا، وإن كان أقل تناولًا[1].

أوَّلًا: قيمة الأرض وأهميَّة الاستحواذ عليها:

لطالما اعتُبر الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني صراعًا على الأرض، إذ تُشكِّل الأرض رموزًا قوميَّة وأيديولوجيَّة، ممَّا يزيد من تعقيد الديناميكيَّات الكامنة وراء هذا الصِّراع، وقد بلغ هذا الصِّراع على الأرض بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين ذروته في حربي 1948م و1967م، بالإضافة إلى العديد من الانتفاضات الشعبيَّة، ومؤخرًا في الإبادة الجماعيَّة والتَّطهير العرقي بعد السَّابع من أكتوبر في قطاع غزة

(1) يوسف كرباج، "الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/ فلسطين: توقعات للمستقبل"، مجلة عُمران، العدد (8)، ربيع 2014م، ص 35 – 50.

ومخيَّمات شمال الضفَّة الغربية، وقد تمَّ اعتماد صيغة (الأرض مقابل السَّلام) خلال مؤتمر مدريد عام 1991م، كمبدأ توجيهي رئيس لمزيد من المفاوضات بين الجانبين، وتشير هذه الصِّيغة إلى أهميَّة قضيَّة الأرض في الصِّراع وسبل حله، ولقد كانت الأرض والحدود عاملين رئيسين منذ أن بدأ التَّفكير الجاد في المفاوضات عقب حرب عام 1967م، كمَا تشكِّل الأرض جوهر حلِّ الدَّولتين الذي تبنَّاه الفلسطينيُّون رسميًّا عام 1988م، والَّذي أُدرج ضمنيًّا في عمليَّة أوسلو، كما كانت الأرض والحُدُود والسِّيادة عناصر تفاوضيَّة رئيسة في قمة كامب ديفيد الفاشلة في يوليو 2000[1].

فمنذ ظهور الحركة الصهيونيَّة في أواخر القَّرن التاسع عشركقوة سياسيَّة تدعو إلى استعمار فلسطين وجمع كل يهود العالم - لم يُولَ أي اهتمام يذكر رن التاسع عشركقولحقيقة أن فلسطين مأهولة بالسُّكان بالفعل؛ بل إنَّ برنامج (بازل) الذي اعتُمد في المؤتمر الصُّهيوني الأول، الَّذِي أطلق الصهيونيَّة السياسيَّة عام 1897م، لم يأت على ذكر السُّكان الفلسطينيِّين الأصليِّين عندما حدَّد هدف الحركة القاضي بـ: "إقامة وطن للشَّعب اليهودي في فلسطين يتمتَّع فيه بالحماية القانونيَّة والرسميَّة"[2].

دينيًّا تعدُّ كلمة الأرض المقابل العربي لكلمة (إرتس) العبريَّة، التي ترد عادةً في صيغة (إرتس يسرائيل) أي (أرض إسرائيل)/ (فلسطين)، ويدور الثَّالوث الحلولي

(1) Mathi a s Mossberg, "One land, two states? The two parallel states are an example of "outside the box" thinking in Israel/Palestine", Journal of Palestine Studies Vol. XXXIX, No. 2 (Winter 2010), pp. 39–53.

(2) Nur Masalha, introduction is excerpted from the first chapter of Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought 1882-1948, (IPS, 1992), Entry date: 3. 8. 2025. https://n9.cl/eludc.

حول الإله والشَّعب والأرض، فتقوم وحدة مقدَّسة بين الأرض والشعب لحلول الإله فيهما وتوحده معهما، والحلوليَّة مكون عقدي هام تراكم داخل التَّركيب العقدي اليهودي، يتبدَّى في إضفاء القداسة على الأرض نتيجة الحلول الإلهي فيها، ولذا فإنَّ (إرتس يسرائيل)/ (فلسطين) تُسمَّى أرض الرب (يوشع 3/9)، وهي الأرض التي يرعاها الإله (تثنية 12/11)[1]، ثمَّ هي الأرض المختارة، وصهيون التي يسكنها الرب، والأرض المقدسة (زكريا 12/2)، التي تفوق في قدسيتها أي أرض أخرى، لارتباطها بالشَّعبِ المختار، وقَد جاء في التلمود: "الواحد القدوس تبارك اسمه قاسَ جميع البلدان بمقياسه، ولم يستطع العثور على أيَّة بلاد جديرة بأن تمنح لجماعة يسرائيل سوى أرض يسرائيل"، وهي كذلك الأرض البهيَّة (دانيال 16/11)[2]، والواقع أنَّ تعاليم التوراة - كتاب اليهود المقدَّس - لا يمكن أن تُنفذ كاملة إلا في الأرض المقدسة؛ بل وكما جاء في أحد أسفار التلمود وفي أحد تصريحات "دافيد بن غوريون" أنَّ السُّكنى في الأرض بمنزلة الإيمان: "لأنَّ من يعيش داخل أرض يسرائيل يمكن اعتباره مؤمنًا، أمَّا المُقِيم خارجها فهو إنسان لا إله له"[3].

وقد تجلت أهميَّة الأرض لدى الصهيونيَّة السياسيَّة في موقف المؤسِّس "ثيودور هرتزل" (1860م – 1904م)، القائل بضرورة حل المسألة اليهوديَّة عبر تقديم القوى العظمى قطعة أرض محايدة، بعدها تتدخَّل الجمعيَّة اليهوديَّة في مناقشات لاستملاك قطعة الأرض تلك، وقد بيَّن أن هناك منطقتين هما فلسطين والأرجنتين، كما ستكون فكرة خلق دولة يهوديَّة وفق رؤية "هرتزل" مفيدة للأراضي المجاورة، لأنَّ استثمار قطعة أرض ضيِّقة سيرفع من قيمة الأراضي المجاورة، وأشار

(1) عبد الوهاب المسيري، "الأرض"، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الخامس، طبعة أولى (القاهرة: دار الشروق، 1999م)، ص78.

(2) عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص78.

(3) عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص78.

إلى أنَّ أرض الأرجنتين من أخصب بلاد العالم، أمَّا فلسطين فهي وطنه التَّاريخي الذي لا يمكن نسيانه[1]، كما يرى "ماكس نوردو" (1849م – 1923م) أنَّ أمام الصهيونيَّة مهمتين رئيستين: الأولى: هي الحُصُول على أرض إسرائيل للشَّعب اليهودي، والثَّانية تتمثل في تهيئة ذلك الشَّعب لأرض إسرائيل، وتعدُّ المهمَّة الثانية أهم من الأولى[2]، كما بيَّن "يهودا لايب بنسكر" (1821–1891م) سِمَات الأرض الَّتِي تلبِّي رغبات الصهيونيَّة السياسيَّة، ويقول: "يجب أن تكون الأرض التي نحن بصدد شرائها ذات مراكز جيِّدة وخصبة، ومساحتها كافية لإسكان عدَّة ملايين، ويجب أن تكون تلك الأرض التي ستصبح ملكًا للأمَّة موحَّدة لا تقسِيم فيها، لأنَّ حلَّ المشكلة اليهوديَّة يكمن في أن نملك قطعة أرض كبيرة نعوِّض بها تشتتنا، إنَّنا نريد ملجأً واحدًا، لأنَّ وجود عدة ملاجئ سيعيد خلق معالم تشتتنا القديمة"[3].

من جهة أخرى يأتي مصطلح الأرض في المفهوم الفلسطيني ليعني المعنَى العام والخَاص، أي الأرض كاسم جنس، وكملكيَّة سواء كانت خاصَّة أو مشاع للأسرة أو القبيلة أو القرية، وتعدُّ الذَّاكرة الشعبيَّة الفلسطينيَّة حاملة لقداسة تلك الأرض، فالفلسطينيُّون يعتقدون أنَّ أرض فلسطين مقدَّسة لسببين: الأول، لأنَّ الله تعالى باركها دون غيرها فجعلها مهبط كافَّة الرسل، ومسرى خاتم الرسل والأنبياء "محمد صلى الله عليه وسلم" ومعراجه، فقال عز من قائل: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[4]، فهذه الأرض بمنزلة بوابة إلى السَّماء،

(1) محمد اشتية، "الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية"، ترجمة: لطفي العابد وموسى عنز، طبعة ثانية، (القدس: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، 2023م)، ص 100 – 101.

(2) أحمد عز الدين أسعد، "من وحي الأفكار الصهيونية الأساسية: صورة أرض إسرائيل (فلسطين) وتمثلاتها لدى التيارات الصهيونية المختلفة"، مجلة قضايا إسرائيلية، (العدد 76)، يناير 2020م، ص 113 – 123.

(3) محمد اشتية، مرجع سابق، ص80.

(4) قرآن كريم، سورة الإسراء، الآية 1.

أمَّا الثَّاني لأنَّ تربتها مجبولة بدم الشُّهداء المدافعين عنها عبر التاريخ ضد الغزاة، منذ العبرانيِّين قبل الميلاد، وحتَّى الإسرائيليِّين الصَّهاينة خلال القرن الأخير[1].

ومنذ بداية الهجرة الاستيطانيَّة اليهوديَّة في فلسطين تطور لدى الفلسطينيِّين مفهوم الأرض، فأخذت أبعادًا ثلاثة، جغرافيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة، حيث نمت مسألة التمسُّك بأرضهم الخاصَّة وتقديسها أكثر، وشيئًا فشيئًا صاروا ينظرون لها كجزء من شرَفِهم، وأصبح التخلِّي عنها معيبًا وخيانة، إذ يرى الفلسطيني أنَّ من يبيع أرضه للعدو إنَّما يبيع عرضه ودينه معًا، وفي هذا السِّياق يؤكد العديد من الباحثين - مثل بعض المؤرِّخين الجدد الإسرائيليِّين- أن الحقيقة ليسَت كما تزعم الأدبيَّات الصهيونيَّة، فقد قاوم الفلسطينيُّون الاستيطان واستملاك الأراضي والتَّهجير منذ بدأت ملامحه، ففي عام 1910م، وعام 1920م قاوموا بيع الأراضي للمؤسَّسات اليهودية، رغم أن البيع كان بدون علمهم من قِبل بعض العائلات، حيث لم ير الفلاحُون أفرادها، وقد قاوم الفلاحون آنذاك طردهم من الأرض أكثر من مقاومتهم بيعها، لأنَّهم أصلًا لا يملكونها[2].

لذا فقد سارع الصَّهاينة - بعد طرح خطة أمميَّة عام 1947م، من قِبَل الأمم المتَّحدة عبر تبنِّي قرار في الجمعيَّة العامَّة رقم (181) لتقسيم فلسطين إلى دولة يهوديَّة ودولة عربيَّة[3]، ورفض الفلسطينيُّون التَّقسيم، لأن اليهود الَّذِين كانوا يمتلكون 7% من الأرض آنذاك، ويشكلون 35% من السُّكان مُنِحوا 54% منها[4] - إلى إعلان إسرائيل دولة مستقلة في منتصف أيار/ مايو 1948م، وشرعوا على الفور

(1) عبد الفتاح القلقيلي، "الأرض في الثقافة الفلسطينية"، جريدة حق العودة، العدد (32- 33)، السنة السابعة، أيار/ مايو 2009م، ص14.

(2) عبد الفتاح القلقيلي، المرجع السابق، ص14.

(3) أليكس ويندر، "خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947"، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، https://n9.cl/o0z4t تاريخ الدخول: 29/ 7/ 2025م.

(4) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), Ibid. P3.

بطرد الفلسطينيّين من أراضيهم ومنازلهم، ثمَّ اندلعت الحرب بين إسرائيل والدول العربيَّة، وبحلول نهايتها عام 1948م كانت إسرائيل قد سيطرت على أكثر من 78% من فلسطين الانتدابيَّة، وطُرد 750 ألف فلسطيني ليصبحوا لاجئين، وأدارت الأردن ومصر 22% من فلسطين التاريخيَّة التي بقيت خارج سيطرة إسرائيل، أي الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة على التَّوالي.

كما حصلت إسرائيل على المَزِيد من الأراضي عقب نكسة حرب عام 1967م بين إسرائيل والعديد من الدُّول العربيَّة المجاورة، في مرتفعات الجولان من سوريا، وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزَّة من مصر، والضفَّة الغربيَّة من الأردن، بالإضافة إلى ذلك وسَّعَت إسرائيل حدود القُدْس الشرقيَّة من 6.5 كيلومتر مربع إلى 71 كيلومتر مربع تقريبًا، لتغطية مساحات إضافيَّة من منطقتي رام الله وبيت لحم وضمَّت هذه الأرض رسميًّا إلى أراضيها، حيث رُسمت حدود بلديَّة القدس الموسَّعة لتشمل أكبر قدر ممكن من الأراضي الشَّاغرة، وأقل قدر ممكن من المساحة المبنيَّة الفلسطينيَّة[1].

وبالرَّغم مِن تقبُّل الشَّعب الفلسطيني وقيادته مسار المفاوضات السلميَّة لحلِّ الصِّراع مع الاحتلال الإسرائيلي - إبان عقد مؤتمر مدريد عام 1991م، المبني على أسس توجيهيَّة استندت على مبدأ (الأرض مقابل السلام)، وتطبيق قراري الأمم المتحدة 242 و338، اللذين يدعوان إلى انسحاب القوَّات الإسرائيليَّة من المناطق الَّتِي احتلتها في حرب ١٩٦٧م[2]، ثمَّ وُلدت اتفاقية إعلان المبادئ، المعروفة باسم اتفاقية أوسلو 1، عام 1993م، بين قيادة منظمة التَّحرير الفلسطينيَّة وإسرائيل، على قاعدة: الأرض في مقابل السلام أيضًا - فإن الحكومات الإسرائيليَّة دأبت - بالمقابل، وبصورة

(1) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، "القدس وحدوها المتغيرة"، يناير 2018م، https://passia.org/ تاريخ الدخول: 28/ 7/ 2025م.

(2) محمود عباس (أبو مازن)، " مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (8)، خريف 1991م، ص ص 104 – 110.

مستمرَّة - على التهرُّب من استحقاقات السَّلام بمختلف الطرق والوسائل، التي كان من أبرزها مضاعفة الاستيطان في الأرض المخصَّصة لدولة فلسطين، وفق حدود عام 1967م، ومبدأ حل الدَّولتين، إذ تتواصل جرائم الاستيطان الصُّهيوني وسرقة المزيد من أراضي المواطنين الفلسطينيِّين لأغراض تسمين وتوسيع المستوطنات القائمة وبناء المزيد منها ومن البؤر الاستيطانيَّة العشوائيَّة[1].

بصفة عامَّة لقد تجلَّت النتيجة الرَّئيسة لمشاريع الاستيطان الاسرائيلي في إعادة تشكيل الحيِّز المكاني، وإعادة هندسة توزيع السكان الأصليِّين، في إطار عمليَّة إعادة هيكلة مقصودة وعنيفة تمهِّد لإنشاء مجتمع جديد بتنظيم اجتماعي ومكاني جديدين، وهكذا كان المشروع الاستعماري الاستيطاني الصُّهيوني الذي أسس دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام 1948م، حيث طرد الصَّهَاينة آنذاك نحو 750000 فلسطيني لإيجاد موطئ قدم للمستعمرين المستوطنين، وقد بقي ما يقارب 150,000 فلسطيني على الأرض، وأصبحوا يشكِّلون معضلة ديموغرافيَّة للدَّولة الإسرائيليَّة التي اضطرت إلى إدماجهم كمواطنين، ولكن ظلَّت تُقْصِيهم على أساس أنهم ليسوا يهودًا[2]، وفي عام 1967م استوعبت الدَّولة الإسرائيليَّة فلسطينيِّين أكثر بسبب تمدُّد مشروع الاستعمار إلى الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزة؛ ولكن بدلًا من ضم الأراضي ومنحهم الجنسيَّة تمَّ اخضاعهم لحكم عسكري إسرائيلي.

فقد تألَّفَت جهود إسرائيل للسَّيطرة على الأرض من ثلاثة أجزاء[3]: (1) طرد

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 3/ 1/ 2022م، https://wafa.ps/Pages/Details/39002 تاريخ الدخول: 29/ 7/ 2025م.

(2) يارا هواري، " الاستيلاء الإسرائيلي المستمر على الأراضي: كيف يقاوم الفلسطينيون"، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، إبريل 2018م، ص2.

(3) B'Tselem for Human Rights, " Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank", May 2002. Entry date: 3. 8. 2025. https://n9.cl/2tjix.

أكبر عدد ممكن من الفلسطينيّين من أراضيهم، (2) ضمان عدم اعتبار الفلسطينيّين المتبقين جزءًا من شعب؛ بل كملاك أفراد في أحسن تقدير، (3) تطوير بعض الوسائل للإعلان (قانونيًّا) عن الملكيَّة والسِّيادة على الأرض ومصادرتها في نهاية المطاف.

إجمالًا يمكن القول: بأنَّه لم يكن تركيز الجهود الصهيونيَّة على قضيَّة الأرض في المناطق الفلسطينيَّة، ثمَّ لاحقًا من خلال سياسات إسرائيل بعد تأسيس الدَّولة عام 1948م حتى اليوم، على هدف مصادرة المزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنات الإسرائيليَّة على حساب الحيِّز المكاني الفلسطيني، بعد طرد السُّكان الفلسطينيّين منها - إلا تعبيرًا عن مدى أهميَّة قضيَّة الأرض وحيويَّة الاستحواذ على أكبر قدر منها للمشروع الصهيوني وبقائه، إذ أدَّى التحايل على النظام القانوني، والقيام بالأعمال العسكريَّة، وتطبيق سياسات الأمر الواقع تحت شعارات متعددة إلى ترسيخ الاحتلال والاستعمار الإسرائيليين، ومن ثم إلى وجود كيان فلسطيني مجزَّأ، مع محدوديَّة وصوله الشَّرعي لحيزه الجغرافي، ولأرضه وموارده الطبيعيَّة[1]، وبالتالي تعقيد مفاعيل الصِّراع الديمُغرافي في فلسطين بصورة أكبر.

ثانيًا: تعزيز منظومة السَّيطرة والهيمنة الاستعماريَّة:

سارع نظام الاستعمار الإسرائيلي في السَّنوات الأولى بُعيد عام 1948م عبر آليَّات مختلفة للاستيلاء على الأراضي، بما في ذلك التَّدابير التشريعيَّة التي كان من أبرزها قانون أملاك الغائبين لعام 1950م[2]، ولاحقًا قانون استملاك الأراضي لعام

(1) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), " Land and the Israeli-Palestinian Conflict", January 15, 2003. P1.

(2) For more see: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, " Absentees' Property Law", Entry date: 2. 8. 2025. https://www.adalah.org/en/law/view/538

1953م[1]، إذ خوَّلت تلك القوانين لدولة إسرائيل انتزاع الأراضي وملكيَّتها من اللاجئين على أساس غيابهم عن البلاد بعد 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947م، حيث أكَّدَت رئيسة وزراء إسرائيل "غولدا مائير" عام 1969م في هذا السياق على أنَّ الفلسطينيِّين كشعب لم يكونوا موجُودين[2]، وقد تمَّ تطبيق هذه التَّشريعات كذلك على الأشخاص الذين نزحوا داخل حدود الدَّولة الوليدة، وبدلًا من الاعتراف بأولئك الفلسطينيِّين كنازحين، صنفتهم إسرائيل تحت مسمَّى (الغائبين الحاضرين)، حيث دأبت على تبرير استيلائها على الأراضي عندئذ بأنَّه لخدمة المصلحة العامَّة، والمحافظة على الطَّابع اليهودي للدَّولة[3].

فقد عمل الاستعمار الاستيطاني الصُّهيوني على تجزئة فلسطين والفلسطينيِّين بطرق لا تُحصى، فهو لا يزال منخرطًا - منذ انطلاق مشروعه في مطلع القرن الماضي - على سبيل المثال في أعمال تهدف إلى تجزئة الأرض الفلسطينيَّة، وتفكيك المؤسَّسات، وتفتيت الأجساد، وتمزيق المكان والزَّمان والذاكرة الفلسطينيَّة، وتدمير العائلات، وتحطيم الذَّات، وكسر إرادة المقاومة، فهذه الأشكال المتنوِّعة من التفتيت ليست أساليب استعماريَّة منفصلة؛ بل هي متغلغلة في بعضها البعض، ممتدَّةً في حياة الفلسطينيِّين[4].

(1) For more see: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, " Land Acquisition Law (Actions and Compensation)", Entry date: 2. 8. 2025. https://www.adalah.org/en/law/view/533

(2) Anne de Jong, " Zionist hegemony, the settler colonial conquest of Palestine and the problem with conflict: a critical genealogy of the notion of binary conflict", Journal of Settler Colonial Studies, Volume 8, 2018 - Issue 3, pp 364 – 383.

(3) يارا هواري، مرجع سابق، ص 2- 3.

(4) Jamal Nabulsi, "to stop the earthquake": Palestine and the Settler Colonial Logic of Fragmentation, Journal Antipode, Volume56, Issue1, January 2024, pp 187-205.

عمليًّا يقيم اليوم في الأراضِي الممتدَّة بين النَّهر والبحر أكثر من نحو 14 مليون إنسان تقريبًا، نصفُهُم يهود ونصفُهُم فلسطينيُّون[1]، وحسب الاعتقاد السَّائد في المجالين العُمُومي والقضائي وفي ميدان السياسة فإنَّ في هذا الحيِّز نظامين مُتَوازيين يفصل بينهما ما يُعرَف بالخط الأخضر: الأول: يعمَل داخل حدود إسرائيل السياديَّة ويقيم تحت كنفها، ويقدر بتسعة ملايين إنسان جميعهم مواطنون إسرائيليُّون، والثَّاني: يعمل في المناطق الَّتِي احتلَّتها إسرائيل في عام 1967م، ومن المفترض أن تحدَّد مكانتها النهائيَّة- حسب قرارات الشرعيَّة الدوليَّة ومبدأ حل الدَّولتين، الذي يعدُّ الأساس المقبول دوليًّا لحلِّ الصِّراع الفلسطيني/ الإسرائيلي - في مفاوضات مستقبليَّة بين الطرفين، ويقيم في هذه المناطق نحو خمسة ملايين فلسطيني تحت احتلال عسكري مؤقَّت[2].

إلَّا أن هذا التَّأطير قد أصبح لا يمتُّ للواقع بصلة بمرور السِّنين، حيث إنَّه تعريف لا يأخذ بالحسبان مئات آلاف المستوطنين اليهود المقيمين في بلدات ثابتة شرق الخطِّ الأخضر، ويديرون حياتهم وكأنَّهم يُقيمون غربَه؛ لكن الأهم من هذا كله هو أنَّ هذا الإطار يطمس حقيقة وجود مبدأ ناظم واحد يتمُّ تطبيقه في جميع الأراضي الممتدَّة بين النَّهر والبحر، يعمل على تعزيز وإدامة تفوُّق مجموعة من البشر (اليهود)، وهيمنتهم على مجموعة أخرى (الفلسطينيِّين)، كلُّ هذا يفضي إلى النتيجة الأساسيَّة بأنَّ هذين ليسا نظامين متوازيين يعملان وفق المبدأ نفسه تصادفًا، وإنَّما هو نظام واحد يدير الأراضي كلها، ويسيطر على جميع البشَر المُقِيمين فيها، ويعمل وفق المبدأ النَّاظم المَذْكُور[3].

(1) B'Tselem Center, " A regime of Jewish supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is apartheid", 12 January 2021. Entry date: 5. 8. 2025. https://n9.cl/okcdm

(2) للمزيد انظر: الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، بتاريخ 12/ 1/ 2021م، تاريخ الدخول: 5/ 8/ 2025م، https://n9.cl/10kuw2.

(3) B'Tselem Center, Ibid. https://n9.cl/okcdm.

من جانب آخر لا شكَّ أنَّ سياسات الاستعمار الصُّهيوني وممارساته منذ عام ١٩٦٧م، في الأرض الفلسطينيَّة المحتلة تلحق ضررًا بالغًا بالمجتمع والاقتصاد والبيئة الفلسطينيَّة، وتشكل هذه السِّياسات والممارسات جوهر إستراتيجيَّة إسرائيل الشاملة، التي تسعى إلى تفتيت وحدة الشَّعب الفلسطيني بهدف الحفاظ على هيمنتها عليه، ومنع أيِّ تحدٍّ لـ (الطابع اليهودي) لدولة إسرائيل، واستباقه بإبقاء الاحتلال العسكري، ومنع إقامة دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة، وذلك عبر تطبيق بعض الآليَّات[1]:

- **السَّيطرة على الأرض:** إذ أسهم التَّشرذم الإداري والسِّياسي والمادي للأرض الفلسطينيَّة المحتلة إسهامًا فعَّالًا في ترسيخ السَّيطرة الإسرائيليَّة على الأرض والموارد الفلسطينيَّة، فالضفَّة الغربيَّة مقسَّمة إلى ثلاث مناطق (أ)، و(ب)، و(ج)، والقدس الشرقيَّة معزولة تمامًا عن باقي الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، وقطاع غزَّة المحاصر منذ 18 عامًا، والمعزول هو أيضًا عن الضفة الغربيَّة، هذا وتشمل الإجراءات التي تستخدمها إسرائيل للاستيلاء على الأرض والسَّيطرة عليها بشكل مباشر: الضم الرسمي، وإعلانها أراضي دولة، وإغلاق مناطق واسعة كمناطق عسكريَّة، والاستيلاء على (أملاك الغائبِين)، والمُصَادرة بذريعة احتياجات عامَّة، وإعلان الأراضي المملوكة ملكيَّة خاصَّة أراض عامة غير مسجلة، إضافة إلى ذلك تسيطر إسرائيل على الموارد الطبيعيَّة وتستغلها حصريًّا، بما في ذلك طبقات المياه الجوفيَّة والينابيع، والبَحْر الميت ومعادنه، والمناطق البحرية في غزَّة، بينما تحرم الفلسطينيِّين من إمكانيَّة استغلال حقل غاز غزَّة، وتقيِّد منطقة صيد الأسماك قبالة

(1) a report: " Palestine Under Occupation III Mapping Israel's Policies and Practices and their Economic Repercussions in the Occupied Palestinian Territory", United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Beirut, Lebanon. 2022. P15.

غزة، وفي الوقت نفسه تُشكِّل المستوطنات الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة وسيلة للسَّيطرة على الموارد، وتقييد الحركة، وإعاقة التنمية الفلسطينيَّة.

- **السَّيطرة على الشعب:** وللحفاظ على هيمنتها على الفلسطينيِّين تحت احتلالها تستخدم إسرائيل نهجًا مزدوجًا عبر: السَّيطرة الديموغرافيَّة، وقمع جميع أشكال المقاومَة، حيث تسمح سيطرة إسرائيل على سجل السُّكان بها - بغرض التَّفتيت والسَّيطرة الديموغرافيَّة - باستخدام لوائح مختلفة لوضع الإقامة، ويقترن ذلك بفرض قيود على التنقُّل بين الأرض الفلسطينيَّة المحتلة وإسرائيل وداخل الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، ومِن المظاهر الواضِحَة في هذا الصَّدد إلغاء إقامة السُّكان الفلسطينيِّين في القدس الشرقيَّة، وهو ما يرقى إلى الطَّرد بحكم الأمر الواقع، بينما في بقية الضفَّة الغربيَّة يتفاقم نظام التَّصاريح الإسرائيلي الصَّارم لحركة الفلسطينيِّين وإقامتهم والبناء بسبب العنف والتَّرهيب، وخلق بيئة قسريَّة تسعى إلى تهجير السُّكان في المنطقة (ج) من الضفَّة الغربيَّة، إلى جانب الأوامر العسكريَّة التي تتحكَّم في حياة الفلسطينيِّين في الضفة الغربيَّة، بالإضافة إلى أشكال متعدِّدة من العقاب الجماعي، مثل: اعتقالات واحتجازات مفرطة وتعسفيَّة ترقى إلى سوء معاملة وتعذيب مُمنهج، علاوة على ذلك تقمع إسرائيل جميع أشكال المقاومة الفلسطينيَّة لسياساتها وممارساتها والاحتلال بشكل عام، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوَّة، والذي يتجسَّد في الهجمات العسكريَّة المتكرِّرة على قطاع غزة، التي كان آخر فصولها وأعنفها على الإطلاق شن حرب الإبادة الجماعيَّة بعد السَّابع من أكتوبر المستمرة لأكثر من 22 شهرًا.

لقد كان الشَّكل العام للسياسات الصهيونيَّة المتَّبعة تجاه الفلسطينيِّين قبل السَّابع من أكتوبر - وفق رأي بعض المختصِّين- يتميَّز بتبنّي إستراتيجيَّة (العصا والجزرة)، وقد طوَّرت إسرائيل هذه السياسة منذ احتلالها قطاع غزَّة والضفة

الغربيَّة عام 1967م، والتي تستند - حسب الباحث "وليد حبَّاس"- إلى ثلاثة مبادئ أساسيَّة لوزير الدِّفاع الإسرائيلي الأسبق "موشيه دايان"، وتتلخَّص في: (الاحتلال المتنور enlightened occupation)، و(الاحتلال الخفي invisible occupation)، و(علوم إدارة السُّكان population management)[1]، وتركِّز هذه المبادئ على الممارسات غير المرئيَّة للسَّيطرة والتحكم والتوسُّع الاستعماري، وإتاحة حياة شبه طبيعيَّة للفلسطينيِّين، واعتماد القنوات الفلسطينيَّة في إدارة السياسات الاستعماريَّة، بما يشمل قضايا السَّلام الاقتصادي، وتوفير فرص العمل داخل إسرائيل، وبقاء أفق الحل السِّياسي عبر التَّفاوض مفتوحًا؛ لكن ذلك يكون بالتَّزامن مع الاستمرار في فرض السَّيطرة، والتوسُّع الاستيطاني، ومصادرة الأراضي، واستخدام العنف[2].

لكن بعد وصول اليمين المتطرِّف والمستوطنين إلى سُدَّة الحُكْم في إسرائيل - في 29 ديسمبر 2022م بعد انتخابات الكنيست في 1 نوفمبر 2022م[3] - تمَّ الدفع باستخدام إستراتيجيَّة (العصا الغليظة)، ومن ثمَّ اتَّبَعت الحكومة الإسرائيليَّة سياسة (حسم الصِّراع)، وقد وجدت هذه السياسة تطبيقاتها الفعليَّة بشكل أكثر حدَّة وكثافة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتتبنَّى هذه السِّياسة نمطين من استهداف الإنسان الفلسطيني: الأول: هو العمل على التوسُّع الاستيطاني المصحوب بإفراغ الأرض من السُّكان الفلسطينيِّين، والثَّاني: يتمثل في زيادة

(1) وليد حباس، "الحكم العسكري في الضفة الغربية: من سياسة العصا والجزرة إلى سياسة العصا الغليظة وحسب!"، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 10/ 7/ 2023م، https://n9.cl/wv8lc.

(2) أحمد حنيطي، "حواجز الاستعمار الصهيوني بعد السابع من أكتوبر: تفعيل كامل لمنظومة السجن الكبير"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (142)، ربيع 2025م، ص 146- 154.

(3) للمزيد انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، تاريخ الدخول: 5/ 8/ 2025م، https://n9.cl/nlvfe .

الضَّغط والمعاناة البشريَّة لأقصى درجة ممكنة على الفلسطيني بهدف تهجيره من أرضه، سواء في الضفَّة الغربيَّة أو قطاع غزة إلى دول خارجيَّة أخرى[1].

وبناءً عليه يظهر أن نظام الهيمنة الاستعماريَّة على الشَّعب الفلسطيني - الَّذِي يشمل بشكل أساسي تجزئة وتغييرًا ديمغرافيًّا، وإخضاعًا، وقمعًا، وتحكُّمًا في الحياة اليوميَّة - إنَّما يأتي لتعزيز منظومة السَّيطرة والتحكم في الفضاء الفلسطيني العام، ببعديه المادي والمعنوي، بما يحقِّق تفوق وهيمنة القوميَّة اليهوديَّة في المنطقة الجغرافيَّة الواقعة ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسِّط.

(1) أحمد حنيطي، مرجع سابق، ص148.

الفَصْل الثاني

التطوُّر التَاريخي للتَركيب السُّكاني

في فلسطين

خضعت فلسطين في فترة الانتداب البريطاني لأوضاع سياسيَّة وعسكريَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة مهَّدت لإقامة كيان صهيوني فوق أرض فلسطين، فهكَذا أوضَاع أفرزت أرضيَّة لصِراع ديموغرافي بين العرب الفلسطينيّين وبين اليهود منذ أوائل الانتداب البريطاني حتَّى يومنا هذا، وكان لهذا الصِّراع الدِّيمُوغرافي - وما زال- دور مهمٌّ وتأثير كبير في سائر المعارك السياسيَّة والعسكريَّة والأوضاع الاقتصاديَّة، وفي توجيه الأحداث الهامَّة في مسار الصِّراع الفلسطيني الصهيوني، وفي قدرة الحركة الصهيونيَّة ومن بعدها إسرائيل على توظيف وسائلها المستخدمة في هذا الصِّراع، مثل الهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين، وتواطؤ الاستعمار البريطاني والاستيطان الإحلالي، وتهجير المواطنين العرب، في المقابل تُعرِّض العرب الفلسطينيّين لضُغُوطات هائلة لدفعهم إلى الهجرة وترك قراهم ومدنهم التي استولى عليها اليهود، وأقاموا عليها مستوطناتهم، كلُّ ذلك يستدعي دراسة تطوُّر نمو السُّكان وتوزيعهم قبل عام 1948 وبعده.

أوَّلًا: تطوُّر نمو السُّكان وتوزيعهم قبل 1948:

بلغ عدد سكان فلسطين - طبقًا للتَّعداد السُّكاني عام 1922- نحو 752,048 نسمة، ارتفع العدَد إلى 1,035,821 نسمة في تعداد عام1931، في حين قدر عددهم في مايو 1948 بنحو 2,115,000 نسمة، منهم1,380,000 عربي و700,000 يهودي، والباقي أقليَّات صَغِيرة، وطبقًا للتَّعداد والتَّقدِيرات فقد ازداد عدد سكان فلسطين بين عام 1922 و1944 بنسبة 131.4%، حيث أسهمت الزيادة الطبيعيَّة في زيادة بنسبة 63% من الزيادة العامة للسُّكان، في حين أسهم صافي الهِجْرة بنسبة37% من الزِّيادة العامة للسُّكان، إذ حقَّق اليهود أعلى زيادة سكانيَّة 536%، وحقق المسيحيُّون زيادة سكانيَّة نسبتها 90%، بينما لم يحقِّق المسلمون سوى نسبة 80%.

لقد كانت إسهامات صافي الهجرة السَّبب الرَّئِيس في زيادة عدد اليهود في فلسطين، نظرًا للتَّسهيلات التي منحها الانتداب لقُدُوم اليهود إلى فلسطين، حيث

أسهم صافي الهجرة بنسبة 74% من الزيادة العددية لليَهُود ما بين عامي 1922 و1944، في حين لم تسهم الهِجْرة إلا بنسبة 4% من الزِّيادة العدديَّة للعرب المسلمين في فلسطين في نفس الفترة، مع الإشارة إلى أن إسهام الزيادة الطبيعيَّة في الزيادة العدديَّة للعرب المسلمين كان أعلى من 96% تلاها إسهام الزيادة الطبيعيَّة للمسيحيِّين 71% ولليهود 26%.

جدول (1): تطوُّر النمو السكاني في فلسطين في الفترة (1922-1944)[1]

	مسلمون	مسيحيون	يهود	آخرون	المجموع
عدد السكان وفقًا لتعداد 1922	589.177	71,464	83,790	7917	752,048
تقدير السكان في نهاية 1944	1.061.277	135.547	528.702	14.098	1,739,624
مجموع الزيادة السكانية	472.100	64.083	444.912	6481	4987.576
الزيادة الطبيعيَّة للسكان	453.405	45.590	117.226	6026	622.247
الزيادة السكانيَّة بفعل الهجرة	18.690	18.493	327.686	455	365.329
النسبة المئويَّة للزيادة الطبيعية	%96	%71	%26	%93	%63
النسبة المئويَّة للزيادة بفعل الهجرة	%4	%29	%74	%7	%37

كما سبقت الإشارة إلى أن الفَضْل في تفوُّق اليهود على العرب من حيث معدَّلات الزِّيادة السكانيَّة يرجع إلى سلطة الانتداب البريطاني التي فتحت باب

(1) حسن عبدالقادر صالح - سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا – دار الشروق، عمان 1985.

الهجرة على مصراعيه أمام الهجرة اليهوديَّة القادمة من الخارج، الأمر الذي أدَّى إلى تناقص نسبة المواطنين العرب خلال فترة الانتداب من 89.9% إلى 67% من إجمالي سكان فلسطين، وأدى إلى تزايد نسبة السُّكان اليهود من 11% إلى 33% من إجمالي عدد السكان، أي أنَّ اليهود الَّذِين كانوا يمثلون عشر سكان فلسطين في بداية الانتداب أصبحوا يمثلون ثلث السُّكان في نهايته.

لقد هاجر اليهود إلى فلسطين - خلال فترة الانتداب البريطاني (1919-1948)- في أربعة أفواج رئيسة، كان مجموع أفرادها 482,857 مهاجرًا، بمتوسط سنوي بلغ 16,440 مهاجرًا، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ متوسط الهجرة كان يتفاوت من فترة لأخرى، فقد شهدت الفترة من 1919-1923 متوسِّط هجرة بلغ 7 آلاف مهاجر سنويًّا، وارتفع متوسط الهِجْرة إلى 24,600 مهاجر سنويًّا خلال الفترة (1924-1931)، ووصل المتوسِّط إلى أعلى مستوى خلال الفترة (1932-1939) عندما بلغ 57,100 مهاجر سنويًّا، أمَّا الفترة (1940 - 1948) فقد بلغ المتوسِّط السنوي للهجرة اليهوديَّة القادمة الى فلسطين 34,900 مهاجرًا.

1. توزيع السُّكان وكثافتهم:

بلغت كثافة السُّكان في فلسطين عام1922 نحو 28,7 نسمة/ كم٢، وارتفعت إلى نحو 39,2 في عام 1931 إلى أن وصَلَت إلى نحو 66.9 نسمة/كم٢ في عام 1944، وإذا استثنينا قضاء القدس كقضاء داخلي له أهميَّته الدينيَّة الجاذبة للسُّكان، فإنَّه أكبر الأقضية حجمًا سكانيًّا بعد الأقضية الساحلية، الَّتِي تتمتع بمزايا جغرافيَّة واقتصاديَّة، حيث أصبحت هذه الأقضية محط أنظار السُّكان الذين أخذوا ينتقلون إليها من الأقضية الداخليَّة، وهذه الأقضية كانت في الوقت نفسه محط أطماع الاستعمار الصُّهيوني الذي سعَى إلى إقامة المستعمرات اليهوديَّة فيها، الأمر الذي أدَّى إلى أنَّ بعض الأقضية الساحلية إضافة إلى قضاء القدس وطبريا تسكنها أقليَّات يهودية بنسبة تزيد عن النسبة العامة لليهود في فلسطين التي بلغت 31,4 % عام 1944، ففي قضاء يافا بلغت نسبة اليهود 70,7 %

من عدد السُّكان، حيث تفوَّقت نسبة اليهود على نسبة العرب في هذا القضاء منذ الانتداب البريطاني، حيث وجود مدينة تل أبيب اليهوديَّة، ووصلت نسبة اليهود إلى 40,4% في قضاء القُدْس، و33,4% في قضاء طبريَّا، وهي نسبة قريبة إلى حدٍّ ما من نسبة السُّكان العرب في هذه الأقضية.

في المقابل ظلَّت بعض الأقضية خالية من اليهود تمامًا مثل أقضية رام الله ونابلس وجنين، بينما احتفظ بعضها الآخر بنسبة ضئيلة جدًّا من اليهود لا تتجاوز 1% من سكانها، مثل أقضية الخليل وبئر السبع، وهناك أقضية نسبة اليهود فيها ضئيلة جدًّا لا تتجاوز 5% من السُّكان، كأقضية عكا وغزَّة، وهذا يعني أنَّ الاستعمار الصُّهيوني ركَّز استيطانه - بشكل ملموس- في بعض الأقضية دون الأخرى، إذ وصلت نسبة اليهود في أوائل الثلاثينيَّات في قضاء يافا إلى نصف سكان القضاء تقريبًا، وفي قضاء القدس إلى ثلث السُّكان، وفي قضاء حيفا إلى ربع السُّكان، ويمكن ترتيب الأقضية التي اشتمل كل منها على أكثر من 125 ألف نسمة ترتيبًا تنازليًّا: يافا (374 ألف نسمة)، والقدس (248 ألف نسمة)، وحيفا (225 ألف نسمة)، وغزَّة (137 ألف نسمة)، والرملة (127 ألف نسمة) وإذا استثنينا قضاء القُدْس كقضاء داخلي له أهميَّته الدينية الجاذبة للسُّكان، فإنَّ أكبر الأقضية حجمًا سكانيًّا هي الأقضية الساحليَّة، وحيث إنَّ هذه الأقضية الساحليَّة تتمتع ببعض المزايا كأهميَّة مواقعها الجغرافية، وخصوبة أراضيها السهليَّة الساحليَّة، وتوافر المياه فيها، واعتدال مناخها، ووجود شبكة مواصلات جيدة فيها...إلخ، فإنَّها أصبحت محط أنظار للسُّكان الذين أخذوا ينتقلون منها إلى الأقضية الداخليَّة للاستقرار والعيش فيها، وكانت هذه الأقضية الساحليَّة محط أطماع الاستعمار الصُّهيوني الذي سعى لاقامة المستعمرات اليهوديَّة فيها.

لقد أدَّت الهجرة اليهوديَّة الوافدة إلى ارتفاع نسبة اليهود في فلسطين من8% عام 1914 إلى نحو 31,5 % عام 1948، حيث تضاعف عددهم 6 مرَّات في تلك الفترة، حيث تدفَّق بين عامي 1932-1939 أكبر عدد من اليهود بلغ عددهم

225,000يهودي، وتدفق إلى فلسطين بين عامي 1940-1947 نحو 93,000 يهودي، وبهذا تكون فلسطين قد استقبلت بين عامي 1932-1947 ما يقارب 318,000 يهودي وبحلول عام 1948 بلغ عدد السُّكان اليهود في فلسطين 650,000 نسمة يمثلون 6% من عدد اليَهُود في العالَم[1].

2. نمو السُّكان والعوامل المؤثِّرَة فيه:

يتضح من بيانات النمو السُّكاني أنَّ عدد سكان فلسطين في فترة الانتداب البريطاني كان آخذًا في التَّزايد وبشكل كبير، حيث تضاعف عددهم ثلاث مرات خلال الفترة من1914-1948، حيث تضاعف عدد السُّكان العرب خلال هذه الفترة حوالي مرَّتين، في حين تضاعف عدد اليهود ثماني مرَّات في نفس الفترة، فلقد كان نمو سُكَّان فلسطين خلال هذه الفترة 40,2 بالألف سنويًّا، حيث كان معدَّل نمو العرَب 28 في الألف، وكان معدَّل نمو اليهود 80 بالألف، وهذا يعود بالدَّرجة الأولى - كما سبقت الإشارة إليه - إلى سياسة الانتداب بفتح باب الهجرة على مصراعيه أمام اليهود.

إنَّ العوامل المؤثِّرَة في النمو السُّكاني كانت مختلفة عند العرب عنها عند اليهود، عند مقارنة معدَّلات الزِّيادة الطبيعيَّة للعرب مع معدَّلات نموهم نجد أنَّ معدَّلات الزيادة الطبيعيَّة قريبة جدًّا من معدَّلات نموهم، ممَّا يُشِير إلى أنَّ الزيادة الطبيعيَّة هي العامل الرئيس في تزايد العرب، أمَّا عند مقارنة معدَّل الزيادة الطبيعيَّة لليهود مع معدَّل نموهم نجد أنَّ الفارق بينهم كبير جدًّا، ممَّا يعكس مدى تأثير الهِجْرة في زيادتهم، ويدلُّ على أنَّ الزيادة الطبيعيَّة لم تكن عاملًا رئيسًا في تزايد أعداد اليَهُود في فلسطين؛ بل الهجرة القادمة من الخارج، فالبيانات المتوفِّرَة كانت تشير إلى أنَّ الزيادة الطبيعية كانت تسهم بنسبة 99.6% من زيادة أعداد المسلمين،

(1) سام هداوي، الحصاد المر – فلسطين بين عامي 1914-1979، ترجمة فخري يغمور، منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل،عمان 1982.

وبنسبة 64% من الزِّيادة في أعداد المسيحيِّين وبنسبة 89% من الزيادة عند الدُّروز، أمَّا عند اليهود فقد بلغت نسبة الزيادة الطبيعيَّة في نموهم 27 % فقط، بينما كانت الهجرة تسهم بنسبة 73%، حيث بلغ معدَّل الزِّيادة الطبيعيَّة عند العرب 26 في الألف، وتتراوح بين 31 في الألف عند المسلمين، و21 في الألف عند المسيحيِّين، أما اليهود فكان معدَّل زيادتهم الطبيعي خلال الفترة نفسها 20 في الألف، كما بلغ معدل المواليد عند كلٍّ مِن العرب واليهود 50 في الألف و40 في الألف على التوالي، بينما كان معدَّل الوفيات عند كلٍّ من العرب واليهود 23 في الألف و19 في الألف على التَّوالي.

ثانيًا: السِّياسة الاستيطانيَّة - التَّهجير والإحلال:

تميَّزت ظاهرة الاستيطان الصُّهيوني في فلسطين عن غيرها من التَّجارب الاستيطانيَّة من خلال ارتباط هذه الظَّاهرة بالعنف والاستيلاء على أراضٍ مملوكة لأصحابها الشَّرعيِّين بالقوَّة، كل ذلك مصحوب بالتَّخطيط المسبق لطرد هؤلاء السُّكان واستئصالهم وحضارتهم من المكان، وإحلال مجتمع يهودي جديد محل المجتمع الأصلي بهدف إقامة دولة يهوديَّة مستقلة تدور في فلك الاستعمار الغربي، وتساعد في تحقيق أهدافه بالاستيلاء على المنطقة واستغلال ثرواته.

1. السِّياسات الاستيطانيَّة والاستيلاء على الأرض:

من خلال متابعة اتجاهات الفِكْر الصُّهيوني ومكوناته الاستعماريَّة في الفترة الممتدَّة من عام 1882 كبداية حقيقيَّة للمشروع الصُّهيوني في فلسطين حتَّى العام 1948، وهو تاريخ قيام دولة إسرائيل يمكن تحديد الملامح الأساسيَّة للسِّياسات الاستيطانيَّة التي تُشكِّل العمود الفقري للبرنامج الصُّهيوني في فلسطين.

- سياسة اقتحام الأرض من خلال الاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي الفلسطينيَّة، والتخلُّص من سكانها الأصليِّين بشتى الوسائل وعلى رأسها العنف المنظم.

- اقتحام مجالات العمل في فلسطين، وخاصةً قطاع الزِّراعة، وإقامة تجمُّعات زراعيَّة خاصَّة باليهود، وحِرْمان العرب من العمل فيها في محاولة لخلق شخصيَّة يهوديَّة مستقلة، سواء على المستوى الشَّخصِي أو على المستوى العام.

- سياسة الحِرَاسة والأمن، وتعنِي تشكيل فرق صهيونيَّة للقيام بالدِّفاع الذَّاتي، وحماية المرافق الصُّهيونية، وهي نواة للعصابات الصهيونيَّة التي شاركت في طرد السُّكان العرب من أراضيهم وقراهم فيما بعد[1].

إنَّ عمليَّات الاستيطان في فلسطين تأثرت بمقدرة الحركة الصهيونيَّة والمؤسَّسات التابعة لها على توفير الأراضي للاستيطان، والَّتِي يتمُّ تأمين بعضها عن طريق الشراء من الإقطاعيِّين العرب غير الفلسطينيِّين الذين امتلكوا مساحات واسعة من الأراضي شمال فلسطين، استنادًا لنظام الجباية العثماني، إضافةً إلى مساحات من الأراضي الأميريَّة التي سلَّمَتها الحكومة البريطانيَّة للمؤسَّسات الصُّهيونية، إمَّا مباشرةً أو عن طريق إعطائهم امتياز استغلالها، كما أنَّ عمليَّات الاستيطان تأثرت - بشكل كبير- بطبيعة المهاجرين، ففي بداية الهجرة الصهيونيَّة الوافدة كان الاتِّجاه هو الاستيطان المنعزل، ثمَّ ظهر الاستيطان بالفكر الاشتراكي متمثلًا في الكيبوتز والموشاف.

لقد استطاع الاستيطان الصُّهيوني خلال الفترة المذكورة التركُّز في عدَّة مناطق في فلسطين، وبخاصَّة في منطقة السهل السَّاحلي من يافا جنوبًا حتَّى حيفا شمالًا، وفي منطقة الجَلِيل في القِسْم الشَّمَالي من فلسطين، إذ امتلك اليهود حتَّى عام 1945 نحو 36% من مساحة قضاء يافا، و35% من مساحة قضاء حيفا، و34% من قضاء بيسان، و28% من قضاء النَّاصِرة، أمَّا المناطق الداخليَّة وصحراء النَّقب فقد بقيت عمليَّات الاستيطان الصهيوني فيها متعثِّرة بسبب الكثافة السكانيَّة العربيَّة العالية، وبسبب عجز اليَهُود عن امتلاك أو شراء أراضٍ

(1) نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 1988.

في هذه المناطق إضافة إلى السياسة الاستيطانيَّة التي اتبعها المَشْرُوع الصُّهيوني التي تهدف إلى خلق نواة بشريَّة وجغرافيَّة في مناطق محدَّدة داخل فلسطين تمتاز بالموقع القريب من البحر، وخصوصيَّة الأرض، وتوفُّر مصادر المياه.

لقد أسفرت الجهود الصُّهيونية في هذه الفترة عن بناء 311 مستوطنة في فلسطين موزَّعة على أقضية فلسطين المختلفة؛ ولكنَّها تتركز في أقضية حيفا 60 مستوطنة، وطولكرم 40 مستوطنة، ويافا 34، والرملة 26، وصفد 25، وطبريَّا 24، وبيسان 22 مستوطنة.

لم يستطع اليهود الاستيلاء على الأراضي الفلسطينيَّة وإقامة المستوطنات فيها لولا سياسة الانتداب البريطاني، ودوره في تشجيع وتسهيل استيلاء اليهود على الأراضي في فلسطين، حيث كانت الأراضي الأميريَّة تُشكِّل نحو46% من مساحة فلسطين عام 1945، وكان العرب يملكون 48% من مساحة فلسطين كملكية خاصة للمواطنين الفلسطينيين، وكان ما يملكه اليهود أقل من 6%، ولقد عمدت سُلطَات الانتداب قبل مغادرتها فلسطين إلى تسليم معظم هذه الأراضِي لليَهُود والوكالة اليهوديَّة، إضافة إلى منح الامتيازات الاقتصاديَّة الكبيرة للشَّرِكات الصهيونيَّة وما صاحب هذه العمليَّة من سيطرةٍ على الأراضي العربيَّة المجاورة لتلك المشاريع، ومن هذِه المشاريع مشروع روتنبيرغ للكهرباء وامتيازات أراضي الحولة، وامتياز العوجة للطاقة الكهربائيَّة، وامتياز استخراج أملاح البحر المَيِّت[1].

2. هجرة يهوديَّة وتهجير فلسطيني:

تعدُّ الهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين محددًا رئيسًا في سير عمليَّات الاستيطان الصُّهيوني في فلسطين، فقد أسهمت هذه الهِجْرة في توفير العُنْصر البشري اللازم لتنفيذ مخطط إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث جاءت ضمن موجات

(1) نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين – بين النظرية والتطبيق – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 1988.

متتابعة وخلفيَّات حضارية متنوعة شكَّلت أسس معالم المجتمع الإسرائيلي فيما بعد، فلقد أسهَمَت موجات الهجرة واستقرارها في فلسطين في تحديد الحدود الدِّيمُوغرافيَّة لمكان الاستيطان في الفترات اللاحقة، واعتبرت العمود الفقري للسَّيطرة على الأرض العربيَّة والاحتفاظ بها والعمل على صبغها بالصبغة اليهوديَّة.

أ. في المقابل فإنَّ تحويل فلسطين إلى وطن قومي للشَّعب اليهودي يستدعي طرد وتهجير السُّكان الفلسطينيِّين من وطنهم، وإحلال اليهود محلهم، ولكي تحقق الحركة الصهيونية هذا الهدف مارست بحق الشعب الفلسطيني جميع أشكال العُنْف والإرهاب، وقامت بالعديد من المجَازر، حيث تمَّت أكبر عمليَّة تهجير جماعي قسري في العصر الحديث.

3. الهِجْرة اليهوديَّة إلى فلسطين:

في البداية لا بد من التَّأكيد أنَّ عمليَّات الهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين والاستيطان الموافق لها سارَا جنبًا إلى جنب، فكلَّمَا زادت الهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين زادت الرَّغبة في بناء المزيد من المستوطنات، والعكس صحيح، كلما توفَّرت الأراضي والمستوطنات المقامة زادت إمكانيَّة استيعاب المزيد من المُهَاجرين.

لقد استطاعت الجهود الصهيونيَّة - خلال الفترة من1882-1948 - إلى مضاعفة عدد السُّكان اليهود في فلسطين إلى 25 ضعفًا، فبينما لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز 24000 نسمة في عام 1882 يملكون حوالي 25 ألف دونم، أي أقل من واحد % من مساحة فلسطين ارتفع هذا العدد إلى 87,790 عام 1921، أي حوالي 8% من سكان فلسطين، يملكون 65 ألف دونم تمثَّل 25% من مساحة فلسطين، وقد ارتفع هذا العدد إلى 650 ألف نسمة في عام 1948 يمثلون 1\3 سكان فلسطين، ويملكون حوالي 2,070,000 دونم، تمثل 8% من الأراضي الفلسطينيَّة[1].

(1) نظام محمود بركات – مرجع سابق.

لقد هاجر اليهود إلى فلسطين - خلال فترة الانتداب بريطاني(1919-1948)- في أربع موجات رئيسة، كان مجموع مهاجريها نحو 483 ألف مهاجر، وبمتوسِّط بلغ 16,440 مهاجر في السنة، ورغم ذلك فقد كان المتوسِّط السنوي للهجرة يتفاوت من سنة إلى أخرى، فلقد شهدت الفترة من 1919-1923 متوسِّط هجرة بلغ 7 آلاف مهاجر سنويًّا، في حين بلغ المتوسِّط في الفترة 1924-1931 24,600 مهاجر سنويًّا، ووصَل المتوسِّط أعلى مستوياته خلال الفترة 1932-1939 عندما بلغ 51,100 مهاجر، أمَّا الفترة من 1940-1948 فقد كان متوسط الهجرة السَّنوي نحو 34,900 مهاجر[1].

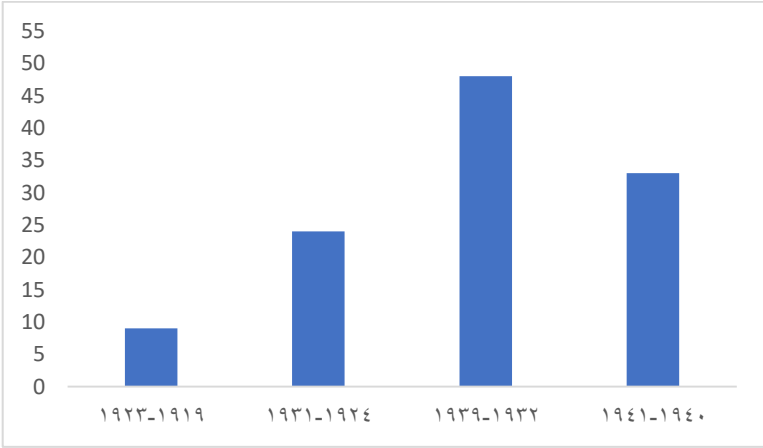

شكل بياني (1): المتوسِّط السَّنوي للهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين خلال الفترة (1919-1948)[2]

وتُشِير الأرقام إلى ارتفاع نسبة المهاجرين الأفراد لا سيَّما الذُّكور خلال فترة الانتداب، فقد كانت الحركة الصهيونيَّة والمنظمات التَّابعة لها تشترط أن يتمَّ اختيار المهاجرين من الأفراد الذين يقبلون العمل والزِّرَاعة، ومن العُمَّال المدرَّبِين الَّذِين لم تتجاوز أعمارهم سن الخامسة والثلاثين.

(1) حسن عبدالقادر صالح – سكان ديموغرافيا وجغرافيا – مرجع سابق.

(2) الشكل البياني من عمل الباحث.

4. تهجِير الفلسطينيِّين:

إنَّ فكرة طرد الفلسطيني من أرضه فكرة متجذِّرَة في الفكر الصهيوني، فمن غير الممكن تحقيق الأهداف الصهيونيَّة دون طرد وتهجير الفلسطينيِّين من فلسطين من منطلق أن بقاء الشَّعب الفلسطيني على أرضِه يتناقضُ مع إمكانيَّة إقامة دولة اليَهُود في فلسطين، ومن هنا كانت محاولات عدَّة لحرمان الفلسطينيِّين من الوجود والهويَّة، باعتبار أنَّ هدف الصهيونيَّة إقامة دولة اليهود في فلسطين، وهذا يتطلَّب تهجير السُّكان الأصليِّين وغالبيتهم العظمى، فلقد كان هدف تهجير الفلسطينيِّين عليه إجماع من كل قادة الحركة الصهيونية ومؤسَّساتها.

إن سياسة تهجير الفلسطينيِّين لم تكن عفويَّة أو جاءت في سياق العمليَّات العسكرية، بل كانت خطة مركزيَّة مدبَّرة ومخطط لها لتهجير جميع السُّكان العرب أو معظمهم، وهِي خطَّة "دالت" التي وضعت قبل حَرْب عام 1948 بسنوات.

في الفترة من حدوث قرار التَّقسيم وحتى انتهاء العمليات العسكريَّة لحرب عام 1948 أجبر نحو 800 ألف فلسطيني على الرَّحِيل من أرضهم بعد طرد غالبيتهم من المدن والبلدات والقرى التي سيطر عليها المستوطنُون اليَهُود، إمَّا بالتَّرهِيب وإمَّا بقوَّة السلاح، وتُفِيد التقديرات أنَّ نحو 280 ألفًا من هؤلاء اللَّاجئين لجؤوا إلى الضفَّة الغربية داخل فلسطين التاريخيَّة، و70 ألفًا إلى الضفَّة الشرقيَّة نحو الأردن، و190 ألفًا إلى قطاع غزَّة، و100 ألفًا إلى لبنان، و75 ألفًا إلى سوريا، و7 آلاف إلى مصر، و4 آلاف إلى العِرَاق، وتوزَّع الباقون إلى دول عربيَّة أخرى[1].

كما أدَّت العمليَّات العسكريَّة للعصابات الصهيونيَّة في الفترة المذكورة إلى تدمير أكثر من 400 قرية وبلدة فلسطينيَّة حسب الجدول التَّالي[2]:

(1) زهير المصري، سياسة التهجير الصهيوني للعرب الفلسطينيين – 1937-1948، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 37,38 – 2013.

(2) وليد الخالدي، كي لا ننسى، قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها.

=

جدول (2): عدد القرى التي تمَّ هدمها عام 1948

اسم الباحث	البلدات	القرى	مخيمات وقبائل	المجموع
بني موريس	10	342	17	369
وليد الخالدي	1	400	17	418
سلمان أبوستة	13	419	99	531

وحسب الدكتور سليمان أبو ستة فإنَّ أكبر عمليَّة إخلاء للسكان كانت في مناطق حيفا ويافا والقدس، التي كان فيها نسبة تجمُّع يهودي عالٍ، يأتي بعدها بئر السَّبع، والرَّملة، وصفد، وجاءت أعلى نسبة من اللَّاجئين 42% من القطاع الأوسط من فلسطين، و34% من الشَّمال، و24% من الجنوب.

2- سلمان أبو ستة: اللاجئون الفلسطينيون – الوَاقِع الراهن والحل في إطار حق العَودة، المركز الفلسطيني للدِّراسات والتَّوثيق، 2001.

ثالثًا: نمو السُّكان وتوزيعهم في فلسطين في الفترة من 1948-1967:

تأثرت الأوضاع السكانيَّة في فلسطين بنتائج الحرب العربيَّة الصهيونيَّة عام 1948، فهذه الحرب أدَّت إلى قيام إسرائيل فوق أغلب الأراضي الفلسطينيَّة (78% من مساحة فلسطين)، وتهجير سكان فلسطين في داخلها وخارجها، حيث هُجِّر نحو 800 ألف فلسطيني من ديارهم، ولجأ بعضهم إلى الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة، وهما المنطقتان الَّتِي لم يسيطر عليهما اليَهُود في حرب عام 1948، وأقام بعضهم الآخر خارج فلسطين في الدول العربيَّة المجاورة، وكان من نتائج هذه الحرب أن استولت إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين بدلًا من 56% المقرَّرة لليهود حسب قرار التَّقسِيم.

=

- سلمان أبوستة، اللاجئون الفلسطينيون، الواقع الراهن والحل في إطار حق العودة، المركز الفلسطيني للدِّراسة والتوثيق – 2001.

* مؤرّخ إسرائيلي.

1. النمو السُّكاني في إسرائيل:

لقد كان من النَّتائج المباشرة لقيام إسرائيل أن أصبحت أملاك العرب اللَّاجئين والأملاك الأميريَّة التي تشكل نحو 88% من مساحة إسرائيل ملكًا للدَّولة، إضافة إلى احتلال 134 مدينة عربيَّة، و507 قرية من أصل 26 مدينة و862 قرية، إضافة إلى تدمير 418 قرية عربية وإزالتها عن الوجود، فلقد أدَّى إعلان قيام إسرائيل وسيطرتها على 78% من مساحة فلسطين إلى تشجيع اليهود من أوروبا ومنطقة الشَّرق الأوسط على الهجرة إلى إسرائيل، فقد ازداد عدد اليهود في فلسطين بين عامي 1950-1960 بنسبة 58.8%، أي بمعدَّل سنوي بلغ 5.3%، وبرغم أنَّ هذا المعدَّل انخفض في الفترة 1960-1967 فإنَّه ظلَّ مرتفعًا، حيث بلغ 3.02 سنويًّا.

أما بالنِّسبة للسُّكان العرب فلم يتبقَّ في الجزء الذي قامت عليه إسرائيل سوى 156 ألف الَّذِين تعرَّضوا لضغوطات كبيرة من قِبَل السُّلطات الإسرائيليَّة، ومع تنامي موجات الهجرة الصهيونيَّة - حيث شَهِدت هذه الفترة قدوم أكبر فوج من أفواج الهجرة اليهوديَّة في تاريخ فلسطين - بلَغ مجموع المُهَاجرين اليهُود خلال هذه الفترة (1949-1950) نحو 687 ألف مهاجر، بمعدَّل سنوي مقداره 189 ألف مهاجر، وبالرَّغم من انخفاض نسبة المواطنين العرب إلى اليهود في هذه الفترة فإنَّ العرب ازدادوا بنسبة 62% خلال فترة من 1960-1967، أي بمعدَّل نمو سنوي بلغ 76%، ورغم ذلك فقد ظلَّتْ نسبة المواطنين العرب في إسرائيل في انخفاض، حيث انخفضَتْ من 14% عام 1949، إلى 12.2% عام 1950، ثمَّ هبطت إلى 11.1% عام 1960.

يُشكِّل المسلمون غالبيَّة عرب فلسطين المحتلَّة عام 1948، ففي عام 1950 كانت نسبتهم 69.5% من إجمالي العرب، بينما كانت نسبة المسيحيِّين 21.5%، ونسبة الدُّرُوز والآخرين 9%، ثمَّ ازدادت نسبة المُسْلِمين إلى 78% من إجمالي المواطنين العرب، وتناقصت نسبة المسيحيِّين إلى 14%، وتناقصت نسبة الدُّرُوز

والآخرين إلى 8%، وهذا يدل على أنَّ مُعدَّلات الزيادة الطبيعية للمسلمين تتفوَّق على مُعدَّلات الزيادة الطبيعيَّة للمسيحيِّين والدُّرُوز.

وفي نهاية عام 2024 قُدِّر عدد السُّكان المُسلِمين في إسرائيل بنحو 1.809 مليون نسمة، أي ما يعادل 18% من إجمالي سكان الدَّولة بزيادة نحو 35.1 ألف نسمة، مقارنة بنهاية عام 2023، وقد بلغ معدَّل النمو السَّنوي للسكان المسلمين في عام 2024 حوالي 2%، وتعدُّ مدينة القُدْس صاحبة العدد الأكبر من المُسلِمين، حيث يقطن فيها 386 ألف مسلم يُشكِّلُون 21.4% من إجمالي المُسْلِمين في إسرائيل، ونحو 37% من سكان المَدِينة[1].

2. النمو السُّكاني في الضفة الغربيَّة وقطاع غزَّة:

إذا انتقلنا للحديث عن سكان الضفَّة الغربيَّة في الفترة من 1948-1967 فقد استقبلت الضفَّة الغربيَّة نحو280 ألف لاجئ فلسطيني ممَّن وفدوا إليها من المناطق التي احتلت عام 1948، ويُمثِّل هذا العدد 38% من مجموع اللَّاجئين، بعد ذلك أصبح عدد سكان الضفة الغربيَّة عام 1949 نحو 774 ألف نسمة، أي حوالي 53% من مجموع الفلسطينيِّين، فهذِه الزِّيادة المفاجئة في عدد السكان أدَّت إلى زيادة الكثافة السكانية إلى 137 ألف نسمة في كم2، الأمر الَّذِي أدَّى إلى ضغوطات اقتصاديَّة كبيرة دفعت عددًا من سُكان الضفَّة إلى الإقدام على الهجرة الطوعيَّة إلى الخارج طلبًا للعمل، لذا انخفض عدد السُّكان في الضفة الغربيَّة عام 1952 إلى 742 ألف نسمة حسب نتائج تعداد السكان والمساكن الذي أجرته الحكومة الأردنيَّة في ذلك العام.

وبالرَّغم من الزيادة الطبيعيَّة الكبيرة فإنَّ عدد سكان الضفَّة لم يرتفع بعد تسع سنوات كما كان في عام 1952، حيث تشير نتائج تعداد عام 1961 إلى أن عدد سكان الضفة الغربية قد بلغ 805 ألف نسمة، أي بزيادة قدرها 63 ألف نسمة

(1) دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية – 2025.

فقط، تعادل 8,5% من مجموع سكان عام 1952، وبمعدل نمو سنوي 9.4 بالألف، وإذا فرضنا ثبات معدَّل النمو السكاني للضفة الغربية خلال الفترة 1962-1967 فإن ذلك يعني أنَّ عدد سكان الضفة الغربيَّة بلغ نحو 850 ألف نسمة عشيَّة حرب حُزَيران1967.

وعند الحديث عن النمو السُّكاني في قطاع غزة الَّذي يحتل الشَّريط الساحلي الضيِّق من البحر المتوسِّط والملاصق للحدود الفلسطينيَّة المصريَّة بمساحة تبلغ 365 كم٢، بما يعادل 1.3% من مساحة فلسطين، فقد استقبل قطاع غزة بمساحته الصغيرة حوالي 190 ألف لاجئ فلسطيني ممَّن فروا من بطش العصابات الصهيونيَّة، خاصة من المناطق الجنوبيَّة والوسطى من فلسطين في عام 1948، فبعد أن كان عدد سكان قطاع غزة لا يتجاوز 80 ألف نسمة أصبح يُعدُّ 270 ألف نسمة بعد أن استقبل اللَّاجئين الذين مثلوا 70% من مجموع سكان القطاع، وحوالي 26% من مجموع اللَّاجئين الَّذِين غادروا ديارهم عام 1948.

لقد أدَّى استقبال هذا العدد الكبير من اللَّاجئِين إلى زيادة السُّكان والضَّغط على الموارد المحدودة في القطاع، وقد أخذ السُّكان (لاجئون وأصليون) بالهجرة منه بحثًا عن العمل، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، لذا فإنَّ معدَّل النمو السكاني كان أقل من معدل التَّزايد الطبيعي، إذ قُدِّر عدد سكان قطاع غزة عام 1967 بنحو 381 ألف نسمة، أي بزيادة مقدارها 111 ألف نسمة، وبمعدَّل نمو سنوي يبلغ 19 بالألف، علمًا بأنَّ معدَّل الزِّيادة الطبيعيَّة في القطاع قدر بنحو 34 بالألف سنويًّا، ومن المعلوم أنَّ الفرق بين معدل النمو السكاني ومعدَّل الزيادة الطبيعية يعكس حجم الهجرة من القطاع، وبذلك يقدر حجم الهِجْرة من القطاع بحوالي 3780 نسمة سنويًّا خلال الفترة من 1949-1967[1].

بصِفة عامَّة فقد شهدت الأراضي الفلسطينيَّة في الضفة الغربية وقطاع

(1) موسى سمحة وآخرون، الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة – اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني، 1986.

غزة هجرة جديدة خارج فلسطين لأسباب متعدِّدة أهمها:

أ. الأوضاع السياسيَّة والأمنيَّة والضُّغوطات التي تعرَّض لها السكان الفلسطينيون من سلطات الاحتلال الَّتي تسلك سياسة ممنهجة للتَّضييق على السُّكان ودفعهم للهجرة.

ب. ضعف الإمكانات الاقتصاديَّة والبنى التحتية والقاعدة الإنتاجيَّة، ممَّا دفع العديد من السُّكان للبحث عن الخلاص الفردي لتحسين أوضاعهم الاقتصاديَّة والاجتماعية.

ج. النمو الاقتصادي الَّذِي شهدته الدُّول العربية شكَّل حافزًا للعديد من الكفاءات الفلسطينيَّة للبحث عن فرص عمل جديدة.

لقد أدَّت هذه الأسباب إلى هجرة المزيد من الفلسطينيِّين إلى خارج فلسطين، حيث قُدِّر عدد المهاجرين من الضفَّة الغربيَّة في الفترة من 1952- 1961 بنحو 210 ألف مهاجر، وبلغ عدد المهاجرين في الفترة 1961- 1967 نحو 154 ألف مهاجر، وبعد عدوان 1967 مباشرة هاجر في الفترة من شهر يونيو 1967 إلى شهر ديسمبر من نفس العام نحو 163 ألف من الضفة الغربيَّة، ونحو 107 ألف من قطاع غزَّة[1].

ممَّا لا شك فيه أن سلطات الاحتلال عمدت - خلال سعيها لتحقق تفوُّقًا ديموغرافيًّا في فلسطين- إلى اتِّخاذ سلسلة من السِّياسات والإجراءات العسكريَّة والإداريَّة والقانونيَّة بهدف التضييق على السكان الفلسطينيِّين، ودفعهم الى الهجرة، وتحقيق تفوق ديموغرافي لصالح اليهود في فلسطين التاريخيَّة.

(1) الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني، الهيئة العربية للتدريب والبحوث الإحصائية – 1985.

الفَصْل الثالث

تداعيات ما بعد السَّابع من أكتوبر على الخريطة الدِّيمُوغرافيَّة

شكّل السابع من أكتوبر 2023م نقطة تحوُّل مفصليَّة في المشهد الفلسطيني/ الإسرائيلي، ليس فقط على الصَّعِيدين السِّياسي والعسكري؛ بل امتدَّت آثاره العميقة لتطال البُنى الديموغرافيَّة والاجتماعيَّة في المنطقة، خاصة في قطاع غزة، إذ أفضَتِ الأحداث المتلاحقة - بدءًا من العمليَّة المفاجئة التي نفذتها حركة حماس، وصولًا إلى الردّ الانتقامي الإسرائيلي واسع النطاق - إلى تغييرات غير مسبوقة في أنماط التَّهجير، والكثافة السُّكانية، وتوزيع السُّكان، ممَّا انعكس - بشكل مباشر- على الخريطة الديموغرافيَّة لفلسطين، لا سيَّما في المناطق المتاخمة لحدود القطاع وفي الدَّاخل الإسرائيلي كذلك.

فهذا الفصل يُسلّط الضَّوء على أبرز التحوُّلات الديمُوغرافية التي طرأت نتيجة لهذه التطوُّرات، من خلال تحليل معطيات التَّهجير القسري والنُّزوح الداخلي في غزة وشمال الضفة الغربيَّة، إضافة إلى رصد تأثير الحرب على مُعدَّلات النمو السكاني والهجرة، كما نتناول أثر العمليَّات العسكريَّة الممتدة على موازين التَّوزيع السكاني بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وملامح التغيُّر في التوزيع الجغرافي للسُّكان، في سياق الصِّراع المستمر الذي أعاد رسم خطوط الجغرافيا والديموغرافيا معًا.

المبحث الأوَّل:
التهجير الجماعي في قطاع غزَّة والضفة الغربيَّة

يُعدُّ التَّهجير الجماعي أحد أبرز التداعيات الإنسانيَّة والسياسيَّة للصِّراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وقد تصاعدت وتيرته بشكل غير مسبوق في أعقاب أحداث السَّابع من أكتوبر 2023م، حيث شهد كل من قطاع غزَّة والضفة الغربيَّة موجات واسعة من التَّهجير القسري بفعل العمليات العسكريَّة المباشرة، والسِّياسات الإسرائيليَّة الرامية إلى تفريغ مناطق معيَّنة من سكانها، أو إعادة تشكيل التَّوزيع السُّكاني فيها.

في قطاع غزة أدَّى القصف المكثف والاستهداف الواسع والمتكرِّر للبُنَى التحتيَّة والمناطق السكنية إلى نزوح داخلي واسع النطاق، شمل السواد الأعظم من السكان المدنيِّين الَّذِين اضطروا إلى مغادرة مناطق سكناهم نحو الجنوب، أو إلى مراكز الإيواء المؤقتة في ظروف إنسانيَّة قاسية[1]، أمَّا في الضفة الغربيَّة فقد وسَّع جيش الاحتلال من استهداف مخيَّمات اللَّاجئين في شمال الضفة، وشرع في 21 يناير/كانون الثاني 2025م في عمليَّة عسكرية ما زالت مستمرَّة في مخيَّمات جنين وطولكرم ونور شمس، ونفَّذ عمليَّات قصيرة تراوحت بين أيام وساعات في باقي المخيمات، ووفق معطيات الأمم المتحدة أدَّت هذه العمليَّات العسكريَّة إلى نزوح نحو 30 ألف فلسطيني، وتدمير واسع النطاق طال نحو 1400 منزل[2]، كما تصاعدت اعتداءات المستوطنين، وتزايدت بعض الممارسات الاحتلاليَّة من إغلاقات ومداهمات وقرارات ترحيل، ممَّا أسفر عن تهجير قسري للعديد من العائلات الفلسطينيَّة، لا سيَّما في المناطق المصنفة (ج) والمهدَّدة بالمصادرة أو الاستيطان[3].

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "المخيمات المؤقتة في قطاع غزة.. بيئة قاسية تحرم النساء من الأمان والخصوصية"، 18/ 5/ 2025م، https://n9.cl/awacsf.

(2) عوض الرجوب،"كاتس يتوعدها.. تعرف على مخيمات الضفة الغربية"، الجزيرة نت، 24/ 8/ 2025م، https://n9.cl/1yuml تاريخ الدخول: 7/ 9/ 2025م.

(3) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 299 الضفة الغربية، بتاريخ: 25/ 6/ 2025م، https://n9.cl/rwz7i تاريخ الدخول 7/ 9/ 2025م.

في هذا المبحث سيصار إلى تحليل أنماط التَّهجير الجماعي التي طالت سكان غزَّة والضفة الغربيَّة في فترة ما بعد السَّابع من أكتوبر، مع التركيز على السياقات السياسيَّة والعسكريَّة التي أفرزت هذه الظاهرة، إضافة إلى التداعيات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة المترتبة عليها، في ظلِّ غياب أي أفق حقيقي للحلول السياسيَّة أو الحماية الدوليَّة.

لكن - وقبل الاستطراد في هذا التَّحليل - تجدر الإشارة إلى أهميَّة التَّمييز بين مفهومي "اللاجئين" و"المهاجرين"، إذ تُعتبر إحدى السمات المميِّزة بين هذين المفهومَين هي طبيعة الهجرة القسريَّة في مقابل الهجرة الطوعيَّة، فبالاستناد إلى تعريف اللَّاجئين في الاتفاقيَّة المتعلقة بوضع اللاجئين، فإنَّ المهاجرين مجبرون على الفرار من العنف المباشر أو الاضطهاد على أساس هويَّتهم العرقيَّة أو الدينيَّة أو السياسيَّة، وهو ما يجعل فئة "الطوعيَّة" واسعة جدًّا[1]، وبالتَّالي فإنَّ العنف المباشر وغير المباشر يصبَّان في الاتِّجاه نفسه، ذلك بأنَّ التَّهجير لا يقتصر على الأفراد الذين يسعون للحصول على فرصة اقتصاديَّة؛ بل يتعدَّاه أيضًا إلى أولئك الَّذِين قد يواجهون مخاطر وجوديَّة في بلادهم الأصلية، كما قد تنطبق أيضًا على طالبي اللجوء الَّذِين يطلبون اللجوء بعد وصولهم إلى البلاد بتأشيرة طالب أو زيارة[2].

فمُنذ بداية حرب الإبادة الجماعيَّة تمَّ تهجير أكثر من 85% من السكان الفلسطينيِّين في غزَّة ما بين مرَّة واحدة إلى 10 مرَّات أو أكثر[3]، إذ لا تزال إسرائيل

(1) Mila Dragojević, "Revisiting the Concepts of Forced and Voluntary Migration", Paper Presented at the 2019 ASN World Convention, Columbia University, 2-4 May 2019, p. 2.

(2) Ibid. p3.

(3) Statement by the Humanitarian Country Team of the Occupied Palestinian Territory, " UN and NGOs warn of humanitarian impact of intensified Gaza city offensive and further mass displacement", United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 18 Aug 2025. Entry date: 8. 9. 2025. https://n9.cl/fqf4y0

تصدر أوامر إخلاء للسُّكان غير قانونيَّة إضافية تستهدف مختلف مناطق القطاع، وقد أدَّت هذه الأوامر إلى تقليص المنطقة المخصَّصة كمنطقة إنسانيَّة إلى 11% فقط من مساحة قطاع غزَّة، في محاولة لحشر سكان يبلغ عددهم نحو 2.3 مليون نسمة في منطقة تبلغ مساحتها الإجماليَّة 39 كيلومترًا مربعًا فقط[1].

وبالتَّوازي مع ذلك يستمرُّ عنف المستوطنين، والعمليَّات الَّتِي تقوم بها قوَّات الاحتلال الإسرائيلي في الضفَّة الغربية في قتل أو إصابة الفلسطينيِّين، وتهجيرهم قسرًا من منازلهم أو ملاجئهم في مناطق عديدة وفق مكتب حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه يواصل جيش الاحتلال منع الفلسطينيِّين من العودة إلى منازلهم في مخيَّمات اللَّاجئِين في جنين وطولكرم، وتنفَّذ عمليَّات تدمير واسعة النطاق مصحوبة بإنشاء طرق وحواجز داخل المخيَّمات، وتشن غارات يوميَّة على البلدات والقرى الفلسطينيَّة، ومع استمرار هذه العمليَّة يومًا بعد يوم تتضاءل احتمالات تمكُّن الفلسطينيِّين في المخيَّمات المتضرِّرة من العودة إلى منازلهم، ممَّا ينذر بالتَّهجير الدائم للفلسطينيِّين من المراكز السكانيَّة الرئيسة في الضفة الغربيَّة، وهو ما يرقى إلى جريمة "النقل القسري" وفق مكتب حقوق الإنسان[2].

أوَّلًا: التَّهجِير الطوعي:

دأبت الحكومات الإسرائيليَّة - منذ أواخر أربعينيَّات القرن الماضي- بوضع الخطط لتهجير سكان القطاع وترحيلهم إلى سيناء، أو إلى دول أُخرى في المنطقة والعالم، وتكشف الوثائق الإسرائيليَّة - وخصوصًا من محاضر اجتماعات الحكومة الإسرائيليَّة في 18 و19 حزيران/ يونيو 1967م، التي كُشف النِّقاب عنها في

(1) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، " أمر إخلاء إسرائيلي جديد يقلص "المساحة الإنسانية" في غزة إلى 11%"، 16 آب/أغسطس 2024، https://n9.cl/8bxea تاريخ الدخول: 8/ 9/ 2025م.

(2) مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، " الوضع في غزة وصل إلى نقطة الانهيار وتدمير البنية التحتية يهدد حياة الملايين"، 25/ 4/ 2025م، https://n9.cl/0y9t1 تاريخ الدخول: 8/ 9/ 2025م.

السنوات الأخيرة - أن تهجير الفلسطينيِّين من قطاع غزة احتل الأولويَّة العليا، إذ ساد إجماع على ضرورة تهجيرهم إلى سيناء أو إلى الأردن، وقد شكّلت الحكومة الإسرائيلية العديد من اللجان، وخصَّصت لها الميزانيات لتحقيق هذا الهدف[1].

وطُرحت فكرة التَّهجِير الطَّوعي من المناطق الفلسطينيَّة التي احتلتها إسرائيل في عام 1967م مبكرًا، وفقًا لمبدأ (أراضٍ محتلة أوسع، وعدد سكان أقل)، إذ ظهرت العديد من المحاولات الإسرائيليَّة في هذا السِّياق، فقد حاولت حكومة "ليفي أشكول" منذ ستينيَّات القرن الماضي تهجير سكان غزة طوعًا عبر تقديم حوافز ماليَّة ومساعدات لوجستيَّة، وقال "أشكول" في إحدى الجلسات المسجلة[2]: "يجب أن يتمَّ ذلك بهدوء، وبطريقة غير مباشرة، حتى لا نجذب انتباه العالم"، أمَّا وزير دفاعه آنذاك "موشيه ديان" فكان أكثر صراحة، إذ قال بلا مواربة[3]:"يجبُ أن يبقى في قطاع غزة فقط ربع سُكَّانه، والبقية ينبغي أن يُزالوا بأيِّ طريقة ممكنة".

ومنذ ذلك الوقت بذلت الحُكُومات الإسرائيليَّة المتعاقبة جهودًا كبيرة لتهجير سُكَّان القطاع إلى دول في أميركا الجنوبيَّة بالاتِّفاق مع أكثر من دولة هناك لقبول هجرة السُّكان[4]، ومن خطط التَّهجِير الإسرائيليَّة ما طرحه الجنرال "غيورا آيلاند" من مشروع لتوطين أكثر من مليون فلسطيني من قطاع غزَّة في سيناء في إطار اتِّفاق تبادل أراضٍ بين مصر وإسرائيل وفلسطين، وهذه فقط طائفة من

(1) محمود محارب، "الحرب وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 19/ 3/ 2024م، ص2.

(2) إحسان مرتضى، "الفلسطينيون بين التهجير القسري والتهجير الطوعي جريمة ممنهجة في ظل غياب المحاسبة الدولية"، مجلة قضايا إقليمية، الجيش اللبناني، العدد (465)، آذار/ مارس 2025م. https://n9.cl/7o77n.

(3) المرجع السابق.

(4) محمود محارب، مرجع سابق، ص3.

التصوُّرات الإسرائيليَّة التي لا تتوقَّف لتهجير الفلسطينيِّين من قِطَاع غزَّة[1].

هذا وقد عمدت حكومات إسرائيل خلال عقود طويلة إلى خلق بيئات طاردة في عموم الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة، عبر فرض جملة من السِّياسات الاستعماريَّة، وتشديد إجراءات التَّضييق والحصار، خاصة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزَّة، وحدوث الانقسام الفلسطيني في يونيو 2007م، إذ عمَّق الاحتلال من سياساته، ممَّا دفع الفلسطينيِّين نحو خيار الهجرة الطوعيَّة، وذلك عبر فرض شروط معيشيَّة بالغة الصُّعوبة والتَّعقيد في القطاع، حيث أفاد[2] - عشية السابع من أكتوبر، في الفترة من 8/ 10/ 2023م- 28/ 9/ 2023م - نحو ثلث سكان غزة والخمس في الضفة الغربية أنَّهم يفكرون في الهجرة من فلسطين، وعند السُّؤال عن أسباب الهجرة قالت النِّسبة الأكبر أنَّها أسباب اقتصاديَّة، فيما كان السببان الثاني والثالث أسبابًا سياسيَّة أو فرصًا تعليميَّة[3].

أما عقب السَّابع من أكتوبر واندلاع حرب الإبادة الجماعيَّة، وتصاعد الدعوات الإسرائيليَّة إلى تطبيق مخطط التَّهجير على نطاق واسع، شملت أحزاب الائتلاف الحكومي، وأقطاب المعارضة السياسيَّة، ووسائل الإعلام، وقادة الرَّأي العام، ومراكز الأبحاث، كسياسة عامَّة في إسرائيل، كانت أولى تجليَّات مشاريع تهجير سكان القطاع في الأسبوع الأول للعدوان مع مطالبة الجيش الإسرائيلي سكان شمال القطاع للنُّزوح نحو الجنوب في اتِّجاه الحدود المصريَّة، في وثيقة أصدرتها وزارة الاستخبارات العسكريَّة الإسرائيليَّة، وضمن الخيارات الثلاثة التي طرحتها للتعامل مع سكان القطاع خيار إجلائهم إلى صحراء سيناء[4].

---

(1) عزام شعث، "الإبادة والتهجير أولًا": مستقبل شمال غزة في التصورات الإسرائيلية"، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (127)، 8/ 1/ 2025م، ص4.

(2) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، الباروميتر العربي الثامن في فلسطين، "الهجرة"، 26/ 6/ 2024م، https://pcpsr.org/ar/node/983.

(3) نفس المرجع السابق.

(4) هيئة تحرير مؤسسة الدراسات الفلسطينية، " ورقة وزارة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية: الحل الأمثل هو إجلاء سكان غزة إلى سيناء"، 31/ 10/ 2023م، https://n9.cl/g84oq.

وقد اكتسب مصطلح (الهجرة الطوعيَّة) أو "(إعادة التوطين الطَّوعي) لسكان غزَّة زخمًا كبيرًا في أوساط المتشدِّدين الإسرائيليِّين، فقد دعت شخصيات مثل وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش" ووزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" علنًا إلى تشجيع هجرة الفلسطينيِّين من غزة، مستندين على الافتراض القائم على أنَّه مع تدمير البنية التحتيَّة في غزة وانهيار اقتصادها يجب على إسرائيل تسهيل انتقال سكانها إلى دول أخرى، مع تقديم مبالغ ماليَّة كمحفز لذلك[1].

وقد وجدت هذه الفكرة جمهورًا متقبلًا بين بعض الشخصيَّات الأمريكية المؤثِّرة المقرَّبة للرئيس "دونالد ترامب"، إذ تحدث "جاريد كوشنر"، صهر "ترامب" وكبير مستشاريه السَّابق - خلال ولاية الرئيس الأولى - علنًا في 15 شباط/ فبراير 2024م، خلال حوار أُجري معه في جامعة هارفارد عن إمكانيَّة إخلاء أجزاء من غزة، وأبدى موافقته على نقل سكانها[2]، كما ذهب الرَّئيس "ترامب" نفسه - في 6 شباط/ فبراير 2025م - إلى التأكيد على أنَّ إسرائيل ستسلِّم قطاع غزة للولايات المتَّحدة "عند انتهاء القتال [...]، وإعادة توطين الفلسطينيِّين في مجتمعات أكثر أمنًا وأجمل[3].

لكن بعد مواجهة مقترح الرئيس الأمريكي بمعارضة فوريَّة وواسعة النِّطاق من قِبَل معظم دول العالم، خاصَّة الدول العربية - وبالتَّحديد جمهوريَّة مصر العربيَّة والأردن - مُعربين من جانبهم عن دعمهم قيام دولة فلسطينيَّة مستقلَّة إلى جانب إسرائيل، تراجع مسؤولين كبار في الإدارة الأمريكيَّة عن مسألة السَّيطرة على

(1) ألطاف موتي، "تفكيك خطة غزة: الهجرة الطوعية أم الترحيل القسري؟"، الجزيرة نت، 30/ 7/ 2025م، https://n9.cl/op7al تاريخ الدخول 11/ 9/ 2025م.

(2) وحدة الدراسات السياسية، "خطة ترامب لتهجير سكان قطاع غزة: أصل الفكرة آفاقها، وتداعياتها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10/ 2/ 2025م، ص1.

(3) Francesca Chambers & Zac Anderson, "Donald Trump Revives 'Tough' Approach to Iran, Warns Against Nuclear Weapon," USA Today, 4/2/2025, accessed on 10/2/2025, at: https://n9.cl/skfhjf

قطاع غزة وطرد سكانه، موضِّحِين أنَّ "ترامب" لم يلتزم باستخدام القوات الأمريكيَّة لتطهير المنطقة، وأنَّ أي نقل للفلسطينيِّين من غزة سيكون مؤقتًا[1].

لا شك أنَّ الالتباس الجوهري يكمن في لفظ "طوعيَّة"، إذ إنَّ القانون الدولي واضح في التَّمييز بين الهجرة الطوعيَّة والتهجير القسري، حيث تحظر اتفاقيَّة جنيف الرابعة في مادتها (49)، صراحة "عمليَّات النقل القسري الفردي أو الجماعي، وكذلك ترحيل الأشخاص المحميِّين من الأراضي المحتلة"، والعنصر الأساسي هنا هو الإكراه[2]، فلِكي يكون الخيار طوعيًّا حقًّا يجب أن توجد بدائل قابلة للتَّطبيق.

وعليه فعندما لا يتمُّ تقديم مثل بعض هذه البدائل بالنسبة لأكثر من مليوني فلسطيني في غزة، حيث أدَّى التدمير الهائل والمنهجي - بعد السَّابع من أكتوبر - للمنازل والمستشفيات والجامعات والمخابز وأنظمة الصَّرف الصحِّي إلى جعل قطاع غزة غير صالح للسَّكَن بشكل أساسي، وعندما يواجه السُّكان التَّهديد اليومي بالقصف، والمجاعة المنتشرة، وانهيار كل أشكال المنظومة المدنيَّة، فإنَّ "خيار" المغادرة - بكل تأكيد- ليس خيارًا حرًّا، لأنَّه قرار يُتَّخذ تحت الإكراه الشَّديد، حيث لا يكون البديل عن الهجرة هو إعادة بناء الحياة من جديد داخل الوطن؛ بل يتمثل في مواجهة الأمراض أو الجوع أو الموت، لذا فإنَّ هذا ليس خيارًا؛ بل هو طرد بالإكراه، لكنَّه متخفٍّ تحت قناع (لفتة إنسانيَّة)[3].

(1) Luke Broadwater, Lara Gecko, Aaron Boxerman, and Michael Crowley, "Trump administration officials are trying to back down from the Gaza takeover plan", The New York Times, 5. 2. 2025. https://n9.cl/eumtg Entry date: 11. 9. 2025.

(2) صكوك حقوق الإنسان، "اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12آب/أغسطس 1949م"، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، https://n9.cl/vu1ftr تاريخ الدخول: 11/ 9/ 2025م.

(3) ألطاف موتي، مرجع سابق.

ثانيًا: التَّهجِير القسري:

يشار بصُورة عامَّة إلى التَّهجير أو النُّزوح القسري عندما تكون الحركة من منطقة أو بلد الشَّخص غير طوعيَّة أو قسريَّة، بسبب الاضطهاد أو الصِّراع أو العنف المعمَّم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الآثار السلبية لتغيُّر المناخ أو التدهور البيئي أو الكوارث[1]، وقد يكون النَّازح قسرًا قد عبر الحدود بحثًا عن ملجأ؛ ولكن لا يُمنح الحماية الدوليَّة كلاجئ إلا للأشخاص المعترف بهم من قِبَل الدَّولة المضيفة /أو المنظَّمات الدوليَّة، وقد يُصبح الشَّخص النازح داخل وطنه "نازحًا داخليًّا"، ففي عام ٢٠٢٣ - ووفقًا لمفوضيَّة الأمم المتَّحدة السامية لشؤون اللاجئين- تجاوز عدد النَّازحين قسرًا حول العالم 123.2 ملايين، وهو رقم غير مسبوق[2]، وقليل جدًّا من الأشخاص الَّذِين أُجبروا على مغادرة بلدانهم الأصليَّة يمكنهم العودة إليها بأمان وكرامة[3].

وفي السِّياق الفلسطيني لا شكَّ أنَّ قضيَّة التهجير في الأراضي المحتلة - خاصَّة في قطاع غزة -كانت ولا زالت مشروعًا غير مرتبط فقط بتطوُّرات حرب الإبادة الإسرائيليَّة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023م، كما يدعي بعض قادة ومتحدثي حكومة وجيش الاحتلال ووسائل إعلامهم؛ بل كانت جزءًا من سياسة إسرائيليَّة ممنهجة وخطَّة واضحة تهدف إلى إجبار الناس على النُّزوح من بيوتهم، ثمَّ تهجيرهم قسرًا، إذ بدأ هذا المَشْروع بالتزامن مع النكبة الفلسطينيَّة الأولى عام 1948م.

(1) Official website of the European Union, " Forced displacement ", Entry date: 22. 9. 2025. https://n9.cl/4t1br

(2) UNHCR global website, 12. 6. 2025. Entry date: 22. 9. 2025. https://n9.cl/ioyo8

(3) Official website of the European Union, Ibid.

لقد تجدَّد مشروع التَّهجير عقب هجوم السَّابع من أكتوبر عام 2023م، وأخذ شكل ووتيرة عمليَّات قصف مكثَّفة استهدفت المناطق السكنيَّة، وهدمت المباني فوق رؤوس ساكنيها، وارتكبت مجازر يوميَّة لا تتقيَّد بأيِّ خطوط حمراء، إذ تمَّ قصف كل شيء تقريبًا: المستشفيات، والعيادات، والمنازل، والمؤسَّسات، والشَّوارع، وحتَّى المدارس والجامعات، ومع تلك المجازر أصدَرَت سلطات الاحتلال منذ الأيام الأولى للحرب أوامر إخلاء جماعيَّة لسكان شمال قطاع غزة، مطالبة إياهم بالنُّزُوح إلى مناطق وسط وجنوب القطاع عبر ما أطلقت عليه "ممرَّات آمنة" لم تكن في الواقع سوى مصائد للقتل والاعتقال، بعد أن فصلت الشَّمال عن الوسط والجنوب، حيث تمَّ ترهيب السُّكان وإكراههم، عبر منشورات ورسائل هاتفيَّة ووسائل إعلام إسرائيليَّة، الأمر الذي اقترن بالفعل الإجرامي على الأرض، في مقدمة مدروسة لسياسة تفريغ سكاني من الحيِّز الجغرافي، ثمَّ واصل جيش الاحتلال نهج التَّدمِير الشامل للمناطق المخُلاة، بعد خروج معظم السُّكان وصمود من تبقى، عبر غارات متتالية وتسوية أحياء بأكملها بالأرض، ممَّا جعل العودة إليها مستحيلة، حتَّى بعد انتهاء القتال[1].

وفي ظلِّ تصاعد مشهد التَّهجير القسري لجأ - حسب وكالة الأمم المتَّحدة لغوث وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيين (الأونروا)- أكثر من 1.9 مليون فلسطيني إلى الجنوب، فتكدَّسُوا في مناطق مثل رفح وخانيونس في ظروف إنسانيَّة كارثيَّة[2]، فقد نُصبت آلاف الخيام العشوائيَّة في أراضٍ قاحلة، من دون بنية تحتيَّة أو مصادر مياه وكهرباء، وارتفعت معدَّلَات انتشار الأوبئة والأمراض، وسجلت منظَّمَات أمميَّة مئات الوفيات نتيجة البرد أو نقص الغذاء أو غياب الرعاية الطبيَّة[3].

(1) عصام يوسف، "هندسة التهجير القسري.. من النكبة إلى حرب الإبادة"، مقال على الجزيرة نت، بتاريخ، 16/ 8/ 2025م، تاريخ الدخول: 22/ 9/ 2025م. https://n9.cl/639yo

(2) سكاي نيوز عربية، 21/ 9/ 2025م، https://n9.cl/8oyhe تاريخ الدخول: 23/ 9/ 2025م.

(3) منظمة الصحة العالمية، إقليم الشرق الأوسط، بتاريخ 27/ 7/ 2025م، https://n9.cl/adm990 تاريخ الدخول: 24/ 9/ 2025م.

لذا، من الواضح أنَّ هذا الواقع لا يعدُّ مجرد أزمة إنسانيَّة طارئة؛ بل يعكس سياسة ممنهجة تهدف إلى تهجير السُّكان من مناطق سكناهم، مع سلبهم الحق في العودة إليها مجددًا، ودفعهم نفسيًّا وجسديًّا نحو الهجرة خارج القطاع، وفي ذات السِّياق يلاحظ أنَّه حتى بعد وقف إطلاق النار في مارس/آذار 2025م، ورغم السَّماح بعودة السُّكان إلى شمال القطاع لم تتمكَّن فئة كبيرة منهم من العودة، إذ لم يجدوا مساكن يعودون إليها، بعد تدمير مساحات واسعة في مناطق جباليا وبيت حانون والشجاعيَّة والزيتون، وهو ما يُعد جزءًا من المخطَّط الإسرائيلي لقطع أيّ إمكانيَّة للعودة أو البقاء[1].

بالمقابل تمَّ مواجهة مخططات تهجير الفلسطينيِّين من قطاع غزة حتَّى الآن، بمواقف عربيَّة ودوليَّة رافضة ومحذِّرَة من عواقب تهجير الفلسطينيِّين تهجيرًا قسريًّا، كان مِن أبرزها الرَّفض الحاسم من جانب الدَّولة المصريَّة لمشروع تهجير سُكَّان القطاع إلى سيناء بأي شكل كان، وعدم استجابة الدُّول الأوروبيَّة لاستقبال المهاجرين الفلسطينيِّين[2]، وبفعل المواقف العربيَّة والدوليَّة استدارت إسرائيل نحو التَّرويج للهجرة "الطوعيَّة"، من دون تخليها عن التَّفكير في إخلاء القطاع وتقليص سكانه بالتَّهجير القسري، وبما يخدم السِّياسات التوسُّعية والخطط الأمنيَّة والعسكرية الإسرائيليَّة، والتخلص من معضلة قطاع غزة عمومًا.

إجمالًا - وبين هذا وذاك - يمكن القول: إنَّ مصطلح "الهجرة الطوعيَّة" بهذا المعنى لا يتعدَّى كونه "هجرة قسريَّة" ولا فرق بينهما؛ لكن بآليَّات غير مباشرة، عن طريق خلق واقع معيشي صعب ومعقَّد في القطاع، والمحافظة على استمراره قدر الإمكان، من خلال تعطيل مشاريع إعادة الإعمار على سبيل المثال، الأمر الذي

(1) عصام يوسف، مرجع سابق.

(2) عزام شعث، "الإبادة والتهجير أولاً": مستقبل شمال غزة في التصورات الإسرائيلية"، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (127)، 8/ 1/ 2025م، ص5.

سيفضِي في الغالب إلى إيجاد بيئة طاردة من مختلف النواحي، وهي الأساليب التي لجأت إليها إسرائيل طويلًا، وعزَّزتها مؤخَّرًا بأعمال الإبادة الجماعيَّة، وتدمير الممتلكات العامَّة والحيِّز السَّكني، وتحويل القطاع - وخصوصًا شماله - إلى منطقة غير صالحة للعيش فيها، بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي؛ لكن نتائج مشروع التَّهجير لم تُختبر بعد بحُكم استمرار العدوان، والرَّفض الكامل له من جانب معظم الأطراف الدوليَّة ذات العلاقة.

المبْحث الثاني:
تأثير الحَرْب على النمو السُكاني والهجرة في الأراضي الفلسطينيَّة

شكَّلت الحَرْب الاسرائيلية التي اندلعت بعد السَّابع من أكتوبر 2023م نقطة تحوُّل كبيرة في الوضع الإنساني والدِّيمُوغرافي في المناطق الفلسطينيَّة المحتلَّة عام 1967م، إذ شهد كلٌّ من قطاع غزَّة والضفَّة الغربيَّة تصعيدًا كبيرًا في العمليَّات العسكرية، أدَّى إلى تأثيرات مباشرة على السُّكان، فقد ترافقت هذه الحرب مع ارتفاع ملحوظ في معدَّلات الوفيات، وتراجع في معدَّلَات الولادات، بسبب القَصْف والقتل الإسرائيلي، إلى جانب الظروف القاسية التي فرضتها الإبادة الجماعيَّة على الحياة اليوميَّة والصحَّة العامَّة بمختلف جوانبها، حيث أدَّت هذه الحرب إلى نُزُوح واسع النِّطاق وهجرة قسريَّة للسُّكان من منازلهم، فقد اضطر معظمهم إلى مغادرة أماكنهم بحثًا عن الأمان، ممَّا أحدث تغيُّرات واضحة في النمو السُّكاني والتَّوزيع الجغرافي للسكان، وفي هذا المَبْحث سنتناول أثر هذه الحَرْب على النمو السكاني وأنماط الهجرة، لنتمكن من فهم الأبعاد الدِّيمُوغرافية لهذه الأزمة وتأثيراتها المستمرَّة.

أوَّلًا: تأثير الحرب على النمو السكاني:

تعمل الحوادث السِّياسيَّة الكبرى - بشكل عام - على إحداث تغيُّرات في تكوينات البنية السكانيَّة وملامحها، وتتراوح هذه التغيُّرات بين معدَّلات الهجرة والنِّسَب المئوية للجنسين وبين مستويات البطالة والأميَّة، والواقع أنَّ المعلومات السكانيَّة عن الشَّعب الفلسطيني تدلُّ على فعالية العوامل السياسيَّة التي خلَّفت آثارًا عميقة في استمرار حياة الفلسطينيِّين على أرضهم، وفي أوضاعهم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة، لا في الأراضي المحتلة منذ عام 1967م فقط؛ بل في غيرها أيضًا[1]، ويُقدِّم كل مِن قطاع غزَّة والضفة الغربية - بعد السَّابع من أكتوبر بشكل خاص- مثالًا

(1) جميل هلال، "أثر السياسة في الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (1)، العدد (4)، خريف 1990م، ص 133 – 167.

واضحًا لكيفيَّة تأثير العوامل السياسيَّة في البنية السكانيَّة لشعب ما، وفي تشكيلها وتوازنها أيضًا، حيث طرأت تغييرات ملموسة على الوضع الديمُوغرافي فيهما، بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي والابادة الجماعيَّة، لقرابة نحو عامين متتاليين.

وتشير البيانات الرسميَّة إلى أنَّه عشيَّة حرب إسرائيل على غزَّة - الَّتِي اندلعت في 7 أكتوبر 2023م - بلغ عدد سكان قطاع غزة الفلسطينيِّين حوالي 2.26 مليون نسمة[1]، كانوا يعيشون في مساحة 365 كيلومترًا مربعًا، ويمثِّلُون حوالي 40% من إجمالي عدد سكان الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967م البالغ عددهم حوالي 5.3 مليون نسمة، ومعظم هؤلاء السُّكان - حوالي 67% - هم لاجئون أجبروا على الفِرَار من قراهم وبلداتهم خلال حرب عام 1948، وينتشر السُّكَّان في 5 محافظات فلسطينيَّة تشكل قطاع غزة، ووفقًا للتَّقديرات التي يرجع تاريخها إلى منتصف عام 2023 يعيش حوالي 1.2 مليون فلسطيني في محافظتي شمال غزَّة (جباليا) وغزَّة (شمال وادي غزة)، بينما يعيش المليون الآخرون في محافظات خان يونس ودير البلح ورفح.

كما يشير مُؤشِّر توزيع سكَّان قطاع غزة حسب العمر إلى أنَّه مجتمع يغلب عليه الشَّباب، حيث تبلغ نسبة السُّكان الَّذين تقل أعمارهم عن 17 عامًا (حسب تعريف اليونيسف للأطفال) حوالي 47% من الإجمالي، بينما تبلغ نسبة من هم دون سن 30 عامًا 70%، وتبلغ نسبة كبار السن - أي مَن هم فوق سن 65 عامًا - 3% فقط، ممَّا يعكس حقيقة أنَّ هذا المجتمع هو مجتمع شاب فتي، هذَا وقد بلغ عدد السُّكان في منطقة الضفة الغربيَّة في نهاية عام 2024م نحو 3.361 مليون نسمة، منهم حوالى 1.710 مليون ذكرًا و1.651 مليون أنثى[2].

(1) "كتاب فلسطين الإحصائي الفلسطيني 2023"، (رام الله - فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، ص25.

(2) محمد الدريدي، "تأثير الهجوم الإسرائيلي على غزة على التركيبة السكانية لسكانها: الآثار والتوقعات"، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 4/ 3/ 2024م، ص3.

لقد شهدت المناطق المتأثرة بعد اندلاع الحَرْب زيادة كبيرة في أعداد الشُّهداء والجَرْحى بين الفلسطينيّين، كنتيجة للعدوان الإسرائيلي، ووفقًا للمعطيات الرسميَّة فقد سجَّل قطاع غزَّة انخفاضًا غير مسبوق في عدد السُّكان، بفعل تزايد أعداد الشُّهداء والمفقودين، ومغادرة الآلاف خارج القطاع، إلى جانب تراجُع معدَّلات المواليد، إذ تشير التَّقدِيرات السكانية - وفق تقرير صادر عن جهاز الإحصاء الفلسطيني في اليوم العالمي للسكان[1] - إلى أنَّ عدد السُّكان في القطاع انخفض إلى نحو 2,129,724 نسمة، أي بانخفاض نسبته 6% مقارنة بالتَّقديرات المتوقعة لمنتصف عام 2024، كما تراجع العدد إلى 2,114,301 نسمة، بانخفاض نسبته 10% مقارنة بتقديرات منتصف عام 2025م، وبحسب التَّقرير ذاته فمن المتوقَّع أن يطرأ تغيُّر جذري في التَّركيب العمري والنَّوعي للسُّكان في قطاع غزة، نتيجة الاستهداف المتعمَّد من قِبَل الجيش الإسرائيلي للفئات العمرية الشابة، لا سيَّما الأطفال والشباب، وهذا الاستهداف يهدِّد بتشويه شكل الهرم السُّكاني، وبخاصة في قاعدته التي تمثِّل أساس النمو الطبيعي لأي مجتمع، ولا يقتصر التَّأثير على الوقت الحاضر فحسب؛ بل يمتدُّ إلى المديين المتوسِّط والبعيد، حيث يُتوقَّع أن يؤدِّي فقدان نسبة كبيرة من النِّساء والرِّجال في سن الإنجاب، إلى تراجع مستقبلي في معدلات المواليد، وهذا من شأنه أن يُحدث فجوة ديموغرافية متفاقمة تمس قاعدة الهرم السكاني مستقبلًا، وتؤثِّر في التركيبة السكانية لعقود قادمة.

وقد تراجعت معدَّلات الولادة نتيجة الأوضاع الأمنيَّة السيئة وانعدام الاستقرار، وقلّت معدَّلات الزَّواج والإنجاب، حيث تأثرت الأسر نفسيًّا واجتماعيًّا بالظُّروف القاسية[2]، كما تدهورت الخدمات الصحيَّة بصورة فظيعة، إذ كان

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " 8 مليارات نسمة وإمكانات لا متناهية: قضية الحقوق والواجبات"، بتاريخ 11/ 7/ 2025م، https://n9.cl/n92bi تاريخ الدخول: 25/ 9/ 2025م.

(2) "أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان"، 2024/11/07، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://n9.cl/36ynil تاريخ الدخول: 25/ 9/ 2025م.

تدمير قطاع الرعاية الصحيَّة في غزَّة من أفظع الكوارث الإنسانيَّة التي شهدتها الحرب، حيث أدَّت الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحيَّة والقطاعات الطبيَّة إلى ارتفاع معدَّلات الوفيات، خاصَّة بين النساء والأطفال، وتراجع معدَّلات الرعاية الصحيَّة الأساسية[1].

عمومًا ومع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ بضعة آلاف من الفلسطينيِّين تمكَّنُوا من مغادرة قطاع غزة عندما سُمح لهم بذلك، وهم أشخاص من جنسيَّات مختلفة، سواء أجانب أو فلسطينيِّين، فإنَّ معدَّل النمو المتوقَّع لعام 2023م - وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سينخفض بنحو 2.7% ليصبح أقل من 1%، وفي عام 2024م - وخاصَّة بعد منتصف العام - سينخفض معدَّل المواليد والخصوبة بنسبة كبيرة تقترب من الصِّفر، بسبب الوضع الحالي، وخوف الآباء على صحَّة الأمهات والأطفال، بالإضافة إلى انخفاض في الزِّيجات الجديدة أثناء وبعد الهجوم إلى مستويات منخفضة للغاية، وهذا يعني أنَّ معدَّل النمو السكاني لعام 2024م لن يتجاوز الـ0.5%، وأن هذا المعدَّل سيستمر في الانخفاض مع استمرار الهجوم.

بمعنى آخر لن يكون النمو السُّكاني المتوقع - لعام 2023م والعامين التاليين، على الأقل خلال الحرب - مساويًا لما كان متوقعًا لعام واحد، أي أنَّ عدد السُّكان لن يتجاوز 2.3 مليون نسمة للفترة 2023م-2025م، في حين كانت التقديرات تشير إلى أنَّ عدد السُّكان سيتجاوز 2.4 مليون نسمة في عام 2025م، وهذا يجعل من الضَّرُوري مراجعة تقديرات السُّكان بشكل جذري في ضوء استمرار هذه الحرب الوحشيَّة[2].

وعليه فإنَّه عند الحاجة إلى تشخيص الحالة الديموغرافيَّة الفلسطينيَّة ما

(1) Imad Asmar, " The devastating effects of Gaza war on healthcare", Eastern Mediterranean Health Journal, Volume 31, issue 2, 2025. Pp 77 – 78.

(2) محمد الدريدي، مرجع سابق، ص4.

بعد السابع من أكتوبر يمكن الأخذ بمنظور وظيفي، يرى بضرورة التَّمييز بين وظيفتين للحرب الدَّائرة منذ ما يقارب العامين، وهما (الوظيفة الظَّاهرة والوظيفة الكامنة)، وذلك وفق تعبير عالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ميرتون"[1]، فإذا كانت الوظيفة الظَّاهرة لها في هذا العمل العسكري تنطوي على تحقيق العديد من الأهداف الإسرائيليَّة، منها على سبيل المثال لا الحصر تفكيك قدرات حركة حماس العسكريَّة والسلطويَّة، أو عودة سكان مستوطنات غلاف غزة، وضمان ألَّا تشكل غزة مستقبلًا أي خطر على إسرائيل، أو حتَّى بشكلٍ أوسع، قد تكمن وظيفة الحرب الظَّاهرة في "إرادة الانتقام" بحسب تعبير "ابن خلدون"[2]، فإنَّ الوظيفة الكامنة للحرب ستعكس السَّعي الإسرائيلي إلى استهداف الوضع الدِّيمُوغرافي في المناطق الفلسطينيَّة المحتلة، وضرب البنية الوظيفيَّة للهرم السُّكاني الفلسطيني، والتأثير على النمو الطبيعي للسُّكان، فإنَّ الصُّورة هنا قد تتضح بشكل أكثر دقة وشمولًا.

لكن على أيِّ حال بالرَّغم من اتِّساع حجم الاستهداف الإسرائيلي الواسع للسكان بعد السَّابع من أكتوبر، فإنَّه لا يزال الشباب الفلسطيني في الفئة العمريَّة (18–29 سنة) يُشكِّل نحو 1.2 مليون شاب وشابة، أي ما نسبته 21% من إجمالي سكان فلسطين حتَّى منتصف عام 2025، بواقع 22% في الضفة الغربيَّة، و21% في قطاع غزة، حيث تُظهر هذه النسب أن أكثر من خُمس المجتمع الفلسطيني يتكون من فئة الشَّباب، ممَّا يجعل هذه الفئة ركيزة أساسيَّة لأيِّ تنمية مستقبليَّة أو استجابة وطنية للأزمات[3].

(1) مصطفى عبد الجواد، "نظرية علم الاجتماع المعاصر"، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011م)، ص279.

(2) ثائر أبو عياش، " الاستهداف الإسرائيلي الممنهج للتركيبة الديمغرافية الفلسطينية قراءة تحليلية للهرم السكاني الفلسطيني: ما بين طوفان الأقصى والصراع الديمغرافي"، مركز عروبة للأبحاث والتفكير الإستراتيجي، 1/ 11/ 2024م. https://n9.cl/0jt3p

(3) "الإحصاء الفلسطيني" يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، بتاريخ 12/ 8/ 2025م، https://n9.cl/06mhu تاريخ الدخول: 27/ 9/ 2025م.

ثانيًا: تأثير الحرب على الهِجْرة:

تاريخيًّا شكَّلَت الأوضاع السياسيَّة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبعاتها الاقتصاديَّة الصَّعبة النَّاجمة عن حالة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي بعد عام 1967م عوامل طاردة للفلسطينيِّين الذين بدأوا بالبَحْث عن حلول فرديَّة لمشكلاتهم الاجتماعيَّة والاقتصادية المتعددة، ففي ظلِّ انعدام الاستقرار السِّياسي والأمني، وتضاؤل فرص العمل وتفاقم البطالة أصبحت الهجرة الخارجيَّة أحد الحلول الفردية والعائليَّة الممكنة، وخصوصًا لدى الفئة الشابة[1].

وبعد هجمات حركة حماس في السَّابع من أكتوبر على مناطق ما يسمى بغلاف غزَّة، سرعان ما ظهرت الدَّعوات الرسميَّة وغير الرسميَّة الإسرائيليَّة لتهجير السكان الفلسطينيِّين إلى شبه جزيرة سيناء أو دول خارجيَّة أخرى حول العالم، بالتَّزامن مع شن إسرائيل حربها الانتقاميَّة ضد قطاع غزة، وقد كانت دعوة رئيس حكومة الاحتلال "بنيامين نتنياهو" أبرز تلك الدعوات، إذ دعا علنًا - منذ بداية الحرب - إلى تهجير فلسطيني القطاع إلى سيناء، حيث طلب "نتنياهو" من الرَّئيس الأمريكي السابق "جو بايدن" ورئيس الحكومة البريطانية "ريشي سوناك" ومن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، خلال زياراتهم لإسرائيل في بداية الحرب، بالضَّغط على الرَّئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" لقبول تهجير مئات آلاف المدنيِّين الفلسطينيِّين من القطاع إلى سيناء[2]، وفي هذا السِّياق قالت لجنة تحقيق دوليَّة مستقلَّة تابعة للأمم المتَّحدة: إنَّ الحكومة الإسرائيلية أظهرت نيَّة واضحة وثابتة لفرض سيطرة دائمة على قطاع غزَّة مع ضمان أغلبيَّة يهودية في الضفة الغربيَّة المحتلة وداخل إسرائيل، وقد خلُصَت اللجنة المذكورة إلى أنَّ السلطات الإسرائيليَّة

(1) مجدي المالكي، "الهجرة الفلسطينية: 1967 – اليوم"، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، https://n9.cl/zzw36 تاريخ الدخول: 27/ 9/ 2025م.

(2) محمود محارب، "الحرب وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 19/ 3/ 2024م، ص4.

قامت بأربعة أعمال إبادة جماعيَّة في غزة، مشيرة إلى أنَّ الرئيس الإسرائيلي ورئيس الوزراء ووزير الدفاع السَّابق قد حرضوا على ارتكاب الإبادة الجماعيَّة[1].

وقد صادقَتِ الحكومة الإسرائيليَّة - في 23 مارس/آذار 2025م - على مقترح قدَّمَه وزير الجيش "يسرائيل كاتس" يقضِي بإنشاء إدارة خاصَّة للإشراف على ما وصفته إسرائيل بالانتقال الطَّوعي لسكان القطاع إلى دول ثالثة، وقال مكتب الوزير: إنَّ الإدارة ستكون "مخوَّلة بالعمل بالتَّنسيق مع المنظَّمات الدوليَّة وغيرها من الكيانات"، ومهمَّة الإدارة الجديدة ستتمحور حول "تمكين الانتقال الآمن والخاضع للمراقبة لسكان قطاع غزَّة إلى دولة ثالثة، بما في ذلك تأمين حركتهم، وإنشاء مسار انتقال، وفحص أمني للمشاة في المعابر المحدَّدة في قطاع غزة، بالإضافة إلى تنسيق إنشاء البنية التحتيَّة التي تسمح بالمرور برًّا وبحرًا وجوًّا إلى بلدان الوجهة"[2].

وفي الضفة الغربيَّة المحتلة - بما في ذلك القدس الشرقيَّة - قالت اللجنة الأمميَّة: "إنَّ السياسات والإجراءات الإسرائيليَّة التي تمَّ تنفيذها منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 "بما في ذلك الدَّعم الصَّرِيح والضمني لأعمال المستوطنين العنيفين" أظهرت نيَّة واضحة لنقل الفلسطينيِّين قسرًا، وتوسيع الوجود المدَني اليهودي الإسرائيلي، وضمَّ الضفَّة الغربية بأكملها، ومنع أيِّ احتماليَّة لتقرير مصير فلسطيني وإقامة دولة، والحفاظ على احتلال غير محدَّد الأجل"[3]، كما وجدت هذه اللجنة أنَّ

(1) أخبار الأمم المتحدة، " لجنة دولية: إسرائيل تسعى للسيطرة الدائمة على غزة، وضمان أغلبية يهودية بالأرض الفلسطينية المحتلة، وإسرائيل"، 23/ 9/ 2025م، https://n9.cl/hb2da تاريخ الدخول: 27/ 9/ 2025م.

(2) عربي بوست، "هل يشهد قطاع غزة "هجرة طوعية" مع استمرار الحرب؟ إليك القصة الكاملة وحقيقتها"، 26/ 4/ 2025م، https://n9.cl/qqfr8 تاريخ الدخول: 28/ 9/ 2025م.

(3) أخبار الأمم المتحدة، " لجنة دولية: إسرائيل تسعى للسيطرة الدائمة على غزة، وضمان أغلبية يهودية بالأرض الفلسطينية المحتلة، وإسرائيل"، 23/ 9/ 2025م، https://n9.cl/hb2da تاريخ الدخول: 27/ 9/ 2025م.

العمليَّات العسكريَّة الإسرائيليَّة في مخيَّمات جنين وطولكرم ونور شمس للَّاجئين - والتي بدأت مطلع عام 2025 - "قد غيَّرت المشهد الجغرافي بشكل كبير من خلال تدمير المباني والبنية التحتيَّة وتهجير السكان الفلسطينيِّين"[1].

ثالثًا: النُّزوح الدَّاخلي:

استغلَّت إسرائيل الهجمات التي نفَّذَتها حركة "حماس في السَّابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023م، لشن حرب إبادة ضد الشَّعب الفلسطيني في قطاع غزَّة باستخدام أساليب القتل والتَّهجير والتَّضييق والحصار والتجويع، واستهداف وتدمير الممتلكات العامَّة والخاصة، بما فيها المؤسَّسات التابعة للأمم المتَّحدة والمنشآت الاقتصاديَّة والصناعيَّة والحقول الزراعية وغيرها، وقد تسبَّبت هذه الأعمال في تهجير ونزوح معظم سكان القطاع نزوحًا داخليًّا بالتنقل جنوبًا وشمالًا، مع بدء الأوامر الإسرائيليَّة بضرورة إخلاء السُّكان لمنازلهم ومناطق سكناهم، والتي بدأت في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2023م حتَّى اللحظة[2].

ومع تصاعد العمليَّات العسكرية، واضطرار السَّواد الأعظم من السُّكان إلى الانتقال من مناطق القتال إلى مناطق أخرى أكثر أمانًا داخل القطاع، في الغالب كانت في المنطقة الجنوبيَّة، ممَّا تسبَّب في أزمة إنسانيَّة داخليَّة مركبة، وبرزت معضِلة الاكتظاظ في مراكز الإيواء بمرور الوقت كمشكلة ملحَّة، حيث تجاوزت بعض المرافق سعتها الاستيعابيَّة بأكثر من أربعة أضعاف، وواجه الأطفال والمسنون والنِّساء الحوامل والمرضعات النازحون داخليًّا آثارًا صحيَّة نفسيَّة وجسديَّة كبيرة نتيجة نزوحهم وظروفهم المعيشيَّة القاسية في مراكز الإيواء، وكان العديد من الأشخاص يقيمون خارج مراكز الإيواء، حيث واجهوا صعوبات إضافيَّة جراء

(1) المرجع السابق، https://n9.cl/hb2da

(2) عزام شعث، مرجع سابق، ص2.

الأمطار الموسميَّة والفيضانات وبداية فصل الشتاء[1]، واعتبارًا من 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2024م أصبح ما يقرب من 90% من سكان قطاع غزة نازحين داخليًّا، وتضرَّرت البنية التحتيَّة العامَّة والمساكن والأراضي الزراعيَّة بشدَّة، مع وجود مخاطر طويلة الأمد ناجمَة عن العبوات النَّاسفة غير المنفجرة[2].

كما يمر الفلسطينيون في الضفة الغربيَّة بأسوأ أزمة نُزُوح داخلي منذ عام 1967م، في ظلِّ التَّصعيد المستمر والاعتداءات الإسرائيليَّة بعد السَّابع من أكتوبر، حيث قالت وكالة غوث وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيِّين (أونروا) في بيان لها[3] بأنَّ أكثر من 42 ألف فلسطيني أُجبروا على ترك منازلهم في مختلف مناطق الضفة الغربيَّة نتيجة الاقتحامات العسكريَّة، وتدمير المنازل، وتضييق الخناق على القرى والمخيَّمات، مؤكِّدة أنَّ هذا النزوح المتزايد يعمِّق الأوضاع الإنسانية المتدهورة، ويحرم آلاف العائلات من الاستقرار والأمان، داعية المجتمع الدولي إلى التدخُّل العاجل لحماية المدنيِّين الفلسطينيِّين ووقف الانتهاكات بحقهم، وقال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان[4]:"إنَّ قوَّات جيش الاحتلال الإسرائيلي هجَّرت بالقوَّة القهرية عشرات آلاف الفلسطينيِّين في إطار هجومها العسكري ضد المدن والقرى والمخيمات الفلسطينيَّة شمال الضفة الغربية، بهدف اقتلاع الفلسطينيِّين من أراضيهم في محاولة لفرض وقائع جديدة على الأرض تتنافى مع قواعد القانون الدولي.

(1) Internal Displacement Monitoring Centre, " Palestine - Conflict in Gaza leaves 83 per cent of the population internally displaced in less than three months", 14. May. 2024. https://n9.cl/scyr4 Entry date: 28. 9. 2025.

(2) IMPACT, " Occupied Palestinian Territory", https://n9.cl/eqbb2 Entry date: 28. 9. 2025.

(3) تقرير الأونروا رقم 189 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، 22/ 9/ 2025م، https://n9.cl/75he6 تاريخ الدخول: 28/ 9/ 2025م.

(4) الأورومتوسطي لحقوق الانسان، " إسرائيل تهجر آلاف الفلسطينيين قسرًا في الضفة الغربية في عمليات تطهير عرقي جديدة"، 10/ 2/ 2025م، https://n9.cl/ccza7 تاريخ الدخول: 28/ 9/ 2025م.

بصفة عامة - وفي سياق الحالة الفلسطينيَّة - يطلق مصطلح النَّازحين أو المهجرين داخليًّا على أربع فئات رئيسة[1]، وهي:

1. الفلسطينيون الذين تمَّ تهجيرهم مِن منازلهم وديارهم الأصليَّة أثناء الحرب الإسرائيليَّة العربيَّة الأولى، الَّتِي انتهت بنكبة عام 1948م، وما زالوا يقيمون على جزء من أرض فلسطين التاريخيَّة، والتي باتت تعرف بعد 15 أيار/ مايو 1948م بدولة إسرائيل؛ لكن لم يسمح لهم بالعودة إلى مناطقهم الأصليَّة ومنازلهم فيما بعد.
2. الفلسطينيُّون الَّذِين هُجِّرُوا من ديارهم بعد حرب 1948م، وما زالوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم.
3. الفلسطينيُّون الذين هم أصلًا من سكَّان قطاع غزة والضفة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة، والَّذين تمَّ تهجيرهم داخليًّا أول مرَّة خلال حرب عام 1967م، ثم لم يسمح لهم بالعودة لديارهم حتَّى هذا اليوم.
4. الفلسطينيُّون من سكان الضفَّة الغربية وقطاع غزة في الأصل؛ لكن تمَّ تهجيرهم من منازلهم كنتيجة لانتهاكات حقوق الانسان التي تمارسها إسرائيل منذ عام 1967م، مثل هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وإقامة جدار الفصل العنصري.

لقد كانت المحافظات الشماليَّة في القطاع حتَّى السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023م تضمُّ ما يقارب 749 ألف فرد في مدينة غزَّة، وحوالي 444 ألف فرد في بيت حانون وبيت لاهيا، وبعد كانون الثَّاني 2025م، وعودة بعض النَّازحين إلى مساكنهم تزامنًا مع الوقف المؤقَّت لإطلاق النار أشارت التَّقديرات إلى وجود أكثر من مليون ساكن/نازح في مناطق خِيَم مكتظة بكثافة سكانيَّة عالية،

(1) ضياء الصفدي، "أوامر الاخلاء الإسرائيلية: بين الواقع والقانون"، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار/ مايو 2025م، ص15.

وفيما تبقَّى من بعض المباني الصَّالحة للسَّكن في شمال القطاع[1].

وقد أظهرت الصُّور الجويَّة بين 4 و15 أيلول/سبتمبر 2025م أنَّ آلاف الخيام التي أُقيمت في أراضٍ فارغة بين أنقاض مدينة غزة على طول الساحل، وفي مناطق أقل تحضُّرًا في الشَّمال قد اختفت، أو انخفض عددها بشكل كبير، كما اختفت تقريبًا المخيَّمات الكبيرة في أحياء الشَّيخ رضوان، والشَّاطئ، وحي الرِّمال، ممَّا يعكس حجم الكارثة الإنسانيَّة، ويزيد من حدَّة أزمة النُّزوح[2]، فبالرَّغم من محاولات بعض الأسر العودة إلى مساكنها الأصليَّة فإنَّ شدَّة الهجمات وتهديدات الاجتياح المتواصلة تدفع السُّكان إلى النُّزوح مجددًا، ممَّا يجعل الاستقرار السكاني في المنطقة هشًّا للغاية، ومتغيرًا بشكل مستمر.

أمَّا بالنِّسبة للوضع الرَّاهن - ووفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- فقد بلغ عدد السُّكان المقيمين في شمال قطاع غزة - في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر 2025م - نحو 740 ألف فرد من أصل 2.1 مليون فرد يعيشون في القطاع، أي ما نسبته 35% من سكانه، وهو رقم قابل للانخفاض في أي وقت نتيجة استمرار الهجمات الإسرائيليَّة الشرسة، والدَّفع القسري لنُزُوح السكان[3].

إجمالًا يعكس الواقع في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة - بعد السَّابع من أكتوبر - صورة مأساويَّة للتغيُّرات الهيكليَّة التي أصابت التَّوزيع السكاني داخل قطاع غزَّة والضفة الغربيَّة، حيث تحوَّلت مناطق الشَّمال في كل منهما، من كونها أحد المراكز السكانيَّة الرئيسة إلى بؤرة نزوح متجدِّد، في ظلِّ غياب الأمن وانعدام الخدمات الإنسانيَّة الأساسيَّة.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 18/ 9/ 2025م، https://n9.cl/0j9fy تاريخ الدخول: 29/ 9/ 2025م.

(2) Camilla Alcini, Helena Skinner, "Satellite images show mass evacuation in northern Gaza amid Israeli ground offensive", ABC News, 17/ 9/ 2025. https://n9.cl/5j2q7 Entry date: 29. 9. 2025.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 18/ 9/ 2025م، https://n9.cl/0j9fy تاريخ الدخول: 29/ 9/ 2025م.

رابعًا: اللجوء والهجرة الخارجيَّة:

كانت فلسطين - كغيرها من البلدان في المنطِقة - قد شهدت موجَات هجرة مبكرة إلى الخارج؛ لكنها قد تسارعت بعد نكبة عام 1948م على إثر إقامة دولة إسرائيل، إذ انعزلت كافَّة القرى والمدن الفلسطينيَّة في الضفة الغربيَّة وقطاع غزة عن المراكز الحضريَّة النَّامية، كحيفا ويافا وعكا والمناطق الساحليَّة الأُخرى الأكثر تطورًا، والَّتِي كانت تُشكِّل مراكز جذب للأيدي العاملة الفلسطينيَّة من هذه المناطق، فقد أدَّى تشظِّي المجتمع الفلسطيني - بعد النَّكبة، وما رافقها من دمار وتهجير نسبة كبيرة من السُّكان الفلسطينيِّين قسريًّا - إلى تعميق أزمة المدن والقرى الجبليَّة الداخلية، ممَّا أسهم في تفاقم فقر أغلبيَّة السُّكان في فلسطين وفي بلاد اللجوء، وتنامي الشُّعور لديهم بعدم الأمان، وهو ما ولد مزيدًا من موجات الهجرة المتسارعة بعد النَّكبة[1].

ولعقود عدَّة كانت أهم دوافع الهجرة إلى خارج الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967م تتمثَّل في العوامل الاقتصاديَّة بشكل رئيس، من قبيل تحسين المستوى المعيشي، وعدم توفُّر فرص عمل توفر مستلزمات الحياة الكريمة، وارتفاع معدلات البطالة، ثمَّ كان يليها العامل السِّياسي المتمثِّل في انعدام الأمن والاستقرار في تلك الأراضي، والحصار الإسرائيلي لقطاع غزَّة، والاعتداءات الإسرائيليَّة المتكرِّرة وغيرها، حيث بلغت نسبة الفقر في عام 2020م، نحو 29.2% (53% في قطاع غزة)، إضافة إلى نسبة البطالة المرتفعة جدًّا، التي بلغت عام 2021م نحو 26.4% (47% في قطاع غزة)، مع ارتفاع كبير للبطالة في صفوف الشَّباب والنساء، ناهيك عن عوامل الإحباط والقلق لديهم بسبب ضبابيَّة المستقبل، واستمرار الانقسام السياسي، وتأثيراته السلبيَّة على الواقع الفلسطيني

(1) مجدي المالكي، "الهجرة الفلسطينية: منذ خمسينيات القرن التاسع عشر حتى عام 1967م"، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، https://n9.cl/ns5crh تاريخ الدخول: 29/ 9/ 2025م.

بشكل عام[1]، وفي هذا السِّياق أشارت بيانات البنك الدَّولي خلال عام 2022م إلى أن صافي الهجرة الخارجيَّة من الأراضي الفلسطينية قد بلغ نحو 5000 مهاجر، أي أنَّ عدد المهاجِرين إلى الخارج أكبر من أولئك القادمين للعيش في الوطن، وذلك بعد أنَّ كان الاتِّجاه في تسعينيَّات القرن الماضي نحو العودة من الخارج إلى الداخل، خاصة بالتزامن مع توقيع اتفاقية أوسلو[2].

ومع أن نسبة الولادات والتكاثر بين سكان قطاع غزة كانت عالية، بحيث ارتفع عدد سكان القطاع في ظلِّ الاحتلال الإسرائيلي من 400 ألف في عام 1967م إلى نحو 2.1 مليون في عام 2023م، إلا أنَّه يُمكِن أيضًا رصد نتائج سياسات إسرائيل للتَّهجِير بشكل واضح، وإن لم تصل إلى مبتغاها النَّهَائي بإفراغ القطاع حتى الآن، وحسب جهاز الإحصاء الإسرائيلي فقد غادر قطاع غزة ما بين 1968-1987 نحو 94 ألف شخص (أي ما يعادل نحو 23.5% من سكان غزة في عام 1967م[3].

أمَّا بعد السَّابع من أكتوبر، وبدء الحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزة، وإغلاق جمهوريَّة مصر العربيَّة حدودها مع قطاع غزة مانعةً تهجير الفلسطينيين، فإنَّ أعدادًا من الميسورين من سكان غزَّة قد تمكنوا من المغادرة بـ"تنسيق" مقابل مبالغ طائلة دفعوها لشبكة غامضة من الوُسَطاء ووكلاء السَّفَر[4]، وحسب تقديرات منظَّمَة الأمم المتَّحدة فإنَّ هناك نحو 110 آلاف شخص قد غادروا غزَّة إلى مصر قبل إغلاق معبر رفح من جانب جيش الاحتلال الإسرائيلي، وفي هذا السِّياق كشف "أندريا دي دومينيكو" -مدير مكتب تنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة في الأرض الفلسطينيَّة المحتلة (أوتشا) - عن نزوح نحو 1.9 من أهالي غزة "مرَّة واحدة

(1) عمر عبد الرازق وآخرون، "الهجرة الخارجية والداخلية الفلسطينية وتحدياتها التنموية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مؤتمر السكان، القدس ورام الله، عام 2023م، ص5.

(2) عمر عبد الرازق وآخرون، مرجع سابق، ص6.

(3) وليد حباس، "تهجير سكان قطاع غزة: هل هو مُجرّد هرطقات أم برنامج عمل إسرائيلي؟"، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، 28/ 10/ 2024م، https://n9.cl/too4p تاريخ الدخول: 30/ 9/ 2025م.

(4) وليد حباس، مرجع سابق.

على الأقل، إن لم يكن يصل إلى 10 مرَّات، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023"، وأضاف "دومينيكو" أنَّه منذ بدء الحرب "تمكَّن ما يُقدَّر بنحو 110 آلاف شخص من مغادرة قطاع غزَّة إلى مصر قبل إغلاق معبر رفح أوائل مايو/أيار 2024م بعضُهم ظلَّوا في مصر، في حين انتقل آخرون إلى دول أخرى"[1].

في الواقع لقد أدَّى هجوم السَّابع من أكتوبر - وما ترتب عليه من أحداث لاحقة - إلى بعث حُلم إسرائيل بإفراغ قطاع غزَّة من سكَّانه، وعودة الاستيطان إليه من جديد، إذ تصاعدت داخل إسرائيل - منذ الأسابيع الأولى للحَرْب - دعوات لتبنِّي سياسة "الهجرة الطوعيَّة" للفلسطينيّين، حيث اقترحت بعض الدَّوَائر الحكومية - مثل وزارة الاستخبارات برئاسة عضو الليكود "غيلا غملئيل"- تشجيع الهجرة من غزَّة نحو سيناء، كخطوة نحو تخفيف العِبْء الديمُغرافي في القطاع[2]، وفي مقال لها نادت "غملئيل" باستغلال الحرب على القِطَاع لتهجير الفلسطينيِّين منه إلى سيناء ودول أخرى في العالم، مؤكِّدة أنَّ إحدى المهمات التي تعمل عليها وزارتها هي الوضع في اليوم التالي للقضاء على حماس وحكمها في القطاع، وأن مسألة بقاء أكثر من مليوني فلسطيني فيه أمر غير مقبول، مهما كانت طبيعة السُّلطة الحاكمة فيه، وأن الحلَّ الوحيد يكمن في تهجيرهم إلى الخارج[3].

وفي سِيَاق تعقيب "جون ميرشايمر" - الأستاذ في جامعة شيكاغو وأبرز منظّري المدرسة الواقعيَّة في العلاقات الدوليَّة - على حملة الإبادة الجماعيَّة ومساعي التَّهجير في الحرب على غزَّة، أحال الموضوع إلى الهوس الديمُوغرافي، إذ وصل عدد اليَهُود والعرب في فلسطين التاريخيَّة إلى نحو 7,3 مليون لكلٍّ منهما، فإسرائيل لا تريد حلَّ الدَّولتين، كما أنَّ نظام الأبارتهايد غير مستقر، وسينهار عاجلًا أم آجلًا، وهكذا أصبح الحل الإسرائيلي - من وجهة نظر "ميرشايمر"، بعد

(1) نقلًا عن الجزيرة نت، بتاريخ 4/ 7/ 2024م، https://n9.cl/vwzh0 تاريخ الدخول: 29/ 9/ 2025م.

(2) وليد حباس، مرجع سابق.

(3) محمود محارب، مرجع سابق، ص5.

السَّابع من أكتوبر- هو التَّطهير العِرْقي وارتكاب مجازر إبادة جماعيَّة لدفع الناس إلى الرحيل[1].

بالمحصِّلة لا شك في أنَّ الحرب الإسرائيليَّة في السَّابع من أكتوبر قد أوغلت في تأثيراتها على الحالة الفلسطينيَّة برمتها؛ لكن في هذا المبحث جرى إلقاء الضَّوء على حالة النُّمو السكاني، فتبيَّن - وبكلِّ أسف- أن معدَّل المواليد والخُصُوبة في الأراضي الفلسطينيَّة، خاصة في غزة، سينخفض بنسبة كبيرة تقترب من الصِّفر في الأعوام المقبلة، وأنَّ هذا المعدَّل سيستمر في الانخفاض مع استمرار الهجوم، وجانب الهجرة بشقيها (داخليَّة وخارجية) الَّتِي تتميز بحساسيَّة كبيرة، لما لها من تأثيرات على الميزان الديمُوغرافي للحالة الفلسطينيَّة في سياق مواجهة المشروع الصُّهيوني الاستيطاني الإحلالي في فلسطين، فيظهر أنَّ هاجس تهجير الفلسطينيِّين من أراضيهم إلى الخارج سيبقى حاضرًا، إذ عكست نتائج استطلاع للرَّأي أُجري مؤخرًا [2] حساسيَّة وخطورة هذه القضيَّة، حيث قال حوالي نصف سكان قطاع غزَّة - مطلع شهر مايو/ أيار 2025م - بأنَّهم على استعداد للتقدُّم بطلب إلى إسرائيل لمساعدتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى عبر الموانئ والمطارات الإسرائيليَّة، وذلك في ظلِّ تكثيف وتعميق معاناة السُّكان الناجمة عن حرب الإبادة الجماعيَّة على الشَّعب الفلسطيني.

(1) John Mearsheimer, “Israel is Choosing ‘Apartheid' or ‘Ethnic Cleansing'”, “Aljazeera English”, https://n9.cl/9lrdg , 11 December 2023.

(2) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، "نتائج استطلاع الرأي العام" رقم (95)، 6/ 5/ 2025م، ص3. https://www.pcpsr.org/ar/node/998

المبحث الثالث:
تغيُر موازين التوزيع السكاني بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين

مما لا شك فيه أنَّ منظومة الاحتلال الإسرائيلي طوَّرَت خلال سعيها المستمرّ لتوسيع وتثبيت سيطرتها على كامل السُّكان الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، في مناطق مَا بين نهر الأردن والبَحْر المتوسِّط عددًا لَا يُحصى من الأدوات العسكريَّة والمدنيَّة والقانونيَّة والإداريَّة الرَّامية إلى شِرْذمة هؤلاء السكّان، وزجِّهم في عشرات من الجيوب المنعزلة، وتفتيت النَّسِيج الاجتماعيّ والثقافي والاقتصادي الفلسطيني[1]، إذ بلغ مجموع السُّكان في الأراضي الفلسطينيَّة في عام 2023م 5483450 فلسطيني، منهم 3256906 في الضفَّة الغربيَّة، و2226544 في قطاع غزَّة[2]، ويُقدَّر عدد التجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة بـ 613 تجمُّعًا، منها 580 تجمعًا في الضفة الغربيَّة، و33 تجمعًا في قطاع غزة، كما يبلغ عدد مخيَّمات اللَّاجئين 30 مخيمًا، 22 منهم في مناطق الضفة الغربيَّة، و8 مخيمات في القطاع[3]، كما بلغ عدد المقدسيِّين الفلسطينيِّين في عام 2016م نحو ٣٣٢ ألف نسمة، أي ما يعادل 37.7% من سكان القُدْس. وفي الفترة من 1967-2016م ارتفع عدد المقدسيِّين الفلسطينيِّين بنسبة 385%، بينما ارتفع عدد السُّكان الإسرائيليِّين في القدس بنسبة 178%[4]، بالإضافة إلى أنَّ عدد السكان الفلسطينيِّين داخل إسرائيل (حدود 1948م) بلغ نحو 2.04 مليون نسمة بنهاية عام 2022م، أي ما نسبته 21.1% من إجمالي السُّكان، وتشمل هذه النِّسبة 17.2% من حملة الجنسيَّة الإسرائيليَّة، و3.9% من حاملي الإقامة الدَّائمة، ويعيشون في القدس الشرقيَّة[5].

(1) نقلًا عن مركز بتسيلم، "حرب العام 1967"، مرجع سابق.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤشرات، https://n9.cl/pa0bj تاريخ الدخول: 15/ 10/ 2025م.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/faqsAr.aspx تاريخ الدخول: 15/ 10/ 2025م.

(4) Rassem Khamaisi,Cit. Op, p114.

(5) Muhammed Khalaily, Ahmad Badran, Arik Rudnitzky, ", Statistical Report on Arab Society in Israel 2023, Israel Democracy Institute, p4.

وقد تجنَّبَت إسرائيل حسم معضلة العلاقة مع الشَّعب الفلسطيني منذ عام 1967م، وبخاصة منذ ترسيم الحدود الداخليَّة في الضفة الغربيَّة بين ولايتها jurisdiction وولاية السلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، اعتمادًا على مفاهيم إدارة الصِّراع، التي تفصل بين الولاية على السُّكان والسَّيطرة على الأرض Singer Joel، إذ سعَت هذه الإستراتيجيَّات إلى حصر صلاحيَّات السُّلطة الوطنيَّة المدنيَّة على أكبر نسبة ممكنة للسُّكان الفلسطينيِّين في أقل مساحة ممكنة من أراضي الضفة، وذلك استنادًا إلى سياسات طوَّرَتها من تجربة احتلال ومُحَاصرة قطاع غزة، وقد أفضى هذا النَّهج الاستعماري إلى ابتداع تصنيفات (أ)، و(ب)، و(ج)، التي تضمن تجميع حوالي 90% من سكان الضفة الغربيَّة المحتلة (باستثناء القدس الشرقيَّة) في نحو 40% من مساحتها، ممَّا أتاح 60% من مساحتها أمام إسكان أكبر قدر ممكن من المستعمرين الاسرائيليِّين الصَّهاينة[1].

أوَّلًا: التَّوزيع السُّكاني في فلسطين قبل عام 1948م – السَّابع من أكتوبر 2023م:

ناهز عدد سُكان فلسطين وفق بعض التَّقديرات - في أواخر القرن السَّادس عشر- نحو 206.290 نسمة احتل لواء صفد المرتبة الأولى من حيث عدد السُّكَان، إذ بلغ عدد سكان هذا اللِّواء 82.570 نسمة، يليه لواء غزَّة الَّذِي بلغ عدد سكانه 56.950 نسمة، ثمَّ القدس 42.155 نسمة، ونابلس 39960، وكان عامل المطر آنذاك هو العامل الأهم الذي يؤثِّر في توزيع السُّكان في فلسطين، وقد شهد عدد سكان فلسطين نموًّا متزايدًا حتَّى منتصف القرن السَّادس عشر، ثمَّ أخذ في التراجع حتَّى مطلع القرن العشرين، وقد جاور المسيحيُّون العرب إخوانهم المسلمين في سكن القرى والمدن الفلسطينية، إلَّا أنهم تركزوا - بشكل أكبر- في مدينتي بيت لحم وبيت جالا، هذا وقد تفاوتت الكثافة السكانيَّة من منطقة لأخرى، فقد كانت

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "التحوُّل الديموغرافي القسري المتسارع في فلسطين: استقراء الماضي لفهم الحاضر"، ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة، العدد (8)، 21/ 12/ 2023م، ص1.

المناطق المرتفعة أكثر كثافة، تليها المناطق الساحليَّة، ولم يقتصر سكان فلسطين على سكن الحضر والرِّيف؛ بل كانت هناك نسبة تعيش حياة البداوة في الأماكن الصحراويَّة وشبه الصحراويَّة في صحراء النقب أو إلى الشمال منها[1].

وفي 6 يوليو/تموز1921م أعلنت عصبة الأمم مشروع الانتداب البريطاني على فلسطين، وصودق عليه في 24 يوليو/تموز 1922م، ووضع حيِّز التَّنفيذ في 29 سبتمبر/أيلول من العام نفسه، وحرص محرِّرُو صك الانتداب على الإشارة إلى أنَّه جاء بناء على وعد بلفور، وقد اشتمل هذا الصكُّ على ديباجة و28 مادة، وأكَّدت بريطانيا من خلاله المشروع الصهيوني كما في وعد بلفور، وأضافت جزئيَّة تقر فيها بـ"الصِّلة التاريخيَّة التي تربط الشَّعب اليهودي بفلسطين"، مع ذكر حقوق "الطَّوائف غير اليهوديَّة" باقتضاب، كما سعى هذا الصكُّ إلى تجهيز البلاد سياسيًّا واقتصاديًّا وإداريًّا بشكل يضمن إنشاء وطن قومي لليهود، ويضمن التزام بريطانيا بتسهيل الهجرة اليهوديَّة، والتشجيع على استيطان الأراضي، بالإضافة إلى تسهيل اكتسابهم الجنسيَّة البريطانيَّة، كما منحت اللغة العبرية مكانًا معادلًا للعربيَّة كلغة رسميَّة[2].

في الواقع لا يمكن إغفال دور الاستعمار البريطاني - خلال فترة الانتداب (1920م – 1948م)- في سياق عمليَّة تغيير وإعادة تشكيل ميزان التَّوزيع السُّكاني لصالح اليهود الصهاينة في فلسطين، إذ حرصت حكومة الانتداب البريطاني على تسهيل مشروع هجرة اليَهُود إلى فلسطين، والاستيلاء على أراضيها مقابل التضييق على السُّكان العرب، حيث أصدرت - بدءًا من أكتوبر/تشرين الأول 1920م - عددًا من المرَاسيم الحكوميَّة التي تخدم تحقيق تلك الأهداف، الأمر الذي استغله اليهود

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وكالة وفا، " تطور نمو السكان في فلسطين"، https://n9.cl/gdhrbd تاريخ الدخول: 7/ 10/ 2025م.

(2) الجزيرة نت، " من وعد بلفور إلى إعلان إسرائيل.. الانتداب البريطاني في فلسطين"، الموسوعة، 29/ 9/ 2025م، https://n9.cl/42gt2 تاريخ الدخول 6/ 10/ 2025م.

الألمان أوسع استغلال عبر تكثيف جُهُود الهجرة، حيث هاجروا إلى فلسطين بأعداد هائلة لا سيَّما بعد استيلاء النَّازيين على السُّلطة في ألمانيا، فوصل عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين نحو 105 آلاف في عام 1930م، وحتَّى عام 1936 وصل إلى 285 ألفًا، أي بزيادة تعادل 164%، وفي تلك الأثناء نمت أعداد المستوطنات اليهوديَّة أيضًا، إضافة إلى تغلغل اليهود في مؤسَّسات الانتداب البريطاني[1].

ووفق بيانات إحصائيَّة رسميَّة فقد بلغ عدد السُّكان في فلسطين التاريخيَّة عام 1914م نحو 690 ألف نسمة، شكلت نسبة اليهود منهم 8% فقط، وفي عام 1948م بلغ عدد السُّكان أكثر من 2 مليون، حوالي 31.5% منهم من اليهود، حيث تدفَّق بين عامي 1932م و1939م أكبر عدد من المهاجرين اليهود، وبلغ عددهم 225 ألف يهودي، وتدفَّق على فلسطين بين عامي 1940م و1947م أكثر من 93 ألف يهودي، وبهذا تكون فلسطين قد استقبلت بين عامي 1932م و1947م مَا يقرب من 318 ألف يهودي، ومنذ عام 1948م وحتى عام 2023م تدفَّق أكثر من 3.3 مليون يهودي[2]، هذا بالإضافة إلى البيانات السكانيَّة لسلطات الانتداب الَّتِي صدرت في 23 أكتوبر/تشرين الأول 1922م، إذ تم إجراء تعداد سكاني في فلسطين، وتضمَّن هذا التَّعداد توزيعًا سكانيًّا حسب منطقة الإقامة والدِّين واللغة والعمر، فبلغ إجمالي عدد سكان فلسطين آنذاك نحو 757,182 نسمة، منهم 590,890 مسلمًا (78%)، و83,794 يهوديًّا (11%)، و73,024 مسيحيًّا (9%)، و9,474 آخرين[3].

(1) الجزيرة نت،"بريطانيا وفلسطين.. من وعد بلفور إلى الاعتراف بالدولة"، الموسوعة، 29/ 9/ 2025م، https://n9.cl/rx7s4 تاريخ الدخول: 6/ 10/ 2025م.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "استعراض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى 76 لنكبة فلسطين"، 12/ 5/ 2024م، https://n9.cl/8wau0 تاريخ الدخول: 5/ 10/ 2025م.

(3) J.B Barron , "Report and general abstracts from the census of 1922", October 1922, p3, https://n9.cl/sa3v6

عمليًّا نشأ خلال فترة الانتداب نظامان اجتماعيَّان مختلفان في إطار سياسي واحد، نظام يهودي وآخر عربي، إذ كان لكلِّ مجتمع مؤسَّساته الاجتماعيَّة والتعليميَّة والثقافيَّة الخاصة، وأصبح كل منهما مستقلًّا سياسيًّا واقتصاديًّا تدريجيًّا عن الآخر، فعملت الحركة الصهيونيَّة من جانبها على محورين رئيسين: الاستحواذ على الأراضي والهجرة، حيث اشترى رأس المال الخاص والمؤسَّسات الصهيونيَّة مساحات شاسعة من الأراضي، بما في ذلك الشِّراء من ملاك الأراضي العرب بمبالغ طائلة ومغرية. باختصار يمكن القول: إنَّ الهجرة اليهوديَّة والنمو الطبيعي للسُّكان العرب في فلسطين قد أحدثا تحوُّلًا جذريًّا في التَّركيبة السكانيَّة لفلسطين الانتدابيَّة، حيث ازداد عدد سكانها من حوالي 700 ألف نسمة عام 1922م إلى حوالي مليون و800 ألف نسمة عام 1945م، فبينما تضاعف عدد السُّكان العرب تضاعف عدد السُّكان اليهود عشرة أضعاف، عشيَّة نكبة فلسطين وإعلان قيام دولة إسرائيل في مايو 1948م[1].

هذا فقد كان اندلاع حرب عام 1948م - واتفاقيَّات الهدنة التي تلتها في عام 1949م بين إسرائيل والدُّول العربيَّة المجاورة - قد أفرز وقائع جديدة وملموسة لتوزيع سكان فلسطين على أرضهم، إذ أُنشئت الدَّولة الإسرائيليَّة الوليدة على ثلاثة أرباع مساحة فلسطين تقريبًا 78%، بينما شكَّلَت الضفة الغربيَّة وقطاع غزَّة الجزء الباقي 22%، أي ربع مساحة فلسطين، أمَّا العرب آنذاك فقد أصابهم التَّمزيق والتشتيت على غرار ما حدث للأرض[2].

وقد بدأت التغيُّرات الديموغرافيَّة الطبيعيَّة في فلسطين تصطدم بالتحوُّلات القسريَّة، مع شروع إسرائيل في تطبيق سياسات التَّطهير العرقي وترحيل

(1) Avital Ginat, " British Mandate for Palestine", International Encyclopedia of the First World War, 7. 12. 2018. https://n9.cl/knvem6 Entry date: 7. 10. 2025.

(2) عايش قاسم، "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، عام 2012م، ص43.

السُّكان الفلسطينيِّين من أراضيهم، التي لا زالت مستمرَّة منذ أكثر من 77عامًا، مع ما تخللها من فترات تصاعدت فيها عمليات التَّرحيل بصورة أكثر كثافة من غيرها، ممَّا أفضى إلى تغيُّر الخارطة الديمُوغرافيَّة لتوزيع الشَّعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها أيضًا، وبشكل جوهري - خصوصًا في حروب أعوام 1948م، 1967م - قد كانت نسبة السُّكان الفلسطينيِّين عشيَّة انتهاء حكم الانتداب البريطاني نحو 67% من إجمالي السكان، ومع نهاية عام 1947م كان هناك نحو مليون وربع المليون فلسطيني يسكنون البلاد، إذ نزح عشرات الآلاف منهم إلى مناطق الضفة الغربيَّة وقطاع غزة قبل النكبة بقليل[1]، وقد استغرق تنفيذ خطة التَّطهير العرقي الصهيونية إبَّان حرب 1948م - وفق بعض التَّقدِيرات - نحو ستة أشهر، ومع اكتمالها كان نحو 700000 – 800000 فلسطيني أُرغموا على الهجرة إلى الدُّول المجاورة، ودُمِّرت نحو 531 قرية، وأُخلِي أحد عشر حيًّا مدنيًّا من سُكَّانه[2]، كما واجهت مدينة القدس التَّقسيم الصهيوني مبكرًا في عام 1948م، إذ هُجِّر الفلسطينيُّون قسرًا من المناطق الغربيَّة للمدينة المحتلة، حيث أدَّى ذلك إلى انخفاض عدد السُّكان الفلسطينيين في القدس الغربيَّة من 40% من السُّكان عام 1947م إلى أقل من 2.5% خلال الفترة من 1948م إلى 1967م[3].

من جانب آخر سارعت القيادة الصهيونيَّة إلى الاستيلاء على أملاك اللَّاجئين الفلسطينيِّين وتحويلها إلى الملكيَّة اليهودية/ العامَّة، كما خسر الفلسطينيون الَّذِين بقوا داخل ما أصبح يُعرف بدولة إسرائيل نحو 40% - 60%

(1) رجا الخالدي وأنمار رفيدي، "التغير الديموغرافي القسري، الصمود السكاني الفلسطيني أمام قوى التجزئة والطرد الاستعمارية"، في: المؤتمر الوطني الفلسطيني للسكان: الديموغرافيا بين الصمود والتنمية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، عام 2024م، ص121.

(2) ساري حنفي،"التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم إستراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، المجلد (319، العدد (360)، فبراير 2009م، ص 67 – 84.

(3) Rassem Khamaisi, " Jerusalem Demography: History, Transitions, and Forecasts", Jerusalem Quarterly, Issue 82 - Summer 2020. pp 110 – 129.

من أراضيهم، حيث انطلقت حملة لمصادرة الأراضي العربيَّة خلال الحرب، بموجب أوامر عسكريَّة وتعليمات طوارئ مؤقَّتة، ثمَّ بدأ النِّظام القانوني الإسرائيلي الناشئ عمليَّة تقنين لتلك الحملة عن طريق سن قانون أملاك الغائبين عام 1950م، ثمَّ تبِعه قانون أملاك الدَّولة في عام 1951م، وقانون استملاك الأراضي لعام 1953م، الأمر الذي أدَّى إلى حرمان السَّواد الأعظم من الفلسطينيِّين العرب من الاحتفاظ أو حتَّى الوصول إلى أملاكهم مرَّة أخرى، خاصَّة في المناطق الحدوديَّة في الجليل والنَّقب[1].

وبموازاة ذلك بذلت إسرائيل جهودًا كبيرة لتسهيل الهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين، وأصدرت قانون العودة الذي أقر عام 1950م، والذي ينصُّ على " أنَّ لكلِّ يهودي الحق في العودة إلى البلاد كيهودي عائد"، والهجرة تكون بتأشيرة مهاجر، كما صدر قانون الجنسية الإسرائيلية عام 1952م، بحيث يحق لكل يهودي يهاجر إلى إسرائيل الحصول على الجنسيَّة الإسرائيليَّة مباشرة مجرد دُخُول البلد، حيث بلغ حجم الهجرة الوافدة لإسرائيل في الفترة الواقعة بين عام 1948م – 1967م، نحو 1270075 مهاجرًا[2].

هذا، بالإضافة إلى سن قانون المواطنة الإسرائيلي، الذي نصَّ على أنَّ كل من أقام داخل الخط الأخضر في 14 يوليو 1952م يحوز الجنسيَّة الإسرائيليَّة، وبهذا القانون تمَّ إغلاق الباب أمام اللَّاجئِين الفلسطينيِّين الَّذِين لم يتمكَّنوا من العودة إلى بيوتهم حتَّى هذا التاريخ، وبلغ عدد الفلسطينيِّين الحائزين على مواطنة إسرائيليَّة آنذاك نحو 167 ألف نسمة، كان منهم 156 ألف نسمة قد بقوا في المناطق الخاضِعَة للسَّيطرة الإسرائيليَّة عند انتهاء الحرب، والآخرين هم من سكان وادي عارة في منطقة المثلث الشَّمالي، الَّذِي سلّمه الجيش الأردني لإسرائيل في إطار اتفاقيَّة الهدنة، وبالرَّغم من أنَّ السلطات الإسرائيليَّة منحت للمواطنين

(1) عايش قاسم، مرجع سابق، ص44.

(2) عايش قاسم، المرجع السابق، ص47.

الفلسطينيين حق الاقتراع وجوازات سفر إسرائيلية فإنَّها في نفس الوقت أعلنت الحكم العسكرِي على الكثير من المدُن والقرى العربيَّة حتَّى عام 1966م[1].

ثم قامت إسرائيل بعد ذلك باحتلال ما تبقَّى من أرض فلسطين التاريخيَّة في حرب عام 1967م، أي الضفة الغربيَّة بما فيها الشَّطر الشرقي لمدينة القدس وقطاع غزَّة، بالإضافة إلى أراضٍ إضافيَّة من مصر وسوريا، وبحلول نهاية الحرب كانت القوَّات الإسرائيليَّة قد طردَت ٣٠٠ ألف فلسطيني آخرين من ديارهم، منهم ١٣٠ ألفًا كانوا قد نزَحُوا عام ١٩٤٨م[2]، ثمَّ أجرت السُّلطات المحتلة خلال الشَّهرَين الأولين للاحتلال تعدادًا للسُّكان تُحدِّد بموجبه أنَّ عدد الفلسطينيِّين داخل الأراضي المحتلة في ذلك الوقت بلغ قرابة المليون: نحو 660,000 منهم في الضفة الغربيَّة، ونحو 350,000 في قطاع غزَّة، مع الإشارة إلى أنَّ هذه الأرقام لا تشمل اللاجئين الفلسطينيِّين الذين فرّوا أو هجَّرتهم إسرائيل أثناء الحرب وبعدها[3]، كما ضمَّت إسرائيل إلى حدود بلديَّة القدس نحو 70,000 دونم من أراضي الضفة الغربيَّة، إذ جرى ترسيم الحدود البلديَّة الجديدة للمدينة بما يلائم المصالح السياسيَّة والديموغرافيَّة والاقتصاديَّة الإسرائيليَّة، وصُممت على نحو يضمن الأغلبيَّة اليهوديَّة في القدس، وقد تحقق ذلك عمليًّا من خلال ترك المناطق المكتظة بالسُّكان الفلسطينيِّين خارج حدود المدينة، ودمج المناطق ذات الكثافة السكانيَّة الفلسطينيَّة الضئيلة داخل حدود إسرائيل[4]، ويشار إلى أنَّه عند ضم السلطات الإسرائيليَّة للشطر الشَّرقي من مدينة القدس وبسط سيادتها عليها

(1) نايف فضة، "تداعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، عام 2019م، ص48.

(2) Zena Al Tahhan, " The Naksa: How Israel occupied the whole of Palestine in 1967 ", Al Jazeera English Network, 4 Jun 2018. https://n9.cl/jmpu4 Entry date: 12. 10. 2025.

(3) نقلًا عن مركز بتسيلم، "حرب عام 1967"، عام 2018م، https://n9.cl/xe1ae تاريخ الدخول: 12/ 10/ 2025م.

(4) المرجع السابق.

طبَّقَت جميع القوانين الإسرائيليَّة على الأرض والشعب باستثناء قانون الجنسيَّة، ومع ذلك يتجاهل المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي الوضع الخاص للفلسطينيِّين في القدس، ويُدرجهم ضمن حساباته لعدد العرَب في إسرائيل، ممَّا أدَّى إلى زيادة نسبة الفلسطينيِّين العرَب في إسرائيل من 18% إلى 21%[1].

ويمكن تلخيص بعض الآثار الديموغرافيَّة للاحتلال عام 1967م على النَّحو التالي[2]:

- طرد جماعي للسُّكان كافٍ لاستقرار الأعداد، بالرَّغم من معدَّل الزيادة الطبيعيَّة الذي بلغ في المتوسِّط 3.5% سنويًّا.
- تشويه في الخصائص السكانيَّة الطبيعيَّة للسُّكان المتبقين، بسبب انتقائيَّة عمليَّات الطرد والهجرة.
- تحول السكان المتبقين من مجتمع مستقل متنوِّع من الفلاحين ورجال الأعمال والمهنيِّين إلى جيش عمل احتياطي بروليتاري تابع تحت رحمة المصالح السياسيَّة والاقتصاديَّة الإسرائيليَّة.

في الواقع كانت هذه التَّغييرات في الخصائص الديموغرافيَّة للأراضي التي احتلتها إسرائيل، نتيجة سياسات مُنسَّقة انتهجها المحتل في سياق محاولة حسم جانب حيوي من جوانب الصِّراع الفلسطيني/ الإسرائيلي الأشمل، إذ صُمِّمت هذه السياسات عمدًا لاحتواء حجم السُّكان الذين ستُمارَس عليهم الهيمنة، وتقليص قدرتهم على مقاومتها[3]، إذ شكّل هدف تحقيق الهيمنة اليهوديَّة في فلسطين التاريخيَّة والحفاظ عليها دورًا بارزًا في بناء السياسات الصهيونيَّة تجاه الفلسطينيِّين على جانبي الخط الأخضر، خاصة تلك السِّياسات المرتبطة بالدَّرجة

(1) Rassem Khamaisi,Cit. Op, p116.

(2) Janet Abu-Lughod, "Demographic Consequences of the Occupation", Middle East Research and Information Project (MERIP), June 1983, https://n9.cl/stp1f Entry date: 12. 10. 2025.

(3) Janet Abu-Lughod, Ibid.

الأولى بالاعتبارات الديموغرافيَّة، فلا شيء يوازي أهميَّة العامل الديمغرافي وموضوع الأمن في صلب الحجج والمبرّرات التي تقدمها إسرائيل عادة لرفض القرارات الدوليَّة المتعلقة بقضيَّة فلسطين، وعلى رأسها عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم، فالأغلبيَّة السكانيَّة من وجهة نظر صهيونيَّة هي مسألة "وجوديَّة" أي تتعلق بالدَّرجة الأولى بيهوديَّة الدولة، وهي المعيار الأبرز والأهم في موضوع الديمُغرافيا، وقد حاولت الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة في هذا الصدد جاهدة وبكل السبل ضمان وجود أغلبيَّة سكانية يهوديَّة داخل إسرائيل، من خلال المحافظة على نسبة لا تقل عن 80% لصالح اليهود، وهي نسبة جرى الحِرْص على ثباتها بشكل دائم منذ تأسيس الدَّولة في عام 1948م[1].

لذا تُعرِّف دولة إسرائيل نفسها - بموجب "قانون أساس القوميَّة"، الذي صدر في تمُّوز 2018م - بأنَّها دولة قوميَّة للشعب اليهودي، الأمر الذي يستوجب المحافظة على ميزان ديمُغرافي تكون فيه أغلبيَّة يهوديَّة مُطلقة، ومن هنا تنبع قيمة المِيزان الديمُغرافي بين اليهود والفلسطينيّين الذي يبقى ذا أهميَّة كبيرة في أبرز مسائل وإشكاليَّات الصِّراع، من قبيل مسألة الحدود الدائمة لدولة الاحتلال، سواء في سياق المفاوضات مع الفلسطينيّين، أو في جوهر الخطاب السِّياسي الإسرائيلي[2].

ثانيًا: التَّغييرات السكانيَّة بعد السَّابع من أكتوبر:

في أعقاب الهجوم الَّذِي قادته حركة حماس - في 7 أكتوبر 2023 - شنَّت إسرائيل حملة عسكريَّة مكثَّفة في قطاع غزة استمرت لنحو 24 شهرًا، وشمل

(1) جمال البابا، "الهاجس الديموغرافي في إسرائيل: مخاوف حقيقية أم أطماع سياسية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (15 – 16)، 16/ 1/ 2006م، https://n9.cl/g29l3 تاريخ الدخول: 4/ 10/ 2025م.

(2) أنطوان شلحت، " عودة إلى موضوع قديم- متجدّد: إسرائيل وفوبيا الديمغرافيا"، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، بتاريخ 26/ 7/ 2021، https://n9.cl/ijof67 تاريخ الدخول: 4/ 10/ 2025م.

هجوم إسرائيل على غزَّة القتل الجماعي، سواء في الهجمات المباشرة أو من خلال خلق ظروف معيشيَّة كارثيَّة تستمر في رفع عدد القتلى الهائل، والأذى الجسدي أو النَّفسِي الخطير لجميع سكان القطاع، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتيَّة، وتدمير النسيج الاجتماعي، بما في ذلك المؤسَّسات التعليميَّة والمواقع الثقافيَّة الفلسطينية، والاعتقالات الجماعيَّة، وإساءة معاملة المعتقلين في السُّجون الإسرائيليَّة، التي أصبحت فعليًّا معسكرات تعذيب لآلاف الفلسطينيِّين المحتجزين دون محاكمة، والتَّهجير القسري الجماعي، بما في ذلك محاولات التَّطهير العرقي وجعل الأخير هدفًا رسميًّا للحرب، والاعتداء على الهُويَّة الفلسطينيَّة من خلال التَّدمِير المتعمد لمخيَّمات اللاجئين، ومحاولات تقويض وكالة الأمم المتَّحدة لإغاثة وتشغيل اللَّاجِئين الفلسطينيِّين (الأونروا)، إن نتيجة هذا الهجوم الشَّامل على قطاع غزة تتمثَّل في إحداث ضرر بالغ، وغير قابل للإصلاح على الأقل جزئيًّا، لأكثر من مليوني إنسان يعيشون في قطاع غزَّة، كجزء من الشَّعب الفلسطيني[1].

لقد قامت قوَّات الاحتلال الإسرائيلي - بعد السَّابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 - بارتكاب مجازر مروِّعة، ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإحداث دمار واسع طال المباني والمنشآت والبنية التحتيَّة، في ظلِّ انهيار شبه كامل للخدمات الصحيَّة والغذائيَّة الأساسيَّة، ممَّا حرم السُّكان من أبسط حقوقهم في الرِّعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابيَّة التي شدد عليها شعار اليوم العالمي للسُّكان لعام 2025م، وقد أسفر هذا العدوان عن استشهاد نحو 68733 ألف فلسطيني حتَّى 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2025م، معظمهم من الأطفال والنِّساء، فيما اضطر قرابة مليوني شَخْص إلى النُّزوح من منازلهم من أصل نحو 2.2 مليون نسمة كانوا يقيمون في القطاع عشيَّة بدء العدوان[2]، لذا يُعدُّ هذا

(1) a report: " Our genocides", B'Tselem Center for Human Rights, July 2025, P72. https://www.btselem.org/arabic

(2) تقرير يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتاريخ 11/ 7/ 2025م، https://n9.cl/n92bi تاريخ الدخول: 13/ 10/ 2025م.

العدوان هو الأقسى ديموغرافيًّا، من حيث أعداد الشُّهداء والمفقودين وتشريد السُّكان وإجبارهم على النُّزوح من بيوتهم، إذ لا شكَّ في أنَّ تهجير معظم سكان القطاع في وقت قياسي أدَّى إلى تغيير التَّركيبة الديمُوغرافيَّة لكل مدن القطاع ومخيَّماته، وهذا لا يُمثل كارثة إنسانيَّة فقط؛ بل أيضًا عقبة كبيرة من حيث إمكان عودتهم إلى المناطق التي أُجبروا على الفرار منها تحت وطأة القَصْف الكَثِيف من البر والبحر والجو[1]، فيمكن أن يسهم هذا النُّزوح للسُّكان في دفعهم إلى الهجرة خارج القطاع قسرًا، أو تحت ذرائع متعدِّدة.

ونتيجة للعُدْوان الإسرائيلي- ووفقًا لتقديرات الجِهَاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجَّل قطاع غزَّة انخفاضًا غير مسبوق في عدد السُّكان، بفعل تزايد أعداد الشُّهداء والمفقودين، ومغادرة عشرات الآلاف خارج القطاع، إلى جانب تراجُع معدلات المواليد، إذ تُشِير التقديرات السكانيَّة إلى أن عدد السُّكان انخفض إلى نحو 2,129,724 نسمة، أي بانخفاض نسبته 6% مقارنة بالتَّقديرات المتوقَّعة لمنتصف عام 2024م، كما تراجع العدد إلى 2,114,301 نسمة، بانخفاض نسبته 10% مقارنة بتقديرات منتصف العام 2025م، ولا يقتصر التَّأثِير على الحاضر فحسب؛ بل يمتدُّ إلى المديين المتوسِّط والبَعِيد، حيث يُتوقع أن يؤدِّي فقدان نسبة كبيرة من النِّساء والرِّجال في سن الإنجاب إلى تراجع مستقبلي في معدَّلات المواليد، وهذا من شأنه أن يُحدِث فجوة ديمُوغرافيَّة متفاقمة تمسُّ قاعدة الهرم السُّكاني مستقبلًا، وتؤثر في التَّركيبة السُّكانية لعقود قادمة[2].

عمليًّا طرأت تغيُّرات ديموغرافيَّة واضحة - بعد السَّابع من أكتوبر- على حجم السُّكان وتوزيعهم على الأرض والمكان، حيث تمَّ دفع سُكَّان مناطق شمال القطاع وإجبارهم على النُّزوح إلى جنوبه، أو حتَّى إلى خارج القطاع بحجَّة توفير

(1) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "Humanitarian Situation Update #321 | Gaza Strip", 10 Sep 2025. https://n9.cl/1mau9 Entry date: 14. 10. 2025.

(2) المرجع السابق.

الأمن والحماية لهم[1]، ولولا رفض الأطراف المعنيَّة قيادة منظمة التحرير الفلسطينيَّة، ومعارضة كل من مِصْر والأردن مشروع التَّهجير بصورة حاسمة، بالإضافة إلى معظم دول العالم أيضًا عدا الولايات المتحدة وإسرائيل[2]، إلى جانب صُمُود السُّكان ورفضهم الخُضُوع لتهجيرهم إلى الخارج لشهد قطاع غزَّة تهجير سُكَّانه على نطاق واسع، الأمر الذي سيؤدي - وبكل تأكيد- إلى اختلال كَبِير في الميزان الديمُوغرافي لصالح تفوُّق العنصر الصُّهيوني في فلسطين.

ومن جهة ثانية وفي ظلِّ استمرار حرب الإبادة الجماعيَّة التي تشنها دولة الاستعمار الصُّهيوني على الشَّعب الفلسطيني في قطاع غزة، وانشغال العالم بها تستغل دولة الاستعمار هذا الوضع لتسريع تنفيذ مخطَّطاتها في منطقة الضفة الغربيَّة، فيلاحظ أنه منذ السَّابع من أكتوبر/تشرين الثاني قامت حكومة المُستعمِرين ومستوطنيها بتسريع خطواتها القمعيَّة والاستيطانيَّة؛ بل ومضاعفة وتطوير هذه الممارسات لفرض وقائع جديدة على الأرض تهيِّئ الطَّريق لتنفيذ المخطَّطات الصُّهيونية القديمة، الهادفة إلى حسم مستقبل الضفة الغربيَّة[3]، وفي هذا السِّيَاق شنَّت القوَّات الإسرائيليَّة في 21 يناير 2025م بعد دخول وقف إطلاق النَّار في غزَّة حيز التَّنفِيذ في 19 يناير عمليَّة عسكريَّة كبيرة في الضفة الغربيَّة، أطلق عليها اسم "الجدار الحَدِيدي"، فبدأت العمليَّة في جنين؛ لكنها سرعان ما توسَّعَت في جميع أنحاء شمال الضفَّة الغربيَّة، حيث كانت مخيَّمات اللَّاجئين في جنين وطولكرم ونور شَمْس في مركز العمليات، ومنذ بدايتها تضمَّنَت العمليَّة تهجير عشرات الآلاف من سُكَّان هذه المخيَّمات قسرًا، واضطرَّت وكالة إغاثة

(1) محمد دريدي، مرجع سابق، ص6.

(2) Trump proposes relocating Gazan Palestinians to Egypt and Jordan, January 27, 2025. https://n9.cl/77k6g Entry date: 14. 10. 2025.

(3) كريم قرط، " موقع الضفة الغربية في العدوان الصهيوني على قطاع غزة"، مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 5/ 11/ 2023م. http://yabous.info/?ID=69 تاريخ الدخول: 14/ 10/ 2025م.

وتشغيل الفلسطينيِّين الأونروا إلى تعليق خدماتها بالكامل، حيث أدَّت عمليَّة القوَّات الإسرائيلية - الَّتِي أسفرت عن أطول وأكبر أزمة نزوح في الضفة الغربيَّة منذ عام 1967م - إلى تشريد أكثر من 40,000 لاجئ فلسطيني من المخيَّمات والمناطق المحيطة بها[1].

كما أقامت القوَّات الإسرائيليَّة مواقع عسكريَّة في مخيَّمات جنين وطولكرم ونور شمس، وواصلت تجريف الوحدات السكنيَّة والبنى التحتيَّة المدنية الأخرى، بما في ذلك الطرق وشبكات المِيَاه وتصريف مياه الأمطار وشبكات الاتصالات، وخارج مخيَّمات اللاجئين، وأُبلغ عن أضرار جسيمة في المناطق المُحِيطة، بما في ذلك مدينتا جنين وطولكرم، وفي 23 فبراير أعلن وزير الحرب الإسرائيلي "يسرائيل كاتس" أنَّه أصدر تعليمات للجيش الإسرائيلي بالاستعداد "لإقامة طويلة" خلال العام المقبل في مخيَّمات اللَّاجئين الثلاثة شمال الضفة الغربيَّة التي تمَّ إخلاؤُها، وأنَّه لن يُسمح للسُّكان بالعودة[2].

بالإجمال يجب فهم الحرب الحاليَّة على الشَّعب الفلسطيني، بما في ذلك العُدْوان على قطاع غزَّة والضفة الغربيَّة، في سياق أكثر من سبعة وسبعين عامًا فرَضَت فيها إسرائيل نظامًا عنيفًا وتمييزيًّا على الفلسطينيِّين، متخذةً أشد أشكاله تطرفًا ضد سكان قطاع غزَّة، ومثل جميع الأنظمة فإنَّ النِّظام الإسرائيلي نظام يتبع منطقًا أساسيًّا، ويستخدم آليَّات الدولة لتحقيق أهدافه، كجزء من الأنماط الأوسع للاستعمار الاستيطاني، والَّتِي ميَّزت العلاقات بين اليهود والفلسطينيِّين منذ المراحل الأولى للاستيطان الصُّهيوني، ويعمل النِّظام الإسرائيلي على ضمان التفوُّق اليهودي على الفلسطينيِّين ديموغرافيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، إذ تُوصَف معدَّلات

(1) Northern West Bank Humanitarian Response Update | 21 January - 30 April 2025, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), https://n9.cl/1kn9l Entry date: 15. 10. 2025.

(2) إيمان عريقات وياسمين شاهين، " لماذا دخلت الدبابات الإسرائيلية الضفة الغربية لأول مرة منذ أكثر من عقدين؟"، بي بي سي عربية، 25/ 2/ 2025م، https://n9.cl/7yfjz تاريخ الدخول: 15/ 10/ 2025م.

المواليد الفلسطينيّين ووجودهم الفِعْلي في أيّ مكان بين نهر الأردن والبَحْر الأبيض المتوسِّط عادةً بأنها "تهديد ديمُوغرافي" و"قنبلة موقوتة" و"تهديد وجودي" في الخِطَاب الإسرائيلي بين المؤسَّسة الأمنيَّة ووسائل الإعلام الرئيسة ومعاهد الأبحاث الرَّائدة والسياسيِّين على اختلاف توجُّهاتهم،[1] ولتحقيق هذه الغاية قام نظام الفَصْل العُنصرِي والاحتلال بتأسيس آليَّات للسَّيطرة العنيفة والهندسة الديمُوغرافيَّة والتَّمييز وتفتيت الجماعة الفلسطينيَّة، من أجل إحداث اختلال في الميزان الديمُوغرافي في فلسطين، بما يضمن رجحان كفَّة السُّكان اليهود على الفلسطينيِّين في كامل الحيِّز الجغرافي بين النَّهر والبحر.

(1) a report: " Our genocides", Cit, Op, P75. https://www.btselem.org/arabic

الفَصْل الرَّابع

الميزان الدِّيمُوغرافي الفلسطيني – الإسرائيلي

بين الواقع والمستقبل

إنَّ التسلسل التَّارِيخي للأوضاع الدِّيمُوغرافيَّة في فلسطين التَّاريخية، والتغيُّرات الدراماتيكيَّة للمكوِّن السكاني لم تكن نتيجة للتغيُّرات في المعطيات الطبيعيَّة للنمو السكاني، مثل معدَّلَات الولادة والوفاة أو معدلات الهجرة الطبيعيَّة؛ بل كان العامل الأهم هو سياسة الطَّرْد والإحلال الاستعماريَّة التي اتبعتها إسرائيل متسلحة بمنطلقات قوميَّة دينيَّة مرتبطة بالمكان والجغرافيا، وتمَّ ترجمتها إلى سياسات وخطط استعماريَّة تحدُّ من قدرة الفلسطيني على الصُّمود، وترسم هندسة توسعيَّة تتجلَّى بمحاولات السَّيطرة على الأرض بكلِّ مكوناتها، الشَّوارع والحدود والبنى التحتيَّة والموارد بهدف إزالة الوجود الفلسطيني بشكل تدريجي من جميع ساحات النفوذ الإسرائيلي داخل إسرائيل، القدس المحتلة، والضفة الغربيَّة، وقطاع غزَّة، فإسرائيل ترى نفسها هي صاحبة السِّيادة بين البحر والنَّهر، فهي لا تخفي رغبتها وسعيها إلى تحقيق أغلبيَّة يهودية مطلقة في فلسطين، وهذا لن يتحقَّق إلا من خلال ممارسات التَّضييق والفصل العنصري وصولًا إلى تهجير الفلسطينيِّين إلى خارج فلسطين.

المبحث الأوَّل:
تحديات الميزان الديمُغرافي الرَّاهن

يبدو جليًّا أنَّ مُحرِّكات النمو السكاني لدى الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين تختلف تمامًا، فالزِّيادة السكانية اليهوديَّة تتمُّ في بيئة تحتضنها دولة إسرائيل وتراعيها، وتتيح لها حيزًا مكانيًّا للتوسُّع، وتوفِّر لها كل الإمكانات اللوجستيَّة والقواعد القانونيَّة، تقابلها سياسات سكانيَّة فلسطينية دفاعيَّة خاضعة لقوانين النمو الطَّبِيعي من جهة وقيود الاحتلال على الجغرافيا والمكان من جِهَة أخرى، فالسياسة الفلسطينيَّة تحاول المُزاوجة بين التنمية والصُّمود أمام تحديات كبيرة ومعيقات جمَّة.

أوَّلًا: الو اقع السُّكاني الفلسطيني:

كما سبقت الإشارة فقد تأثر الوجود السُّكاني الفلسطيني في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة وداخل إسرائيل بقوَّة نتيجة سياسة الطَّرد التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي على مَدى عقود طويلة منذ النشاط الاستيطاني والتَّهجير القسري الذي بلغ ذروته عام 1948، ثمَّ توسع إسرائيل واحتلالها ما تبقى من فلسطين في عام 1967 لتشكل أكبر تحدٍّ ديمُوغرافي أمام الفلسطينيِّين من خلال سعي الاحتلال إلى الاستيطان في كامل أرض فلسطين، والضَّغط المستمر على الفلسطينيِّين لإرغامهم على الهجرة سواء الداخلية من خلال ترك الأرض الزراعيَّة، والاتجاه إلى المدن الحصول على الأمان والاستقرار، أو دفعهم إلى الهجرة الخارجيَّة للحُصُول على فرص عمل ومستوى اقتصادي واجتماعي أفضل، والخلاص من الممارسات العنصريَّة لجيش الاحتلال.

جدول (3): بيانات السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2023 بالآلاف[1]

المنطقة	العدد	معدل الخصوبة	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل النمو
فلسطين	5,483	3.8	28.8	3.7	2.4
الضفة الغربية	3,257	3.8	26.6	3.9	2.1
غزة	223	3.9	32.0	3.4	2.7

يلاحظ من الجَدْول السَّابق المستند إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنَّ عدد سكان فلسطين بلغ في عام 2023 نحو 5,484 مليون نسمة بواقع 3,257 مليون نسمة في الضفة الغربية بما فيها القدس (375 ألف فلسطيني يعيشون في مدينة القدس الشرقيَّة) يمثلون 59% من عدد سكان فلسطين في مقابل 2,227 مليون نسمة يعيشون في قطاع غزة يمثلون 41% من عدد السُّكان، وهذه الأرقام لا تشمل 800,000 مستوطن يعيشون في 144 مستوطنة في الضفة الغربيَّة، وخمسة عشر حيًّا استيطانيًّا في القدس الشرقيَّة، كما جاء في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنَّ عدد سكان الأراضي الفلسطينيَّة بلغ في نهاية عام 2024 نحو 5.5 مليون نسمة يعيش منهم 3.4مليون شخص في الضفة الغربيَّة بما فيها القدس مقابل 2.1 مليون شخص في قطاع غزة (تُظهِر التَّقديرات أنَّ سكان قطاع غزة انخفضوا بنحو 160,000 نسمة بنسبة مقدارها 6% عن تقديرات السُّكان للقطاع في عام 2023، منهم أكثر من طفل دون سن الثامنة عشرة يشكِّلُون ما نسبته 47% من سكان القطاع، وذلك بعد حرب الإبادة الجماعيَّة التي شنَّتها إسرائيل على قِطَاع غزة[2]

(1) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني – 2024.

(2) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني – 2024.

جدول (4): توزيع السكان حسب الفئة العمرية في الأراضي الفلسطينية[1]

العمر	النسبة من إجمالي السكان 2021	النسبة من إجمالي السكان 2023
أقل من 15 عام	41.3	37.6
أكثر من 65 عام	3.2	3.4
بين 15 إلى 65	55.6	59

بالنَّظر إلى المعطيات الطبيعيَّة الواردة في الجدول السابق، يلاحظ أنَّ معدلاتها تعتبر من أعلى المعدَّلات في العالم، حيث بلغ معدل الخصوبة في مجمل الأراضي الفلسطينيَّة نحو 3.8، وبلغ معدل المواليد الخام 28.8 في الألف، 26.6 في الضفة الغربيَّة في مقابل 32.0 في الألف في قطاع غزة، أمَّا معدّل النمو فقد بلغ 2.40 في مجمل الأراضي الفلسطينيَّة فقد انخفض إلى 2.1 في الضفة الغربيَّة، بينما بلغ 2.7 % في قطاع غزة مع الإشارة إلى انخفاض هذا المعدَّل في عام 2024 بسبب الحرب الإسرائيليَّة على غزَّة كما سبقت الإشارة.

كما يلاحظ من أرقام الجدول السَّابق أنَّ هناك تراجعًا في أعداد الفئة العمريَّة أقل من 15 عامًا، وارتفاع نسبة الفئة العمريَّة من 15 عامًا إلى 65 عامًا، وهي الفئة العمريَّة المنتجة، ممَّا يؤدِّي إلى انخفاض معدَّل الإعالة لدى الشَّعب الفلسطيني، وهو مؤشِّر إيجابي من النَّاحية الاقتصاديَّة؛ إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّ هناك تحوُّلًا ديمُوغرافيًّا ملموسًا باتِّجاه ما يسمى بالاستقرار الديمُغرافي، فواقع السكان في فلسطين ما زال فتيًّا، لأنَّ الفئة العمريَّة أقل من 15 عامًا ما زالت مرتفعة جدًّا مقارنة بدول الجوار العربي، الأمر الَّذي يؤكِّد أنَّ معدَّلات النمو ستظلُّ مرتفعة مقارنة بمناطق أخرى، خاصَّة إسرائيل.

وعند الحَدِيث عن الواقع السُّكاني الفلسطيني وارتباطه بالمكان الذي يعتبر محط أطماع الاحتلال للسَّيطرة والتوسُّع لا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ اتِّفاق أوسلو قسم أراضي الضفة الغربيَّة إلى ثلاث مناطق نفوذ، وهي منطقة (أ)، والمنطقة (ب)،

(1) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني، سنوات مختارة.

والمنطقة (ج)، وتشمل المنطقة (أ) جميع المدن الفلسطينيَّة والبلدات المحيطة بها، وتشمل المنطقة (ب) القرى وبعض مخيَّمات اللَّاجئين، حيث تمتلك السُّلطة الوطنية الفلسطينيَّة الصلاحية الكاملة للإدارة المدنية والأمنية في المنطقة (أ)، بينما تمتلك فقط إدارة الشُّؤون المدنيَّة للسكان في المنطقة (ب)، أمَّا المنطقة جيم بمساحتها البالغة 60% من مساحة الضفة الغربيَّة، ويعيش فيها نحو 320,000 فلسطيني، أي قرابة 10% من سكان الضفة الغربية، منهم حوالي 80,000 يقيمون في بلدات تقع بكاملها ضمن المنطقة (ج)

وتعتبر المنطقة (ج) - حسب تصنيف الاحتلال لمصالحة الإستراتيجيَّة - مناطق عسكريَّة واستيطانيَّة يتصرَّف فيها الاحتلال طبقًا لرؤيته الأمنيَّة وخريطته الاستيطانيَّة، فالاحتلال الإسرائيلي يُهيمن مباشرة على 76% من مجمل مساحة المنطقة (ج)، فيما يمتدُّ نفوذ المجالس الإقليميَّة للمستوطنات على 63% من هذه المسَاحة، بينما تعتبر المساحة المتبقية منها - وهي 33%- مناطق عسكريَّة مغلقة أي أنَّ ما مساحته 25% من مساحة المنطقة (ج) فقط متاح للاستخدام الفلسطيني[1].

إنَّ تصنيف معظم أراضي الضفة الغربيَّة لمناطق (ج) مع تمتُّع الاحتلال بالصَّلاحيات الكاملة في هذه المناطق، والإجراءات التعسفيَّة التي يمارسها في دفع السُّكان الفلسطينيِّين باتجاه المناطق أ وب، حيث تكدَّس نحو 90% من سكان الضفة الغربيَّة في هاتين المنطقتين اللَّتين لا تتجاوز مساحتهما معًا 40% من مساحة الضفة الغربيَّة، وهنا يظهر عامل الحيِّز المكاني المرتبط بالعامل الديمُغرافي، فالكثافة السكانيَّة العالية في هذه المناطق والضَّغط المتزايد على الموارد جاء في الدَّرجة الأولى نتيجة الإجراءات الإسرائيليَّة المتعلقة بالبناء والهدم.

وعند الحديث عن الأوضاع السكانيَّة بشيء من التَّفصيل في قطاع غزَّة

(1) منظمة بتسيلم، تقرير – 2013.

الَّذِين بلغ عددهم - كما سبقت الإشارة إليه -2.2 مليون نسمة في عام 2023 يعيشون في شريط ساحلي لا تتجاوز مساحته 365 كيلومتر مربع، وهي منطقة تعتبر من أعلى أقاليم العالم كثافة سكانيَّة، حيث بلغت نحو 6000 نسمة في الكيلومتر المربع، رغم أنَّ القطاع يعاني من قلة الموارد، خاصَّة الأراضي الزِّراعية والمياه العذبة الصالحة للزِّراعة، ويتميَّز بانتشار الكثبان الرمليَّة في أجزاء واسعة من هذه المساحة الضيقة، وإضافة إلى طبيعة السُّكان في القطاع فإنَّ أكثر من 65% من السُّكان هم لاجئون يعيش معظمهم في ثمانية مخيمات للاجئين، ويصنَّف سكان قطاع غزَّة بأنهم مجتمع فتي، أي أنَّ نسبة صغار السن تتجاوز 40% من إجمالي عدد السُّكان، وهو ما يرفع معدل الاعالة ويزيد من نسبة الفقر الَّتِي بلغت 64%، كذلك ارتفعت معدَّلات البطالة الَّتي تجاوزت 42%[1] بعد سنوات من االحصار الإسرائيلي الخانق الَّذي فُرِض على قطاع غزَّة على مدى 18 عامًا من حكم حركة حماس، أمَّا نسبة السُّكان من 15 إلى 29 عامًا فقد بلغت 28%، وهي متساوية مع المعدَّل العام للأراضي الفلسطينيَّة، أما مُعدَّل الخُصُوبة فقد بلغ 3,9، وهو مِن أعلى المعدَّلات في العالم في مقابل معدَّل المواليد الخام الذي بلغ 32 في الألف، أمَّا معدَّل النمو فقد بلغ 2,7%، وهذه المعدَّلات قد شهدت تغييرات جذريَّة أثناء حرب الإبادة على القطاع، حيث بلغ معدَّل الفقر نحو 80%، وانخفض معدَّل النمو إلى 1% حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أمَّا مدينة القدس الشرقيَّة - بمساحتها البالغة 70 كيلومتر مربع، وتضمُّ نحو 18 حيًّا سكانيًّا فلسطينيًّا، بما فيها البلدة القديمة بمساحتها البالغة 8 كيلومتر مربع- فحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد بلغ عدد السكان الفلسطينيّين فيها 314,000 في عام 2023، ويمثّلون 55% من سكانها رغم الإجراءات الإسرائيليَّة والمضايقات التي لا تتوقف، والَّتِي سيتمُّ التعرُّض لها

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP – 2024.

بالتَّفصيل في موقع لاحق من هذه الدِّراسة[1].

وحسب توقُّعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمستقبل السكان الفلسطينيِّين في مدينة القُدْس فإن النمو السكاني سيستمرُّ في السنوات الثلاثة المقبلة على الأقل حتَّى عام 2027، ومِن المتوقَّع أن يصلَ عدد السُّكان في مدينة القدس إلى 522,000 نسمة، يمثل الفلسطينيُّون فيه أغلبيَّة، فبرغم الهجرة الداخليَّة للمستوطنين اليهود من شتى أنحاء إسرائيل للاستقرار في القدس الشرقية خاصَّة فإنَّ معدَّلات النمو لا تزال في صالح الفلسطينيين، والَّتِي بلغت 2,6% مقابل 1,5% زيادة سنويَّة في عدد السُّكان اليهود في الفترة بين عامين 2010 – 2020.

ثانيًا: سكَّان إسرائيل:

تنظر إسرائيل إلى الموضُوع الديمُغرافي وأعداد اليهود وخصُوبتهم من منظور عقدي قومي مرتبط بالمكان والجغرافيا، وينعكس مباشرة على جدوى المَشْرُوع الصُّهيوني من منطلق أن مكوِّنات هذا المشروع من الدِّيمُوغرافيا هي مكوِّنات أساسيَّة في هذا المشروع، من ديفيد بن غوريون حتَّى بنيامين نتنياهو، وظلت الديموغرافيا ثابتًا محوريًّا في معادلة القلق الإسرائيلي، ومرتكزًا أساسيًّا من مرتكزات إدارة الصِّراع مع الفلسطينيِّين، فاحتلال كامل فلسطين التاريخيَّة من وجهة نظرهم لم يكن ممكنًا دون مجتمع يهودي ديناميكي قائم على سياسة سكانيَّة تدعم الكميَّة والنوعيَّة، أي زيادة أعداد اليهود من خلال معدَّل خصوبة مرتفع وهجرة مستمرَّة ومضطردة، كل ذلك مترافق مع دخل فردي مرتفع تجاوز 50,000$ سنويًّا، وهو من أعلى المستويات في الدُّول المتقدِّمة[2].

(1) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني – 2023.

(2) المؤتمر الوطني للسكان، مكتب رئيس الوزراء – 2024.

لقد بلغ عدد سكان إسرائيل في نهاية عام 2024 نحو 10,090,000 نسمة، منهم 2 مليون و115 ألف فلسطيني يمثّلُون نحو 21% من عدد السُّكان داخل إسرائيل، ويشمل هذا العدد نحو 380,000 فلسطيني يعيشون في مدينة القدس الشرقيَّة، في حين بلغ عدد السُّكان اليهود 7,720,000 نسمة يمثّلون 77.6% من إجمالي عدد السُّكان، والنِّسبة الباقية 2,5% هم من الأجانب الَّذِين بلغ عددهم 248,000 نسمة، وحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيَّة الإسرائيلية هاجر إلى إسرائيل منذ عام 1948 أكثر من 3.5 مليون يهوديK منهم نحو 1,660,000 يمثّلُون (47.6%) وصلوا إسرائيل بعد عام 1990 كما جاء في التَّقرير، وأنَّ حوالي 45% من يهود العالم 16.5 يعيشون في إسرائيل، وأنَّ نحو 80% من إجمالي عدد سكان إسرائيل من اليَهُود هم من مواليد إسرائيل[1].

أمَّا السُّكان العرب البالغ عددهم 2,115,000 نسمة يشكل المسلمون الغالبية العظمى منهم، حيث بلغت نسبتهم نحو 82% من عرب إسرائيل، في حين بلغ عدد المسيحيّين قرابة 180,000 نسمة يمثلون نحو 1.8% من مجمل سكان إسرائيل، ونحو 7% من مجمل العرب داخل إسرائيل، أمَّا عدد الدُّرُوز فلا يتجاوز عددهم 152,000 نسمة يمثلون 1.5% من سكان إسرائيل، ونحو 5% من عدد العرب داخل إسرائيل.

وعند الحديث عن النمو السُّكاني في إسرائيل يلاحظ أنَّ النمو كان سريعًا في الفترة من 1950 إلى 1980 بسبب الهجرة الوافدة من يهود الشتات، حيث تضَاعف عدد سكان إسرائيل ثلاث مرات خلال 30 سنة، وبعد عام 2000 استمرَّ هذا العدد في الارتفاع ولكن بوتيرة أقل من السَّابق، أمَّا في الفترة الحالية فإنَّ تقديرات السُّكان تشير إلى أنَّ نموًّا سلبيًّا في عدد السُّكان في إسرائيل كان في الفترة بين عامي 2023 و2025 بسبب الحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزَّة، حيث بلغ عدد السُّكان في نهاية عام 2023 نحو 9.77 مليون نسمة، وانخفض في تقديرات عام

(1) Statistical Abstract of Israel – 2019.

2025 إلى نحو 9.58 مليون نسمة، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدَّلات الهجرة حيث سجل معدَّل الهجرة إشارة سلبيَّة، فإنَّ معدَّل الهجرة الخارجيَّة سجَّل أعلى من الهجرة الوافدة، حيث بلغ عدد المغادرين نحو 827,000 شخص، وبلغ عدد العائدين إلى إسرائيل نحو 23.8 ألف شخص، أي أن صافي الهجرة كان سلبيًّا بواقع 59,000 شخص، أمَّا عدد المواليد فقد ولد نحو 181,000 طفل في عام 2024، منهم 76% لأمَّهات يهوديَّات، و24% منهم لأمَّهات عربيَّات[1]

في المقابل فإنَّ الزيادة الطبيعيَّة كانت العامل الرئيس في زيادة السُّكان العرب داخل إسرائيل، حيث بلغت نسبة الزيادة الطبيعيَّة قرابة 3% سنويًّا في مقابل 1% في الوسط اليَهُودي، وتعتبر نسبة الزيادة الطبيعيَّة في الوسط العربي مرتفعة جدًّا مقارنة بدول الجوار مصر 2% تركيا 2%، أمَّا الوسط اليَهُودي فإنَّ نسبة الزيادة السكانيَّة العامة بلغت 2% سنويًّا، نصفها يأتي من معدَّلات الزيادة الطبيعيَّة، أي الفرق بين المواليد والوفيات، والنصف الآخر يأتي من خلال الهجرة الوافدة إلى إسرائيل من يهود الشَّتات.

جدول (5): تركيب السُّكان في إسرائيل عام 2024 بالآلاف[2]

	العدد	النسبة	مجموع السكان
يهود	7,732	77.6	10,090
مسلمين	1,734	16.6	
مسيحيون	180	1.8	
دروز	152	1.5	
آخرون	248	2.5	

ونحنُ نتحدَّث عن سكَّان إسرائيل لا بدَّ من تسليط الضَّوء بشيءٍ من التَّفصيل عن أوضاع الفلسطينيِّين داخل إسرائيل، حيث تأثر الوجود السُّكاني

(1) تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية – 2025.

(2) Statistical Abstract of Israel – 2024.

الفلسطيني داخل فلسطين التاريخيَّة وداخل إسرائيل بقوة الطَّرد التي ولدها الاحتلال الإسرائيلي على مدى عقود طويلة منذ النَّشاط الاستيطاني والتَّهجير القَسري الَّذِي بلغ ذروته في عام 1948، الأمر الَّذِي أدَّى إلى قيام إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين ثم تمَّ التوسُّع الجديد واحتلال ما تبقَّى من فلسطين في عام 1967 لتشكيل أكبر تحدٍّ وجودي فلسطيني من خلال سعي الاحتلال إلى الاستيطان في كامل أرض فلسطين، وممارسة مزيد من الضَّغط على السُّكان على جانبي الخط الأخضر، سواء داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967 لإرغامهم على الهجرة، سواء الداخليَّة من خلال ترك أراضيهم الزِّرَاعية والاتِّجاه إلى المدن للحُصُول على الأمان والاستقرار، أو إلى الهجرة الخارجيَّة للحصول على فرص عمل ومستوى اقتصادي واجتماعي أفضل، والتخلُّص من الممارسات العنصريَّة ضدهم في كافَّة أماكن تواجدهم، فإنَّ الموقف الإسرائيلي الصَّريح بأنَّ دولة إسرائيل هي صاحبة السِّيادة بين البحر والنَّهر، فهي لا تخفي رغبتها وسعيها إلى تحقيق أغلبيَّة يهوديَّة مطلقة تكون فيها نِسْبة العرب لا تتجاوز 25% من مجموع السُّكان، وهذا لن يتحقَّق إلا من خلال ممارسة التَّضييق والفصل العنصري وصولًا إلى التَّهجير خارج أرض فلسطين.

لقد أوصى قرار التَّقسيم - الَّذي صدر بتاريخ 1947/11/29- بإنشاء دولة يهوديَّة فوق 56% من مساحة فلسطين، ودولة عربية فوق 42% منها، ومنطقة دوليَّة تضمُّ مدينة القدس وضواحيها بمساحة تقدر 2% من مساحة فلسطين، ونصَّ هذا القرار أيضًا على وُجُوب ظهور الدَّولتين العربيَّة واليهوديَّة إلى حيِّز الوجود بعد شهرين من انتهاء الانسحاب البريطاني من فلسطين في 1948/5/14؛ لكن العصابات الصهيونيَّة لم تنتظر ذلك التَّاريخ وشنَّت حربًا عدوانيَّة توسعيَّة على العرب الفلسطينيِّين، وسَيطرت على أرض تقع وراء الحدود المخصَّصة للدَّولة اليهوديَّة، والإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 1948/5/14 من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، وأصبحت الأراضي التي يحتلونها تشكل 78% من مساحة فلسطين،

أي أنَّهُم استولوا على ما مساحته 5400 كيلومتر مربع من الأراضي المخصَّصة للدَّولة العربية تضمُّ نحو 220 بلدة وقرية عربيَّة[1].

منذ البداية جعلت إسرائيل هدفها الأول فور قيامها نقل أكبر عدَد ممكن من يهود العالم إلى فلسطين، فأصدرت في 1950/7/5 قانون العودة والذي جاء فيه أنَّ:

1. كل يهودي يهبط أرض إسرائيل، ويبدي رغبة في الإقامة فيها يمنح شهادة الهجرة أثناء إقامته فيها.
2. كل يهودي هاجر إلى إسرائيل قبل صُدُور هذا القانون له أن يتمتَّع بالحقوق الَّتِي يتمتَّع بها اليَهُودي الذي هاجر في ظلِّ هذا التأثير، ولم يحرم القانون حقَّ الهجرة إلى إسرائيل إلَّا لليهود الذين يعملون ضد إسرائيل.
3. لقد أصدرت إسرائيل هذا القانون مستغلَّة أعداد المهاجرين الَّذي قدموا إلى فلسطين بأعداد غير مسبوقة في الفترة من 1948 إلى 1952، والَّذِي بلغ نحو 700,000 مهاجر في هذه الفترة القصيرة.
4. قانون أملاك الغائبِين، حيث صادق الكنيست الإسرائيلي في 20/ 3/ 1952 على هذا القانون الَّذِي يمنح الاحتلال حقَّ مصادرة أملاك منقولة أو غير منقولة مملوكة لفلسطينيّين هاجروا من فلسطين عام 1948 أو قبل ذلك.
5. قانون استملاك الأراضي الَّذِي صدر عام 1952، وهو قانون يخوِّل لسلطات الاحتلال الاستيلاء على المزيد من الأراضي العربيَّة لأهداف تخدم السِّياسات الاستيطانيَّة للتوسع لصالح اليهود فقط.
6. قانون المواطنة، وهو قانون يمنح كلَّ يهودي أتى إلى إسرائيل - وفقًا لقانون العودة- المواطنة الإسرائيليَّة مباشرة.

(1) إسرائيل شاهاك، عنصرية دولة إسرائيل، ترجمة قسم الترجمة في مجلة فلسطين المحتلة، حيفا.

7. قانون الجنسيَّة الذي صدر في أبريل 1952 من قِبَل الكنيست، ودخل حيّز التنفيذ في سبتمبر 1953، حيث يعد هذا القانون الأداة القانونية الأساسية التي تحدد الحصول على الجنسيَّة الإسرائيليَّة أو فقدانها أو سحبها، ومنذ صدوره خضع هذا القانون لعدَّة تعديلات تعكس تحوُّلًا إسرائيليًّا في التَّعامل الإسرائيلي من مفهوم الولاء للدَّولة، خاصَّة فيما يتعلق بالفلسطينيّين داخل إسرائيل وسكان القدس الشرقيَّة.
8. فرض ما يسمَّى بالحكم العسكري على الفلسطينيّين داخل إسرائيل مباشرة بعد قيامها، واستمرَّ حتَّى عام 1969، ويضعُ هذا النِّظام قيودًا على حركة الفلسطينيّين بالخُرُوج من قراهم ومدنهم إلَّا بتصريح من الحاكم العسكري، كذلك يمنح السُّلطات العسكريَّة السيطرة بشكل كامل على حياة السكان الفلسطينيّين، وإعلان مناطق واسعة كمناطق عسكريَّة مغلقة، أو تحويل قرى مهجَّرة إلى مناطق عسكريَّة مغلقة لمنع عودة سكانها الفلسطينيّين الأصليّين إليها.
9. قانون منع لمِّ شمل العائلات الذي صدر في عام 2003، والَّذِي يمنع بموجبه منح أي جنسيَّة أو مواطنة للفلسطينيّين ممَّن يقيمون في المناطق المحتلة عام 1967 متزوجين من فلسطينيَّات يعيشون داخل إسرائيل[1]
10. قانون القوميَّة الَّذي صادق عليه الكنيست في 2018/6/18 (قانون أساسي)، وينصُّ على أنَّ إسرائيل دولة قوميَّة للشَّعب اليهودي، وكذلك اسمها، ورمزها نشيدها، وحسب القانون فإنَّ القدس كاملة موحَّدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وأنَّ اللغة العبريَّة هي اللغة الرسميَّة الوحيدة، ولا يمكن تعديل القانون إلا مِن خلال أغلبيَّة أعضاء الكنيست[2].

(1) الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(2) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – 2020.

إنَّ التَّمييز ضد الفلسطينيّين العرَب في إسرائيل والتَّضييق عليهم قضيَّة معقَّدة ومتعدِّدة الأوجه، وهي جزء من نظام ومنهج يستهدف المواطنين العرب ووجودهم، وحسب رؤية أحد أكبر علماء الدِّيمُغرافيا الإسرائيليّين سيرجيو ديلا يرحولا تواجه إسرائيل معضلة كبيرة في الحفاظ على نسبة السُّكان العرب بما لا يتجاوز 25% من عدد الإجمالي للسُّكان في أسوأ الأحوال، لأنَّ تجاوز هذه النِّسبة من وجهة نظره يهدِّد هدف إسرائيل في المحافظة على يهوديَّة الدولة، والحفاظ على النَّمط الدِّيمُقراطي، وعدم الانزلاق إلى نموذج دولة ثنائية القوميَّة، أو دولة لكل المواطنين كما يطالب المواطنين العرب في إسرائيل، ولتحقيق هذا الهدف تمارس إسرائيل كلَّ أشكال التَّضييق والعنصريَّة التي سبقت الإشارة إليها للحيلولة دون زيادة أعداد العرب في إسرائيل، والمحافظة على النسبة المرجوة أو المحدَّدة، فالعرَب الآن في إسرائيل - كما سبقت الاشارة- يمثِّلُون نحو 21% من عدد السُّكان، يعيشون في حيّز جغرافي من حوالي 150 مدينة وقرية وبلدة عربيَّة لا تتجاوز مساحتها 2.5% من مساحة إسرائيل، فإنَّ حصر التجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة في هذا الحيّز الضَّيق من الأرض أحد أهداف منع محاولة تشكيل كتلة متواصلة من الوجود الفلسطيني بمفهوم المجتمع الثقافي والاقتصادي، ومن ثمَّ منع تشكيل كيانيَّة سياسيَّة فلسطينيَّة متواصلة تُشكِّل الأرض الأساس المادي لها ولنشاطاتها، فهذه السياسة يتمُّ تطبيقها في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة في الضفَّة الغربيَّة، كذلك بين التجمُّعات السكانيَّة في الأراضي المحتلة، وبين التجمُّعات السكانيَّة لفلسطيني إسرائيل الذين يشكلون أغلبيَّة مطلقة في الجليل الأسفل، وفي منطقة وادي عارة، والثلث الصغير، والنقب الشمالي.

المبحث الثاني:
مستقبل الميزان الديمُغرافي الفلسطيني الإسرائيلي

يمكن تناول مستقبل الميزان الديمُغرافي الفلسطيني - الإسرائيلي بوصفه أحد العوامل الحاسمة في تشكيل مآلات الصِّراع ومسارات الحلول السياسيَّة، إذ تشير الاتِّجاهات السكانيَّة إلى استمرار التفوُّق العددي الفلسطيني في معدَّلات النمو الطبيعي، مقابل تباطؤ نسبي في النمو الإسرائيلي باستثناء الزيادة المرتبطة بالهجرة، فهذا التحوُّل يضع الدِّيمُغرافيا في قلب المعادلة الإستراتيجيَّة، حيث لم تعد الأرض وحدها محور الصِّراع؛ بل من يسكنها ويثبت وجوده عليها، وفي ظلِّ القيود المفروضة على الحركة، وسياسات التهجير القسري، والتوسُّع الاستيطاني، ومحاولات إعادة تشكيل الواقع السُّكاني في القدس والضفَّة الغربية وغزة تبدُو الدِّيمُغرافيا أداة ضغط متبادلة بين الطَّرَفين، ومع ذلك فإنَّ استمرار ارتفاع نسبة الشَّباب في المجتمع الفلسطيني يعزِّز قدرته على الصُّمُود، وإعادة إنتاج حضوره الوطني، ممَّا يجعل أي ترتيبات سياسيَّة مستقبليَّة غير قابلة للاستقرار دون الاعتراف بالثقل السُّكاني الفلسطيني وحقوقه، وعليه فإنَّ الميزان الديمُغرافي مرشَّح لأن يكون عاملًا مرجحًا في تحديد طبيعة الدَّولة أو الكيان السِّياسي القادم، سواء باتِّجاه حل الدَّولتين أو نحو واقع الدَّولة الواحدة بتحدياتها المعقَّدة.

أوَّلًا: المِيزان الديمغرافي:

يذكر البُرُوفسور الإسرائيلي موشيه برافو في كتابه (حُدُود أرض إسرائيل) أنَّ الحُدُود الحالية لدولة إسرائيل ليست هي الحدود النهائيَّة مشيرًا إلى أنَّ حدود الوضع الرَّاهن تبقى في نظر الإسرائيليِّين أشبه بالحدود الانتقاليَّة أو المؤقتة، طالما أنَّ حُدُود الدولة لم تأت مطابقة لحُدُود أرض إسرائيل الَّتِي رسمَتها الصُّهيونية العالميَّة لدولتها المزعومة، حيث إنَّها ما زالت أوسع بكثير من المساحات التي تقوم

عليها دولة إسرائيل اليوم[1]

إنَّ الحُدُود المرجوَّة التي تطلَّع إليها إسرائيل يجب أن تتَّفق مع مبدأ أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السُّكان الفلسطينيِّين، إضافة إلى محاولات التَّوفيق بين كون إسرائيل دولة ديمقراطيَّة من حيث سيادة القانون والفَصْل بين السلطات والرقابة على مؤسَّسات الدولة وبين جوهرها الكولنيالي التوسُّعي منذ بداية إسرائيل، لإقامة نظام الحكم فيها من خلال فرض واقع مادي على الأرض، فاستوطنوا أوَّلًا وهاجموا وأستعملوا العنف ثانيًا، ثمَّ هَجَّرُوا وأقاموا حكمًا عسكريًّا ليتمَّ تثبيت كل ما سبق، ثم أعلنوا نظام الحكم السَّائد الآن في إسرائيل منطلقًا من البداية الرئيسة، وهي الاستيطان والاستيلاء على الأرض أوَّلًا، ثمَّ تهجير السُّكان الفلسطينيِّين ثانيًا[2].

إنَّ السياسة الاستيطانيَّة التي اتَّبَعتها إسرائيل منذ البدايات ظلَّت مستمرة إلى يومنا هذا، سواء في داخل إسرائيل أو في الضفة الغربية بما فيها القدس، فهذه السِّياسة المستندة إلى قاعدة فكريَّة ثابتة تنعكس على جميع مناحي الحياة الفلسطينيَّة يمكن تلخِيصها في الآتي:

1. منع التَّواصل بين التجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة مقابل التَّواصل اليهودي دون مُعِيقات.
2. دفع الفلسطينيِّين إلى بناء عمران عمودي بسبب عدم إمكانيَّة التوسُّع الأفقي النَّاتج عن الحدود الماديَّة التي ساغتها سياسة التَّخطيط والبناء، إضافة إلى تواجد الاستيطان الذي يُشكِّل ضغطًا على الموارد، ويُؤثِّر على جودة الحياة.

(1) موشيه برافر، حدود أرض إسرائيل، الجوانب السياسية والجغرافية، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر – 1989.

(2) رازي نابلسي، الصهيونية والاستيطان، مركز مسارات – 2017.

3. التَّخطيط الأمني والعسكري الذي يضمن سيطرة إسرائيليَّة على الأرض والموارد، ويُؤثِّر في استقرار المجتمع الفلسطيني على المستوى العام والخاص، خاصة في المناطق محطة الأطماع الإسرائيليَّة، مثل القدس وغور الأردن[1]

جدول (6): تطور الميزات الديمُوغرافيَّة في فلسطين التاريخيَّة في الفترة من 1950-2023 بالآلاف[2]

فئة السكان	1950	1970	1982	2023
العرب	848	1400	1,892	7,300
النسبة	41.3	35.2	35.9	50.4
اليهود	1203	2582	3,373	7,200
النسبة	58.7	64.8	64.1	49.6
المجموع العام	2051	3982	5265	14,500

كما سبقت الإشارة فقد أسهمت سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين إلى زيادة نسبة اليهود إلى نحو ثلث إجمالي عدد السُّكان في نهاية الانتداب عام 1948، ثمَّ أدَّى قيام إسرائيل إلى فتح أبواب الهجرة اليهوديَّة الوافدة على مصراعيها، حيث تدفقت أعداد كبيرة بعد تهجير السُّكان الفلسطينيِّين، الأمر الذي أدَّى إلى انقلاب واضح في الميزان الديمُغرافي لصالح اليهُود، حيث انخفضت نسبة السُّكان الفلسطينيِّين في عموم فلسطين إلى 41% فقط مقابل 59% لليَهُود، وفي عام 1970 هبطت نسبة السكان الفلسطينيِّين بشكل ملح ملحوظ فوصلت إلى 35% من مجموع السُّكان مقابل 65% للسُّكان اليهود، فلا شكَّ أنَّ نتائج حرب حزيران1967 أسهمت - بصُورة مباشرة- في انخفاض نسبة المواطنين العرَب الفلسطينيِّين بسبب نزوح أعداد كبيرة من الضفة الغربيَّة وقطاع غزة إلى الضفة الشرقيَّة لنهر الأردن وإلى بعض الدُّول العربية المجاورة.

(1) رازي نابلسي، المرجع السابق.

(2) الأرقام الواردة في الجدول من عدة مصادر، وحساب النسب من عمل الباحث.

أما فترة السبعينيَّات وأوائل الثمانينيَّات فقد تفوَّقت نسبة النمو السكاني لدى الفلسطينيِّين(35.1) على النسبة التي حققها المجتمع اليهودي(30.6)، ولأوَّل مرة استطاع المواطنون الفلسطينيُّون أن يحققوا نسبة نمو تفوق نسبة نمو المجتمع اليهودي، وهذا يعود إلى الزيادة الطبيعيَّة المرتفعة في المجتمع الفلسطيني إضافة إلى انخفاض مستوى الهجرة إلى الخارج، وفي المقابل تناقصت أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين.

وفي الفترة التي تلت عام 1982 وصولًا إلى العام 2023 ظلَّ معدَّل النمو السكاني الفلسطيني طوال هذه الفترة في حالة استقرار تتراوح بين 2.5 -3% في مقابل نمو للمجتمع اليهودي لا يتجاوز 2%، الأمر الذي أدَّى إلى تفوُّق أعداد الفلسطينيِّين في فلسطين التاريخيَّة على عدد اليهود 7.3 مليون فلسطيني يمثلون نحو 50.4% من مجموع السُّكان في مقابل 7.2 مليون يهودي يمثلون 49.6% من مجموع سكان فلسطين التاريخيَّة.

وهكذا منذ عام 1949 بعد عملية التهجير التي طالت المجتمع الفلسطيني تفوَّق عدد الفلسطينيِّين في فلسطين التاريخيَّة على أعداد اليهود رغم كل ما قامت به إسرائيل من سياسات وممارسات لحسم الصِّراع الديمُوغرافي لصالح اليهود.

ثانيًا: الخطر الديمُغرافي من وجهة نظر إسرائيل:

تنظر إسرائيل إلى التحوُّلات الديمغرافيَّة الفلسطينيَّة باعتبارها تهديدًا إستراتيجيًّا طويل الأمد يمسُّ جوهر مشروعها القائم على الحفاظ على أغلبيَّة يهوديَّة تضمن طابع الدولة وهوِّيتها السياسيَّة والقانونيَّة، فالتَّزايد السكاني الفلسطيني المرتفع - سواء داخل أراضي عام 1948 أو في الضفة الغربيَّة وقطاع غزة- يُثِير مخاوف إسرائيليَّة من اختلال ميزان الأغلبيَّة مستقبلًا، بما قد يفضي إلى واقع ديمغرافي يقيِّد قدرتها على فرض سياساتها أو يدفع باتِّجاه مطالب بالمساواة

الكاملة في إطار دولة واحدة، ومن هذا المنطلق ارتبطت السياسات الإسرائيليَّة بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى إدارة هذا "الخطر"، مثل تشجيع الهجرة اليهوديَّة، وتقييد لمِّ شمل العائلات الفلسطينيَّة، وتوسيع الاستيطان، وإعادة رسم الحدود الديمُغرافيَّة عبر الجدار الفاصل، إضافة إلى محاولات تقليص الكثافة السكانيَّة الفلسطينيَّة في القدس والمناطق الحيويَّة، وهكذا أصبحت الديمُغرافيا في العقل الإستراتيجي الإسرائيلي مسألة أمن قومي لا تقلُّ أهميَّة عن التفوُّق العسكري، ممَّا يجعل إدارة السُّكان أداة سياسيَّة موازية لإدارة الأرض في سياق الصِّراع المستمر.

فلقد دفعت هذه الأرقام وهذه النتائج العديد من السَّاسة والكتاب الإسرائيليِّين إلى التَّحذير من الخطر الديمُغرافي الفلسطيني الَّذِي يعتبرونه تهديدًا وجوديًّا لإسرائيل، سواء داخل إسرائيل حيث يعتبر الوسط العربي قوة انتخابيَّة مهمَّة آخذة في الازدياد، ويرافق هذه القوَّة الاقتراعيَّة ارتفاع في مجالات مطالب حقوق الفَرْد والحقوق المدنيَّة والقومية من حيث المساواة، بأنَّ هذه الدَّولة يجب أن تكون لكلِّ مواطنيها، حيث تتعرَّض بذلك الدولة اليهودية الصهيونية للخطر، ويمكن أن تشكِّل القوَّة العربيَّة في الكنيست بيضة القبان في العديد من القضايا المصيريَّة، مثل مستقبل الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة ومستقبل مدينة القدس وغيرها من القضايا المصيرية التي تؤثر في دولة إسرائيل وتركيبتها الدينيَّة والقوميَّة، كذلك الحال فيما يتعلق بالضفة الغربيَّة وقطاع غزة، فالخطر الدِّيمُغرافي من وجهة نظر هؤلاء الساسة القادم من هاتين المنطقتين لا يمكن السَّيطرة عليه، خاصة في ظلِّ الزيادة الطبيعيَّة العالية، الأمر الذي قد يدفع إلى تغيير جوهري في أدوات إدارة الصِّراع، مثل إعادة طرح الدولة الديمقراطيَّة على كامل تراب فلسطين التاريخيَّة، خاصة بعد هذا الحجم الهائل من التداخل بين التجمُّعات السكانية العربيَّة والمستوطنات الإسرائيلية التي أصبحت منتشرة في كل الأراضي الفلسطينية

المحتلة، وعلى أقل تقدير فإن الزيادة السكانيَّة الفلسطينيَّة سوف تجعل من إمكانيَّة ضمِّ مناطق من الضفة الغربية التي تعتبرها إسرائيل مناطق حيويَّة، وذات أهميَّة إستراتيجيَّة لها - خاصَّة في المرتفعات الغربيَّة وغور الأردن - في غاية الصُّعوبة، إضافة إلى تخوفات من أن يشكل الفلسطينيُّون على جانبي الخط الأخضر حالة من التجاذب والتنسيق لتنفيذ برامج سياسيَّة ذات طابع انفصالي عن دولة إسرائيل.

وممَّا يزيد من قلق الأوساط السياسيَّة في إسرائيل ما نشر حول التوقُّعات المستقبليَّة لأعداد السُّكان الفلسطينيِّين، حيث أشارت هذه التوقُّعات إلى زيادة مطردة في النمو السُّكاني الفلسطيني في المستقبل المنظُور، فقد قدرت شعبة السُّكان التابعة للأمم المتَّحدة سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2030 بنحو 6.9 مليون نسمة، 3.76 مليون في الضفة الغربية و3.14 مليون في قطاع غزة، في المقابل فقد قُدِّر عدد سكان إسرائيل في نفس العام بنحو 11.1 مليون نسمة، 2.4 مليون منهم عرَب، أي أنَّ عدَد العرب في فلسطين التاريخيَّة - حسب التَّقدِيرات - سيصل إلى 9.3 مليون نسمة يمثلون 51.7 % من مجمل السُّكان مقابل 8.7 مليون يهودي يمثِّلون نحو 48.3% من إجمالي عدد السُّكان[1].

إنَّ تفوُّق أعداد السكان الفلسطينيِّين في فلسطين التاريخيَّة على أعداد اليهود سيقابل بكلِّ تأكيد بإجراءات إسرائيليَّة أكثر صرامة وأكثر عنفًا في محاولة لقلب المعادلة السكانيَّة لصالح اليهود، وما ردات الفعل العنيفة وغير المسبوقة من قِبَل إسرائيل على أحداث السَّابع من أكتوبر إلا بهدف - بالإضافة إلى استعادة قوَّة الرَّدع الإسرائيليَّة - الضَّغط على السكان الفلسطينيِّين وتَغيير وعيهم بالانتماء للأرض والمكان، ودفعهم إلى الهجرة خارج فلسطين، فإنَّ الإبادة الجماعيَّة التي

(1) شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، تقديرات سكانية – 2022.

ترتكبها إسرائيل في قطاع غزَّة والإجراءات العدوانيَّة في الضفة الغربية من خلال إطلاق يد المستوطنين ودعمهم في العدوان على الفلسطينيِّين وممتلكاتهم، أو من خلال العمليَّات العسكريَّة التي يقوم بها جيش الاحتلال خاصَّةً ضد مخيَّمات شمال الضفة الغربيَّة، كلُّ هذه الإجراءات والسياسات سيتمُّ التطرُّق لها بشيء من التَّفصيل في الفصل التَّالي مِنَ هذه الدِّراسة.

الفَصْل الخَامِس

الإجراءات الإسرائيليَّة وتحديات الديمُوغرافيا الفلسطينيَّة

تميَّز الاستيطان الصُّهيوني في فلسطين - وما زال - بارتباطه بالعُنْف والاستيلاء على الأرض المملوكة للفلسطينيّين بالقوَّة، مع التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السُّكان، وإحلال مستوطنين يهود مكانهم، وتوظيف كل الإمكانات والسِّياسات والقوانين لتحقيق هذا الهدف، مع عدم إخفاء القاعدة الأيديولوجيَّة والعقيدة الدينيَّة بأنَّ اليهود هم أصحاب الحق التاريخي بأرض فلسطين، فالاستيطان هو مزيج من الأمن والسِّياسة والأيديولوجية، وكما قالت جولدا مائير - رئيسة الوزراء الإسرائيليَّة السَّابقة- مقولتها الشَّهيرة: حدود إسرائيل حيث يسكن اليَهُود، وتُعتَبر الأرض هي جوهر الصِّراع مع الصهيونيَّة، وتبقى منظومات السَّيطرة عليها مجالًا مفتوحًا للتجديد والابتكار خاصَّة من قِبَل سلطات الاحتلال، وإذا نظرنا إلى الأرض فهي العَمُود الفقري للجسَد الجغرافي الذي يتطوَّر فيه المجتمع وينمو، حيث أصبحت دون لبس مركز الصِّراع بين السُّكان الأصليّين الفلسطينيّين والمستوطنين اليهود، وعليها ومِن أجلها يتصارعون، فالصِّراع على الأرض فعل مستمر يعاد تدويره بشكل مستمر، فالاحتلال يفرض كل يوم واقعًا جديدًا من السَّيطرة على مزيد من الأرض، وفرض حقائق استيطانيَّة جديدة تُقوِّض الوجود الفلسطيني، وتُهدِّد مستقبله، متجاهلة كل قواعد القانون الدَّولي والقانون الدولي الإنساني الذي يعتبر الاحتلال فعلًا مؤقتًا، ويمنع أيَّ تغييرات ديمغرافيَّة من ناحية نقل السُّكان إلى المنطقة المحتلة والاستيطان فيها، فنحن أمام عمليَّة أو حالة مركَّبة من الممارسات الاستعماريَّة، وهي عمليًّا أقرب إلى الأبرتهايد منها إلى الاستعمار، نحن أمام حالة سياسيَّة معقَّدة لمنظومة استعماريَّة تهدف إلى التَّهجِير والإحلال.

فالوجود الفلسطيني في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة - في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقيَّة وقطاع غزة- تأثر بقوَّة الطرد التي ولَّدها الاحتلال الإسرائيلي الطَّوِيل من خلال عمليَّة استيطانيَّة بدأت داخل حدود إسرائيل ما قبل عام 1967، وامتدَّت إلى باقي الأراضي الفلسطينية لتشكل أكبر تحدٍّ ديمُوغرافي أمام الفلسطينيّين في سعي إسرائيل إلى الاستيطان في كامل أرض فلسطين، وهندسة الجغرافيا بطريقة تُفسِح المجال رحبًا للتوسُّع الاستيطاني في مقابل تضييق الخيارات أمام الفلسطينيّين.

المَبْحث الأوَّل:
الاستيطان ومحاولات السَّيطرة على المكان

مع مطلع كل يوم جديد تُفاجئنا الأخبار بالمزيد من المعلومات عن إجراءات إسرائيليَّة لنشاط استيطاني جديد، وتكاتف جهود سلطات الاحتلال لخلق واقع جديد في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، سواء بإجراءات السَّيطرة على الأراضي لإقامة المستوطنات، أو إطلاق يد المستوطنين المتطرِّفين للتَّضييق على المواطن الفلسطيني، والاعتداء على ممتلكاته وأرضه لتحقيق مخطَّطات سياسيَّة وأمنيَّة، إن الفهم الحقيقي للسِّياسات الإسرائيليَّة في هذا المجال يتطلَّب النظر إليها كوحدة متكاملة يصعب فيها الفصل بين الأفكار الصهيونيَّة المستندة الى عقيدة دينيَّة تلموديَّة، والمخطَّطات الإسرائيليَّة، والإجراءات العمليَّة على أرض الواقع بهدف السَّيطرة على الأرض والمكان لجلب مزيد من المستوطنين، ودفع المواطن الفلسطيني إلى ترك أرضه، والتخلِّي عن أيِّ خطط طموحة لحياة مستقرَّة كريمة.

أوَّلًا: الاستيطان في الضفة الغربيَّة:

منذ احتلال الضفة الغربيَّة 1967 مارست إسرائيل خططًا متدرِّجة ومتعدِّدة المسارات على الأرض الفلسطينيَّة، من ضمنها الاستيطان، فقد شجعت إسرائيل سياسة الاستيطان بهدف تفكيك الجغرافيا الفلسطينيَّة، وتحييد إمكانات قيام دولة فلسطينيَّة مستقلة قابلة للحياة، وتحول الاستيطان منذ ذلك الحين إلى آليَّة هيمنة فعليَّة على الأرض، فالاستيطان في الضفة الغربيَّة لا يُعدُّ مجرَّد سياسة سكنيَّة أو توسُّعية؛ بل هو أداة إستراتيجيَّة مركزية في مشروع صهيوني منظم للسَّيطرة على الأرض، وتفكيك الوجود الفلسطيني، فالهدف الأساسي للاستيطان هو اختلاق واقع ديمغرافي وجغرافي وقانوني يجعل من الضفة الغربيَّة فضاء إسرائيليًّا بحكم الواقع، بحيث لا تعود هناك أغلبيَّة فلسطينيَّة متماسكة.

1. الأهداف الاستيطانيَّة في الضفة الغربيَّة:

في خلال التمعُّن في القراءات الجليَّة الواضحة لأهداف الاستيطان نرى أنَّ إسرائيل تسعى إلى تحقيق الآتي:

- الاستيلاء على أكبر قدر مُمْكِن من الأراضي الفلسطينيَّة بأقل عدد ممكن من السُّكان الفلسطينيِّين.
- فصل التجمُّعات الفلسطينيَّة بهدف جعل عمليَّة التواصل بينها صعبة وشاقة، وتسهيل مهمَّة السَّيطرة على الأرض، وهدم المباني والمنشآت، ووضع المُعِيقات أمام تطوُّر المجتمع الفلسطيني.
- إنشاء تكتُّلات استيطانيَّة تعدُّ عائقًا أمام التواصُل الجغرافي الفلسطيني، في المقابل توفير كل أسباب التطور والنمو لجموع المستوطنِين.
- فرض واقع على الفلسطينيِّين يصعب التراجع عنه في أيِّ تسوية سياسيَّة قادمة[1].

إنَّ الغاية العليا للاستيطان ليست بناء مساكن لليهود كما يدَّعُون، وإنما اختلاق واقع ديمغرافي وجغرافي وقانوني يجعل من الضفَّة الغربيَّة فضاء إسرائيليًّا بحكم الواقع، بحيث لا تصير هناك أغلبيَّة فلسطينيَّة متماسكة، وذلك من خلال تقطيع الجغرافيا وفرض حكم ذاتي محدود على الكتل السكانيَّة الكبرى، دون سيادة أو حدود.

فالمشروع الاستيطاني لا يستند إلى أيديولوجيا توراتيَّة فقط، بل هو مشروع قائم على منطق أمني استيطاني سياسي، فإسرائيل لا تنتظر أيَّ تسوية من الجانب الفلسطيني؛ بل تصنع واقعها بيدها، وتستثمر الانقسام الفلسطيني، والانشغال الإعلامي بالأحداث الدمويَّة في غزَّة، والصَّمت الدولي لتمرير مخطَّطاتها الاستيطانيَّة للسيطرة على الأرض الفلسطينيَّة.

(1) رازي نابلسي، الصهيونية والاستيطان- إستراتيجية السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل، مركز مسارات – 2017.

تنتهج إسرائيل سياسة مصادرة الأراضي والسَّيطرة عليها تحت الغِطَاء القانوني والعسكري، فهي تستخدم إلى الآن أدوات قانونيَّة من حقبة الانتداب، وأوامر عسكريَّة ومبرِّرات "الأمن القومي" للاستيلاء الممنهج على الأراضي الفلسطينيَّة، ووضعها تحت اسم "أراضي دولة" لتسليمها للمستوطنين، وتعمل إسرائيل حاليًا على التوسُّع في بناء بؤر عشوائيَّة استيطانيَّة غير قانونيَّة، حيث تعمل الحكومة الإسرائيليَّة على ربطها بالبنى التحتيَّة، وإمدادها بالخدمات والمساعدات اللازمة، وتلا هذا الاستيلاء سياسات شرعنة واعتراف بها بشكل رسمي، ضمن ما يسمونه بـ"مخطَّطات التَّوسيع".

تستغل إسرائيل الطرق كأدوات إستراتيجيَّة للرَّبط الجغرافي، حيث أنشأت شبكات من الطرق الالتفافيَّة لفصل الفلسطيني عن أرضه، وربط المستوطنات بعضها ببعض ومع الدَّاخل الفلسطيني المحتل، وهذه ليسَتْ مجرَّد شبكة بنية تحتيَّة، (نحو 1000كم من الطرق الالتفافية) بل خريطة سيطرة فعليَّة على الحركة والمعابر، وإعاقة تواصُل الفلسطيني مع أراضي أجداده وأشقائه، وتفكيك المجتمع الفلسطيني، والسَّيطرة على أجزاء كبيرة منه، وهذا ما يرمي إليه الاحتلال في واقع الضفة الغربيَّة، ممَّا يجعل عمليَّات السَّيطرة سهلة وممكنة.

في الوضع الحالي نرى ازديادًا واضحًا لحالات العنف والقتل الممنهج من قِبَل المستوطنين بحق الشَّعب الفلسطيني (الإرهاب الاستيطاني)، حيث شهدت الآونة الأخيرة اعتداءات همجيَّة، وعمليَّات قتل لعدد من الفلسطينيِّين أثناء محاولات السَّيطرة على الأراضي في عدد من القرى الفلسطينيَّة، ويتمُّ هذا الاعتداء تحت حماية من قوَّات الاحتلال، حيث يبدو الأمر من الخارج محاولة للسَّيطرة على الأرض؛ ولكن في طياته يخفي جانبًا من مخطَّطات تهجير قسري تدريجي للمواطنين، وإخلاء للمجتمع الفلسطيني، خاصَّة وأنَّ كل ذلك يتزامن مع سياسات هدم المنازل، ومنع تراخيص البناء، والاستيلاء على مصادر المِيَاه والكهرباء وتقليص مصادرها، بالإضافة إلى التَّضييق الاقتصادي[1].

(1) معهد القدس للدراسات الإسرائيلية – 2023.

هذه المحاولات قائمة من أجل إجبار السُّكان على الرَّحِيل الطوعي، أو على الأقل انسحابهم من المناطق المستهدفة بالاستيطان، فالمشروع الاستيطاني في الضفة الغربيَّة ليس مجرَّد مشروع عشوائي؛ بل هو مخطَّط بمنتهى الدقة وبمستويات متوازية من العمل السياسي، والعسكري، والقانوني، والدِّيني، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الاستيطان شهد تحوُّلات خطيرة بعد السَّابع من أكتوبر في أساليب وطرق الاستيلاء على الأرض، فعلى سبيل المثال لا الحصر نقل الحكومة الإسرائيليَّة للصلاحيات في الضفة الغربيَّة من الجيش للحكومة سيفتح المجال أمام وزارة الاستيطان ووزارة الماليَّة الإسرائيليَّتين للعمل في الضفة الغربيَّة دون أيِّ مُعِيقات قانونية، وبدون إعلان مسبق عن أيِّ نشاط استيطاني، فالمؤسَّسة الصُّهيونية تتعامل مع الضفة باعتبارها جوهرًا للمشروع الصُّهيوني، وليست مجرَّد منطقة جغرافيَّة قابلة للتَّفاوض، وتُعتبر السيطرة عليها أمرًا ضروريًّا أمنيًّا إستراتيجيًّا لحماية العُمْق الإسرائيلي، ومنع نشوء كيان فلسطيني قابل للحياة[1].

2. مراحل الاستِيطان:

يمكن رصد حركة الاستيطان في الضفَّة الغربيَّة بما فيها القدس من خلال تقسيم هذا النَّشاط الاستيطاني إلى مراحل حسب طبيعة الاستيطان من حيث الانتشار والكثافة إلى أربع مراحل:

- **المرحلة الأولى من 1967 الى 1976**، وتمَّ فيها تأسيس المستوطنات بصورة انتقائيَّة ضمن سياسة استعماريَّة تعتمد على الكيف وليس على الكم، وتُركِّز على المستوطنات في مدينة القُدْس وغور الأردن مستندة إلى خطَّة استيطانيَّة (خطة ألون)، ويعتبر ذلك الأساس الأول لعمليَّات الاستيطان في الضفة الغربيَّة، حيث شملت مناطق واسعة وإنشاء أحزمة أمنيَّة مع ضمان أغلبيَّة يهوديَّة، وسيطرة إسرائيليَّة أمنيَّة مطلقة ما بين البَحْر والنَّهر من خلال

(1) هنيدة غانم وآخرون – إسرائيل والأبارتهايد – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار – رام الله 2018.

السَّيطرة على الأراضي والاستيطان فيها، مع عدم ضمِّ سكان هذه الأراضي استنادًا إلى المبدأ الاستيطاني الثابت أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السُّكان.

- **المرحلة الثَّانية 1977 – 1984**، قد شهدت هذه المرحلة صعود حزب الليكود إلى الحكم، وتزايد نفوذ حركة غوش إمونيم الاستيطانيَّة إضافة إلى عقد اتفاقيَّات سلام مع مصر، وما تبعها من إخلاء مستوطنات شبه جزيرة سيناء، ونقل مستوطنيها للاستيطان في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، وقد شهدت هذه المرحلة طفرة في بناء المستوطنات، والتوسُّع في انتشارها الأفقي، وكان الإطار النظري لهذا المخطط الاستيطاني (خطة شارون) يهدف إلى استيطان الضفة الغربيَّة بشكل طولي من الشَّمال للجنوب، ثمَّ خطة متتياهو دروبلس التي هدفت إلى بناء 50 مستوطنة في الأماكن الإستراتيجيَّة في الضفة الغربيَّة، والخطة الثالثة كانت خطة غوش إمونيم كان هدفها الأول هو الاستيطان داخل أو بالقرب من التجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة بهدف منع إقامة أيِّ كيانيَّة فلسطينية مستقبلية قابلة للحياة.
- **المَرْحلة الثَّالثة:** تميَّزت هذه المرحلة بتبنِّي إستراتيجيَّة توسيع الاستيطان من خلال الزيادة الكميَّة لعدد المستوطنين، والتي امتدت من 1985 – 1990، برغم أنَّ البناء الاستيطاني شهد تراجعًا بسبب تضارب الرُّؤى بين حزب العمل وحزب الليكود.
- **المرحلة الرَّابعة:** ما بعد عام 1991 شهدت هذه المرحلة انخفاضًا في وتيرة التوسُّع الاستيطاني وتأسيس المستوطنات بصورة كبيرة، خاصَّة في الأعوام من 1992 إلى 2012، ولم يتمَّ بناء أي مستوطنة جديدة في هذه الفترة، ويعود ذلك إلى مسيرة السَّلام وما رافقها من ضغوط دوليَّة على إسرائيل لتجميد الاستيطان، وعدم وجود استقرار سياسي في إسرائيل خلال هذه المرحلة، وبانتهاء هذه الفترة بدأ النَّشاط الاستيطاني يأخذ منحنى خطيرًا، خاصَّة بعد

تولي حكومات اليمين الحكم في إسرائيل، وذلك من خلال إطلاق يد ما يسمى بفتيان التِّلال لإقامة البؤر الاستيطانيَّة بالقرب من المستوطنات الكبيرة بهدف السَّيطرة على أكبر مساحة من الأرض، وإقامة أكبر عدد من النقاط الاستيطانية في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة[1].

3. أعداد المستوطنين والمستوطنات:

مع احتلال الضفة الغربيَّة بما فيها القدس في عام 1967 كان عدد المستوطنين اليهود في هذه المناطق يساوي صفرًا، ولم تنتظر سلطات الاحتلال كثيرًا حتَّى بدأ النَّشاط الاستيطاني بأشكاله المختلفة كما سبقت الإشارة إليه وبصورة منهجية، وبدأ عدد المستوطنين في الزيادة المطردة، حيث وصل عددهم في عام 1992 إلى نحو 252 ألف مستوطن، منهم 140 ألف في الضفة الغربيَّة، ونحو 112 في مدينة القدس الشرقيَّة، وارتفع العدد إلى 405 ألف مستوطن في عام 2002، منهم 226 ألف في الضفة الغربيَّة، ونحو 178 في مدينة القدس الشرقيَّة، ثمَّ ارتفع عدد المستوطنين في نهاية عام 2022، وبداية عام 2023 إلى نحو 745 ألف مستوطن، منهم 498 ألف في مستوطنات الضفة الغربيَّة، ونحو 247 ألف مستوطن في الأحياء الاستيطانيَّة في مدينة القدس الشرقيَّة[2].

جدول يوضِّح عدد المستوطنات وأعداد المستوطنين والسُّكان الفلسطينيِّين ونسبة المستوطنين إلى السُّكان الفلسطينيِّين بداية عام2023(3)

(1) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني- 2024

(2) معهد الأبحاث التطبيقية، أريج، وحدة مراقبة الاستيطان- 2021.

جدول (7): تطورأعداد المستوطنين والمستوطنات و انتشارهم الجغرافي في الضفة الغربيَّة عام 2023[1]

المحافظة	عدد المستوطنات	عدد المستوطنين	عدد السكان الفلسطينيين	نسبة المستوطنين إلى السكان الفلسطينيين
الضفة الغربية	151	745,467	3,222,646	23.1
جنين	5	3,691	349,375	1.1
طوباس والأغوار الشمالية	7	2,717	68,059	4.0
طولكرم	3	4,965	204,174	2.4
نابلس	13	23,324	427,578	5.5
قلقيلية	8	41,728	125,678	33.2
سلفيت	13	53,455	84,960	62.9
رام الله والبيرة	26	149,143	366,316	40.7
أريحا والأغوار	17	8,252	54,779	15.1
القدس	26	336,272	487,202	69.0
1إمنطقة	16	246,990	314,360	78.6
2إمنقطة	10	89,282	172,642	51.7
بيت لحم	13	98,384	242,222	40.6
الخليل	20	23,336	812,303	2.9

يتَّضح مِن خلال الأرقام الواردة في الجَدْول السابق أنَّ عدد المستوطنين في الضفة الغربيَّة بما فيها القدس قد بلغ في نهاية عام 2022، وبداية عام 2023 نحو 745,000 مستوطن في مقابل 3,222,000 فلسطيني، يمثل المستوطنون ما نسبته 23 مستوطن لكل 100فلسطيني مع التَّأكيد على أنَّ هذه النِّسبة كانت تساوي صفرًا عند احتلال الضفة الغربيَّة في عام 1976، ويتَّضح من الأرقام الواردة في الجدول عدم خلو أيِّ محافظة فلسطينيَّة من الوجود الاستيطاني، وإن كان هناك

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – 2024. -Statistical Abstract of Israel - 2024

تفاوت واضح في أعداد المستوطنين من محافظة إلى محافظة أخرى، وتتصدَّر محافظة القُدْس بقسميها المحافظات الفلسطينيَّة من حيث عدد المستوطنين، فقد قدر عدد المستوطنين بنحو 487,000 مستوطن يعيشون داخل مدينة القُدْس الشرقيَّة، وفي المستوطنات المحيطة بالمدينة ضمن محافظة القدس، وبنسبة تقدر بـ69 مستوطن لكل 100 مواطن فلسطيني يعيشون في محافظة القدس، كما يلاحظ التَّفاوت الواضح بين أعداد المستوطنين في المحافظات الفلسطينيَّة، حيث تحتل محافظة القدس المركز الأوَّل في عدد المستوطنين الَّذِين بلغ عددهم 336,000 مستوطن يستوطنون 26 مستوطنة داخل مدينة القُدْس الشرقيَّة وفي محيطها، يليها محافظة رام الله والبيرة 149,000 مستوطن يستوطنون في 26 مستوطنة، وتأتي محافظة بيت لحم في المركز الثالث من حيث عدد المستوطنين 98,000 مستوطن يستوطنون في 13 مستوطنة، وتأتي محافظة طوباس في المركز الأخير من حيث عدد المستوطنين 2700 مستوطن يستوطنون في سبع مستوطنات.

4. الانتشار الجغرافي:

تُقسَّم الضفة الغربيَّة من الناحية الجغرافيَّة إلى أربع مناطق جغرافيَّة هي القطاع الشرقي، والقطاع الجبلي، وقطاع التِّلال الغربية ومنطقة القدس الكبرى، ولكل منطقة من هذه المناطق خواص متشابهة من الناحية الطبوغرافيَّة، ومدى القرب من التجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة والطرق الرئيسة، والبنية التحتيَّة والاقتصاديَّة، وطبيعة الموارد المنتشرة، والتَّراكيب السكانيَّة، والبعد عن خط الأخضر.

- القِطَاع الشَّرقي: ويضمُّ منطقة وادي الأردن، وشواطئ البَحْر الميت، والمنحدرات الشرقيَّة لجبال الضفة الغربيَّة التي تمتد طوليًّا من شمال الضفة إلى جنوبها، ويضمُّ هذا القطاع 28 مستوطنة يستوطن فيها نحو 9689 مستوطن، يمثلون نحو 1.3% من مجموع المستوطنين في الضفة

الغربيَّة، ويعتبر التَّواجد الاستيطاني في هذا القطاع ذا انعكاس خطير على التطوُّر الاقتصادي الفلسطيني من حيث السَّيطرة على موارد حيوية.

- قطاع التِّلال الغربيَّة: وتشمل المرتفعات الغربيَّة فيه جبال الضفة الغربيَّة، ويمتد غربًا حتَّى الخط الأخضر، ومن أهم أهداف الاستيطان في هذا قطاع محو الخط الأخضر الَّذِي يعتبر حدًّا سياسيًّا يفصل فلسطين عن إسرائيل، وخلق تواصل جغرافي بين المستوطنات والمدن الرئيسة في إسرائيل، ومنع التَّواصل بين التجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة في الضفة الغربية، وبينها وبين السكان الفلسطينيِّين داخل إسرائيل، ويضمُّ هذا القطاع 53 مستوطنة يستوطنها نحو 236,000 مستوطن، يمثلون 31.7% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربيَّة.
- القطاع الجبلي: ويضمُّ المنطقة الواقعة على قمَّة جبال الضفة الغربيَّة وما حولها، وتعرف هذه المنطقة بخط توزيع المياه، ومن أهم أهداف الاستيطان في هذا القطاع هو السَّيطرة على شريان المواصلات الرئيس الذي يربط أهم المدن الفلسطينيَّة ببعضها بطريق رقم 60، ومنع أي تواصل عمراني، والحد من التوسُّع العمراني الفلسطيني على طول هذا الطريق، ويضمُّ هذا القطاع 33 مستوطنة يستوطنها نحو 68 ألف مستوطن يمثلون 9.1% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربيَّة، وتعتبر هذه المستوطنات هي أكثر المستوطنات التصاقًا بالتجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة.
- القدس الكبرى: وتضمُّ هذه المنطقة الجزء الشَّرقي من مدينة القدس، إضافة إلى مساحات واسعة من الضفة الغربيَّة تصل إلى مشارف محافظة رام الله والبيرة شمالًا، وشرقًا حتَّى محافظة أريحا، وجنوبًا حتَّى محافظة الخليل، وتضمُّ هذه المنطقة 26 مستوطنة يستوطنها نحو 336 ألف مستوطن[1].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية - التقرير الإحصائي السنوي - 2022.

من خلال التمعُّن في الانتشار الجغرافي للمستوطنات يلاحظ أنَّ التواجد الاستيطاني لا يستثني أي قطاع جغرافي في الضفة الغربية، وإن كان هناك تركيز للاستيطان في قطاع دون آخر فالقدس الكبرى والتلال الغربية الملاصقة للخط الأخضر تحظى بالعدد الأكبر من المستوطنات والمستوطنين، فقد أقيم في هاتين المنطقتين 90 مستوطنة تمثل نحو 60% من عدد المستوطنات في الضفة الغربيَّة، وتضمُّ نحو 572,000 مستوطن يمثلون نحو 67% من عدد المستوطنين في الضفة الغربيَّة بما فيها القدس، ويرجع السبب في تركُّز الاستيطان في هاتين المنطقتين إلى الأهميَّة الدينيَّة والسياسيَّة لمدينة القدس، والأهميَّة الإستراتيجيَّة والدفاعيَّة للمنطقة الغربيَّة التي تطلُّ على السهل السَّاحلي الإسرائيلي، أو ما يعرف بمنطقة غوش، حيث يتركز 70% من عدد سكان إسرائيل، و80% من المرافق الحيويَّة للدَّولة.

في السنوات الخمس الأخيرة (2019- 2023) تراوحت الزيادة السكانيَّة السنويَّة لسكان المستوطنات في الضفة الغربيَّة بين 10,000 و14,000 نسمة، وبمعدَّل سنوي يبلغ 12,900 نسمة، وهذه الزيادة تزيد قليلًا على الزيادة السنويَّة التي سُجِّلَت قبل عقدين في الفترة 1999-2003، والَّتِي سجلت آنذاك معدلًا سنويًّا يبلغ 11,900 نسمة، ولو نظرنا إلى توزيع مجمل الزيادة السكانيَّة بين ميزان الهجرة والزيادة الطبيعيَّة نلاحظ - بصورة واضحة- تلاشي دور الهجرة في مقابل تعاظم دور الزيادة الطبيعيَّة، فعلى سبيل المثال - في الفترة 1999 / 2003 - بلغ المعدَّل السنوي لميزان الهجرة نحو 5200 نسمة، وشكل 44% من مجمل الزيادة السكانيَّة للمستوطنين، ليصل بعد عقدين - في الفترة 2019 / 2023 - إلى 400 نسمة سنويًّا، أي ما يعادل 3 % فقط من مجمل الزيادة السكانيَّة، وفي المقابل كان المعدَّل السنوي للزِّيادة الطبيعيَّة (الفارق بين الولادات والوفيات) في الفترة 1999-2003 قرابة 6700 نسمة سنويًّا بمعدل 56%، وازدادت إلى 12,500 نسمة سنويًّا في الفترة 2019-2023، أي ارتفعت النِّسبة إلى 97%، وتُشِير هذه الأرقام إلى تحوُّل كبير في مدى جاذبيَّة المستوطنات للإسرائيليِّين، وإلى انخفاض ملموس في الهجرة إليها، وفي

سنة 2020 سجلت المستوطنات في الضفة الغربيَّة ميزان هجرة سلبيًّا، بمقدار 2000 شخص هاجروا من المستوطنات إلى مناطق أُخرى في إسرائيل أو إلى خارجها[1].

كما يبدو أنَّ ميزان الهجرة إلى المستوطنات في الضفة الغربيَّة بات يعتمد في السَّنوات الأخيرة- بصورة أساسيَّة - على الهجرة اليهوديَّة من خارج إسرائيل، ويعتمد بصورة أقل على الهجرة من داخل إسرائيل.

وقد أدَّى تقلُّص الهجرة إلى المستوطنات في السَّنوات الأخيرة إلى انخفاض معدَّلات النمو السُّكاني (السُّكان في تزايد، لكن وتيرة الزِّيادة تقلُّ عما كانت عليه في السَّابق)، فعلى سبيل المثال بلغ معدَّل النمو السَّنوي للمستوطنين في الفترة 1999-2003 نحو 6.1%، أي زاد بمعدل 6.1 أشخاص لكل 100 شخص، وتقلَّص هذا المعدَّل بعد عقد في الفترة 1999 - 2013 إلى 4.8%، وبعد عقد آخر في الفترة 2019 - 2023 إلى 2.8%[2].

ثانيًا: السِّياسات والإجراءات الإسرائيليَّة في القدس:

بدأت خطوات تهويد مدينة القُدْس من قِبَل سلطات الاحتلال بمجرد احتلالها عام 1967، حيث وضعت اللجنة الوزاريَّة لشؤون القدس سياسة واضحة تقوم على مبدأ المحافظة على التفوُّق في عدد اليهود مقارنة بعدد السُّكان العرب في القُدْس الموحَّدة، والمحافظة على ما نسبته 87% لليهود مقابل 23% للعرب، وهو ما كان سببًا في احتلال المدينة، وتوسيع حدودها على حساب الضفة الغربيَّة، كل ذلك جاء من خلال خلق الظروف لتوحيد شطري المدينة، وإيجاد وقائع سياسيَّة وإجراءات ميدانيَّة يصعب العودة عنها، ويمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجيَّة للاحتلال في منطقة القدس في الآتي:

(1) Statistical Abstract of Israel – table number 2.13

(2) المرجع السابق Statistical Abstract of Israel

- توسيع حدود القدس الشرقيَّة من خلال ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، وأقل عدد من السكان الفلسطينيِّين، حيث تمَّ توسيع المدينة من ستة كيلو متر في عهد الحكم الأردني إلى نحو 70 كيلو متر على حساب أراضي الضفة الغربيَّة.
- تركيز أغلبيَّة يهوديَّة مطلقة في المدينة تكون العامل الحاسم في أيِّ مفاوضات مستقبليَّة حول المدينة.
- عزل القدس جغرافيًّا وسكانيًّا عن باقي مناطق الضفة الغربيَّة من خلال تطويق المدينة بالمستوطنات، وجدار الفصل العنصري.
- فرض إجراءات وتبنِّي سياسات عدوانيَّة تجاه المواطنين العرب في المدينة لدفعهم إلى النُّزوح خارج الحدود البلديَّة، وسحب الهويَّات، وفقدان الإقامة دون رجعة داخل المدينة.
- إقامة ما يسمَّى بالقدس الكبرى التي تمتد من رام الله شمالًا إلى الخليل جنوبًا، ومن أريحا شرقًا إلى منطقة بيت شيمش داخل الخط الأخضر بمساحة تقدر بنحو 600 كيلومتر مربع، ما يزيد عن 10% من مساحة الضفة الغربيَّة ممَّا يؤدِّي إلى السيطرة الكاملة، وقطع أي تواصل بين شمال الضفة الغربيَّة وجنوبها[1].

ولكي تحقق إسرائيل هذه الأهداف سنَّت مجموعة من القوانين، واعتمدت مجموعة من التَّشريعات والإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. القوانين والتَّشريعات:

- تشريع تعديل قانون البلديَّات، حيث صادق الكنيست الإسرائيلي على تشريع المجلس البلدي الذي يعتبر استكمالًا لقانون القضاء والإدارة الذي استهدف مدينة القدس تحديدًا، وهذا التشريع فوَّض وزير الداخليَّة بالإعلان عن

(1) الاستيطان وجدار الفصل والتوسع العنصري، عين على بيت المقدس العدد الرابع – 2013.

توسيع حدود بلديَّة معيَّنة، وتعيين أعضاء من السُّكان المضمومين في هذا التوسُّع إلى مجلس البلديَّة، وأطلق على هذا القانون توسيع منطقة بلدية القدس رقم 5772-28-1967، وكان نتيجة هذا القرار - كما سبقت الإشارة إليه - توسيع حدود مدينة القدس الشرقيَّة إلى نحو 70 كيلومتر على حساب أراضي الضفة الغربية.

- قانون التنظيمات القانونيَّة والإداريَّة الَّذِي صدر بتاريخ 23 -8- 1967، وكان يهدف إلى فرض القانون الإسرائيلي على مدينة القدس، وإلحاق التَّواجد الفلسطيني في المدينة وجميع نشاطاته بقوانين دولة الاحتلال.
- قوانين متعلقة بمصادرة الأراضي، حيث قامت سلطات الاحتلال من أجل إحكام السَّيطرة على المدينة بمصادرة أجزاء كبيرة من أراضي المدينة معتمدة على قوانين قديمة وقوانين جديدة قامت بإصدارها بعد احتلال المدينة عام 1967، ومنها قانون مصادرة الأراضي للأغراض العامَّة وقوانين أنظمة الطَّوارئ وقانون أملاك الغائبين وقانون أراضي الدَّولة وقانون استرجاع اليهود لعقاراتهم وقانون التَّعويضات.

2. قرارضم مدينة القدس عام 1980:

تمَّ إقرار قانون ضم القدس في 1980/7/3، وأهم ما جاء فيه أنَّ القدس الكاملة والموحَّدة هي عاصمة إسرائيل، والقدس هي مقرُّ رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، كما نصَّ هذا القرار على ضمان حريَّة الوصول إلى الأماكن الدينيَّة لأبناء الديانات المختلفة، والحرص على تطوير القدس، وازدهار وتخصيص الموارد اللازمة، لذلك كلُّ هذه البنود هي دعوة للحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة لبسط السَّيطرة المطلقة على المدينة، والعمل على تسريع وتيرة الاستيطان من خلال توفير الخدمات والإمكانات اللَّازمة لذلك[1].

(1) الاستيطان وجدار الفصل والتوسع العنصري، المرجع السابق.

3. الاستيطان في المدينة:

تقعُ محافظة القدس وسط الضفَّة الغربيَّة بمساحة قدرها 345 كيلومتر مربع، وتُشكِّل نحو 6% من مساحة الضفة الغربيَّة، ويبلغ عدد التجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة في المحافظة 50 تجمُّعًا حسب التقسيمات الإداريَّة، والتعداد العام للسُّكان والمساكن والمنشآت عام 2017.

وتشمل ذلك الجُزْء من المحافظة الذي ضمَّته إسرائيل عام 1967، وتُقسَّم محافظة القدس إلى قسمين منطقة (J1) بمساحتها المقدرة بسبعين كيلومتر مربع، وتضمُّ 20 تجمُّعًا سكانيًّا فلسطينيًّا من ضمنها البلدة القديمة بمساحتها البالغة 0.8 كيلومتر مربع (800 دونم)، ويقطنها نحو 314,000 مواطن فلسطيني، أمَّا القسم الثاني من المحافظة (J2) فيضمُّ 30 تجمُّعًا فلسطينيًّا، ويقطنها نحو 172,000 مواطن[1].

بدأ النَّشاط الاستيطاني الإسرائيلي في مدينة القدس بعد الإجراءات القانونيَّة والتشريعيَّة التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال لتهيئة الظُّروف، ورفع المُعِيقات لنشاط استيطاني مستمر، وبدأ حيث أقيمت أول مستوطنة إسرائيليَّة داخل المدينة، وتحديدًا في قلب البلدة القديمة عقب حرب 1967 مباشرة، حيث أقدم الاحتلال على تدمير أكثر من 700 منزل فلسطيني لإنشاء الحي اليهودي، ثمَّ توالت بعد ذلك عمليَّة إنشاء المستوطنات انطلاقًا من وسط المدينة من شمالها إلى جنوبها، ثمَّ انتقل الاستيطان إلى خارج حدود المدينة في معظم أرجاء محافظة القدس، ويمكن الإشارة إلى أهم التجمُّعات الاستيطانية الرئيسة التي أقامتها سلطات الاحتلال داخل المدينة وخارجها.

- المستوطنات الإسرائيليَّة داخل حدود مدينة القُدْس، وتضمُّ 15 حيًّا استيطانيًّا، ويقطنها نحو 247,000 مستوطن.

(1) معهد القدس للدراسات الإسرائيلية – 2023.

- تجمُّع مستوطنات جفعات زئيف، ويقعُ شمال غرب مدينة القُدْس، ويضمُّ خمس مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربيَّة.
- تجمُّع مستوطنات معاليه أدوميم، ويضمُّ ست مستوطنات، وأقيم هذا التجمُّع على أراضي قرية العيزرية وأبو ديس وجبل الطور والخان الأحمر، وهي تقعُ إلى الشَّرق من مدينة القدس، ومتحكِّمَة في محور المواصلات الذي يصل شمال الضفة الغربيَّة بجنوبها.
- تجمُّع مستوطنات بنيامين، ويضمُّ مستوطنتين، ويقعُ غرب مدينة القدس على أراضي الضفة الغربيَّة[1].

وبذلك بلغ عدد المستوطنات في المناطق المحيطة بمدينة القدس - وتقع ضمن محافظة القُدْس حسب التقسيمات الإداريَّة الفلسطينيَّة - 14 مستوطنة يقطنها 89,000 مستوطن، وتعتبر مستوطنة معاليه أدوميم الواقعة بين مدينة القُدْس والبحر الميت هي المستوطنة الأكبر في الضفة الغربيَّة، وتضمُّ نحو 40,000 مستوطن، وتقع في منطقة فاصلة تتحكَّم في حركة المواصلات بين شمال الضفة الغربيَّة وجنوبها، ولكي تُحكِم إسرائيل سيطرتها على هذا المحور أقامت في عام 1997 ما يسمى بمخطط مستوطنة 1E الواقعة بين مستوطنة معاليه أدوميم ومدينة القدس، حيث قامت إسرائيل بمصادرة 12,440 دونما من أراضي أبو ديس والعيزريَّة والعيساوية وقرية الزعيم.

(1) معهد الأبحاث التطبيقية أريج، الوضع الجيوسياسي في محافظة القدس – 2021.

جدول (8): الميزان الديمُوغرافي في مدينة القدس الشرقيَّة لسنوات مختارة[1]

السنوات	عرب بالألف	النسبة	يهود بالألف	النسبة	المجموع الكلي
1967	68.6	100	0	0	68,600
1985	130	55.6	103.9	44.4	233,900
2000	208.7	54.8	175.25	45.2	380,450
2023	314.3	56	247	44	561,300

يتَّضح من خلال الأرقام الواردة في الجدول السَّابق أن مدينة القدس الشرقيَّة كانت خالية تمامًا من الوُجُود اليهودي عند احتلالها عام 1967، وكما سبقت الإشارة فإنَّ نشاط الاستيطان بدأ منذ لحظة الأولى لاحتلال المدينة، وبدأ بجلب وتشجيع المستوطنين، خاصة المتطرفين منهم للقدوم والاستيطان في المدينة، حيث أسفرت هذه السِّياسات عن ارتفاع أعداد المستوطنين اليَهُود في المدينة من صفر عام 67 إلى نحو 104,000 مستوطن في عام 1985، يمثلون 44.4% من عدد السُّكان، في مقابل 130,000 مواطن فلسطيني يمثلون 55.6% من عدد السكان، وفي عام 2000 ارتفع عدد المستوطنين إلى نحو 172,000 مستوطن يمثلون 45% من مجموع سكان المدينة، في مقابل نحو 209,000 مواطن فلسطيني يمثِّلُون 55% من مجموع سُكَّان المدينة، وفي بداية عام 2023 ارتفع عدد المستوطنين اليهود إلى 247,000 مستوطن يعيشون في 15 حيًّا استيطانيًّا داخل المدينة، ويمثلون 44% من عدد السُّكان في مقابل 314,000 مواطن فلسطيني يعيشون في 20 حيًّا داخل المدينة، ويمثلون 56% من عدد السُّكان، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ معظم الزِّيادة السكانية الفلسطينيَّة تأتي من خلال الزيادة الطبيعيَّة التي تجاوزت 2% سنويًّا في المقابل، فإنَّ الزيادة السكانيَّة للمستوطنين تزاوج بين الزيادة الطبيعيَّة الَّتِي لا تتجاوز 1.5%، واستقدام المزيد من المستوطنين من خارج المدينة للاستيطان داخلها.

(1) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني – 2023، مجلة عين على بيت المقدس، الاستيطان وجدار الفصل والتوسع العنصري، العدد الرابع – 2013.

إنَّ الإجراءات التي تتَّخِذها سلطات الاحتلال للتضييق على المواطنين الفلسطينيّين منذ بداية عام 1993 بتقييد حريَّة الوصول إلى المدينة، أو الإقامة فيها إلَّا من خلال تصاريح تُصدِرها سلطات الاحتلال، كما صَنَّفت سُكَّان القُدْس الفلسطينيّين بأنَّهم مقيمون في المدينة من خلال إصدار بطاقات هويَّة خاصَّة بهم على أن يُثبِت هؤلاء السُّكان بصورة منتظمة أنَّ القدس هي مقرُّ سكناهم، فإذا انتقل أحدهم للعيش أو للدِّراسة خارج المدينة فإنه يخاطر بخسارة حقه في الإقامة، وقد أدّت هذه السياسات إلى سَحْب حَقّ الإقامة من آلاف الفلسطينيين في القدس، إذ تشير البيانات المُعلنة إلى سَحْب ما يُقارب 14,800 بطاقة إقامة مقدسيين بين عامي 1967 و2022، مع العلم أن هذا الرقم يمثِّل بطاقات أرباب الأسر، مما يعني أن عدد الأفراد المتأثرين فعليًا يَفوق هذا الرقم بكثير. كما أنَّ سحب هوية رَبِّ الأسرة يؤدي إلى فقدان الإقامة لكل أفراد الأسرة المسجلين معه. لذلك قد يكون عدد الأفراد المتأثرين أكبر بكثير من عدد البطاقات المسحوبة، إضافة إلى أنَّ الفلسطينيّين الَّذِين يسعون للعيش خارج المدينة لأيِّ سبب من الأسباب يتمُّ مراقبتهم من قِبَل سلطات الاحتلال، ويمكن الإقدام على إلغاء الإقامة الدائمة لعدة أسباب، منها ما هو مذكور في البند 11 من قانون الدُّخُول إلى إسرائيل، والذي ينصُّ على إلغاء الإقامة إذا أقام الشَّخص لأكثر من سبع سنوات خارج المدينة أو إسرائيل، إضافة إلى تهديد سحب الهويَّة المقدسيَّة إذا شكل المواطن الفلسطيني المقدسي عائلة في الخارج (تزوج زوجة ثانية)، حيث إن عمليَّة تقنين وضع العائلة بلمِّ شمل العائِلة مشروط بطلب الرَّفض والقبول من قبل السلطات الاسرائيلية، وقد زاد الأمر تعقيدًا بعد تغيير الإجراءات في عام 2002 بسبب القرار الحكومي التَّنفِيذي رقم 1813، والَّذِي جمَّد طلبات لمِّ شمل العائلات من الضفة الغربيَّة وقطاع غزَّة، حيث حظر القرار المستند إلى قانون الجنسيَّة

والدُّخول إلى إسرائيل أحكام مؤقتة على المقدسي وأزواجهم الضفة الغربيَّة وقطاع غزة العيش في القدس الشرقيَّة وبالضرورة منع أطفالهم من العيش في المدينة[1].

ثالثًا: إسرائيل وقطاع غزَّة:

جاءت التَّصريحات الإسرائيليَّة تجاه قطاع غزَّة منذ البدايات، حيث أعلن بن غوريون - رئيس الوزراء الأول- بضرورة ضمِّ قطاع غزَّة بعد ترحيل سكانه إلى العريش، وظلَّت هذه الرُّؤية تظهر في معظم المواقف الإسرائيليَّة التي تؤكِّد أنَّ قطاع غزة يُمثِّل عبئًا أمنيًّا وديموغرافيًّا على إسرائيل، فهذه الرُّؤى قد حاولت أن تجد صيغة للتخلص من هذه العبء، وكانت اتفاقيَّة أوسلو 1993 بين إسرائيل ومنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة أوَّل الخطوات الإسرائيليَّة للتخلُّص من هذه الكتلة البشريَّة ذات المواصفات الخاصَّة من خلال نقل السَّيطرة الإداريَّة والأمنيَّة على هؤلاء السُّكان إلى السلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وظلَّت الجُهُود الإسرائيليَّة للتعامل مع قطاع غزة بمعزل عن الضفة الغربيَّة، وأصبحت هذه الإستراتيجيَّة أكثر وضوحًا بعد صُعُود اليَمِين إلى سُدَّة الحكم في إسرائيل عام 2009، حيث بدأت الحُكُومات الإسرائيليَّة خطوات لتكريس الانقسام، واعتباره فرصة ذهبيَّة لفرض واقع يتماشى مع الرُّؤية الإسرائيليَّة أو على أقل تقدير إدارة الصِّراع بطريقة مريحة مع إقليميَّة إقليمين منفصلين تحكمهما سياستين مختلفتين بأدوات تتناسب مع كلِّ إقليم على حدة، إنَّ الرُّؤية الأمنيَّة والسياسيَّة الإسرائيليَّة تجاه قطاع غزة تستند إلى مبدأ أساسي، وتقوم على عدَّة مرتكزات، أما المبدأ فهو حاجة إسرائيل وقدرتها على تسوية المشكلة الفلسطينية ومن ضمنها ملف قطع غزة بطريقة تعكس تفوُّق القوَّة الكبير لإسرائيل وضمان أمنها ومصالحها الحيويَّة، أمَّا المرتكزات الرئيسة فهي اعتبار قطاع غزَّة كتلة بشريَّة واقتصاديَّة متهالكة وخطيرة، وتكريس الانفصال الجغرافي والسِّياسي بين الضفة الغربيَّة وقطاع غزة، مع الإبقاء على

(1) المؤتمر الوطني للسكان، مكتب رئيس الوزراء - 2024.

قطاع غزة محاصرًا، وتكريس مرجعيَّات سياسيَّة مختلفة لكلِّ إقليم، وصولًا إلى المرحلة الحاسمة، وهي إخراج قطاع غزَّة من دائرة الصِّراع والتفرُّد بالضفة الغربية مع المحافظة على ألَّا يشكل قطاع غزة تهديدًا لإسرائيل.

عند الحديث عن قطاع غزة من الناحية الديمُوغرافيا فإنَّه يُمثِّل نموذجًا لوضوح التأثيرات القسريَّة على السكان، إضافة إلى كونه حالة فريدة من ضغط الكثافة السكانيَّة على الحيِّز المكاني بمساحته المتواضِعَة وموارده المحدودة وتأثيراته القسريَّة، وانعكاس ذلك ليس فقط على جودة الحياة؛ بل ذلك يُؤثِّر في معدَّلات الخصوبة والوفيات، فمعدلات الخُصُوبة في غزَّة ما زالت مرتفعة 3.9 مولود قبل حرب الإبادة، بينما شكَّل العدوان المتكرِّر- وصولًا إلى حرب 7 أكتوبر 2023 - تغييرًا واضحًا في معدَّلات الوفيات الَّتِي لا تقتصر على الأسباب الطبيعيَّة؛ بل ارتبطت بالقتل الجماعي الَّذِي مارسته إسرائيل، كما شكَّلَت الهجرة من القِطَاع بسبب الاحتلال عاملًا إضافيًّا للتغيُّر الدِّيمُوغرافي القسري.

يعدُّ العدوان المتكرِّر على قطاع غزة العامل الرئيس المؤثِّر في التغيُّر الديمغرافي القسري، فمنذ انسحاب إسرائيل من القطاع عام 2005 تعرَّض قطاع غزة إلى ست مرَّات من العدوان، كان آخرها حرب الإبادة الَّتِي راح ضحيتها أكثر من 70,000 شهيد، عدا أعداد من المفقودين، إضافة إلى ما يزيد عن 120,000 جريح، يعاني معظمهم من عاهات دائمة، إضافة إلى خروج ما لا يقل عن 120,000 شخص هربًا من القتل إلى خارج القطاع، الأمر الَّذِي أدَّى إلى تراجع سكان قطاع غزة من 2.3 مليون نسمة قبل اندلاع الحرب إلى نحو 2.13 مليون نسمة في عام 2025[1].

لقد عانى قطاع غزَّة من السِّياسات الإسرائيليَّة التي سعَت إلى العَزْل والإغلاق والعُدْوان على مدى 15 عامًا الَّذِي كان سببًا لجعل قطاع غزَّة منطقة

(1) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني، تقرير - 2025.

طاردة للسُّكان خاصة عنصر الشباب، إضافة إلى تراجع النمو الاقتصادي، ومحدوديَّة فرص العمل، حيث وصل معدَّل البطالة إلى 47%، وارتفاع مستوى الفقر الَّذي تجاوز 60% في بعض الفترات، ممَّا أحدث تشوُّهات بنيويَّة طويلة الأمد، ناهيك عن الضغط المتزايد على الموارد الشَّحِيحة، خاصَّة موارد المياه والأراضي الصَّالحة للزِّراعة، وفي هذا الصَّدد قد أشار تقرير للبنك الدولي إلى أن غالبيَّة السُّكان في قطاع غزة أصبحوا تحت خط الفقر معتمدين على المساعدات الخارجيَّة بسبب البطالة وانعدام الدخل، وبحسب تقارير لاحقة صادرة عن البنك الدولي أيضًا تشير إلى أن العدوان الإسرائيلي بعد السَّابع من أكتوبر أدَّى إلى تحويل الوضع من فقر هيكلي إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الشَّديد والمجاعة[1].

وحسب تقرير صادر عن حركة "السَّلام الآن" الإسرائيليَّة فإنَّ حكومة بنيامين نتنياهو "استغلت الظُّروف منذ 7 أكتوبر/تشرين الأوَّل الماضي لخلق وقائع جديدة على الأرض في الضفة الغربيَّة، وسرَّعت عمليَّات مصادرة وضم الأراضي، وأنشأت أكثر من 25 بؤرة استيطانيَّة، وأطلق هذا التَّقرير على ما تقوم به حكومة نتنياهو في الضفة الغربيَّة "ثورة الضم"، مضيفًا أنَّه تمَّ إنشاء ما لا يقل عن 25 بؤرة استيطانيَّة جديدة، معظمها بؤر استيطانية زراعيَّة، مشيرة إلى أنَّ الحكومة "متورطة في الاستيلاء على الأراضي والطرد الممنهج للفلسطينيِّين من المنطقة.

وجاء في تقرير هذه الحركة أنَّه جرى تعبيد عشرات الطُّرق لإقامة بؤر استيطانيَّة جديدة والاستيلاء على أراض إضافيَّة، كما تمَّ الإعلان عن 24 ألفًا و193 دونما بأنها ضمن"أراضي دولة"، أي مَا يقرب من نصف إجمالي المساحة المعلن عنها كأراضي دولة منذ اتفاقيَّات أوسلو حتَّى اليوم.

ونبَّهت هذه الحركة إلى وجود "خطط إنشاء 8721 وحدة سكنيَّة في المستوطنات تمَّ الترويج لها من قِبَل مجلس التخطيط الأعلى، كما وافق مجلس

(1) البنك الدولي - 2024/9/26.

الوزراء على إنشاء 5 مستوطنات جديدة جميعها بؤر استيطانيَّة غير قانونيَّة بهدف تحويلها إلى مستوطنات رسميَّة.

وذكرت "السَّلام الآن" أنه "تمَّ تقنين 3 بؤر استيطانيَّة كأحياء للمستوطنات القائمة من خلال المصادقة على المخططات في مجلس التَّخطيط الأعلى، وتمَّ الاعتراف بـ70 بؤرة استيطانيَّة غير قانونيَّة مؤهَّلة للتَّمويل الحكومي والبنية التحتية.

واستشهد هذا التَّقرير بتعليمات وزير الماليَّة بتسلئيل سموتريتش للوزارات الحكوميَّة والسُّلطات الأخرى "بالبدء في تمويل 70 بؤرة استيطانيَّة غير قانونيَّة، وإنشاء مبان عامَّة، وربطها بالمياه والكهرباء والبنيات التحتيَّة الأخرى.

ونبَّه هذا التَّقرير إلى "توثيق منظَّمات حقوقيَّة نحو 1100 حادثة اعتداء للمستوطنين ضد الفلسطينيِّين، وطرد حوالي 1392 فلسطينيًّا من 29 تجمُّعًا من منازلهم بسبب عنف المستوطنين، الذين تعمَّدُوا إتلاف نحو 46 ألفًا و500 شجرة وشتلة، كما قُتل 11 فلسطينيًّا على يد المستوطنين.

وبشأن الدَّعم المادي للاستيطان ذكر تقرير الحركة أنَّ "الحكومة ضاعفت موازنة وزارة المستوطنات والأموال المخصَّصة لدائرة المستوطنات والمستوطنات.

وأشارت "السَّلام الآن" إلى نقل السُّلطات المتعلقة بالمستوطنات من الجيش إلى مسؤول تحت رئاسة سموتريتش الَّذِي عيَّن مستوطنًا في منصب سماه "النَّائب المدني" ليصبح فعليًّا حاكم المستوطنات، الَّتِي لا تتبع للإدارة المدنيَّة بل مباشرة لسموتريتش .

وقالت إنَّه تمَّ إغلاق مئات الطرق المؤدية إلى القرى الفلسطينيَّة من قِبَل الجيش، وأحيانًا من قِبَل المستوطنين، في المقابل تمَّ منع الفلسطينيين من الوصول إلى عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعيَّة.

وأضافت أنَّ الجيش الإسرائيلي والمستوطنين يمنعون الفلسطينيِّين من زراعة مساحات واسعة بالقُرْب من المستوطنات، ويتمُّ ذلك من خلال حواجز ماديَّة على الطرق الترابيَّة والطرق التي أقامها جيش الدِّفاع الإسرائيلي أو المستوطنون.

وقال التَّقرير: إنَّ إسرائيل هدَمَت 1205 مبان فلسطينيَّة، ممَّا أدَّى إلى فقدان أكثر من 2500 فلسطيني لمنازلهم، وأوضح أنه تمَّ هدم 874 مبنًى بحجة عدم الحصول على تراخيص بناء من إسرائيل.

وذكر أنَّه تمَّ هدم 293 مبنى خلال عمليَّات الجيش الإسرائيلي، وتمَّ هدم 38 مبنى كإجراء عقابي، كما تمَّ هدم 1027 مبنى في الضفة الغربيَّة، وهدم 178 مبنى في القدس الشرقيَّة[1].

ما جاء على لسان حركة السَّلام الآن أكَّده المكتب الوطني للدِّفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، حيث أشار هذا المكتب إلى أن حكومة نتنياهو تسارع خطواتها الهادفة الى شرعنة البؤر الاستيطانيَّة والمزارع الرعويَّة، وتحويلها الى مستوطنات رسميَّة، وأكد التقرير أنَّ حكومة نتنياهو صادقت خلال السنوات الثلاث الأخيرة على تشريع 69 مستوطنة، وهو تسارع غير مسبوق في وتيرة التوسُّع الاستيطاني، وأضاف هذا التقرير أنَّ عمليَّة تحويل البؤر الاستيطانيَّة والمزارع الرعويَّة إلى مستوطنات رسميَّة ترافقت مع مخططات لتوسيع مستوطنات قائمة من خلال بناء مئات الوحدات السكنيَّة الجديدة في إطار مشروع استيطاني شامل يستهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينيَّة، وتقطيع أوصال الضفة الغربيَّة، ويضاف إلى كل ذلك ما حدث في قطاع غزة من تدمير للمباني والمنشآت والبنية التحتيَّة بصورة يصعب استيعابها وإعادة إعمارها[2].

(1) حركة السلام الآن، تقرير- 2025.

(2) المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان - 2025

رابعًا: تزايد الضَّغط الاستعماري على البنى التحتيَّة والاقتصاد الفلسطيني:

إنَّ تصاعد الضَّغط الاستعماري الإسرائيلي، وما يرتبط به من سياسات استعماريَّة استيطانيَّة يؤدِّي - بكل تأكيد - إلى العَدِيد من الآثار المدمِّرة لمقوِّمات حياة الفلسطينيِّين في الأراضي المحتلة بما فيها القُدْس الشرقيَّة، على نحو يشمل التأثيرات الناجمة من البنية التحتيَّة والفوقيَّة للمشروع الاستيطاني، إذ لا يتوقَّف ضرر ضَغْط المشروع الاستعماري، أو التكلفة التي يتكبَّدَها الشَّعب الفلسطيني من جرائه على سلب الأراضي والمياه والمعادن وكافَّة الموارد في حُدُود مساحات المستوطنات؛ بل يتعدَّى الضَّرر والتكلفة حدود مجالات المستوطنات إلى التَّأثير في كلِّ مختلف جوانب الحياة اليوميَّة للشَّعب الفلسطيني تحت الاحتلال بسبب الطَّرائق الالتفافيَّة وسياسات الإغلاق والحصار والهيمنة الاقتصاديَّة، الأمر الَّذِي من شأنه - بالضَّرُورة- أن يمسَّ بالتَّركيب والتَّوزيع السُّكاني لتلك المناطق، في المدى البعيد والمدى المتوسِّط على أقل تقدير.

1. الضَّغط الاستعماري على البنية التحتيَّة:

اعتمد المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي منذ بدايته على البنية التحتيَّة كآليَّة رئيسة للتوسُّع والسَّيطرة، فلم تكن الأخيرة مجرَّد خلفيَّة للاحتلال العسكري؛ بل كانت بحدِّ ذاتها أداة للحكم، تُنظِّم حياة الفلسطينيِّين مع ضمان الهيمنة الإقليميَّة الإسرائيليَّة، إذ لا تعمل الطرق وأنظمة المياه وشبكات الكهرباء والاتِّصالات كأنظمة تقنية محايدة؛ بل إنَّها تمثل جوهر المنطق المكاني والاقتصادي للاستعمار الاستيطاني، بما يُسهِّل الاستيلاء على الأراضي، والتبعيَّة الاقتصادية، والسَّيطرة العنصرية.

ومع احتلال الضفة الغربيَّة وقطاع غزة سعى المخطِّطون الإسرائيليُّون إلى ترسيخ السَّيطرة الإقليميَّة مع تقليل المسؤولية عن السُّكان الفلسطينيين، إذ مهَّدَت خطة ألون (1967-1970) الطريق، فتصوَّرَت جغرافيا مجزَّأة تُمكّن من

توسُّع المستوطنين، بينما تحصر الفلسطينيّين في جيوب معزولة[1]، وقد تمَّ ترسيخ هذا المنطق في وقت لاحق، من خلال اتفاقيَّات أوسلو (1993) وبروتوكول باريس الاقتصادي (1994)، الذي شكل نظامًا رسميًّا للسَّيطرة على البنية التحتيَّة والتبعيَّة الاقتصادية[2]، وبالرَّغم من أنَّ أوسلو صُمِّمت كمبادرة سلام فإنَّها أرست إطارًا من الحكم الذَّاتي الفلسطيني المحدود، يكون مُدمجًا في هيكل أوسع للاحتلال العسكري، فعلى سبيل المثال قسَّم نظام تجزئة المناطق في أوسلو الضفَّة الغربيَّة إلى مناطق (أ، ب، ج)، ممَّا أدَّى إلى نُشُوء مساحات مُنظّمة، حيث ظلت حركة الفلسطينيّين وتجارتهم وتطوُّرهم خاضعة للرقابة الإسرائيليَّة، وفي غزَّة خلَقَت إسرائيل نموذجًا للإدارة عن بعد، فقد أعادت القوَّات الإسرائيليَّة انتشارها من المراكز الحضرية مع الحفاظ على السَّيطرة على الحدود والمجال الجوي وسجلَّات السكان، ممَّا أدَّى إلى تحويل غزَّة إلى جيب خاضع لسيطرة خارجية معزول بشكل متزايد عن الضفة الغربيَّة[3].

لقد اختلف استهداف البنية التحتيَّة في الضفة الغربية وقطاع غزَّة، ففي الضفة الغربيَّة يُعدُّ الضَّرر الذي يلحق بالبنية التحتيَّة الأساسيَّة والقيود المفروضة على تطويرها أشكالًا من العُنف البَطِيء الذي يتراكم بمرور الوقت، والذي تقوم به كلٌّ من سلطات الدَّولة والمستوطنين، أمَّا في قطاع غزة فقد أدَّى الصِّراع العنيف المتكرِّر الذي مارسته إسرائيل إلى دمار واسع النِّطاق في جميع أنواع البنية التحتيَّة، خاصَّة بعد السَّابع من أكتوبر، بينما أعاق الحِصَار الدولي إعادة الإعمار الفعَّالة، وفي كلتا الحالتين تعدُّ الزِّراعة في القطاع الأكثر استهدافًا،

(1) Leila Farsakh, " Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada", Journal of Palestine Studies, Volume 45, Issue 2, 2016, pp 55- 71.

(2) Rafeef Ziadah and others, " Disruptive Geographies and the War on Gaza: Infrastructure and Global Solidarity", Published online: 04 Jun 2025. https://doi.org/10.1080/14650045.2025.2510319

(3) ساري باشي وتمار فلدمان، "مؤشر السيطرة: مسؤولية إسرائيل المتواصلة على قطاع غزة"، ترجمة: مرزوق حلبي، جمعية جيشاه – مسلك، عام 2011، ص54.

ممَّا يؤدِّي إلى تقويض سبل العيش والاتِّصال بالأرض، في حين أدَّى الضَّرر الذي لحق بأنظمة المياه والطاقة إلى الحد من النَّشاط الاقتصادي، وجعل حياة المدنيِّين أكثر تعقيدًا وخطورة على نحو متزايد[1].

فقد قامت منظومة الاحتلال الإسرائيلي باعتراض ورفض أيِّ اقتراح أو محاولة لإنشاء كل مشروع من شأنه أن يعتبر أساسًا لبنية تحتيَّة تخدم التجمُّعات السكانيَّة الفلسطينيَّة، وذلك ضمن سياسة مبرمجة تهدف إلى تضييق الخناق على الفلسطينيِّين ودفعهم لهجر أو بيع أراضيهم وممتلكاتهم لصالح تحقيق الغايات الإسرائيليَّة بالسَّيطرة المطلقة على الأراضي الفلسطينيَّة التي شملت بناء المستوطنات الإسرائيليَّة غير الشرعيَّة[2]، بالمقابل أقامت هياكل تخطيطيَّة - تعمل في الظل- تابعة للمؤسَّسات الإسرائيلية بهدف زيادة الضَّبط والرقابة الإسرائيليَّة على البنى التحتيَّة والتطوُّر العمراني، حيث أعدت مخطَّطات هيكليَّة محليَّة لبعض المدن الفلسطينيَّة، ولاحقًا لمعظم القرى، بهدف تنظيم الحيِّز المكاني لأجل تحقيق المصالح والأهداف الإسرائيليَّة، إذ قيَّدَ ما يسمَّى بالإدارة المدنيَّة التابعة للاحتلال الإسرائيلي نشاط البلديَّات في المناطق الفلسطينيَّة في أضيق نطاق، وصادر معظم صلاحيَّاتها، بينما قام ببناء بنية تحتيَّة كاملة لخدمة المستوطنات الإسرائيليَّة، وبالتالي ركَّزَت السُّلطات الاستعماريَّة على إعاقة قيام مشاريع بنية تحتيَّة ذات جودة أو مؤسَّسات فلسطينية وطنية يمكنها المشاركة في المخططات الهيكليَّة، ووضع بعض الإستراتيجيَّات للإسكان، ولتحقيق ذلك تمَّ العمل في بعض الاتجاهات، وسوف يتمُّ التطرُّق لطائفة منها، على سبيل المثال كما يلي:

(1) Erika Weinthal, Jeannie Sowers, " Targeting infrastructure and livelihoods in the West Bank and Gaza", Journal of International Affairs, Volume 95, Issue 2, March 2019, pp 319–340

(2) معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، " البنية التحتية والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، قسم الانتهاكات الإسرائيلية، 2010/10/9، https://n9.cl/chnvn تاريخ الدخول: 2025/12/7.

- إزالة المخيَّمات واستبدالها بمشروعات سكنيَّة، لتوطين اللَّاجئين وإنهاء قضيَّتهم، ومنع البناء في المناطق المحاذية لخط الهدنة والمناطق المحيطة بالمستوطنات، إضافة إلى مصادرة الأراضي وتخصيصها للاستيطان اليهودي، ممَّا أدَّى إلى الحد من التوسُّع العمراني الفلسطيني، إلى جانب تشييد الطُّرق الالتفافيَّة لتلبية الاحتياجات الأمنيَّة للمستوطنين وقوَّات الاحتلال، ممَّا أفضى إلى شلِّ الحركة الاقتصاديَّة والخدماتيَّة[1].
- السَّيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربيَّة، حيث تسيطر إسرائيل على 85% من موارد المياه الفلسطينيَّة في الضفة الغربيَّة، بما يلبي 25.3% من احتياجات إسرائيل المائية[2]، وتستحوذ سلطات الاحتلال على كميَّات مياه تزيد كثيرًا على ما هو متَّفق عليه في المادة 40 من المرفق الأوَّل لاتِّفاق أوسلو الثاني 1995[3]،
- يُعِيق الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ خطط التنمية الفلسطينيَّة في قطاع الكهرباء، كبناء شبكات النقل أو إنشاء استمراريَّة ربط الشَّبكة بين مدن ومحافظات الضفة الغربيَّة، وبينها وبين قطاع غزة، في المقابل تقوم الإدارة المدنيَّة الإسرائيليَّة بتسريع خطط مماثلة للمستوطنات الإسرائيليَّة[4].

(1) حمدي أبو ليلى، "أثر الاحتلال الإسرائيلي على النمو العمراني والبنية التحتية للطرق في قطاع غزة"، مجلة البحث العلمي في الآداب، قسم الجغرافيا، كلية البنات، جامعة عين شمس، المجلد (16)، العدد (5)، سبتمبر 2015، ص 459 – 550.

(2) Jan Selby, "Dressing up domination as 'cooperation': the case of Israeli-Palestinian water relations", British International Studies, 2003, Issue 29, pp 121 – 138.

(3) رجا الخالدي وآخرون، "انعكاسات المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض المحتلة على القطاعات البيئية والإنتاجية الاقتصادية الفلسطينية"، في: "الاستيطان الإسرائيلي: تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2025)، ص46.

(4) علي حمودة، "قطاع الكهرباء في فلسطين: البداية من تقليص الاعتماد على إسرائيل"، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023/12/6، ص3.

- يستهدف الاحتلال قطاع الرعاية الصحيَّة، الَّذِي يشكِّل جزءًا أساسيًّا من البنى التحتيَّة الدَّاعمة للحياة في كل مجتمع، حيث تصاعدت الاعتداءات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على القطاع الصحِّي خلال الأعوام الماضية، ومنذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 شَهِدت هذه الاعتداءات ارتفاعًا هائلًا، فخلال الإبادة في قطاع غزة قتل الجيش الإسرائيلي أكثر من 595 عاملًا في القطاع الصحِّي، واختطف واعتقل بصورة غير شرعيَّة أكثر من 300 عامل في الرعاية الصحيَّة، وتمَّ تعذيب بعضهم وقتله، كما اعتدى على المستشفيات بطرق شتَّى، مثل قصف محيط هذه المستشفيات، واجتياحها، وتحويل ساحاتها الخلفيَّة إلى مقابر جماعية[1].
- تقوم إسرائيل منذ تأسيسها - من خلال سياسات حكوميَّة ممنهجة - بمحاربة قطاع التَّعلِيم الفلسطيني، بهدف تقييده وتدميره، وتتخذ لذلك إجراءات ووسائل متنوعة لتحقيق أهداف إستراتيجيَّة وسياسيَّة طويلة الأمد، منها: سياسة السَّيطرة على المناهج الفلسطينيَّة، وتدمير وإغلاق مؤسَّسات التَّعليم الفلسطينيَّة، وفرض مزيد من القيود على بناء المدارس وتوسعتها، وعلى مؤسَّسات التعليم العالي أيضًا، إضافة إلى خلق بيئة تعليميَّة فلسطينيَّة غير مستقرَّة وغير آمنة، عبر استهداف الاحتلال المباشر للطلاب والأكاديميِّين الفلسطينيِّين، بالاعتقال والتعذيب والقتل والإقامة الجبريَّة[2].

(1) أسامة طنوس، "الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الصحي: المعيار الجديد أيضًا في الضفة الغربية"، ورقة سياسات، العدد (120)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024/11/14، ص2.

(2) أمل أبو حنيش، "الممارسات الإسرائيلية الممنهجة ضد النظام التعليمي الفلسطيني: قراءة تحليلية ضمن سياقات الهيمنة الجيوسياسية والبنائية"، مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين للآداب والدراسات التربوية والنفسية، المجلد (7)، العدد (15)، ص 179- 191.

- السَّيطرة المبكرة على البنية التحتيَّة لقطاع الاتِّصالات في فلسطين، حيث بدأ النِّظام العسكري الإسرائيلي 1948 – 1958، في استخدام تلك البنية كمبرر لتشريد السُّكان ونزع ملكياتهم، ومثل البيئات الاستعمارية الأخرى قد اعتبرت إسرائيل البنية التحتيَّة للهاتف موردًا وطنيًّا يجب حمايته من عنف السكان الأصليِّين، كما استغلَّت إسرائيل أيضًا التَّوصيل المادي لخطوط الهاتف بالمنازل العربيَّة آنذاك لتوسيع سيطرتها على المنطقة، وتعزيز هدفها الإستراتيجي المتمثل في تهجير الفلسطينيِّين[1].

بالإجمال لا بد من التَّنويه على أنَّ التَّركيز على القيمة الاجتماعيَّة والسياسيَّة لشبكات البنى التحتيَّة (كهرباء وماء وصرف صِحِّي ومواصلات واتِّصالات، إلخ....)- وعدم التَّركِيز فقط على القيم الاقتصاديَّة والفنيَّة لهذه العناصر - أمر بالغ الأهميَّة، فيجبُ تسليط الضَّوء على قضيَّة بقاء الإنسان الفلسطيني صامدًا في أرضه في سياق دراسة وتحليل التَّحديات الديموغرافيَّة الفلسطينيَّة، إذ عَمِلَت الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة من ناحية على تقويض القيمة الاجتماعيَّة/ السياسية لأيِّ جهد تطويري في الأراضي المحتلة، وذلك من أجل تحقيق هدف الحد من قدرة الفلسطينيِّين على السِّيادة على أرضهم، ومن ناحية أخرى عملت على فرض الضَّرائب الباهظة على الفلسطينيِّين للضَّغط الهادف إلى تعطيل بناء مشاريع البُنَى التحتيَّة الرئيسة، الأمر الذي أدَّى - بصورة فعليَّة - إلى هشاشة هيكل البنية التحتيَّة الفلسطينيَّة على أرض الواقع، باستثناء بعض المشاريع والمنشآت الَّتِي تخدم بالأساس حركة وتواجد المستوطنين الإسرائيليِّين في الضفَّة الغربيَّة حاليًا، وفي قطاع غزة سابقًا.

(1) Yara Sa'di-Ibraheem and Shira Wilkof, "Cabling and un-cabling Palestine/Israel: Toward a theory of cumulative infrastructural injustice", Journal of Political Geography, Volume 116, January 2025. P17. https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2024.103242

2. الضَّغط الاستعماري على الاقتصاد الفلسطيني:

طرأت على فلسطين وشعبها - عقب النَّكبة 1948، وانتهاء الحرب العربيَّة الإسرائيليَّة الأولى باستيلاء الصَّهاينة اليهود وإقامة دولتهم على نحو 78% من مساحة الأرض - تحوُّلات عنيفة وبعيدة المدى تتعلَّق بجوانب السُّكان والأرض والمجتمع والقوة السياسيَّة والاقتصاد والمؤسَّسات وغيرها، إذ عانى هيكل فلسطين العربية السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي بكامله من آثار نكبة ما زالت قائمة حتَّى اليوم، فلقد أدَّى هذا الواقع إلى تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني، وتشتيته في مواقع جغرافيَّة متباعدة غير متصلة، فقد نشأت تجمُّعات اللجوء الفلسطينيَّة في دول عربيَّة، أهمها الأردن وسوريا ولبنان والعراق، كما لجأ بعض الفلسطينيِّين إلى الضفة الغربيَّة، وبعضهم الآخر إلى قطاع غزة، بينما عُزل جزء آخر من الشَّعب الفلسطيني داخل الدولة الإسرائيليَّة الجديدة، بفعل عدم تهجيرهم ممَّا بات يعرف بحدود عام 1948[1].

لقد كان الاقتصاد الفلسطيني يُشكِّل بنية مترابطة ومتكاملة قبل النَّكبة، بما في ذلك منطقتا قطاع غزَّة والضفة الغربيَّة؛ لكن بعد انتهاء الحرب عام 1948 - وترتيبًا على نتائجها التي جزَّأت الحالة الفلسطينيَّة - عُزلت الضفة عن مراكزها التجاريَّة والصناعيَّة الرئيسة، التي كانت تُمثِّل سوقًا رئيسًا لمنتجاتها الزِّراعية، كما خسرت منافذها إلى البَحْر الأبيض المتوسِّط، هذا وقد زاد تدفُّق أعداد كبيرة من اللَّاجئين إلى الضفة الغربيَّة من المصاعب الاقتصاديَّة، وأوجد معضلات مركبة بفعل ارتفاع كبير في مستوى البطالة، وفي هذا الحال حُرم اقتصاد الضفَّة من التطوُّر والنمو، فظلَّ معتمدًا على قِطَاعي الزِّراعة والخَدَمات، الأمر الذي فاقم مشكلة البطالة أكثر، وأدَّى بدوره إلى ارتفاع كبير في معدَّلات الهجرة إلى الخارج[2].

(1) عدلي اليازوري، "تأثير السياسات الإسرائيلية على عملية التنمية في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، عام 2009، ص43.

(2) عدلي اليازوري، مرجع سابق، ص44.

لقد كانت تجزئة الشَّعب الفلسطيني هي الإستراتيجيَّة الشاملة التي تنتهجها إسرائيل للحفاظ على الهيمنة المطلقة في كامل المنطقة الجغرافيَّة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسِّط، إذ سعت السِّياسات الإسرائيليَّة إلى منع تقسيم أرض فلسطين الانتدابيَّة إلى كيانين اقتصاديَّين وسياسيين ذوي سيادة (حل الدولتين)، مع إبطال إمكانيَّة إنشاء كيان سياسي واقتصادي واحد (حل الدولة الواحدة)[1]، ومنذ عام 1967 تطوَّرَت تلك السِّياسات والممارسات الإسرائيلية إلى مصفوفة من الإجراءات الهادفة تسعى إلى السَّيطرة والهيمنة بحيث تفرض "حقائق" ديموغرافيَّة وماديَّة صارمة على الأرض، كمقدِّمة لضم أجزاء - على الأقل - من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل، لذلك تتمثَّل العناصر الرئيسة لتلك المصفوفة في السَّيطرة على الأرض والموارد الطبيعيَّة، والهيمنة على الشَّعب من خلال السَّيطرة على التركيبة السُّكانية، وقمع أيِّ شكل من أشكال المقاومة للاحتلال الإسرائيلي وسياساته[2]، وقد تحوَّلَت السِّياسات الإسرائيليَّة تجاه الاقتصاد الفلسطيني من السَّعي إلى دمج الموارد الاقتصاديَّة الفلسطينيَّة في الاقتصاد الإسرائيلي، إلى تهميش وعزل اقتصاد وأسواق الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، ممَّا أدَّى إلى خلق اقتصاد فلسطيني مُجزَّأ أصبح معتمدًا بشكل غير متماثل على إسرائيل، كما سعَت إسرائيل عبر هذه المُمَارسات إلى السَّيطرة الديمُوغرافيَّة والإقليميَّة طويلة الأمد على الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، ممَّا كان له تداعيات تراكميَّة طويلة الأمد على جميع جوانب الحياة والاقتصاد والتنمية الفلسطينيَّة، وبالتَّالي تجسيد الإستراتيجيَّة الإسرائيليَّة الشَّاملة بشكل فعلي على الأرض، مع منع واستباق أي تحدٍّ ديموغرافي لـ "الطابع اليهودي" لدولة إسرائيل[3].

(1) Nur Masalha, "The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory", (London/New York: zed books, 2012), p8.

(2) the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), " Palestine Under Occupation III Mapping Israel's Policies and Practices and their Economic Repercussions in the Occupied Palestinian Territory", 2022. p11.

(3) Ibid. p13.

وقد تعامل المشروع الاستعماري الإسرائيلي - عبر تاريخه - مع حقل الاقتصاد في فلسطين باعتباره ميدان الإلغاء والإحلال السكاني، إذ ينطوي هذا الحقل على عدَّة أنواع للمنطق في العمَل[1] تشمل:

- الإزالة والاستبدال، وهُمَا من سمات الاستعمار الاستيطاني، فمنذ نهاية القرن التَّاسع عشر بدأت الحركة الصهيونيَّة في مصادرة الأراضي في فلسطين لتأسيس مجتمع جديد من المستوطنين، وهي العمليَّة التي تسارعت مع الاحتلال البريطاني للبلد في سنة 1917، وما تلا ذلك من إنشاء انتداب عصبة الأمم، وقد كان غزو الاقتصاد وسيلة حاسمة لتعزيز الدِّيمُوغرافيا اليهوديَّة، وضمان السَّيطرة على الأراضي، كما أثبت أنَّه وسيلة قويَّة لزعزعة استقرار المجتمع العربي الفلسطيني.
- العمل اليهودي، وهو شعار يعني تشجيع التعاونيَّات الزراعيَّة التي تديرها الحركة الصهيونيَّة، ووراءها تشجيع جميع أصحاب العمل اليهود أو البريطانيِّين على إعطاء توظيف العُمَّال اليهود الأولويَّة، إذ كان هؤلاء العمال يجدون صعوبة في الحصول على عمل، كما كانت الصعوبة أيضًا من جانب أصحاب العمل اليَهُود، الذين فضلوا استخدام العمالة العربيَّة الأرخص والأكثر خبرة في العمل في الأرض، فأصبحت البطالة تحديًا كبيرًا، وانتهى الأمر لعدَّة مستوطنين بالعودة إلى أوروبا، وهكذا - وخلافًا للاعتقاد السَّائد - فإنَّ إنشاء مستوطنات الكيبوتس في النِّصف الأول من القرن العشرين لا علاقة له باستيراد المُثُل الاشتراكيَّة، وإنَّما يرجع إلى ضرورات الاستعمار القائم في ذلك الوقت.
- استمرار شعارات "الأرض اليهوديَّة" و"العمل اليهودي" سائدة بعد النكبة، وكذلك بعد احتلال الضفة الغربيَّة وقطاع غزة، في اقتصاد إسرائيلي محشود نحو الاستعمار، ومحكوم بالأولويَّة الممنوحة للسُّكان اليهود؛ إلاّ

(1) طاهر اللبدي، "الاقتصاد الفلسطيني في قبضة الاستعمار والحرب الشاملة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ملف خاص: غزة إبادة جماعية، 2023/12/26.

إن الفارق هو أن القضاء على السكان الأصليين الفلسطينيِّين أصبح - بعد النكبة - مدعومًا من جانب جهاز الدَّولة، ويتم تنظيمه عبر السِّياسات والقوانين، ومع ذلك فإنَّ نهب الأراضي وفصل بعض سكانها عن بعضهم الآخر لم ولن يمنع سياسة الاندماج الاقتصادي المصمَّمة على الاستفادة من الوجود الفلسطيني الَّذِي لا مفرَّ منه، وفي الوقت نفسه العمل على السَّيطرة عليه.

هذا وبالرَّغم من أن التَّواضع الاقتصادي كان سمة مميزة لاقتصاد الأراضي الفلسطينية، خارج حدود إسرائيل عام 1948 - حيث حكم الأردن منطقة الضفة الغربية، وفي عام ١٩٥٠ ضُمَّت ومُنح سكانها البالغ عددهم ٤٠٠ ألف نسمة الجنسيَّة الأردنية، ومع ذلك لم يتمَّ الاهتمام بتنمية المنطقة، وتركَّزت معظم تنمية الأردن في الضفة الشرقيَّة، أمَّا قطاع غزة فقد حكمته مصر عام ١٩٤٨، ولم تهتم بتنميته أيضًا[1] - فإنَّ تراجع التَّنمية بشكل فعليٍّ لم يبدأ في الأراضي الفلسطينية إلَّا في ظلِّ الاحتلال الإسرائيلي، ويُعزَى هذا بالطَّبع إلى سياسات الدَّولة الإسرائيليَّة التي اختلفت اختلافًا كبيرًا عن سياسات الأنظمة السَّابقة (مصر في غزة، والأردن في الضفة)، فعلى سبيل المثال لم تسعَ الحكومة المصرية إبَّان حكمها للقطاع إلى حرمان غزة من مواردها الاقتصاديَّة، أو إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي لخدمة المصالح المصريَّة؛ لكن - وعلى النَّقيض من ذلك - سَعَت إسرائيل إلى ذلك، وبصفتها اقتصادًا صناعيًّا متقدمًا تقنيًّا امتلكت القدرة على القيام بذلك[2]، فقد اختلفت الضَّرُورات الوطنية والسياسية لإسرائيل فيما تبقى من فلسطين الانتدابيَّة اختلافًا كبيرًا عن ضرورات أسلافها، إذ امتدت الطُّموحات الوطنيَّة للدولة الإسرائيليَّة إلى الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، على الرغم من الغموض السياسي

(1) Paul Rivlin, "Palestine The Making and Unmaking of a State", in: "Arab Economies in the Twenty-First Century", Cambridge University Press, 2009. pp. 192 – 217.

(2) Sara Roy, " The Gaza Strip: The Political Economy of De-development", Institute for Palestine Studies, Washington, DC, 1995, p117.

الذي يحيط بشكل تلك الطموحات الدَّقِيق، وقد أنتجت ضرورات توسيع السِّيادة الإسرائيليَّة سياسة اقتصادية تُعطي الأولوية للتكامل على الفَصْل، وللتَّهجير على الاستغلال، هذه السمات غير العادية للسياسة الإسرائيلية عكست الضَّرُورات الأيديولوجيَّة للصهيونية لم تُنتج بكل تأكيد التخلف فحسب؛ بل أدَّت أيضًا إلى تراجع التَّنمية[1].

في الواقع يُعرِّف الفلسطينيُّون العلاقة الاقتصاديَّة مع النِّظام الاستعماري بأنَّها علاقة تبادل لا إنتاج، حيث تُشكّل علاقات الأسواق والتِّجارة - وليس الطبقة - التَّفاعل عبر الخط الأخضر، ومع ذلك فإنَّ علاقات التَّبادل بين إسرائيل والضفة الغربيَّة ليست علاقات نموذجيَّة بين المركز والأطراف، والتي تسمح عادةً بنوع من التَّنمية الرأسماليَّة في اقتصاد الأطراف (على الرَّغم من أن هذه التنمية تعتمد على المركز وتتجه نحوه)؛ بل إنَّ علاقات التبادل بين إسرائيل والضفة الغربيَّة غير نموذجيَّة، من حيث إنَّها تتميَّز بمحاولة متعمَّدة من جانب القوة المهيمنة لدمج البنية الاقتصاديَّة الإنتاجيَّة للأطراف أولًا، ثمَّ إفقارها من خلال مجموعة متنوِّعة من التدابير، بما في ذلك مصادرة الأراضي وطرد السكان الأصليِّين[2].

في المحصِّلة من الواضح أن الضَّغط الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني كان - ولا زال- يعطِّل بناء بنًى تحتيَّة مستقلة (صناعيَّة، وزراعية، وخدميَّة) الأمر الذي يزيد من هشاشة المجتمع الفلسطيني أمام الأزمات (حُرُوب، وحصار، وتشريد)، ممَّا يؤدِّي إلى نُزُوح داخلي أو هجرة، وهذا بكل تأكيد ينطوي على أبعاد ديموغرافيَّة خطيرة (تغيُّر توزيع السُّكان، وتقلُّص عدد السُّكان في مناطق معيَّنة، وارتفاع البطالة والهِجْرة...). ممَّا يبرز الحاجة إلى تقديم معالجات وطنيَّة هيكليَّة واسعة، لاحتواء أو تقليل الضَّرر في ظل هذه المرحلة المعقَّدَة والحساسة من مراحل الصِّراع الإسرائيلي/ الفلسطيني.

(1) Ibid. p117.

(2) Sara Roy, Op. Cit, p120.

الفَصْل السَّادس

المَآلات المحتملة للصِّراع الديمُغرافي والإستراتيجيَّة الفلسطينيَّة

يُشكِّل البعد الديمُوغرافي دون أدنى شك أحد الأبعاد الرئيسة في الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصَّة في ظلِّ التحوُّلات الَّتِي طرأت بعد السَّابع من أكتوبر 2023، ومع تزايد التَّحديات على الأرض أصبح من الضَّرُوري أن تتبنَّى الإستراتيجيَّة الفلسطينيَّة رؤية واضحة تأخذ في الاعتبار التغيُّرات الديمُوغرافيَّة، وتأثيرها على مستقبل القضيَّة الفلسطينيَّة بشكل عام.

ويستعرض هذا الفَصْل المآلات المحتملة للصِّراع في ظلِّ المعطيات الديمُوغرافيَّة الجديدة، وكيف يمكن للفلسطينيِّين استخدام هذه المعطيات لصالحهم في صراع طويل الأمد، كما سنتناول كيف يمكن لهذا البُعد أن يعيد تشكيل الإستراتيجيَّة الفلسطينيَّة في المرحلة المقبلة، وفي نهاية المطاف سيُسلط الفَصْل السَّادس والأخير لهذه الدِّراسة الضَّوء على الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيِّين لتكييف إستراتيجيَّاتهم بما يتماشى مع الواقع الديمُوغرافي المتغيِّر، وكيفيَّة الاستفادة من هذه التغيُّرات في تعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات المستقبلية.

المبحث الأوّل:
أثر الوقائع الديمُغرافيّة الجديدة على مشروع حل الدَّولتين

يُعدُّ مشروع حلِّ الدَّولتين أحد أبرز الحلول المطروحة للصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ إلَّا أن الوقائع الديمُوغرافيَّة الجديدة في فلسطين تُلقي بظلال من الرِّيبة والشك على فاعليَّة هذا الحل، في ظلِّ التغيُّرات السكانية التي طرأت خلال السَّنوات الأخيرة، سواء في الضفة الغربيَّة أو قطاع غزَّة، إذ أصبح من الواضح أنَّ التركيبة الديمُوغرافيَّة الفلسطينية والإسرائيلية تتَّجه نحو تحوُّلات قد تؤثِّر - بشكل كبير- في آفاق هذا الحل.

إنَّ التحوُّلات السكانية الفلسطينيَّة بعد السَّابع من أكتوبر - مثل النمو السُّكاني المتزايد في مناطق معينة، وتقلُّص معدَّل السُّكان العام في مناطق أخرى، بفعل ارتفاع أعداد الشُّهداء والمفقودين خلال حرب الإبادة الإسرائيليَّة، الذي تجاوز حد الـ 70000 شهيد حتَّى اللحظة[1]، إلى جانب تفاقم أزمة النُّزوح الدَّاخلي، وارتفاع أعداد اللَّاجئين الفلسطينيّين في الدول المجاورة، بالإضافة إلى بناء مستوطنات إسرائيليَّة جديدة وتوسِعة مستوطنات أخرى في الضفة الغربيَّة والقدس - تجعل من الصعب تصوُّر قيام دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة ضمن حدود عام 1967، لذا فإنَّ هذه التطوُّرات تُشكِّل تحديًا رئيسًا في إطار رسم حُدُود الدولة الفلسطينيَّة وتحديد التوزيع السكاني، ممَّا يُعقِّد أي محاولة لحل النِّزاع على أساس قيام دولتين مستقلتين.

يُحلِّل هذا المبحث كيف يمكن أن تؤثر هذه الوقائع الديمُوغرافيَّة في فرضيَّة حل الدولتين، من خلال تسليط الضَّوء على تزايد المُعيقات أمام إقامة دولة فلسطينيَّة مستقلة وذات سيادة، بفعل التوسُّع الاستيطاني، وازدياد عدد المستوطنات، والتغيُّرات الديمُوغرافية الناتجة عن النِّزاع المستمر، والتَّهجِير القَسْري خصوصًا بعد السَّابع من أكتوبر.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/12/27، https://www.pcbs.gov.ps/.

أوَّلًا: تأثير التوسُّع الاستيطاني وازدياد عدد المستوطنات على المعطيات الديمُوغرافيَّة الفلسطينيَّة:

لطالما اعتبر استمرار سياسات الاستيطان أحد أبرز العوائق أمام حقِّ الشَّعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعائقًا أمام قيام دولة فلسطينيَّة في المستقبل، إذ تقوم عمليَّة بناء المستوطنات الإسرائيليَّة على الاستغلال الجغرافي والاقتصادي للأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، وعلى تهويد المكان والسُّكان، وهذه حقيقة راسخة، وإنَّ من مظاهر هذا الاستغلال مصادرة مساحات شاسِعَة من الأراضي، وتدمير الممتلكات الفلسطينيَّة لاستخدامها في البناء والتوسُّع والزِّرَاعة، ونهب موارد المياه، والاستيلاء على المواقع السياحيَّة والأثريَّة[1].

ويُعدُّ التوسُّع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربيَّة من أهم الوقائع الديمُوغرافيَّة القديمة الجديدة التي أثرت - بشكل كبير- في مشروع حلِّ الدَّولتين، إذ إنَّ لهذا التوسع تأثيرات مباشرة على الحدود الجغرافيَّة للدَّولة الفلسطينية المستقبلية، وبالتَّالي على إمكانيَّة تنفيذ حلِّ الدَّولتين وفق خطوط عام 1967 بشكل فعَّال[2]، حيث إنَّ التَّوسيع المستمر للمستوطنات في الضفة الغربيَّة يُعتبر أحد أبرز العوامل التي تُؤثِّر - بشكل مباشر- في المعطيات الديمُوغرافيَّة للمشروع الوطني الفلسطيني، لأنَّ هذا التوسُّع يعنِي عمليًّا تقليص المساحات الجغرافيَّة المتاحة للفلسطينيِّين، ممَّا يجعل من الصَّعب إقامة دولة فلسطينيَّة ذات سيادة على أراضٍ متواصلة جغرافيًّا، لذلك من المنطقي أن يؤدِّي استمرار عمليَّات التوسعة تلك - من النَّاحية الديمُوغرافية - إلى زيادة الفَصْل الجغرافي بين الفلسطينيِّين، وتقليص الأراضي التي يمكن أن تكون جزءًا من دولة فلسطينيَّة،

(1) محمود عيد، "تأثير الاستيطان الإسرائيلي على أبعاد قيام الدولة الفلسطينية: ديموغرافيًّا وجغرافيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا دراسة تحليليَّة"، المجلة العلميَّة لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد (9)، العدد (17)، يناير 2024، ص 471 – 508.

(2) بلال إبراهيم، "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية – نابلس، عام 2010، ص154.

وبالتَّالي إغلاق الباب أمام إمكانيَّة حلِّ هذا الصِّراع بصورة عامَّة[1].

على الأرض يستخدم الاحتلال الإسرائيلي - منذ نشأته - سياسة تخطيط مكانيَّة "معادية" ضد السُّكان الفلسطينيِّين في الوقت الذي يدعم فيه خطط المستعمرين التنمويَّة والخدميَّة، الَّتِي تُرتِّب عمليًّا أثرًا معاكسًا تمامًا على المجتمعات الفلسطينيَّة، من خلال تخصيص الموارد الطبيعيَّة، وتنظيم الوصُول إلى هذه الموارد، والتحكُّم في استخدام الأراضي وقيمتها، إذ كان لهذه السياسة آثارها الجغرافيَّة والديموغرافيَّة على السُّكان الفلسطينيِّين والمستوطنين اليهود أيضًا[2].

لقد انطلق مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية خلال مراحل تاريخيَّة متتابعة، فكانت الجذور المبكرة قبل 1948، حيث تعود البدايات الفكريَّة والعمليَّة للاستيطان الصهيوني إلى أواخر القرن التاسع عشر، مع تأسيس الحركة الصهيونيَّة (1897)، تبعها موجات الهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين العثمانيَّة (الهِجْرَات الأولى والثَّانية)[3]، وقد جرى إنشاء مستعمرات زراعيَّة يهوديَّة بدعم من الصُّندوق القومي اليهُودي؛ لكنَّها كانت محدودة نسبيًّا ومركَّزة قبل قيام إسرائيل، ثمَّ في حقبة ما بعد نكبة فلسطين، وقيام دولة إسرائيل عام 1948 توسَّع الاستيطان داخل حدود الدَّولة الجديدة على أنقاض القرى الفلسطينيَّة المهجَّرة[4]، ولاحقًا كانت الانطلاقة الفعليَّة للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي

(1) Report titled: "Settlements," B'Tselem, the Israeli Center for Human Rights in the Occupied Territories, 11 November 2017, https://www.btselem.org/settlements

(2) Haim Yacobi and Elya Milner, "Planning, Land Ownership, and Settler Colonialism in Israel/Palestine", Journal of Palestine Studies, Volume 51, - Issue 2. 2022. pp 43-56.

(3) رائف زريق، "إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية"، في: دليل إسرائيل العام 2025، تحرير: همت زعبي وآخرون، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2025)، ص48.

(4) Walid Khalidi, " All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948", (Washington: Institute for Palestine Studies, 1992), p3.

الفلسطينيَّة المحتلة، بعد حرب حزيران/يونيو 1967، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربيَّة (بما فيها القُدْس الشرقيَّة) وقطاع غزة، ومنذ ذلك الحين بدأت إسرائيل بشكل فوري بإنشاء أولى المستوطنات (مثل كفار عتصيون)[1].

وقد تمَّ تبنِّي الاستيطان كسياسة رسميَّة للدَّولة، خاصَّة منذ سبعينيَّات القرن العشرين، حيث تعاظم المَشْرُوع مع صعود التيار الدِّيني- القومي (غوش إيمونيم)، وتحوَّل مشروع الاستيطان الإسرائيلي إلى مشروع إستراتيجي شامل منذ أواخر السبعينيَّات (حكومة مناحيم بيغن 1977)، إذ بات الاستيطان مشروعًا إحلاليًّا ممنهجًا، رُبط بالتَّخطيط المكاني، وشق الطرق الالتفافيَّة، والسَّيطرة على الموارد[2].

ولم يتوقَّف الاستيطان حتَّى بعد اتفاق أوسلو (1993)؛ بل تضاعف عدد المستوطنين في الضفَّة الغربيَّة، إذ أسفر توقيع اتفاقيَّة أوسلو عن تقسيم إضافي لأراضي الضفَّة الغربيَّة ولمكوناتها الديموغرافيَّة، بحيث تقسمت إلى ثلاث مناطق نفوذ عرفت بـ (أ) و(ب) و(ج)، وتُشكِّل منطقتا (أ) و(ب) نحو 40 % من مساحة الضفة الغربيَّة، وتحتويان على معظم السكان الفلسطينيِّين، وتشمل منطقة (أ) جميع المدن الفلسطينيَّة، إضافة إلى القرى ومخيَّمات اللَّاجئين في منطقة (ب)، وتمتلك السُّلطة الوطنية الفلسطينيَّة الصَّلاحية الكاملة لإدارة شؤون الأفراد الذين يعيشون في تلك المناطق، فتتولَّى شؤون الأمن الداخليَّة والنِّظام العام في منطقة (أ)، بينما تمتلك صلاحيَّة مجزأة في منطقة (ب) عبر إدارة النظام العام والشُّؤون المدنيَّة فقط، تاركة شؤون الأمن الدَّاخلي للسيطرة الإسرائيلية، وتُغطِّي منطقة (ج) أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربيَّة، ويعيش فيها نحو 300 ألف فلسطيني، أي ما يعادل 11 % من سكان الضفَّة الغربيَّة، منهم نحو 80 ألف

(1) Shaul Arieli, "West Bank Settlements", Israel Policy Forum, 2025. https://n9.cl/hu64u Date of entry: 28.12.2025.

(2) رائف زريق، مرجع سابق، ص56.

فلسطيني يقيمون في بلدات تقع كليًّا ضمن المنطقة (ج)، هذا وتعتبر غالبيَّة مساحة منطقة (ج) مناطق عسكريَّة واستيطانيَّة بمختلف وظائفها، لذلك يهيمن الاحتلال الإسرائيلي فعليًّا على 76 % من مجمل مساحة منطقة (ج)، ويتمدَّد نفوذ المجالس الإقليميّة للمستعمرات على 63 % من هذه المساحة، بينما تعتبر 33 % من مساحة منطقة (ج) مناطق عسكريَّة مغلقة، أي يُقدَّر أن نحو 25 % فقط من منطقة (ج) متاح للوصول أو الاستخدام الفلسطيني[1].

أمَّا بعد السَّابع من أكتوبر فقد صعَّدَت إسرائيل من سياساتها في الضفة الغربيَّة، حيث سرَّعَت وتيرة البناء والتوسعة الاستيطانيَّة في هذه المنطقة، في خضم استمرار حرب الإبادة الجماعيَّة في قطاع غزة، إذ جاء في تقرير صادر عن مكتب الأمم المتَّحدة لحقوق الإنسان[2] أنَّ إسرائيل صعدت من وتيرة الاستيطان في الضفة الغربيَّة المحتلة، بما فيها القدس الشرقيَّة، حيث هدمت - بشكل غير قانوني- منازل الفلسطينيّين، ونقلت سكانها إلى أماكن أخرى بالقوَّة، في حين ازداد عنف المستوطنين في ظل استمرار مناخ الإفلات من العقاب بشكل مستمر.

لقد واصلت الحكومة الإسرائيليَّة خلال عام 2024 وحده - على سبيل المثال لا الحصر، وفق بيانات أمميَّة[3]- تعميق مشروع الاستيطان في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، مُقدِّمة خططًا تُهدِّد التنمية والتواصل الجغرافي الفلسطيني، إذ بلغ إجمالي عدد خطط الاستيطان والمناقصات التي طرحتها حكومة إسرائيل في

(1) رجا الخالدي وأنمار رفيدي، "التغير الديموغرافي القسري: الصمود السكاني الفلسطيني أمام قوى التجزئة والطرد الاستعمارية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، عام 2023، ص10.

(2) press release, "Israel ramps up settlement and annexation in West Bank with dire human rights consequences", Office of the High Commissioner for Human Rights, 18 March 2025. https://n9.cl/7z52f.

(3) Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem Reporting period - January - December 2024, 14 August 2025.p1.

عام 2024 نحو 28,872، وهو أقل بقليل من 30,682 في عام 2023، وقد تمَّ بناء نحو 18,988 وحدة سكنيَّة في القدس الشرقية المحتلة، بينما تمَّ بناء 9,884 وحدة سكنية في الضفة الغربيَّة المحتلة خلال العام ذاته، وبالرَّغم من أنَّ عام 2024 شهد انخفاضًا طفيفًا مقارنة بالأرقام القياسيَّة المسجَّلة في عام 2023 فإنَّ هذا التقدُّم يُمثِّل زيادة بنسبة 250% خلال سبع سنوات منذ عام 2018.

وقد اشتملت الاتِّجاهات والتطوُّرات الأخرى - التي أسهمت في توسُّع المستوطنات خلال الفترة المشمولة بالتَّقرير الأممي السَّابق - على التقدم في مشاريع البنية التحتية والطرق، حيث خُصص نحو 7 مليارات شيكل إسرائيلي لطرق المستوطنات، كما ترافق تصاعد خطط التوسُّع الاستيطاني من قِبَل السُّلطات الإسرائيليَّة مع اتجاه مقلق يتمثل في تصاعد عنف المستوطنين في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة. وسجَّل مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة نحو 1420 حادثة عنف استيطاني خلال عام 2024، ممَّا يُمثِّل زيادة ملحوظة عن 1189 حادثة كانت سُجِّلت في عام 2023، والَّتِي كانت بالفعل أعلى حصيلة منذ أن بدأت الأمم المتَّحدة بتسجيل مثل هذه الحوادث في عام 2006، عمومًا لقد كان عنف المستوطنين عاملًا رئيسًا في خلق بيئة طاردة في العديد من التجمُّعات الفلسطينيَّة، ممَّا أدَّى إلى تهجير قسري لنحو 47 مجتمعًا فلسطينيًّا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023[1].

وإلى جانب التوسُّع في المستوطنات الإسرائيليَّة غير القانونيَّة شجَّعَت إسرائيل أيضًا إقامة (بؤر استيطانيَّة) غير مصرَّح بها، وهي عبارة عن بركسات صغيرة وملاجئ وأكشاك استيطانيَّة، تُقام بشكل إستراتيجي على أطراف المستوطنات القائمة في الضفة الغربيَّة المحتلة، وقد تصاعد هذا النَّهج بشكل ملحوظ منذ عام 1996، عندما دعا وزير الزِّراعة الإسرائيلي آنذاك "أريئيل

(1) Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), Op, Cit. p2.

شارون"، علنًا شُبَّان المستوطنين إلى الاستيلاء على قمم التِّلال في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وقد جرى لاحقًا تقنين هذه البؤر الاستيطانيَّة بأثر رجعي، في إطار إستراتيجيَّة أوسع تهدف إلى قطع التَّواصل الجغرافي الفلسطيني، وعرقلة قيام دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة[1].

في الواقع لقد تضاعف عدد المستوطنين في منطقة الضفة الغربيَّة في الفترة (2005 – 2023)، إذ كان عددهم عام 2005 نحو 265,000 مستوطن، فقد وصل في نهاية 2023 - أي بعد 18 عامًا- إلى قرابة 501,000 مستوطن، ويستدلُّ من البيانات السَّابقة أن وتيرة الزيادة السكانية في المستوطنات الإسرائيليَّة في الضفة الغربية أعلى منها في القدس، إذ ازداد عدد المستوطنين في الفترة كلها بما يُقارِب 58,000 مستوطن، وبمعدَّل زيادة سنويَّة تقارب 320 مستوطن[2].

وقد قُدر عدد المستوطنين اليهود في نهاية عام 2021 بنحو 479,000 مستوطن في الضفة الغربيَّة، وقرابة 240,000 مستوطن في القدس، ويشكلون معًا نحو 719,000 مستوطن، أمَّا في نهاية 2023 قُدِّر عدد المستوطنين في الضفة الغربيَّة بنحو 501,000 مستوطن، وفي القدس بنحو 245000 مستوطن، ويشكِّلان معًا قرابة 746000 مستوطن، وهو ما يعادل نحو 9.8% من السُّكان من فئة (يهود وآخرون)، 3.2% في القدس، و6.6% في باقي مناطق الضفة الغربيَّة[3].

وبالرَّغم من أنَّ منطقة الضفة الغربية كانت قبل السَّابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 مركزًا للاستعمار الاستيطاني والنَّشاط الأمني والعسكري- وقد سعت السياسة الإسرائيليَّة إلى عزل غزة عن الضفة سياسيًّا

(1) معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، " ثمانية وخمسون عامًا على حرب 1967: تقويض حل الدولتين" 9/ يونيو/ 2025، https://www.arij.org/ar/latest-ar/1967_war/.

(2) عميد صعابنة، "المجتمع والتركيب السكاني"، في: دليل إسرائيل العام 2025: قراءة في التحولات، تحرير: همت زعبي وآخرون، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2025)، ص32.

(3) عميد صعابنة، مرجع سابق، ص31.

وجغرافيًّا، وعزل الضفة الغربيَّة عبر التشريعات وعمليَّات الاستيطان، وتفعيل الميليشيات الاستيطانيَّة المسلحة، مع إضعاف السلطة الفلسطينيَّة لمنعها من أن تصبح سلطة سياسيَّة بالمعنى الحقيقي الذي تمثله، أي البنية المؤسَّسية لدولة فلسطين - فإنَّ حرب الإبادة في قطاع غزة قد مهدت الطريق لتصعيد سياسات النِّظام الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربيَّة، حيث باتت إسرائيل قادرة على تطبيق أي سلوك ترغب به لغياب المساءلة الدوليَّة، مع الإشارة إلى أنَّ هذا السلوك لم تتبنَّه الأخيرة في تاريخها من قبل بهذه الشدة والتطرف، حتَّى خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما رافقها من تفجيرات داخل المدن الإسرائيليَّة[1].

إذ أقرت الحكومة الإسرائيلية في شهر أيار/ مايو من العام 2025 إنشاء 22 مستوطنة جديدة، بما في ذلك إضفاء الشرعيَّة بأثر رجعي على عشرات البؤر الاستيطانيَّة، وقد صرَّح المسؤولون الإسرائيليُّون بأن هذه الخطوات تُعدُّ جزءًا من إستراتيجيَّة طويلة الأمد لفرض السِّيادة الدائمة على الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، ومنع أيِّ إمكانيَّة لقيام دولة فلسطينيَّة ذات سيادة[2]، وقد أثار هذا التَّصعيد إدانة دوليَّة واسعة، حيث أعربت الأمم المتَّحدة والاتِّحاد الأوروبي وعدد من الدُّول عن رفضها القاطع لتلك الإجراءات، مؤكِّدين على عدم شرعيَّة الاستيطان، ومطالبين بوقف فوري لجميع الأنشطة الاستيطانيَّة[3]، وقد بلغ مشروع الاستيطان الإسرائيلي ذروته بالموافقة على بناء نحو 3401 وحدة استيطانيَّة في منطقة E1، في 20 أغسطس 2025[4]، ممَّا يؤدِّي إلى فصل شمال

(1) مهند مصطفى، "حسم بدون ضم: السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، ورقة تقدير موقف (71)، مركز مدى الكرمل - حيفا، عام 2025، ص4.

(2) موقع النجاح الإخباري، 2025/5/29، https://nn.najah.edu/BA6M/ تاريخ الدخول: 2025/12/30.

(3) معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، "ثمانية وخمسون عامًا على حرب 1967: تقويض حل الدولتين"، 2025/6/9، https://www.arij.org/ar/latest-ar/1967_war/ تاريخ الدخول: 2025/12/30.

(4) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2025/8/20، https://n9.cl/2yw8ya تاريخ الدخول: 2025/12/30.

الضفة الغربيَّة عن جنوبها على أرض الواقع، ويقطع التَّواصل الجغرافي بين محافظتي رام الله وبيت لحم، وبالمقابل يوصل بين بناء المستوطنات في القدس وتلك الموجودة في مستوطنة معاليه أدوميم، وإذا ما نُفِّذت هذه العمليَّة بالكامل فإنَّها ستقضي - بشكل فعلي ونهائي- على إمكانيَّة تطبيق حل الدولتين، عبر قيام دولة فلسطينيَّة متَّصلة جغرافيًّا[1].

وفي ذات الصدد تجدر الإشارة إلى أنَّ بعض المجموعات الاستيطانيَّة الطلائعيَّة بدأت بعد أسابيع قليلة من نشوب حرب السَّابع من أكتوبر، بتنظيم صفوفها من أجل إطلاق مشروع إحياء مستوطنات غوش قطيف داخل قطاع غزة، وفي هذا السِّياق نشرت بعض شركات العقارات الإسرائيلية، وأبرزها شركة "هار زهاف"(جبال الذهب) إعلانين يكشفان عن تخطيط مستقبلي لمشاريع بناء وإسكان داخل قطاع غزة، وبادرت شركات عقاريَّة إسرائيليَّة أُخرى إلى نشر إعلانات تجاريَّة مشابهة في مجلة "زمان إسرائيل" تحت عنوان لا يخلو من الشماتة، وهو "العوم في بحر غزة"، وحكوميًّا لم يتردَّد وزير المالية والوزير الإضافي في وزارة الأمن المستوطن "بتسلئيل سموتريتش" في تكرار دعوته إلى بناء المستوطنات مجدَّدًا داخل القطاع بحجة "خدمة الأمن"، غير مكترث بالانتقادات المحليَّة والدولية المتوقعة، مؤكِّدًا أنَّ إسرائيل لن تسمح ببقاء دفيئة أي بيئة حاضنة داخل غزة فيها مليونا نسمة يطمحون إلى تدمير إسرائيل، وأن تشجيع الهجرة طواعية ينبغي أن يكون جهدًا قوميًّا إسرائيليًّا[2].

بصفة عامة برغم أنَّ النمو السكاني الفلسطيني، أو معدَّل الزيادة السنوية الطبيعيَّة للسكان كان لصالح الفلسطينيين - إذ سجلت بعض إحصاءات

(1) معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، "مشروع الـ (E1): الضربة القاضية لحل الدولتين وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للضفة الغربية"، 2025/8/19، https://n9.cl/tkvxk.

(2) وديع عواودة، " الدعوات الإسرائيلية إلى إحياء "مستوطنات غزة"... الدوافع والاحتمالات"، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص3.

عام 2017 مؤشِّرَات لمعدل الزيادة السكانيَّة لكلا الطَّرفين الفلسطيني واليهودي، فوجد أن المعدل (1.9%) كان لليهود، و(2.8%) للفلسطينيين[1] - فإنَّ الفلسطينيّين يواجهون تحديات كبيرة في استخدام الأراضي لأغراض التمدُّد السكاني، بفعل وجود المستوطنات التي تُسيطر على مساحات واسعة من الأراضي الزِّراعية والمناطق السكنيَّة الفلسطينية، التي تقلل بدورها من الفرص المتاحة للنمو السُّكاني الفلسطيني، ممَّا يجعل تخطيط مستقبل الدَّولة الفلسطينية في ضوء هذه الوقائع معقدًا وصعبًا للغاية[2].

في المحصلة يُمكِن القول بأنَّ بناء المستوطنات وتوسعتها - عبر الاستيلاء المستمر على الأراضي وإعادة الهندسة الديموغرافيَّة - قد أدَّى إلى تفتيت الأراضي الفلسطينيَّة، وتحويلها عمليًّا إلى جيوب معزولة، ممَّا قوَّض مبدأ التَّواصل الجغرافي والقدرة على قيام دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة، وجعل رؤية (دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب) أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة، لذا فقد بات حل الدَّولتين بعد السَّابع من أكتوبر أبعد من أيِّ وقت مضى، فالسِّياسات الاستيطانيَّة الإسرائيليَّة المنفلتة لم تؤد إلا إلى ترسيخ الاحتلال، ومنع قيام دولة فلسطينيَّة ذات سيادة، وتفكيك أسس عمليَّة السلام بشكل منهجي متعمَّد.

ثانيًا: التغيُّرات الديمُوغرافيَّة الناتجة عن النِّزاع المستمر والتَّهجير القسري:

يعدُّ التَّغيير الديمغرافي - بصورة عامَّة - من أبشع الأساليب والإجراءات التي تمارس في إطار سياسة تمييزيَّة ما، وأشدها إلحاقًا للأذى بالسُّكان المدنيين، وقد أدان المجتمع الدولي من خلال العَدِيد من الوثائق القانونيَّة جريمة التَّغيير

(1) محمود عيد، مرجع سابق، ص473.

(2) Orhan Niksic, Nur Nasser Eddin, and Massimiliano Cali, " Area C and the Future of the Palestinian Economy", World Bank study, Washington, D.C. 2014, p3.

الديمُغرافي، والتَّهجير القسري للسُّكان الأصليِّين[1]، ويعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة من خلال الوثيقة القانونيَّة الدوليَّة الرسمية الأولى، التي تذكر ذلك صراحة، حيث حددت جريمة الإبعاد وجريمة النقل القسري، التي تغطي جميع التحرُّكات القسرية للسُّكان المدنيِّين التي تتمُّ ضمن حدود الدولة الواحدة، فقد تضمَّنَت المادة (7) التي نصَّت في الفقرة (د) على أن إبعاد السُّكان أو النقل القسري لهم من الجرائم ضد الإنسانيَّة، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النِّطاق أو منهجي موجَّه ضد أية مجموعة من السكان المدنيِّين[2].

ولعل تناول التَّغيير والحراك الديمُوغرافي للشَّعب الفلسطيني بالدِّراسة والتَّحليل من القضايا الهامَّة والصعبة في ذات الوقت، نظرًا لارتباطه بالوضع السِّياسي الذي تعرَّض فيه الشَّعب الفلسطيني للإبادة والتَّهجير، وتبعًا للأطماع الصهيونيَّة في فلسطين، والتي تركزت بالأساس في المحاولات الحثيثة لخلق وجود يهودي صهيوني قسري فيها[3]، لذا فقد شهد التطوُّر الديمُوغرافي للشَّعب الفلسطيني اتجاهات غير طبيعيَّة، إذ كان لعامل الهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين، وطرد العرب أصحاب الأرض الأصليِّين ومن وطنهم - أثر مباشرٌ في تلك التطوُّرات.

وفي الوقت الذي يزداد فيه عدد السُّكان على نحو متسارع في الأراضي الفلسطينيَّة، فإنَّ الحيز الجغرافي المتاح يمثل تحديًا كبيرًا، فضلًا عن القيود المشدَّدة على استخدامات الأراضي، إذ تزداد قبضة الاحتلال الإسرائيلي، وسيطرة

(1) عادل ماجد، "المواجهة القانونية لجرائم الإبعاد القسري وتهجير السكان في قطاع غزة"، دورية الملف المصري، السنة الثامنة، العدد (111)، نوفمبر 2023، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 5 – 19.

(2) انظر: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، صادر المحكمة الجنائية الدولية – قسم الإعلام والوثائق، 2021، ICC-PIDS-LT-01-003/18_Ara، ص3.

(3) رجا الخالدي وأنمار رفيدي، "التغيُّر الديموغرافي القسري: الصمود السكاني الفلسطيني أمام قوى التجزئة والطرد الاستعمارية"، في المؤتمر الوطني الفلسطيني للسكان عام 2023، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، ص7.

المستوطنات الإسرائيليَّة على مساحات شاسعة من الضفة الغربيَّة، خاصَّة في المنطقة المصنفة (ج)، والتي تزيد نسبتها على نحو 60% من إجمالي مساحة الضفَّة، إضافة إلى خطة الضم الإسرائيليَّة لأجزاء واسعة من الضفة الغربيَّة، كما لا يختلف الوضع كثيرًا في قطاع غزَّة، بسبب سياسة الحصار المفروض منذ ما يقارب الـ 20 عامًا، ممَّا يُقيِّد حركة قاطنيه[1].

في الواقع سَعَت دولة الاحتلال الإسرائيلي - منذ نشأتها - إلى إبعاد الفلسطينيِّين عن أرضهم بهدف السَّيطرة على المنطقة وتقييد حركة الفلسطينيِّين، وقد بدأت بتطبيق هذا المخطط في عام 1948 عندما حصَرَت ما تبقى من الفلسطينيين (عددهم آنذاك 150،000)، على مساحة تعادل 2.5% (524 كم²) فقط من الأراضي التي أصبحت تُعرف اليوم بـ (الدَّاخل المحتل)[2]، واليوم يشكِّل الفلسطينيُّون في الداخل المحتل أكثر من 20% (2.1 مليون نسمة) من تعداد السُّكان الكلي في إسرائيل (9.7 مليون نسمة من يهود وفلسطينيِّين وغيرهم)، ممَّا يعني كثافة سكانيَّة فلسطينيَّة تبلغ 3,387 فردًا لكل كيلومتر مربع، مقارنة بـ 343 إسرائيلي (يهودي) لكل كيلومتر مربع في باقي المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل بما يتجاوز حدود خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر)، أي على مساحة 20،977 كم²[3]، وهذه الفجوة في الكثافة السكانيَّة التي تصل إلى عشرة أضعاف تعكس سياسة إسرائيليَّة خفيَّة ذات طابع "قسري" ومنهجي، تهدف في جوهرها إلى إحداث تهجير للفلسطينيِّين من أراضيهم.

وعقب حرب عام 1967 واحتلال إسرائيل الضفة الغربية التي تبلغ مساحتها (5،661 كم²) وقطاع غزة (362 كم²)، قامت بحصر غالبيَّة السكان

(1) محمد دريدي، "السكان الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية: التوقعات المستقبلية والاحتياجات التنموية"، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، العدد (5)، أغسطس 2020، ص 201 – 223.

(2) معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، " حين تضيق الأرض: غزة الأعلى كثافة سكانية في العالم"، 2025/7/14، https://n9.cl/63avjr تاريخ الدخول: 2025/12/30.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/5/12، https://n9.cl/8wau0 تاريخ الدخول: 2025/12/30.

الفلسطينيّين ضمن حدود المدن الرئيسة والقرى المحيطة بها، وقد تمَّ تصنيف هذه المناطق لاحقًا ضمن اتفاقيَّة أوسلو كمناطق (أ) و(ب) بمساحة إجماليَّة قدرها 2,035كم² (36%)، إضافة إلى 170كم² (3%) صُنِّفت كمناطق "محميَّات طبيعية"، أي ما مجموعه 2,205 كم² - ما يمثل 39% من مساحة الضفة الغربيَّة[1]، ويقطن نحو 2.9 مليون فلسطيني في مناطق (أ) و(ب) ضمن كثافة سكانيَّة تصل إلى 1,425 فردًا لكل كيلومتر مربع، كما يعيش نحو 2,2 مليون فلسطيني على 92% من مساحة قطاع غزة (333 كم²) التي تصنّف بأنها تحت سيطرة فلسطينيَّة، - كما كان الحال قبل السَّابع من أكتوبر واندلاع الحرب - (بالنسبة للمساحة المتبقية -29 كم مربع) نحو 8% من مساحة القطاع، هي منطقة أمنيَّة خاضعة للسَّيطرة الإسرائيليَّة على طول الحدود الشمالية الشرقيَّة، وهو ما يضع سكان القطاع ضمن معادلة كثافة سكانيَّة تبلغ 6,306 فردًا لكل كيلومتر مربع[2].

هنا يجدر التنويه بأنَّ التَّوزيع السكاني الوارد أعلاه كان سائدًا في قطاع غزة في فترة ما قبل السَّابع من أكتوبر واندلاع الحرب، أما فيما بعد فقد أصاب هيكل التَّوزيع السكاني تشوه بدرجة كبيرة، إذ تمَّ حشر غالبية السكان في منطقة جغرافيَّة مقلصة من المساحة السابقة، حيث شهد قطاع غزة انهيارًا كاملًا للأوضاع الإنسانيَّة والأحوال الاقتصاديَّة والاجتماعية، وتدمير القطاعات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية والمرافق التي لا غنى عنها لحياة السكان، وإجبارهم على النُّزوح من مناطق سكناهم وحشرهم في أقل من (10%) من مساحة قطاع غزة الكليَّة[3]، ثمَّ السَّماح بعد ذلك للسكان بالعيش في نحو 42% من

(1) معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، " حين تضيق الأرض: غزة الأعلى كثافة سكانية في العالم"، مرجع سابق.

(2) معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، " حين تضيق الأرض: غزة الأعلى كثافة سكانية في العالم"، مرجع سابق.

(3) تقرير: "تهجيرٌ يتلوه تهجير"، مركز الدفاع عن حرية الحركة (مسلك)، إسرائيل، 2025/2/28، https://n9.cl/2faxd تاريخ الدخول: 2025/12/31.

القطاع فقط، بعد دخول وقف إطلاق النَّار الأخير حيّز التنفيذ في 10 تشرين ثاني/ أكتوبر 2025، حتَّى لحظة كتابة هذه السطور، إذ احتفظت قوَّات الاحتلال بالسَّيطرة الفعلية على نحو 58% من مساحة القطاع، فيما بات يعرف بالمنطقة الصفراء[1].

وقد مثَّل بناء جدار الفَصْل العنصري في منطقة الضفة الغربية التَّجسيد الفعلي للمخاوف الديمُوغرافية الإسرائيليَّة، والرغبة الصهيونية في المزيد من السَّيطرة لكبح جماح النمو السُّكاني غير اليهودي في المنطقة[2]، إضافة إلى أنَّ موقع الجدار الذي يمتد معظمه داخل الضفة الغربيَّة مصمَّم - بصورة واضحة- للتأثير مسبقًا على نتيجة مفاوضات السَّلام بين إسرائيل والفلسطينيِّين، وذلك من أجل فرض أمر واقعي على الأراضي، ودمج مناطق الضفة الغربيَّة الواقعة على الجانب الإسرائيلي من الجدار في الدَّولة اليهوديَّة[3]، هذا إلى جانب حدوث تغيُّرات حادة في البنية السكانيَّة للفلسطينيِّين في الشطر الشرقي لمدينة القدس، عقب حرب عام 1967 نتيجة الإجراءات الإسرائيليَّة تجاه السكان، وسياسة التهويد التي اتبعتها سلطات الاحتلال لطمس المعالم العربيَّة للمدينة، إذ باشرت منذ الأيام الأولى للاحتلال بهدم حي المغاربة المحاذي للحائط الغربي وتسويته بالأرض، وإجلاء قسم كبير من سُكَّان حي الشَّرف، إضافة إلى قيامها بعزل أحياء عربيَّة كاملة من القدس، على إثر إعادة ترسيم حدود المدينة المقدسة[4]، ممَّا أفضى إلى ارتفاع نسبة الوجود

(1) report: "The “Yellow Line”: Approximately 58 percent of the Gaza Strip is still under direct Israeli control", The Center for the Defense of Freedom of Movement (Gisha), Israel, 4.11. 2025. https://n9.cl/zq6w6r Date of entry: 31.12.2025.

(2) Kristofer J. Petersen-Overtonm " Counting Heads: Israel’s Demographic Imperative", The Interdisciplinary Journal of International Studies, Vol. 5. 2008. pp 57 – 81.

(3) Michael Bale, " The West Bank Barrier Debate: Concept, Construction and Consequence", Journal of International Law & International Relations Vol. 1(1-2). pp 293 – 304.

(4) فهد قطوسة، "السياسة السكانية والاستيطانية الإسرائيلية في القدس العربية"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس – فلسطين، 2013، ص56.

السُّكاني الإسرائيلي في القدس الشرقية من نحو 0% قبل عام 1967 إلى نحو 47% في عام 2007، بينما انخفض الوجود الفلسطيني في القدس الغربية انخفاضًا حادًّا، فقد تناقص من نحو 23% إلى 0%[1]، وذلك بفعل السياسة الديمُوغرافيَّة التي وضعتها بلدية القدس الإسرائيليَّة بعناية، كحجر زاوية في إطار خطة إعادة تخطيط القدس، وبموجب هذه الخطَّة يقتصر الوجود الفلسطيني على ربع سكان المدينة كحد أقصى، بهدف إزالة الطَّابع الفلسطيني عن القدس، ممَّا يهدِّد مصير إقامة دولة فلسطينيَّة وعاصمتها القدس.

من جانب آخر ومع أن فلسطين شهدت عبر تاريخها موجات عديدة من التَّهجير واللجوء؛ إلَّا أنه في السَّنوات الأخيرة - خاصَّة بعد اندلاع حرب السَّابع من أكتوبر 2023- تصاعدت عمليَّات التَّهجير القسري التي تجريها إسرائيل في بعض المناطق، خاصَّة في غزة والقدس والمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربيَّة، الأمر الذي أدى إلى تقليص عدد السُّكان الفلسطينيِّين في مناطق معينة، وإجبارهم على الهجرة إلى مناطق أخرى[2]، إذ إنَّه من المتوقَّع - وفق بعض التَّقديرات[3]- أنَّ عدد اللاجئين الفلسطينيِّين المقيمين في الأراضي الفلسطينيَّة سيرتفع من نحو 2.2 مليون عام 2020 إلى نحو 2.8 مليون عام 2030، وإلى نحو 4.1 ملايين عام 2050، مع العلم بأنَّ نسبة اللاجئين ستبقى أيضًا ثابتة على مستوى المنطقة (الضفة الغربيَّة وقطاع غزة)، والبالغة نحو 27% في الضفة، ونحو 66% في غزَّة، وفقًا لنتائج التعدادات السكانيَّة في الأراضي الفلسطينيَّة.

(1) Jad Isaac, Suhail Khalilieh & Ahmad El-Atrashm "Geo-Demographical Outlook for Jerusalem ", in: 1st International Conference on Urban Planning in Palestine: Current Challenges & Future Prospects, Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ) Bethlehem, Palestine. 21.10.2008. pp 217 – 242.

(2) Sarah Aly and others, " Occupation, displacement, and violence in the West Bank: A retrospective analysis of data from 2014–2024", PLOS Global Public Health Journal, June 25, 2025. https://doi.org/10.1371/journal.pgph.0004829

(3) محمد دريدي، مرجع سابق، ص209.

بالمقابل استقطبت دولة إسرائيل المهاجرين اليهود الجدد، فضلًا عن أفراد من مناطق ذات أغلبيَّة مسلمة في منطقة الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونتيجة النُّزوح القسري الواسع للفلسطينيِّين عام 1948 بلغ عدد سكان المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن عام 1950 نحو 1.2 مليون يهودي و910 آلاف مسلم، وبحلول أواخر الخمسينيَّات وصل عدد السُّكان اليهود داخل حدود الهدنة التي رُسمت بعد حرب 1948-1949 - والتي استثنت الضفة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة وقطاع غزة وهضبة الجولان- إلى مليوني نسمة، ولاحقًا انتقل عدد كبير من اليهود من الاتحاد السُّوفيتي السَّابق إلى إسرائيل، ممَّا أسهم في وصول عدد السُّكان اليهود إلى 5 ملايين نسمة بنهاية القرن العشرين، واليوم يعيش أكثر من نصف سكان العالم من اليهود في إسرائيل، حيث تجاوز عددهم 7 ملايين نسمة في عام 2022، وهو ما يُمثِّل 75% من إجمالي المواطنين اليهود المنتشرين حول العالم[1].

بصورة عامة فإنَّ تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيِّين بعد كل تصعيد عسكري يعزِّز - بلا شك - من تعقيد المشكلة الديموغرافيَّة بشكل أكبر، فاللاجئون الفلسطينيُّون الذين يعيشون في مخيَّمات داخل فلسطين أو في الدُّول المجاورة (مثل الأردن ولبنان وسوريا) يُعتبرون جزءًا هامًّا من النَّسِيج الديموغرافي الفلسطيني، لذلك - وفي إطار تطبيقات مشروع حل الدَّولتين- فإنَّ قضية عودة هؤلاء اللاجئين إلى فلسطين أو توطينهم في أماكن أخرى تُصبِح أحد العوائق الكبرى التي قد تُؤثِّر - بشكل مباشر- على التَّوازن السُّكاني في الدولة الفلسطينيَّة المستقبلية[2]، حيث إنَّ هذا التوزيع المتغيِّر للسكان الفلسطينيِّين يُعقِّد من فكرة تقسيم الأراضي بين دولتين، ويُضاف إلى تعقيد عمليَّة تحديد حدود الدولة الفلسطينيَّة المستقلة.

(1) Giuseppe De Bartolo, " Demography and the Israeli-Palestinian Conflict", Journal of Sociological Studies, University of Calabria, Italy, November-December 2024, Volume 14, Issue 6, pp 270-276.

(2) Joseph Alpher and Khalil Shikaki, "The Palestinian Refugee Problem and the Right of Return", Weatherhead Center for International Affairs - Harvard University, May 1998.

بالإجمال فإنَّ من الواضح أنَّ الوقائع الديموغرافية الجديدة في فلسطين - من توسيع المستوطنات الإسرائيليَّة إلى التَّهجِير القسري وزيادة أعداد اللَّاجئين - تُشكِّل تحديات جوهريَّة أمام مشروع حل الدولتين، فالتوسُّع الاستيطاني يقلص الأراضي المتاحة للفلسطينيِّين، ويعصف بمبدأ التَّواصل الجغرافي اللازم لقيام دولتهم المستقلة، بينما تزيد التغيُّرات الديموغرافية الناتجة عن النِّزاع من تعقيد قضيَّة تحديد حدود الدَّولة الفلسطينيَّة المستقبلية، بالتَّالي فإنَّ حل الدَّولتين في ظل هذه الوقائع بات أكثر صعوبة وتعقيدًا، خاصَّة بعد السَّابع من أكتوبر، وبحاجة إلى بدائل جديدة تتجاوز القضايا السياسيَّة لتأخذ في الاعتبار المعطيات الدِّيمُوغرافية المعقدة.

المبحث الثاني:
المستقبل الديمُوغرافي للضفة بما فيها القدس وقطاع غزة بعد السَّابع من أكتوبر

سعى نظام الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي - عبر تاريخه - إلى حسم الصِّراع مع الشَّعب الأصلي، أو السكان الفلسطينيِّين بكل وسيلة، وذلك بما يتوافق مع شروط تكوينه وبقائه كمشروع استعمار استيطاني، من خلال نقل أو محو السُّكان الأصليِّين من أرضهم، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، لذا يمكن اعتبار البعد الديمُوغرافي للصِّراع - وما ستؤول إليه الأوضاع والمعطيات السكانيَّة للشَّعب الفلسطيني في المستقبل القريب أو البعيد، خصوصًا بعد التحولات الناجمة بعد السابع من أكتوبر - أحد أبرز القضايا الوطنية الملحَّة التي تستوجب تسليط مزيد من الضوء عليها، لذا فإنَّ هذا المبحث سيسهم في هذه المسألة عبر تناول الاتجاهات الديموغرافيَّة في منطقة الضفة الغربيَّة بما فيها مدينة القدس أولًا، وثانيًا البحث في معضلة غزة السكانيَّة.

أولًا: الاتِّجاهات الديموغر افيَّة في منطقة الضفة الغربيَّة بما فيها القدس:

ركَّزَت بعض الدِّرَاسات على أشكال التحكُّم والسَّيطرة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967، وسلطت الضَّوء على السِّياسات الحيويَّة، والقوانين، والبيروقراطيَّة، وغيرها من إستراتيجيَّات وأدوات السَّيطرة[1]، وترى أنَّ دمج الشَّعب الفلسطيني لم يكن يومًا يُشكِّل هدفًا للاستعمار الصُّهيوني، على الأقل بالنِّسبة للفلسطينيِّين في الضفة الغربيَّة وقطاع غزَّة، حيث بدأت ترجمة المشروع الاستيطاني الاستعماري في هذه الأراضي من خلال سياسة

(1) وليد حباس، "الإدارة الاستعمارية للفلسطينيين قبل 7 أكتوبر وبعده: إطار تحليلي"، مجلة قضايا إسرائيلية، مركز مدار، العدد (97)، ربيع 2025، السنة الرابعة والعشرين، ص 9 – 26.

اقتصاديَّة وأمنيَّة مؤسَّسة على خيار إستراتيجي صهيوني، يهدف إلى السَّيطرة على أكبر قدر من الأرض مع التَّخلص من أكبر عدد من السُّكان[1].

أمَّا مدينة القدس فقد حصلت على مخطَّطات وسياسات خاصة، تهدف إلى ترسيخ فصلها عن جذورها الفلسطينيَّة وضمها إلى إسرائيل[2]، إذ سَعَت العقيدة الاستيطانيَّة الاستعماريَّة إلى التخلص من الفلسطينيِّين، فبقيت البنية الاجتماعيَّة الفلسطينية - بكل مكوِّناتها- بنية قائمة بذاتها؛ لكن على أساس التبعيَّة؛ إلا أنَّ هذه التبعيَّة لم تؤد إلى دمج الاقتصادين؛ بل بقي نوع من الفَصْل بينهما يقوم على السَّيطرة الاستعماريَّة على الجغرافيا والاقتصاد، ممَّا حال دون تطوُّر الاقتصاد الفلسطيني بصورة مستقلة، وأبقاه تابعًا للاقتصاد الاستعماري[3]، وقد بدأ هذا الواقع بالتغيُّر في القدس خلال العقدين الأخيرين، حيث لجأت الدَّولة الاستعماريَّة إلى سياسة الاستيعاب والأسرلة والدَّمج، بينما الإلحاق والدمج كانا يتمَّان في حيِّز اقتصاد إسرائيل، مع استمرار تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيِّين[4]، كما تبرز سياسة التفتيت والعزل الاستعماريَّة في مدينة القدس المُمارسة في الحيِّز والمكون الفلسطينيَّين، وتظهر الرُّؤى الاستعمارية رغبة في إنشاء "بلديَّة القدس" و"القُدْس الكبرى" ومتروبوليتان القدس"[5]، وهي خطط واضحة في سياق سياسة العزل والتفتيت، فضلًا عن سياق الإضعاف التَّنموي الفلسطيني، إذ تسعى لإدماج الحلقة الاستيطانيَّة الخارجيَّة من مستوطنات

(1) سيف دعنا، "العلاقات الكولونيالية وتأهيل النخبة الاقتصادية الفلسطينية"، مجلة حق العودة، العدد (53)، أيار/ مايو 2013، السنة الحادية عشر، ص14 – 15.

(2) Nahed Habiballah, "The Unmaking of Arab Jerusalem through Settlement Construction", Jerusalem Quarterly, Issue 65, Spring 2016, pp 111 – 117.

(3) سيف دعنا، مرجع سابق، ص14.

(4) داود الغول، "سياسات الاحتواء والدمج في القدس قبل 7 أكتوبر وبعده"، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (143)، أغسطس 2025، ص3.

(5) لفظ خاص يطلق العاصمة أو يتصل بها، ويعبر عن إقليم الدولة الحضري الرئيسي، للمزيد: انظر قاموس المعاني، https://n9.cl/xsrxx.

الضفة الغربيَّة المحيطة بالقدس لتوسيع بلدية القدس، بينما تسعى رؤية متروبوليتان القدس إلى تحويل المناطق الفلسطينيَّة في الضفة الغربيَّة إلى مناطق نائية تعتمد على المناطق الحضريَّة التي تسيطر عليها دولة الاحتلال[1].

لقد شهدت منطقة الضفة الغربيَّة بعد 7 أكتوبر 2023 مجموعة كبيرة من الإجراءات العسكريَّة والاستيطانيَّة الصهيونية لمعاقبة الشعب الفلسطيني فيها، وشكلت الإغلاقات والحواجز العسكريَّة الصهيونيَّة أحد الأشكال الرئيسة لهذه الإجراءات، متسببة في تضييق حاد على الحركة الفلسطينيَّة في الضفة الغربية، وبإعاقة تواصل السكان الفلسطينيّين فيما بينهم بصورة كبيرة جدًّا، ولعلَّ هذه الإجراءات بدأت قبل 7 أكتوبر 2023؛ إلَّا أنها تفاقمت بعده بشكل حاد[2]، فقد انطلقت السياسات الصهيونيَّة السَّالفة تجاه الفلسطينيّين استنادًا إلى فكرة "العصا والجزرة"، والتي طوَّرَتها إسرائيل عقب احتلال الضفة الغربيَّة في سنة 1967، وقامت على ثلاثة مبادئ رئيسة، تنسب لـ "موشيه ديان" تتمثل في: "الاحتلال المتنوِّر"، و"الاحتلال الخفي"، و"علوم إدارة السكان"[3].

لكن مع وصول اليمين المتطرِّف والمستوطنين أواخر عام 2022 إلى سُدَّة الحُكْم في إسرائيل جرى التَّركيز على استخدام سياسة "العصا الغَلِيظة"، وبذلك اتَّبَعت الحكومة الإسرائيليَّة إستراتيجيَّة "حسم الصِّراع" بدلًا من إدارته[4]، إذ شهد عام 2024 استمرارًا للعمليَّات الحربيَّة التي كانت أطلقتها دولة الاحتلال في الضفة

(1) أنمار رفيدي وملكة عبد اللطيف، "أثر التوسع الاستيطاني في قرى القدس: قراءة في التحولات الديموغرافية والاقتصادية في بدو وبين إكسا والرام وكفر عقب"، مجلة عُمران، المجلد (14)، العددان 54 – 55، خريف 2025- شتاء 2026، ص 157- 190.

(2) أحمد حنيطي، "حواجز الاستعمار الصهيوني بعد السابع من أكتوبر: تفعيل كامل لمنظومة السجن الكبير"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (142)، ربيع 2025، ص 146 – 154.

(3) وليد حباس، " الحكم العسكري في الضفة الغربية: من سياسة العصا والجزرة إلى سياسة العصا الغليظة وحسب!"، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، 2023/7/10، https://n9.cl/iliae تاريخ الدخول: 2026/1/5.

(4) أحمد حنيطي، مرجع سابق، ص148.

الغربيَّة، مثل، (عمليَّة كاسر الأمواج 2022، والبيت والبستان صيف 2023)، التي وصلت أوجها في 21 كانون الثاني/ يناير 2025، عندما أطلق الجيش الإسرائيلي عمليَّة عسكريَّة واسعة، شملت تدمير مخيَّمات جنين وطولكرم بصورة أساسيَّة، ورافقه تموضع عسكري فيها، مع تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيِّين منها، ضمن عمليَّة حربيَّة مستمرَّة[1].

لقد اندلعت الحرب في السَّابع من أكتوبر في ظلِّ مشهد سياسي/ اجتماعي قاتم في الضفة الغربيَّة، فكانت المفاوضات السياسيَّة بين إسرائيل ومنظمة التحرير متوقفة منذ عام 2014، ومن جهة ثانية وضعت الحكومة اليمينيَّة الإسرائيليَّة على أجندتها "تسوية" أوضاع المستوطنين في الضفة الغربيَّة، وبالتَّالي الإجهاز على مشروع حل الدولتين، فقد ناهز عدد المستوطنين في الضفة الغربيَّة بدون القدس نحو 500 ألف، وهو ما يُشكِّل نحو 14% من سكان الضفة الغربيَّة بدون القدس، وفي هذا السِّياق تعتبر الحكومة الإسرائيليَّة أن نحو 60% من مساحة الضفة (أي المناطق "ج") تقع خارج إطار التَّفاوض المستقبلي على مصير الدَّولة الفلسطينيَّة، بينما تسيطر المجالس الاستيطانية على نحو 15.5% من مساحة الأراضي "ج"[2]، كما تواجه القدس إعادة تشكيل بنيويَّة شاملة بهدف حسمها كعاصمة لدولة إسرائيل.

وقد بدأت هذه الصَّيرورة بالتعمُّق بعد ترهل وضعف بُنية التمثيل السياسي الفلسطيني، بوصفها العامل الحاسم في هذا الصِّراع، فتغلغل نظام الاستعمار ليستهدف الأرض والإنسان معًا، من أجل رسم جغرافيا القدس على أساس تكريس ضمِّ مَا يُعرف بـ "القدس الشرقيَّة"، وعزلها التَّام عن محيطها

(1) فادي نحاس، "المؤسسة الأمنية والعسكرية"، في: دليل إسرائيل العام 2025، قراءة في التحولات، تحرير: همت زعبي وآخرون، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2025)، ص57.

(2) وليد حباس وعبد القادر بدوي، "إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!"، تقدير موقف، مركز مدار، 2024/2/1، https://n9.cl/9er0vo تاريخ الدخول: 2026/1/5.

الطبيعي في الضفة الغربيَّة[1]، فجاءت سياسة توسيع الاستيطان في القدس الشرقيَّة لتغيير طابع المدينة الديمُوغرافي، وتقسيم الأحياء الفلسطينيَّة، ومنع أيِّ توسُّع فلسطيني، وتقييد البناء الفلسطيني بشدَّة، وخلق ظروف معيشيَّة بالغة الصُّعوبة تُضيِّق الخناق على السُّكان الفلسطينيِّين، وفي هذا السِّياق تُشير صحيفة حقائق نشرها مركز القدس لحقوق الإنسان إلى أن ثلث سكان القدس باتوا يقيمون في مناطق خلف جدار الفَصْل، وعلى مساحة تقل عن 5% من إجمالي مساحة القدس الشرقيَّة[2]، وبعد السَّابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 تصاعدت حدَّة هذه الإجراءات بشكل ملحوظ، إذ تشهد القدس ارتفاعًا حادًّا في الاعتقالات وهدم المنازل، فضلًا عن فرض قيود إضافيَّة على الحركة عبر نقاط التفتيش، ويُضاف إلى ذلك سياسات وإجراءات أخرى، مثل إلغاء تصاريح الإقامة ومنع لمِّ شمل الأسر وتسجيل المواليد، وعمليًّا فإن جُلَّ الإجراءات السَّالفة تعدُّ أدوات يستخدمها الاحتلال لتقليص الوجود الديمُوغرافي الفلسطيني في القدس، وتقويض الوضع القانوني والاجتماعي للفلسطينيِّين في المدينة، بهدف خلق واقع ديمُوغرافي وجغرافي جديد يضع عقبات أمام الفلسطينيِّين فيما يتعلق بحقوقهم الأساسيَّة في القدس هذا من جهة، ومن جهة أخرى يهدف الاحتلال بكلِّ الطرق إلى منع المدينة من أن تصبح عاصمة لدولة فلسطينيَّة مستقبليَّة بصورة نهائية[3].

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 نزح عدد متزايد من السكان الفلسطينيِّين في الضفة الغربيَّة والقدس الشرقية قسرًا من منازلهم على يد الجَيش الإسرائيلي وقوَّات الشُّرطة، والمستوطنين الإسرائيليين المدعومين من الحكومة، وأوامر الهدم الصَّادرة عن الحكومة الإسرائيليَّة، وأسباب عنيفة أخرى،

(1) داود الغول، مرجع سابق، ص8.

(2) Fact sheet," Isolated and overcrowded: Jerusalem's communities behind the "separation wall", Jerusalem Center for Human Rights, June 2022. https://www.jlac.ps/ar

(3) Rami Saleh, "The Situation in Occupied Jerusalem Following October 7, 2023 ", Policy Papers, November 01 2024, Institute for Palestine Studies, p10.

إذ نزح في الضفة الغربيَّة عدد أكبر من الفلسطينيِّين في عام 2023 مقارنةً بأيِّ عام آخر منذ أن بدأت الأمم المتَّحدة برصد النُّزوح (في عام 2009)[1]، هذا مع ضرورة الإشارة إلى غياب آليَّات منهجيَّة لجمع البيانات في الضفة الغربيَّة، ممَّا يعني أنَّ أرقام النزوح المعلنة هناك يُرجَّح أن تكون أقل من الواقع الفعلي على الأرض، حيث استمر النُّزوح في عام 2024 على نطاق مماثل، فعلى مدار ذلك العام عانى الفلسطينيُّون في غزة والضفة الغربية من ثالث أعلى عدد من حالات النُّزوح الداخلي في العالم (3.2 مليون حالة)، ومثَّلَت حالات النُّزوح الداخلي التي عانى منها الفلسطينيون - والبالغة 3.2 مليون حالة -16% من إجمالي حالات النزوح الداخلي حول العالم في العام 2024[2].

من جهة أخرى - وحسب بيانات دراسة كميَّة تحليليَّة[3] - فقد سُجِّل ما مجموعه 2740 حادثة هدم منازل للسُّكان الفلسطينيِّين في الضفة الغربيَّة، في قاعدة بيانات الهدم التابعة لمكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانيَّة (أوتشا) خلال فترة 2014- 2024، ومن بين هذه الحوادث وقعت 127 حادثة (4.6%) في المنطقة (أ)، و61 حادثة (2.2%) في المنطقة (ب)، و1443 حادثة (52.7%) في المنطقة (ج)، و1109 حوادث (40.5%) في القدس الشرقيَّة، وقد شهدت المباني المهدَّمة والسُّكان المهجَّرون زيادة عامة مع مرور الوقت، وخلال فترة الدِّراسة السابقة بلغ إجمالي عدد المهجَّرين 10778 شخصًا، وفي هذا السِّياق سُجِّل أعلى تركيز للمباني المهدَّمة في القدس الشرقية، حيث شكلت بلدة "جبل

(1) David Vine, "Mass Displacement since October 7, 2023: Flight From War, Genocide, and Expulsion in Gaza, Iran, Israel, Lebanon, and the West Bank", Brown University, October 7,2025. P18. https://n9.cl/b1mjkq.

(2) David Vine, Op. Cit, p19.

(3) Sarah Ali and others, "Occupation, displacement, and violence in the West Bank: A retrospective analysis of data from2014–2024", PLOS Glob Public Health journal, 5 (6), June 25, 2025. https://n9.cl/le9f7.

المكبر" وحدها 311 مبنى مهدَّمًا خلال نفس الفترة، ومن اللَّافت أنَّ أنماط الهدم في الضفة الغربيَّة لم تكن متجانسة، إذ لوحظ تباين كبير بين المناطق، حيث سُجِّل في المنطقة (ج) والقدس الشرقيَّة أعداد أعلى بكثير من المتوقع[1].

كما شهدت أعداد الوفيات جراء العنف الإسرائيلي ارتفاعًا حادًّا منذ 7 أكتوبر/تشرين الأوَّل 2023، إذ كان خطر الوفاة أعلى بنسبة تزيد عن 25% من المتوقَّع خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2023، كما شهدت حالات النُّزوح أيضًا ارتفاعًا حادًّا بعد أكتوبر/تشرين الأول 2023 في جميع المناطق، حيث كان خطر النُّزوح أعلى بنسبة 17% من المتوقَّع منذ أكتوبر/تشرين الأوَّل 2023، فقد شهد سكان المنطقة (أ) زيادة في النُّزوح بنسبة تزيد عن 15 مقارنةً بالمستويات المتوقَّعة منذ أكتوبر 2023، وشهدت المباني المهدَّمة اتجاهًا تصاعديًّا عامًّا، حيث كانت أعلى بنسبة 11% من المتوقَّع منذ أكتوبر 2023[2].

هذا وتستمر العمليَّة العسكريَّة الإسرائيليَّة في شمال الضفة الغربيَّة وسط جملة من المتغيِّرات التي تشهدها الأراضي الفلسطينيَّة، وتحديدًا في مسألة التَّوافق بين الحكومة الإسرائيليَّة والإدارة الأمريكيَّة حول تدمير قطاع غزة وجعله منطقة غير صالحة للسَّكن، وضم إسرائيل- كحد أدنى- المناطق المصنَّفة (ج) في الضفة الغربيَّة إلى سيادتها، كما تتقاطع العمليَّة العسكريَّة في شمال الضفة الغربيَّة مع الأهداف الإسرائيليَّة بين الضفة الغربيَّة وقطاع غزة، في محاولات إسرائيل إنشاء واقع ديمُوغرافي وميداني وجغرافي جديد في كل منهما، أي إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينيَّة، بحيث يبقى قطاع غزة معزولًا عن الضفة ومنهكًا، بينما تُواجِه السُّلطة الفلسطينيَّة تحديات مصيريَّة في فرض سلطتها على الضفة الغربيَّة، وتجميد الدَّعم المالي المقدَّم لها من طرف الولايات المتَّحدة الأمريكية، ويكمن في صلب تشابه الإجراءات وتقاطع الأهداف بين غزة والضفَّة، واستنساخ منظومة عمل إسرائيل في

(1) Ibid. p9.

(2) Ibid. p11.

قطاع غزَّة وتطبيقها في الضفة الغربيَّة، وهو ما يعبر عن نفسه في نهج تكثيف التَّدمير[1]، عبر هدم أكبر عدد من المنازل والبنى التحتيَّة في جنين ومخيمها وطولكرم ومخيم نور شمس، حيث بلغ عدد السُّكان المُهجَّرين من مخيَّمات شمال الضفة حتى 7 يناير/ كانون ثاني 2026 وفق بيانات أمميَّة أكثر من 41 ألف نازح[2].

إجمالًا لا شكَّ أنَّ حكومة إسرائيل منخرطة - بشكل فعلي محموم- في عمليَّة إحداث تحوُّلات ديمُوغرافيَّة طويلة الأمد، بما يتسق مع مخطَّطات الاحتلال الأمنيَّة، ويخدم مشروعه المتمثِّل في تفريغ أكبر مساحة من الأرض من سكانها الفلسطينيِّين، وحشرهم في مناطق جغرافيَّة محدودة تحت السَّيطرة والهيمنة الاستعمارية عبر تعظيم التَّهديد الأمني، من أجل تغطية الهدف الأساسي من السِّياسات الأَمنيَّة والعسكريَّة في الضفة الغربية، الذي يتمثل في (حسم) مسألة المكانة السياسيَّة للضفة الغربيَّة، من خلال الحُؤول دون أيِّ إمكانيَّة لإقامة كيان سياسي فلسطيني، وفي ذات الوقت تستكمل سلطات الاحتلال إجراءات السَّيطرة والفَصْل بتسريع وتعميق النَّشاط الاستيطاني في مدينة القدس وحولها، إذ لم تكتف سلطة الأراضي الإسرائيليَّة بطرح غطاء كبير لبناء 3401 وحدة استيطانيَّة في المنطقة المسماة (E1) شرق القدس المحتلة في آب/ أغسطس 2025؛ بل انتقلت من مرحلة التَّخطيط والمصادقة إلى المرحلة التنفيذيَّة، ممَّا يؤدِّي بكل وضوح على فصل القدس عن محيطها الفلسطيني بشكل كامل، وربط مستعمرة "معاليه أدوميم" بالمدينة في إطار مشروع "القدس الكبرى"، ممَّا يعنِي عمليًّا إلغاء إمكانيَّة قيام دولة فلسطينيَّة متصلة جغرافيًّا وقابلة للحياة[3].

(1) هاني طالب، "تكثيف نهج التدمير الصهيوني في الأراضي الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر: مقاربة نظرية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آب/ أغسطس 2025، ص16.

(2) Photo essay, "Over 41,000 Displaced, West Bank Palestinians Face Unprecedented Uncertainty "UNICEF, 8 December 2025. https://n9.cl/ajz89 Date of entry: 7.1.2026.

(3) بيان صحفي: " طرح عطاءات بناء في E1 إعلان صريح للانتقال إلى مرحلة التنفيذ ونسف متعمّد لحل الدولتين"، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2026/1/7، https://www.cwrc.ps/page-4124-ar.html تاريخ الدخول: 2026/1/7.

تأتي عمليات تسريع ما يسمى بـ (الحسم) في سياق فشل اليمين الصُّهيوني الحاكم بالإعلان الرَّسمِي والقانوني عن ضمِّ منطقة الضفة الغربيَّة، كما توقَّع ذلك وزير المالية المتطرِّف "بتسلئيل سموتريتش" الَّذِي أعلن بعد فوز الرَّئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بولاية ثانية أواخر عام 2024 بأنَّ عام 2025 سيكون عام فرض السيادة الإسرائيليَّة على الضفة الغربيَّة، مع العلم بأنَّ "سموتريتش" هو صاحب خطة الحسم في الضفة الغربيَّة، والَّتِي نشرها في مقال مطوَّل في مجلة "شيلوح" العبريَّة للفكر السِّياسي في أيلول 2017[1]، ومن جانبه كان وزير الحرب الإسرائيلي "يسرائيل كاتس" قد دعا في 31 كانون الأوَّل 2025 إلى توسيع العمليَّات العسكريَّة بمخيَّمات الضفة، لأن عمليَّات الجيش بمخيَّمات جنين وطولكرم ونور شمس بالضفة الغربيَّة كانت (مجدية) حسب تعبيره، وأنَّ "ثمَّة ضرورة لتوسعتها لتشمل مخيَّمات أخرى"[2].

بناء عليه فمِن المتوقَّع أن تشهد الضفة الغربيَّة تهجير أعداد متزايدة من السُّكان الفلسطينيِّين من منازلهم، واستكمال مشروع فصل مدينة القدس عن محيطها الطبيعي، وبالتَّالي مِن المرجَّح أن تتسم الاتجاهات الديمغرافيَّة الفلسطينيَّة خلال عام 2026 على الأقل في الضفَّة والقدس بالسلبيَّة.

ثانيًا: المعضلة السكانيَّة في قطاع غزة بعد السَّابع من أكتوبر:

يعدُّ قطاع غزَّة أحد أعلى المناطق كثافة للسُّكان في العالم، وكانت بعض الدِّرَاسات العلميَّة توقَّعَت - قبل حرب السَّابع من أكتوبر- أن تصل الكثافة السكانيَّة سنة (2030م) في غزة إلى (7343 نسمة/كم2)، أي بنسبة زيادة (41%) عما كانت عليه في عام (2017)[3]؛ إلا أنَّ المعضلة السكانيَّة في غزة بعد 7 أكتوبر 2023

(1) مهند مصطفى، "حسم بدون ضم: السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، ورقة تقدير موقف رقم (71)، مركز مدى الكرمل، كانون الأول 2025، ص3.

(2) قناة الغد الفضائية، 2025/12/31، https://n9.cl/uwx3o تاريخ الدخول: 2026/1/7.

(3) رائد صالحة، " اتجاهات التغير السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة من (1997-2017) وأبعاده المكانية والزمانية"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المجلد (5)، العدد (12)، يناير 2022، ص103 – 150.

أضحت أزمة ديمُوغرافية متعدِّدة الأبعاد، تنطوي على انخفاض إجمالي عدد السكان بسبب القتل والتهجير، فمن جهة أسفرت الحرب المستمرَّة في غزَّة عن خسائر فادحة في الأرواح، وفاقمت الأزمة الإنسانيَّة القائمة، ورغم تزايد الطَّلَب على بيانات دقيقة لا تزال تقديرات الوفيات تمثل تحديًا كبيرًا، نظرًا للغموض الإحصائي الذي يكتنف الحرب، ويعرقل التَّحديد الكمِّي الدقيق للبيانات نقصُ الإبلاغ وعدم اليقين بشأن توزيعات الضَّحَايا حسب الجنس والعمر، ومن المرجَّح أن أعداد القتلى الرسميَّة تأثرت بالبنية التحتيَّة المتضرِّرة، والاضطرابات الأمنيَّة على الأرض، والدوافع السياسية، ممَّا يُعقِّد عمليَّة التحقق الديموغرافي التفصيلي[1].

على أيِّ حال في الوقت الذي بلغت فيه بعض التقديرات الفلسطينية الرسميَّة[2] لأعداد الشُّهداء في قطاع غزة بسبب الحرب نحو 71386 شهيدًا خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 – 4 يناير 2026؛ إلَّا أنَّ الأعداد جاءت أعلى بكثير حسب تقدير بعض الدِّراسات السكانيَّة المتخصِّصة، حيث بلغت نحو 78,318 من 7 أكتوبر - نهاية عام 2024، ونتيجة لذلك فقد انخفض متوسِّط العمر المتوقع في غزة عام 2024 إلى ما يقارب نصف المستوى المتوقع لولا الحرب، كما قاربت تلك الأعداد في مسح مستقل آخر، نحو 75,200 شهيد بين 7 أكتوبر 2023 و5 يناير 2025[3]، وقد كشف تحديث للتَّحلِيل السابق - نُشر فيما بعد - أنَّ عدد الشهداء جرَّاء العنف بعد السَّابع من أكتوبر في قطاع غزة يتجاوز على الأرجح 100,000 شهيد[4]، ومن جهة أخرى فقد أفادت منظمة الأمم المتَّحِدة بأن 9 من كل 10

(1) Ana C. Gómez-Ugarte et al, " Accounting for uncertainty in conflict mortality estimation: an application to the Gaza War in 2023-2024", Journal of Population Health Indicators, Volume 23, article number 55, (2025). https://doi.org/10.1186/s12963-025-00422-9.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026/1/4، https://www.pcbs.gov.ps/ تاريخ الدخول: 2026/1/8.

(3) Ibid. p11.

(4) Max Planck Institute for Demographic Research," Gaza: study reveals unprecedented losses of life and life expectancy ",November 25, 2025, https://n9.cl/jr07ae

أشخاص في قطاع غزة نزحوا لمرَّة واحدة منذ بدء الحرب، مقدِّرة عددهم بنحو 1.9 مليون شخص، مضيفة أن 110000 شخص غادروا غزَّة إلى مصر قبل إغلاق معبر رفَح[1].

وهناك نقصٌ حاد في الأمن الغذائي والصحِّي، ممَّا يهدِّد بوقوع انخفاض إضافي في معدَّلات البقاء والولادات السَّلِيمة، إذ أكَّدَت مُنظَّمات دوليَّة - بشكل رسمي- وقوع مجاعة في آب/ أغسطس 2025 في قطاع غزة، محذرة من أنَّه سيواجه أكثر من 640,000 شخص مستويات كارثيَّة من انعدام الأمن الغذائي بحلول نهاية شهر أيلول/ سبتمبر في جميع أنحاء القطاع، والَّذِي بلغ المرحلة 5 وفق التَّصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي[2]، وسيكون 1.14 مليون شخص إضافيَّين في القطاع في وضع طوارئ غذائيَّة (المرحلة 4 وفق التَّصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) فيما سيواجه 396,000 شخص إضافيين أوضاع أزمة غذائيَّة (المرحلة 3)[3].

عمليًّا يعاني طفل من كلِّ خمسة أطفال دون سن الخامسة خلال الأشهر الَّتِي تلت الحرب في مدينة غزة من سوء التَّغذية الحاد، ولقد تضاعف سوء التغذية الحاد العام في مدينة غزة، ممَّا يجعلها المنطقة الأكثر تضرُّرًا في قطاع غزة، وأمَّا في خان يونس والمنطقة الوسطى فقد تضاعفت المعدَّلات في أقل من شهر واحد، وهذه الأرقام على الأغلب أقل من التَّقديرات الصَّحِيحة بسبب القيود الشَّدِيدة المفروضة على الوصول إلى المرافق الصحيَّة والقيود الأمنيَّة التي تمنع

(1) قصي إبراهيم، "خطورة التهجير القسري الإسرائيلي للفلسطينيين في المناطق المهمشة بمحافظة أريحا والأغوار وتداعياته على حياتهم الاجتماعية"، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد (10)، العدد (1)، حزيران 2025، ص 51 – 82.

(2) See: The official website of the Integrated Food Security Phase Classification (IPC), https://www.ipcinfo.org/

(3) بيان صحفي، "تأكيد وقوع مجاعة للمرة الأولى في غزة"، الموقع العالمي لليونيسيف، 2025/8/24، https://n9.cl/jb0i4 تاريخ الدخول: 2026/1/8.

العديد من الأسر من الوصول إليها، وفي الفترة من شهر تموز/ يوليو 2025 أُدخل أكثر من 5000 طفل دون سن الخامسة إلى العيادات الخارجيَّة لعلاج سوء التَّغذية في الأسبوعين الأولين فقط من الشهر، وكان 18% منهم يعانون من سوء التَّغذية الحاد الوخيم، وهو النَّوع الأكثر تهديدًا للحياة من سوء التَّغذية، وبهذا يستمر الاتِّجاه التَّصاعدي الكبير منذ شهر أيار/ مايو، حيث أُدخل 6500 طفل للعلاج في حزيران/ يونيو، وهذا أعلى رقم مُسجَّل منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023[1].

وتُشِير بعض التقديرات العلميَّة المختصَّة[2] إلى أنَّه في الفترة من 8 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2023 قُتل 8120 طفلًا دون سن 18 عامًا نتيجة للنِّزاع، بالإضافة إلى ذلك فقد 15127 طفلًا آباءهم، وفقد 9886 طفلًا أمهاتهم بسبب النِّزاع، بين عامي 2023- 2025 وازداد احتمال الوفاة في مرحلة الطُّفولة (من سن 0 إلى 17 عامًا) بنحو ستة أضعاف لكلٍّ من الذكور والإناث، وزادت الحرب من خطر فقدان الأم والأب تسعة أضعاف وستة أضعاف على التَّوالي، مقارنةً بالوضع في عام 2022 ارتفعت نسبة الأيتام من الآباء بين الأطفال الَّذِين تتراوح أعمارهم بين 0 و17 عامًا بمقدار 1.5 ضعف، بينما تضاعفت نسبة الأيتام من الأمهات، كما تفاقمت عوامل صحيَّة خطرة، مثل سوء التغذية، والوصول المحدود للرعاية الصحيَّة، والضغط النَّفسي، بسبب النِّزاع المستمر منذ أكتوبر 2023، ممَّا ينعكس على زيادة معدَّل الولادات منخفضة الوزن ونقص خدمات الرعاية الصحية للأمهات، وهي عوامل مرتبطة مباشرة بانخفاض معدَّلات الولادات السَّليمة وبقاء المواليد[3].

(1) منظمة الصحة العالمية تحذر من وصول معدلات سوء التغذية في غزة إلى مستويات كارثية، 2025/7/27، https://n9.cl/adm990 تاريخ الدخول: 2026/1/8.

(2) Benjamin-Samuel Schlüter et al," A demographic assessment of the impact of the war in the Gaza Strip on the mortality of children and their parents in 2023 ", Journal of Population Health Indicators, Vol 23, No 8, 2025. https://n9.cl/u0jr4

(3) Belal Aldabbour, et al, "Exploring maternal and neonatal health in a conflict-affected setting: cross-sectional findings from Gaza", Journal of Conflict and Health, Vol 19, No 45, (2025). https://doi.org/10.1186/s13031-025-00687-9

ويُضَاف إلى هذه الأزمات أيضًا التفكُّك العائلي والاجتماعي طويل الأمد مع أعباء نفسيَّة، واقتصاديّة، ورعاية صحيَّة ثقيلة، إذ أدَّت حرب الإبادة على غزَّة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار، وأسهمت في صنع اختلالات في تركيبة المُجْتمع، وتعرُّضه للصَّدَمات النفسيَّة، والدَّمار الاقتصادي، وفقدان الهُويَّة الثقافية، وانهيار الرعاية الصحيَّة، وهي تحديات رئيسة يواجهها سكان القطاع، وتسهم جميعها في تدهور المجتمع، ممَّا يزعزع الرَّوابط الاجتماعيَّة، والتَّماسك الأسري، والبنية المجتمعية ككل[1]، الأمر الَّذِي أدَّى إلى تشويه عميق في التركيبة السكانيَّة، ممَّا أفضى إلى اختلال ديمُوغرافي خطير بين السُّكان في سن العمل والمعالين، ودفع الفئات المهمَّشة، ولا سيَّما النِّساء والشباب والنازحين قسرًا إلى حافة الهاوية[2]، ويأتي ذلك كله في ظلِّ ضغط هائل على خدمات الإيواء، والمياه، والكهرباء، والتعليم نتيجة التكدُّس السُّكاني وقلة الموارد، إذ لم يعد لقطاع غزة ما كان يُعرف قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، فالظروف المعيشيَّة في جميع أنحاء غزَّة غير صالحة لبقاء الإنسان، حيث لا يملك معظم السُّكان منازل يعودون إليها، وفي هذا السِّياق يفيد فريق العمل المعني بإدارة المواقع أن 1.19 مليون شخص يكافحون من أجل البقاء في 453 موقعًا مؤقَّتًا أو متناثرًا في جنوب قطاع غزَّة، بينما لجأ أكثر من 700 ألف شخص إلى مراكز الإيواء الجماعيَّة والمباني العامة أو لدى عائلات مضيفة أو في منازل متضررة[3]، وتواجه العائلات النَّازحة ظروفًا قاسية وغير صحيَّة وغير آمنة، حيث تُظهر التَّقييمات أن متوسِّط مساحة الفرد في ملاجئ النَّازحين لا يتجاوز 1.5 متر مربع، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب في حالات الطوارئ

(1) Ibrahim Aqtam, " A narrative review of mental health and psychosocial impact of the war in Gaza", Eastern Mediterranean Health Journal, Vol 31 No 2, 2025. pp 89 – 96.

(2) Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), " Communal Coping" Systematic Demographic Devastation and Labour Market Dynamics in the Gaza Strip: Implications in the Context of the October 2023 War", Background Paper, Roundtable (3), 2025. p3.

(3) Humanitarian Programs Cycle 2025 (OPT), " Flash Appeal: Occupied Palestinian Territories", December 2024. https://n9.cl/fkbzf

والبالغ 3.5 متر مربع للفرد، وغالبًا ما يؤدي الاكتظاظ وانعدام الخصوصيَّة في الملاجئ المؤقتة - إلى جانب ندرة الموارد - إلى نزاعات وعنف، بما في ذلك العنف القائم على النَّوع الاجتماعي، ومعظم الملاجئ غير كافية لحماية العائلات من الظروف الجويَّة المتقلبة[1].

في الواقع شهد قطاع غزة - بعد 7 أكتوبر- انخفاضًا حادًّا وغير مسبوق في عدد سُكَّانه، حيث بلغ نحو 254 ألف نسمة، أي ما يعادل انخفاضًا بنسبة 10.6% مقارنة بالتَّقدِيرات السكانيَّة قبل الحرب، إذ يبلغ عدد سكان غزَّة حاليًا 2.13 مليون نسمة، ممَّا يعكس ما وصفه المركز الفلسطيني للإحصاء بأنَّه أزمة ونزيف ديموغرافي حاد ناجم عن القتل والنُّزوح وتدهور الأوضاع المعيشيَّة[2]، وبينما توقَّعَت بعض التَّقديرات التي سبقت الحرب أن يتجاوز عدد السُّكان 2.4 مليون نسمة في عام 2025، فلم يكن النمو السُّكاني المتوقَّع لعام 2023 والسنتين التاليتين، مساويًا لِمَا كان متوقعًا لسنة واحدة، ممَّا يعني أن عدد السُّكان لن يتجاوز 2.3 مليون نسمة للفترة 2023-2025[3].

فعليًّا أدَّى الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة إلى تغييرات ديمُوغرافيَّة واضحة في بنية وتوزيع سُكان القطاع مكانيًّا، لا سيَّما بعد تهجير الغالبية العظمى من السكان قسرًا، ممَّا أدَّى إلى تغيير جذري في التَّركيبة السكانيَّة لجميع المدن والمخيَّمات في قطاع غزة، ولا يقتصر الأمر على كونه كارثة إنسانيَّة مستمرَّة؛ بل يُشكل عائقًا كبيرًا أمام إمكانيَّة عودتهم إلى المناطق التي أُجبروا على مغادرتها جراء

(1) Ibid. p11.

(2) a report: Palestinian Central Bureau of Statistics, " brief on the status of the Palestinian people at
The end of 2025", 31.12.2025. p1.

(3) محمد دريدي، " أثر العدوان الإسرائيلي في الواقع الديموغرافي لسكان القطاع: التداعيات والتوقعات"، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024/3/4، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655282.

القصف المكثَّف من البر والبحر والجو، لذا يحذر من أن هذه المعطيات الديمُوغرافيَّة المركبة والصَّعبة قد تدفع فئة عريضة من السُّكان إلى مغادرة القطاع، في ظلِّ استمرار الكارثة الإنسانيَّة، تحت ذرائع مختلفة[1].

عليه فإنَّه من المتوقَّع أن يشهد الوضع الديموغرافي في غزة تشوُّهًا في الهَرَم السُّكاني والبنية العمريَّة، وتأثيرات سلبيَّة محتملة على معدَّلات النمو الطبيعي للسُّكان بسبب انخفاض الولادات، والتراجع في الخدمات الصحيَّة[2]؛ إلَّا أنَّ وجود نِسَب كبيرة من السُّكان الفلسطينيِّين في إطار الفئات العمريَّة الشابة يمكن أن يشكل قاعدة تعافٍ؛ لكن ذلك منوط بتحسُّن الظروف الاقتصاديَّة والسياسيَّة في المدى القريب داخل القطاع.

(1) محمد دريدي، " أثر العدوان الإسرائيلي في الواقع الديموغرافي لسكان القطاع: التداعيات والتوقعات"، مرجع سابق.

(2) محمد دريدي، مرجع سابق، ص5.

المبحث الثالث:
نحو إستراتيجيَّة فلسطينيَّة في ضوء المتغيِّرات الديمُوغرافية بعد السَّابع من أكتوبر

بَعْد أن أفرَزَت حرب السَّابع من أكتوبر 2023 تحوُّلات سكانية عميقة أفضَتْ إلى مآلات ديموغرافيَّة معقدة، فلم يعد الأمر مجرد نتائج جانبيَّة للصراع؛ بل أضْحَت أداة مركزيَّة لإعادة تشكيل الواقع السُّكاني الفلسطيني بما يخدم أهداف المُستعمِر الإسرائيلي بالتَّفريغ والإضعاف الدِّيموغرافي، لذا تبرز الحاجة إلى صياغة إستراتيجيَّة فلسطينيَّة واعية تأخذ البعد الديمُوغرافي بوصفه عنصرًا حاسمًا في معادلة الصُّمود والبقاء في الاعتبار، وتسعى إلى مواجهة التَّداعيات السكانيَّة للحرب، وتحويلها من عامل تهديد إلى ركيزة لتعزيز الوجود الفلسطيني واستدامته على الأرض، في إطار استمرار الصِّراع بنطاقه الأوسع في فلسطين، عليه فإنَّ هذا المَبْحث يُركِّز على تقديم مقاربة إستراتيجيَّة لمواجهة التداعيات السكانية، وذلك من خلال:

أوَّلًا: تعزيز الصُّمود الدِّيمُوغرافي ومنع التفريغ السُّكاني:

تناولت أدبيَّات غزيرة دور المدنيِّين في عمليَّات النُّزوح الناجمة عن النِّزاعات على استجابات المدنيِّين للحوافز التي تدفعهم للبقاء في أوطانهم أو الفرار منها، والتي تُعرف غالبًا بعوامل الدَّفع والجذب، فوجد الكثير منها أنَّه في المقام الأول يُشجع كل من توقَّع التعرُّض للعنف وشدته وشكله الموجه ضد المدنيِّين، وتاريخ الدَّولة في ممارسة القمع، والفئات السكانيَّة الضَّعيفة على الفرار، ويؤثِّر توزيع القدرات العسكريَّة والمصالح الإستراتيجيَّة للأطراف المتحاربة في الأراضي المتنازع عليها على التباين المحلِّي في نطاق العنف وشكله، وبالتَّالي على أنماط النزوح، كما أنَّ تصوُّرات المجتمعات المدنيَّة لتوازن القوى المحلي لها أهميَّة بالغة في هذا السياق[1].

(1) Daniel Arnon, et al, "Social Cohesion and Community Displacement in Armed Conflict Evidence from Palestinian Villages in the 1948 War", Emory University, October 12, 2020. p 9.

وبالرَّغم من أنَّ الأطراف المتحاربة تتمتَّع عادة بتفوُّق عسكري حاسم على المدنيّين فإنَّ المجتمعات التي تمتلك القدرة (المتصوَّرة) على التأثير في سلوك الأطراف المتحاربة قد تكون أكثر ميلًا للبَقَاء في أراضيها[1]، إذ إنَّه في المناطق التي تعتمد فيها القوَّات المتحاربة بشكل أكبر على التَّعاون المحلِّي، قد يستغل السُّكان المدنيون نفوذهم (المحدود) لتشكيل النِّظام السِّياسي المحلي في ظلِّ وجود القوَّات المتحاربة، حتَّى في حال افتقار المجتمعات المحليَّة للقدرة على التأثير في سلوك القوات المتحاربة، فقد يختار المدنيُّون (بشكل عقلاني) البقاء في منازلهم رغم العنف، وذلك عندما يمتلك الأفراد ارتباطات هويَّاتية بأراضيهم، ويتوقَّعُون حوافز اقتصاديَّة قوية للبقاء، وعوامل مثبطة للخروج، فعلى سبيل المثال قد يفقد السُّكان الذين يمتلكون أراضٍ داخل منطقة النِّزاع ثروتهم بالكامل عندما يعجزون عن البيع، وقد يواجه أولئك الَّذِين يمتلكون مهارات قيِّمة في الاقتصاد المحلي؛ ولكن ليس في المناطق الَّتِي قد يفرُّون إليها، تكاليف باهظة لإقامة حياة مماثلة في منطقة اللُّجوء[2].

ومن أجل تعزيز الصُّمود الفلسطيني، ومنع التفريغ السكاني في ضوء رصد بعض المآلات الدِّيمُوغرافية الخطرة التي تصاعدت بصورة كبيرة بعد حرب السَّابع من أكتوبر يمكن اقتراح بعض التدخُّلات العاجلة على النَّحو التالي:

1. نظرًا لتعقيد الوَضْع على أرض الواقع، واستمرار الحِصَار، والقيود الشَّدِيدة المفروضة على حركة الأفراد والسِّلَع، فإنَّ التدخُّلات الاقتصاديَّة والإنسانيَّة تعدُّ بالغة الأهميَّة للتَّخفيف من انهيار سبل العَيش، وتعزيز قدرة السُّكان على الصمود، ويُعدُّ توسيع نطاق المساعدة الإنسانيَّة شكلًا لا غنى عنه من أشكال التدخُّل المباشر، إذ يشمل ذلك التَّعبئة العاجلة للموارد الدوليَّة لتأمين الاحتياجات الأساسيَّة مثل الغذاء والماء والتَّحويلات النقدية والوقود، وإنَّ غياب

(1) Ibid. p10.

(2) Ibid. p10.

هذه الضَّروريَّات لا يؤدِّي فقط إلى تفاقم الأزمة الصحيَّة والاجتماعية؛ بل يقوِّض أيضًا أي محاولة لإعادة بناء شبكات الإنتاج المحليَّة، وفي هذا السِّياق يُعدُّ ترميم البنية التحتيَّة للخدمات الحيويَّة - مثل المخابز والمطابخ المجتمعيَّة والخدمات الصحيَّة - أمرًا بالغ الأهميَّة لضمان توزيع عادل وفعَّال للغذاء في بيئة تتسم بالنُّدرة، وغياب الحوكمة المحليَّة الفعَّالة[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّه لا يمكن الاعتماد على المساعدات وحدها كإستراتيجيَّة كافية أو مستدامة، فثمَّة حاجة ملحَّة إلى اتباع نهج مزدوج يجمع بين الاستجابة الإنسانيَّة الفوريَّة، وتفعيل أدوات التَّعافي الاقتصادي، ويتَّضح ذلك في أهميَّة إطلاق برامج توظيف طارئة، مثل برامج "النَّقد مقابل العمل" التي توفِّر دخلًا مؤقتًا في ظلِّ البطالة الجماعيَّة وانهيار النَّشاط الاقتصادي الرسمي، إذ يُعدُّ تمويل مشاريع بناء المهارات ركيزة أساسيَّة أخرى لتعزيز فرص العمل، لا سيَّما للشباب الذين انقطعوا قسرًا عن التَّعليم والتَّدريب المهني، لذلك تُعتبر الشَّركات الصَّغيرة والمتوسطة الحجم عنصرًا أساسيًّا في هذا النهج، ويمكن أن يسهم تقديم منح صغيرة أو قروض ميسرة عاجلة في مساعدة هذه الشَّركات على استئناف عمليَّاتها، وضخ السُّيولة في الاقتصاد المحلي، وإنعاش الأسواق، ودعم التَّكامل التجاري عبر الحدود عندما تسمح الظُّروف بذلك[2].

علاوة على ذلك يُشكِّل تنشيط القطاعات الإنتاجيَّة الحيويَّة - مثل الصِّناعات الغذائيَّة والمنسوجات ومواد البناء، فضلًا عن دعم الزِّراعة ومصايد الأسماك- أولويَّة تنموية إستراتيجيَّة، حيث لا تُعدُّ هذه القطاعات مصادر دخل فحسب؛ بل هي أيضًا ضروريَّة لتعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الواردات، ومِن النَّاحية العملية يجبُ أن ترتكز هذه العمليَّة على شراكات متعدِّدة

(1) Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), " “Communal Coping”: Systematic Demographic Devastation and Labour Market Dynamics in the Gaza Strip", Policy Brief (4) July, 2025. p5.

(2) Ibid. p6.

المستويات تربط وكالات الأمم المتَّحدة والمنظمات غير الحكوميَّة بالمجالس المحليَّة ولجان المجتمع لضمان وصول المساعدة إلى السُّكان الأكثر تضرُّرًا بناءً على أولويات محليَّة محدَّدة بوضوح.

وبالنظر إلى المستقبل يجب ألَّا تقتصر جهود التَّعافي على الاستجابات الفورية؛ بل يجب أن تشمل أيضًا استثمارات طويلة الأجل، في إعادة بناء البنية التحتيَّة الحيويَّة، مثل الكهرباء والمياه والأسواق كشرط أساسي لاستعادة القدرة الاقتصاديَّة، وينبغي تصميم هذه الجُهُود ضمن إطار تنموي متكامل يوازن بين الحاجة الملحَّة للبقاء على قيد الحياة من خلال الغذاء والتَّحويلات النقديَّة والخدمات الصحيَّة، وبين خلق فرَص عمل مستدامة، ومن الضَّرُوري كذلك الاعتراف رسميًّا بدور آليَّات التكيُّف المجتمعية التي ظهرت خلال الأزمة، وإضفاء الطَّابع المؤسَّسي عليها، والاستثمار فيها ودعمها[1].

2. حماية الفئات السكانيَّة الأكثر هشاشة (الأطفال، والنِّساء، والشباب)، واستثمار البنية العمريَّة الشابة، إذ يُؤثِّر النِّزاع العنيف على الشباب واليافعين عبر تدمير مصادر الاستقرار والانتماء، فضلًا عن تعطيل عمليَّات الانتقال إلى مرحلة البلوغ من خلال انقطاع تعليم اليافعين، وتدمير هيكليَّات الدَّعم الاجتماعي، وفرص سبل العيش، لذا لا يمكن تعزيز تأثير سياسات السَّلام والأمن وبرامج التَّعافي الوطني إلا من خلال الفهم المتعمِّق للتَّجارب المعيشيَّة الخاصة باليافعين واليافعات من العنف والظلم والإقصاء، سواء في حالات النِّزاع العنيف أو في سياقات عدم المساواة أو انعدام الأمن أو عدم اليقين خارج إطار النِّزاع، لذلك يجب أن يقرّ النَّهج الجديد الأكثر شموليَّة للشباب والسلام والأمن بالدَّور المهم الذي يلعبه اليافِعُون في منع النِّزاع العنيف وبناء السلام[2].

(1) Ibid. p6.

(2) باولا سيفيلا، "الشباب والسلام والأمن: كتيب إعداد البرامج"، الأمم المتحدة وأكاديمية Folke Bernadotte، نيويورك 2021، ص3.

ويُشكِّل الشَّباب واليافعون - بكل تأكيد- رصيدًا هائلًا وأساسيًّا للمجتمع يستحق الاستثمار فيه، حيث بلغ عدد الشَّباب الفلسطيني من الفئة العمريَّة (18–29 سنة) نحو 1.2 مليون شاب وشابة، أي ما نسبته 21% من إجمالي سكان فلسطين حتَّى منتصف عام 2025، بواقع 22% في الضفة الغربيَّة، و21% في قطاع غزَّة[1]، وتُظهر هذه النِّسَب أن أكثر من خُمس المجتمع الفلسطيني يتكوَّن من فئة الشباب، ممَّا يجعلهم ركيزة أساسيَّة لأيِّ تنمية مستقبليَّة أو استجابة وطنية للأزمات، ويفتح الباب أمام تأثير مضاعف لا مثيل له، وفي هذا السِّياق تمثل إستراتيجيَّة الأمم المتَّحدة للشباب[2] تحوُّلًا بعيدًا عن مجرَّد العمل من أجل اليافعين نحو نهج يشملهم، وإيصال أصواتهم، وإشراكهم كشركاء وقادة للمستقبل، وذلك من خلال التعرُّف على الإسهامات الهامَّة والفريدة من نوعها لليافعين في ازدهار مجتمعاتهم، وعليه فإنَّه من ممكن تحديد الالتزامات الأساسيَّة للعمل مع قطاع الشَّباب واليافعين عبر ركائز ثلاثة: وهي السَّلام، والأمن وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وتشمل المكونات الرئيسة للإستراتيجيَّة ما يلي[3]:

أ. دعم القيادة الشبابيَّة، وزيادة وعي الموظَّفِين الرسميِّين بالقضايا المتعلقة بالشَّباب.

ب. تعزيز إنتاج المعرفة.

ج. التَّعجِيل بحشد الموارد وتطوير الشَّراكة.

د. قاعدة تمويل أكبر، وآليَّات لإعداد البرامج الَّتِي تستهدف الشباب.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/8/12، https://n9.cl/06mhu تاريخ الدخول: 2026/1/14.

(2) See: United Nations, Youth Office, https://www.un.org/youthaffairs/en

(3) باولا سيفيلا، مرجع سابق، ص3.

كما يتمُّ تحديد مجالات العمل الإستراتيجيَّة ذات الأولويَّة المراد البدء بها، كما يلي[1]:

- الانخراط والمشاركة والدَّعوة.
- أسس مستنيرة وصحيَّة.
- التَّمكِين الاقتصادي من خلال توفير العمل اللائق.
- الشَّباب وحقوق الإنسان.
- السَّلام وبناء القدرة على الصُّمود.

من جانب آخر يجب تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في مفاوضات السَّلام، وعلى جميع مستويات الحوكمة في مرحلة ما بعد النِّزاع، إذ ترتبط المشاركة السياسيَّة للمرأة بنتائج سياسات أكثر إنصافًا، وانخفاض احتماليَّة تجدُّد النزاع، حيث أثبتت الآليَّات المصممة لتعزيز إدماج المرأة - مثل نظام الحِصَص وحملات التَّوظيف للنِّساء في جميع قطاعات الحوكمة في مرحلة ما بعد النِّزاع - فعاليَّتها في زيادة مشاركة المرأة السياسيَّة بشكل ملحوظ[2]، ودعم منظَّمات المجتمع المدني النسائيَّة والمبادرات الشعبيَّة، إذ تقف منظمات المجتمع المدني النسائيَّة والمبادرات الشعبيَّة في طليعة جهود بناء السَّلام وإعادة الإعمار، حيث تضطلع بعمل بالغ الأهميَّة يرسخ أسس السَّلام والاستقرار الدائمين، كما يجب زيادة مشاركة المرأة في القطاع الأمني، حيث تُسهم مشاركة المرأة في القطاع الأمني في تعزيز الفعاليَّة التشغيليَّة والمساءلة المحليَّة[3].

(1) نفس المرجع السابق.

(2) Agathe Christien, Dr. Jeni Klugman, " Advancing Women's Participation in Post-Conflict Reconstruction", November 10, 2020. https://n9.cl/vgsnh.

(3) Ibid. p9.

ثانيًا: الاستجابة الدِّيمُوغرافيَّة المتكاملة: دمج البعد الديمُوغرافي في صنع القرار السِّيَاسي والإستراتيجي:

تُركِّز الأبعاد التنمويَّة في الخطط والسِّياسات الوطنيَّة عادة على معالجة موضعيَّة للمشاكل المتعدِّدة، دون المقدرة على معالجة الأبعاد السياسيَّة المحوريَّة في ضعف التنمية الفلسطينيَّة، ويرى باحثون أنَّ التَّنمية المعتمدة على التَّمويل الخارجي والمستقاة منه لا تتواءم مع متطلَّبات التَّنمية المستدامة في فلسطين، في ظلِّ وجود الاحتلال الذي يعمل على إفقار المنطقة تنمويًّا لصالح مشروعه التوسُّعي[1]، ممَّا يتطلب بدوره اعتبار البعد الدِّيمُوغرافي محورًا مركزيًّا في الإستراتيجيَّات الفلسطينيَّة القطاعية، وعدم التَّعامل معها كتحصيل حاصل في الإستراتيجيَّات القطاعيَّة الأخرى، لذا يَسمح هذا التوجُّه المنهجي بالتعمُّق في الإشكالية الديموغرافيَّة، ووضع الحلول الَّتِي تتواءم مع الإشكاليَّات المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار من الهام التَّركيز على خصوصيَّات كل من قطاع غزَّة والقدس والضفة الغربيَّة خاصة منطقة (ج)، كنقطة انطلاق لصياغة الخطط والإستراتيجيَّات التنموية المستقبليَّة، مترافقة مع سياسات تعزيز الاستقلال الاقتصادي، والانعتاق من قبضة الاقتصاد وسوق العمل الإسرائيليين، وذلك عبر توجيه الاهتمام إلى تنمية القطاعات الإنتاجيَّة مثل الزارعة التي تلعب دورًا مزدوجًا في كل من التنمية وتعزيز الصُّمود، وفي ذات الوقت من المفترض أن يتمَّ ذلك كله من خلال إبراز المسألة الديمُوغرافيَّة بشكل محوري في الإستراتيجيَّات القطاعية[2]، ممَّا سوف يخلق

(1) يوسف كرباج وآخرون، "فلسطين 2030 التغير الديموغرافي: فرص التنمية"، ترجمة: مالك قنيطة، إصدار مكتب رئيس الحكومة الفلسطينية – اللجنة الوطنية للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، كانون أول 2016، فلسطين رام الله، ص3.

(2) رجا الخالدي وأنمار رفيدي، "التغيير الديموغرافي القسري: الصمود السكاني الفلسطيني أمام قوى التجزئة والطرد الاستعمارية"، في: المؤتمر الوطني للسكان: الديموغرافيا بين الصمود والتنمية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، 2024، ص151

إستراتيجيَّات تصبُّ - بشكل مباشر- في مسار تعزيز العامل الديمُوغرافي، بدلًا من التعامل معه بشكل منفصل عن عمليَّات التنمية المحليَّة.

ومِن أبرز الخطوات العاجلة التي يُقترح التركيز عليها خلال الفترة القادمة لتقليل مخاطر التَّراجع الدِّيمُوغرافي القسري في فلسطين، ما يلي[1]:

1. تقديم تسهيلات لسكان القدس، تحديدًا للفلسطينيِّين الَّذِين يسكنون المناطق "الرماديَّة"، مثل (كفر عقب، عناتا)، للحُصُول على الخدمات التعليميَّة والصحيَّة في مناطق سكناهم، بهدف تعزيز صُمُودهم.
2. تشجيع الاستثمار في مناطق (ج)، خاصَّة الاستثمارات الزِّراعية والصناعيَّة، لتلعب دورًا مزدوجًا في الحفاظ على الأرض، وتوفير فرص عمل للفلسطينيِّين الساكنين فيها.
3. تطوير ودعم الاستثمارات العامَّة والخاصَّة لمشاريع الإسكان والبناء العامودي في المناطق ذات السِّيادة الفلسطينيَّة المحدودة على الأرض، خصوصًا لذوي الدَّخل المحدود.
4. حشد وتنسيق دعم المجتمع الدولي، والدول المانحة، والمنظَّمَات الدوليَّة العاملة في المناطق الأكثر تهميشًا أو تهديدًا من خطر التحوُّل الدِّيمُوغرافي القسري، خاصَّة في قطاع غزة ومنطقة (ج) في الضفَّة، والقدس الشرقية، مع المطالبة المتواصلة بتطبيق قرارات الشرعيَّة الدوليَّة المرتبطة بحق عودة اللاجئين إلى وطنهم.
5. التشبيك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين الفلسطينيِّين على جانبي الخط الأخضر، ومع الجاليات الفلسطينيَّة في الشتات، من أجل تعظيم العائد الدِّيمُوغرافي المحتمل لنحو 14 مليون فلسطيني.

(1) رجا الخالدي وأنمار رفيدي، مرجع سابق، ص152.

6. إعادة النَّظر في حجم الإنفاق المخصص في الموازنة العامَّة للحكومة الفلسطينيَّة، لتوفير الحد الأدنى من الموارد اللازمة للتقدُّم باتجاه تحقيق أهداف التَّنمية والصمود المستدام، خصوصًا في المناطق المعرَّضة للمصادرة والتهويد.

7. ضرورة مراعاة قضية التَّوازن السُّكاني والعدالة المكانية عند الشُّروع في عمليَّات إعادة الإعمار، إذ لم تقتصر العمليات الحربيَّة الإسرائيلية التي انطلقت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على استهداف المدنيِّين في قطاع غزة والضفة الغربيَّة فحسب؛ بل ألحقت دمارًا واسع النطاق بالبنية التحتيَّة المادية والاجتماعية والإدارية.

إنَّ الدَّمار الهائل في غزَّة يبرز الطبيعة متعدِّدة الأبعاد لعمليَّة إعادة الإعمار التي ستكون ضروريَّة في فترة ما بعد الحرب، فلم تمثل كثافة التَّدمير دمارًا هيكليًّا فقط؛ بل تُمثل أيضًا محوًا للمراجع المكانية الرَّاسخة في الذاكرة الجماعية للسكان، وهذا بدوره يُؤكِّد على أهميَّة أن تتناول عمليَّة إعادة الإعمار ليس فقط الأبعاد المادية للحيِّز الجغرافي؛ بل أيضًا يجب أن تشمل جوانبه المعنويَّة والاجتماعيَّة، لذلك فإنَّ النَّهج التقليدي لـ"إعادة الإعمار" في الأراضي الفلسطينية (خصوصًا في قطاع غزَّة بعد الحروب السابقة على السَّابع من أكتوبر) بات الآن غير كافٍ، لأنَّ المطلوب هنا لا يقتصر على إعادة بناء الهياكل الخرسانيَّة فحسب؛ بل يشمل أيضًا إحياء الأنماط المكانيَّة القائمة، والعلاقات الاجتماعيَّة، والمساحات العامَّة، وهذا يُبيِّن بوضوح أنَّ التخطيط المكاني يجب أن يُنظر إليه ليس فقط من منظور هندسي؛ بل أيضًا من منظور ديمُوغرافي واجتماعي شامل[1].

إنَّ إعادة الإعمار - بصفة عامة - من المفاهيم الَّتِي تحمل في طيَّاتها العديد من المعاني المرتبطة والمتداخلة، ويرتبط مفهوم إعادة الإعمار - بشكل مباشر-

(1) Ece Berfin Ergezer and Sercan Sevgili, "How to think about the Gaza reconstruction?", Economic Policy Research Foundation of Türkiye, No202533, May 2025, p3.

بمفهوم بناء السَّلام building Peace بكل أبعاده، ويدور كلاهما حول فكرة رئيسة، وهي ترسيخ البنى الَّتِي من شأنها إحلال مظاهر السَّلام، ومنع العَودة للحرب مرة أخرى، فإنَّ إعادة الإعمار قضيَّة تعني كافة البلدان التي تخرج من حالة الحرب، إذ يمنح هذا المفهوم فرصة لإنشاء مؤسَّسات سياسيَّة واجتماعيَّة وقضائيَّة جديدة تمثل القوَّة الدَّافعة نحو التطوُّر بعد مرحلة ساد خلالها الخراب والدمار، وفي هذا الإطار يربط معظم المُنظِّرين بين إعادة الإعمار (العُمراني) وإعادة إعمار الهياكل الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة للمجتمع، لذا فإنَّ منظومة إعادة الإعمار لا تتكامل إلا إذا تكاملت أبعادها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة مع أبعادها العمرانية[1]، إذ يُعدُّ النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من العوامل الأساسيَّة لتحقيق السلام والاستقرار، ومع ذلك لكي ينجح هذان العاملان يجب أن يترافقا مع إصلاحات في الحكم تضمن لجميع الفلسطينيين - ولا سيما الشباب - أن يكون لهم صوت مسموع، وأن توفر لهم مسارًا موثوقًا نحو الاستقلال وتقرير المَصِير[2].

لكن لنجاح عمليَّة إعادة الإعمار فإنَّ إصلاحات الحوكمة الفلسطينيَّة ضرورية جدًّا - من حيث التركيز على غزة نظرًا لضخامة حجم الدَّمار عنه في الضفة الغربيَّة - لسببين رئيسين: أوَّلُهما: يتطلب بناء اقتصاد لغزَّة مزدهر وشامل جذب استثمارات خاصَّة كبيرة، وتعتمد هذه الاستثمارات على أطر قانونيَّة وتنظيميَّة مستقرَّة وقابلة للتنبؤ، والَّتي لا يمكن أن توجد دون مستوى أساسي من الحوكمة الرَّشِيدة، فالاستثمارات لن تتدفَّق في فراغ حوكمي، ثانيهما: تتطلَّب إعادة بناء جزء كبير من البنية التحتيَّة الاجتماعيَّة والمادية لغزة استثمارات عامَّة ضخمة مموَّلة من جهات مانحة خارجيَّة، وستُدار هذه الأموال من قِبَل مؤسَّسات

(1) بكر أحمد وعلي السويداني، "سياسات إعادة إعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب"، مجلة كلية الهندسة بجامعة الأزهر – القاهرة، المجلد 12، العدد 44، يوليو 2017، ص 1183- 1197.

(2) Hafez Ghanem, "Gaza Reconstruction: Do Not Repeat the Mistakes of the Past Four Efforts", Policy Center for the New South, Rabat Campus of Mohammed VI Polytechnic University, October 28, 2025, p5.

عامَّة فلسطينيَّة، والَّتِي يجب أن تمتلك بالتَّالي أنظمة قويَّة لإدارة الماليَّة العامة لضمان الشفافية والمساءلة، وبدون هذه الضَّمانات من غير المرجح أن تُقدم الجهات المانحة الدَّعم بالحجم المطلوب[1].

لكن يستحيل مناقشة الحُكْم الرشيد في فلسطين دون التطرُّق إلى الاحتلال وحق تقرير المصير، إذ يبقَى التحدِّي الرئيس أمام تحقيق المكسب الديمُوغرافي في فلسطين يتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والقيود المشدَّدة على حركة النَّاس والبضائع، ممَّا يؤدِّي إلى نشأة اقتصاديَّات محليَّة مفتتة ومشوَّهة، وذات قدرة محدودة على النمو، ممَّا يفضي بدوره إلى المس بقدرة الفلسطينيِّين على وضع سياسات وخطط طويلة الأجل ذات جدوى، لذا فإنَّه يتوجب إدراك أنَّه ما لم يتم التوصل إلى سلام دائم سيظلُّ الاحتلال وغياب السِّيادة والاستقرار السياسيَّين يشكلان العقبة الرئيسة أمام تحقيق كامل لمكتسبات التَّنمية[2]، ومع اعتبار أنَّ سوء الحكم في فلسطين - جزئيًّا على الأقل - جاء نتيجة لفشل عمليَّة السَّلام واستمرار الاحتلال الإسرائيلي[3]؛ إلَّا أن وقوع الانقسام السِّياسي الفلسطيني بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، وما نجم عنه من آثار سلبيَّة بالغة على الحالة الوطنيَّة والمؤسَّسية الفلسطينية بصورة عامة، وعلى فرص التنمية في المجتمع الفلسطيني خاصة أسهم - بكل تأكيد- في الحد من فاعليَّة التخطيط والعمل الحكومي على الأرض، وهو ما يبرز أهمية إنهاء الانقسام وتوحيد هياكل العمل التَّنفيذي بين الضفة الغربيَّة وقطاع غزة، كضرورة ملحَّة فرضتها الوقائع الاقتصاديَّة والسكانيَّة الكارثيَّة التي حدثت عقب السَّابع من أكتوبر.

(1) Hafez Ghanem, Cit, Op, p6.

(2) يوسف كرباج وآخرون، مرجع سابق، ص6.

(3) Hafez Ghanem, Cit, Op, p6.

إجمالًا في ظلِّ تصاعد التحديات الديمُوغرافيَّة الأخيرة تبرز الحاجة الماسة إلى إعادة ضبط ديناميكيَّات العمل الرَّسمِي الفلسطيني، بما يشمل دمج البعد الديمُوغرافي في إطار رسم وتنفيذ الخطط والسِّياسات التنمويَّة المطلوبة، وذلك كاستجابة وطنيَّة شاملة لحالة الكارثة الإنسانيَّة في فلسطين، التي نجمت عن تداعيات حرب السَّابع مِن أكتوبر.

الخاتمة

خَلُصت هذه الدِّراسة إلى أنَّ البعد الديموغرافي يُشكِّل محورًا جوهريًّا لفهم الصِّراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إذ يتداخل مع العوامل السياسيَّة والإستراتيجيَّة والأمنيَّة، ويؤثِّر - بشكل مباشر- في مستقبل الوجود الفلسطيني، وقد أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن التحوُّلات السكانيَّة في فلسطين ليست مجرد نتيجة طبيعيَّة للنمو السكاني أو الهجرة؛ بل هي نتيجة موجَّهة ومنهجيَّة لسياسات إسرائيليَّة تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الديمُوغرافي عبر الإحلال والاستيطان والتَّهجير القسري، وتقييد حرية الحركة، ومصادرة الأراضي، وفرض قيود قانونيَّة وأمنيَّة على الفلسطينيِّين، فهذا الاستخدام الممنهج للديمُوغرافيا كأداة إستراتيجية جعل السكان الفلسطينيين والحيز المكاني الذي يعيشون فيه محورًا للصِّراع، وأدَّى إلى اختلالات واضحة في أدوات التَّوازن الديمُوغرافي بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين، خصوصًا في المناطق الحيويَّة مثل القدس وغور الأردن والمرتفعات الغربيَّة للضفة الغربية.

وتشير نتائج هذه الدِّراسة إلى أنَّ الحرب الَّتِي اندلعت بعد السَّابع من أكتوبر 2023 قد عمَّقت هذه الاختلالات في هذه الأدوات بصورة غير مسبوقة، من خلال موجات تهجير واسعة، وتدمير البنى التحتيَّة الحيويَّة، وارتفاع معدلات الوفيات، وانخفاض مؤشِّرات النمو الطبيعي للسُّكان الفلسطينيِّين، وقد انعكست هذه التغيُّرات على التوزُّع الجغرافي للسُّكان، وأثّرت على قدرة المجتمع الفلسطيني على الصُّمود داخل مناطق تواجده التقليديَّة، ممَّا يضع تحديات إضافيَّة أمام الحفاظ على النَّسِيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الفلسطيني.

ورغم ذلك فقد أظهرت هذه الدِّرَاسة قدرة ملحوظة لدى الفلسطينيِّين على الصُّمود الديمُوغرافي والاجتماعي، حيث ساعدت ديناميَّات النمو الطبيعي والصُّمود المجتمعي في تثبيت الوجود الفلسطيني في مواجهة محاولات الإحلال والتَّفريغ، وهو ما يشكل عاملًا موازنًا مهمًّا يمكن أن يحد من قدرة الاحتلال على تحقيق أهدافه الإستراتيجيَّة على المدى الطويل، ويشير التَّحليل إلى أن استمرار

الصُّمود الفلسطيني لن يكون ممكنًا إلا من خلال تعزيز البنية المجتمعيَّة، وتوفير الحماية للتجمُّعات السكانية، وتطوير برامج دعم شاملة تركِّز على التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأساسيَّة.

واستنادًا إلى النتائج يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات العمليَّة والإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الصُّمود الفلسطيني ومواجهة التحديات الديموغرافيَّة الراهنة والمستقبلية، وتشمل: تعزيز برامج الدَّعم الاجتماعي والتنمية الاقتصاديَّة لضمان النمو الطبيعي المستدام، ووضع سياسات سكانيَّة إستراتيجيَّة للحد من التَّهجير والهجرة القسريَّة، وحماية التجمُّعات الفلسطينيَّة من الإجراءات الإسرائيليَّة الإحلاليَّة، وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسيَّة في المناطق المهددة، بالإضافة إلى تكثيف الجهود الأكاديميَّة والإعلاميَّة والدبلوماسية لتسليط الضَّوء على البعد الديموغرافي للصِّراع، وضرورة العدالة الدِّيمُوغرافية في أيِّ حل سياسي مستدام.

وفي ضوء ما تقدَّم تؤكِّد هذه الدِّراسة على أنَّ الدِّيمُوغرافيا ليست مجرد أرقام وإحصاءات؛ بل هي أداة إستراتيجيَّة تُؤثِّر مباشرة على مستقبل السيادة الفلسطينيَّة وحقوق الإنسان، وأن فهم التحوُّلات السكانيَّة واستشراف مآلاتها هو مفتاح لمعرفة اتِّجاهات الصِّراع وإمكانات الصُّمود والبقاء، ومن ثمَّ فإن أيِّ سياسات فلسطينيَّة فعَّالة يجب أن تراعي البعد الديمُوغرافي باعتباره عنصرًا محوريًّا في صياغة الإستراتيجيَّات الوطنيَّة، بما يضمن حماية الوجود الفلسطيني، وتعزيز القُدْرة على مواجهة التَّحديات المستمرَّة التي يفرضها الاحتلال وسياسات الإحلال والاستيطان.

النتائج الرَّئيسة:

1. التحوُّلات الديمُوغرافيَّة ليست طبيعيَّة: فالسِّياسات الإسرائيليَّة التاريخية والمعاصرة، وفي مقدمتها عمليات التَّهجير والإحلال، هي العامل الأساسي في إعادة تشكيل التَّركِيب السكاني الفلسطيني.

2. الحرب الأخيرة أفرزت تغييرات قسريَّة: مثل النُّزوح الجماعي والهجرة القسريَّة وارتفاع معدل الوفيات، وقد تسبَّبت في تراجع مؤشِّرات النمو الفلسطيني، مع تغييرات ملموسة في التَّوزيع الجغرافي للسكان.
3. الصُّمود الفلسطيني المستمر: رغم القيود والحصار أظهرت المجتمعات الفلسطينية قدرة على الحفاظ على النمو الطبيعي والمكونات الاجتماعيَّة والثقافيَّة، ممَّا يُعزِّز استمراريَّة الوجود الفلسطيني.
4. الموازنة بين القوى الديمُوغرافيَّة والقدرة على الصُّمود: فإنَّ أي اختلال في النمو السكاني الفلسطيني قد يؤثر مباشرة على إستراتيجيَّات الصُّمود والسيادة الوطنية، ويزيد من هشاشة القدرة على مواجهة السياسات الإسرائيليَّة التوسعيَّة.

التوصيَّات:

1. تعزيز الصُّمود الديمُوغرافي: من خلال تطوير برامج دعم اقتصادي، واجتماعي، وصحِّي، وتعليمي، وإيجاد مناخ سياسي داخلي بهدف تعزيز النمو والاستقرار السُّكاني، وضمان تطوُّر التجمُّعات الفلسطينيَّة، لا سيَّما في المناطق المهدَّدة بالتَّهجير أو الاستيطان، وتطوير السِّياسات السكانيَّة الفلسطينيَّة من خلال وضع خطط إستراتيجيَّة قائمة على البيانات الميدانيَّة والإحصائيَّة لتعزيز القدرة على مواجهة الهندسة السكانيَّة الإسرائيليَّة، بما يشمل دعم المهاجرين العائدين، ومنع التَّهجير القسري.
2. حماية التجمُّعات الفلسطينيَّة: من خلال العمل على توثيق الانتهاكات الإسرائيليَّة المرتبطة بالتَّهجير والإحلال، واستخدامها في المنابر الدَّولية لتعزيز الضَّغط السياسي والقانوني على إسرائيل.

3. التَّخطيط العمراني والتَّنموي: من خلال استثمار الموارد في تعزيز البنية التحتيَّة، وتوفير خدمات أساسيَّة للمناطق الفلسطينيَّة المهددة، لضمان استمرار الحياة الطبيعيَّة، ومنع النُّزوح القسري.
4. المناصرة والوعي الدَّولي: عبر تكثيف الجهود الأكاديميَّة والإعلامية لتسليط الضَّوء على البعد الديمُوغرافي للصِّراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتوضيح أهميَّة العدالة الديموغرافيَّة، وضرورة ضمان عودة اللَّاجئين والنَّازحين في أيِّ حل سياسي مستدام.

المراجع والمصادر

أوَّلًا: باللغة العربيَّة:

أ. القرآن الكريم:

ب. الموسُوعات:

1) أليكس ويندر، "خطَّة الأمم المتَّحدة لتقسيم فلسطين، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947"، الموسوعة التفاعليَّة للقضيَّة الفلسطينية، https://n9.cl/o0z4t.
2) الجزيرة نت، " بريطانيا وفلسطين.. من وعد بلفور إلى الاعتراف بالدَّولة"، الموسوعة، 2025/9/29م، https://n9.cl/rx7s4.
3) الجزيرة نت، " من وعد بلفور إلى إعلان إسرائيل.. الانتداب البريطاني في فلسطين"، الموسوعة، 2025/9/29م، https://n9.cl/42gt2.
4) الجزيرة نت، "الموسُوعة"، تاريخ الدُّخول: 2025/8/5م، https://n9.cl/a46z2a.
5) الجزيرة نت، "الموسوعة"، تاريخ الدُّخول: 2025/8/5م، https://n9.cl/mi4z0.
6) عبد الوهاب الكيَّالي، "موسوعة السِّياسة"، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنَّشر، 1999م).
7) عبد الوهاب الكيَّالي، موسوعة السياسة، الجزء الثَّالث، (بيروت: المؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات والنَّشر، 1999م).
8) عبد الوهاب المسيري، "الأرض"، موسُوعة اليهود واليهوديَّة والصهيونيَّة، المجلد الخامس، طبعة أولى (القاهرة: دار الشروق، 1999م).
9) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، "قاموس بنغوين للعلاقات الدوليَّة"، طبعة أولى، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004م).
10) لفظ خاص يطلق العاصمة أو يتصل بها، ويعبر عن إقليم الدَّولة الحضري الرئيس، للمزيد: انظر قاموس المعاني، https://n9.cl/xsrxx.
11) للمزيد انظر: الموسوعة التفاعليَّة للقضيَّة الفلسطينيَّة، بتاريخ 2021/1/12م، https://n9.cl/10kuw2.

12) للمزيد انظر: الموسوعة الحرَّة ويكيبيديا، تاريخ الدُّخول: 2025/8/5م، https://n9.cl/nlvfe.

13) مجدي المالكي، "الهجرة الفلسطينيَّة: 1967 - اليوم"، الموسوعة التفاعليَّة للقضيَّة الفلسطينيَّة، https://n9.cl/zzw36.

14) مجدي المالكي، "الهجرة الفلسطينيَّة: منذ خمسينيَّات القرن التَّاسع عشر حتَّى عام 1967م"، الموسوعة التفاعليَّة للقضيَّة الفلسطينيَّة، https://n9.cl/ns5crh.

15) الموسُوعة التفاعليَّة للقضيَّة الفلسطينيَّة، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة.

16) الموسوعة، الجزيرة نت، بتاريخ 2015/7/28م، على الرابط التالي: https://2h.ae/yPmD.

ت. الكتب:

1) إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسيَّة الدوليَّة: دراسة في الأصول والنظريَّات"، (القاهرة: المكتبة الأكاديميَّة، 1991م).

2) إيلان بابه، "التَّطهير العرقي في فلسطين"، ترجمة أحمد خليفة، طبعة أولى، (بيروت: مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، 2007م).

3) حسن عبد القادر صالح، "سكان فلسطين ديمُوغرافيا وجغرافيا"، (عمان: دار الشُّروق، 1985).

4) رائف زريق، "إسرائيل: خلفيَّة أيديولوجية وتاريخيَّة"، في: دليل إسرائيل العام 2025، تحرير: همت زعبي وآخرون، (بيروت: مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينية، 2025).

5) رشود بن محمد الخريف، "السُّكان: المفاهيم والأساليب والتَّطبيقات"، طبعة ثانية، (الرياض: دار المؤيد، 2008م).

6) عبد الرحمن الميداني، "أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التَّبشِير - والاستشراق - والاستعمار"، طبعة ثامنة، (دمشق: دار القلم، 2000م).

7) عميد صعابنة، "المجتمع والتَّركيب السُّكاني"، في: دليل إسرائيل العام 2025: قراءة في التحوُّلات، تحرير: همت زعبي وآخرين، (بيروت: مؤسَّسة الدِّرَاسات الفلسطينيَّة، 2025).

8) فادي نحاس، "المؤسَّسة الأمنيَّة والعسكريَّة"، في: دليل إسرائيل العام 2025، قراءة في التحوُّلات، تحرير: همت زعبي وآخرين، (بيروت: مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، 2025).

9) فتحي أبو عيانة، "دراسات في علم السُّكان"، طبعة أولى، (بيروت: دار النَّهضة العربية للطباعة والنشر، 2000م).

10) محمد اشتية، "الفكرة الصهيونيَّة: النُّصوص الأساسيَّة"، ترجمة: لطفي العابد وموسى عنز، طبعة ثانية، (القدس: مركز الأبحاث - منظمة التَّحرير الفلسطينية، 2023م).

11) مصطفى عبد الجواد، "نظريَّة علم الاجتماع المعاصر"، (عمان: دار المسيرة للنَّشر والتَّوزيع والطباعة، 2011م).

12) موسى سمحة وآخرون، "الصِّراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة"، (عمان: اللجنة الأردنية الفلسطينيَّة المشتركة لدعم صمود الشَّعب الفلسطيني، 1986).

13) موشيه برافر، "حدود أرض إسرائيل: الجوانب السياسيَّة والجغرافيَّة"، ترجمة بدر عقيلي، (عمان: دار الجليل للنَّشر، 1989).

14) نظام محمود بركات، "الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظريَّة والتطبيق"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 1988).

15) هنيدة غانم وآخرون، "إسرائيل والأبارتهايد"، (رام الله: المركز الفلسطيني للدِّراسات الإسرائيليَّة، 2018).

16) وليد الخالدي، كي لا ننسى: قرى فلسطين الَّتي دمَّرَتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها"، (بيروت: مؤسَّسة الدِّرَاسات الفلسطينيَّة، 2024).

17) يوسف كرباج وآخرون، "فلسطين 2030 التغيُّر الدِّيمُوغرافي: فرص التنمية"، ترجمة: مالك قنيطة، (رام الله: مكتب رئيس الحكومة الفلسطينيَّة - اللجنة الوطنيَّة للسُّكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، كانون أول 2016).

ث. **الدِّراسات والمجلَّات العلميَّة:**

1) Alifatul Hidayatin وآخرون،"مفهوم الصِّراع السياسي لموريس دوفرجير بالتَّطبيق على رواية "الفارس الجميل"، مجلة اللغة العربيَّة وآدابها، المجلد (6)، العدد (1)، يونيو 2023م.
2) أحمد حنيطي، "حواجز الاستعمار الصهيوني بعد السَّابع من أكتوبر: تفعيل كامل لمنظومة السِّجن الكبير"، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، العدد (142)، ربيع 2025.
3) أحمد عز الدين أسعد، "من وحي الأفكار الصهيونيَّة الأساسيَّة: صورة أرض إسرائيل (فلسطين) وتمثلاتها لدى التيارات الصهيونيَّة المختلفة"، مجلة قضايا إسرائيليَّة، العدد (76)، يناير 2020م.
4) إسرائيل شاهاك، عنصريَّة دولة إسرائيل، ترجمة قسم التَّرجمة في مجلة فلسطين المحتلة، حيفا.
5) أمل أبو حنيش، "الممارسات الإسرائيليَّة المنهجة ضد النِّظام التعليمي الفلسطيني: قراءة تحليليَّة ضمن سياقات الهيمنة الجيوسياسيَّة والبنائية"، مجلة رابطة التربويّين الفلسطينيّين للآداب والدِّراسات التربويَّة والنفسيَّة، المجلد (7)، العدد (15).
6) أنمار رفيدي وملكة عبد اللطيف، "أثر التوسُّع الاستيطاني في قرى القدس: قراءة في التحوُّلات الديمُوغرافيَّة والاقتصاديَّة في بدو وبين إكسا والرام وكفر عقب"، مجلة عُمران، المجلد (14)، العددان 54 – 55، خريف 2025- شتاء 2026.

7) إيلان بابه، "ما بعد الصهيونيَّة: توجُّهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيِّين والعرب"، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، المجلد (8)، العدد (31)، صيف 1997م.

8) إيليا زريق، "الديمُوغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللَّامكان"، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، المجلد (14)، العدد (55)، صيف 2003م.

9) بكر أحمد وعلي السُّويداني، "سياسات إعادة إعمار المُدُن في فترة ما بعد النِّزاعات والحروب"، مجلة كليَّة الهندسة بجامعة الأزهر - القاهرة، المجلد 12، العدد 44، يوليو 2017.

10) جمال البابا، "الهاجس الدِّيمُوغرافي في إسرائيل: مخاوف حقيقيَّة أم أطماع سياسيَّة"، مجلة مركز التَّخطيط الفلسطيني، العدد (15 – 16)، 2006/1/16م.

11) جميل هلال، "أثر السياسة في الوضع السُّكاني في الضفة الغربيَّة وقطاع غزة"، مجلة الدِّراسات الفلسطينية، المجلد (1)، العدد (4)، خريف 1990م.

12) جهاد أبو طويلة، الاستيطان وجدار الفصل والتوسُّع العنصري، عين على بيت المقدس العدد (4)، 2013.

13) حمدي أبو ليلى، "أثر الاحتلال الإسرائيلي على النمو العمراني والبنية التحتيَّة للطرق في قطاع غزة"، مجلة البحث العلمي في الآداب، قسم الجغرافيا، كليَّة البنات، جامعة عين شمس، المجلد (16)، العدد (5)، سبتمبر 2015.

14) خالد سلامة المعايطة، " الصراع السِّياسي وتداعياته على دول الرَّبيع العربي"، مجلة العلوم الإنسانيَّة والطبيعيَّة، المجلد (3)، العدد (7)، يوليو 2022م.

15) خضرة راشدِي، "الدِّيمُوغرافيا التاريخيَّة: ماهيتها وأهميتها"، مجلة مقدمات، المجلد (2)، العدد (3)، يونيو 2018م.

16) داود الغول، "سياسات الاحتواء والدَّمج في القدس قبل 7 أكتوبر وبعده"، ورقة سياسات، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، العدد (143)، أغسطس 2025.

17) رازي نابلسي، الصُّهيونية والاستيطان- إستراتيجيَّة السَّيطرة على الأرض وإنتاج المعازل، مركز مسارات، رام الله، 2017.

18) رائد صالحة، " اتجاهات التغيُّر السكاني في الضفة الغربيَّة وقطاع غزة للفترة من (1997-2017) وأبعاده المكانيَّة والزمانيَّة"، المجلة العربية للدِّراسات الجغرافيَّة، المجلد (5)، العدد (12)، يناير 2022.

19) زهير المصري - سياسة التَّهجير الصهيوني للعرب الفلسطينيّين – 1937-1948 – مجلة مركز التَّخطيط الفلسطيني – العدد 37,38 – 2013.

20) ساري حنفي، "التَّطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم إستراتيجيَّات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، المجلد (319، العدد (360)، فبراير 2009م.

21) سام هداوي، "الحصاد المر: فلسطين بين عامي 1914-1979"، ترجمة فخري يغمور-منشورات رابطة الجامعيِّين في محافظة الخليل، عمان 1982.

22) سلمان أبو ستة، "اللَّاجِئُون الفلسطينيون: الواقع الرَّاهن والحل في إطار حق العودة"، المركز الفلسطيني للدِّراسة والتوثيق، 2001.

23) سيف دعنا، "العلاقات الكولونياليَّة وتأهيل النخبة الاقتصاديَّة الفلسطينيَّة"، مجلة حق العودة، العدد (53)، أيار/مايو 2013، السَّنة الحادية عشرة.

24) ضياء الصفدي، "أوامر الإخلاء الإسرائيليَّة: بين الواقع والقانون"، ورقة علميَّة، مركز الزيتونة للدِّراسات والاستشارات، أيار/مايو 2025م.

25) طاهر اللبدي، "الاقتصاد الفلسطيني في قبضة الاستعمار والحرب الشَّاملة"، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، ملف خاص: غزة إبادة جماعيَّة، 2023/12/26.

26) عادل ماجد، "المواجهة القانونيَّة لجرائم الإبعاد القسري وتهجير السُّكان في قطاع غزة"، دوريَّة الملف المصري، السنة الثامنة، العدد (111)، نوفمبر 2023، مركز الأهرام للدِّرَاسات السياسيَّة والإستراتيجية.

27) عايش قاسم، "الصِّراع الديمُوغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000 – 2030"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزَّة، عام 2012م.

28) عبد الفتاح القلقيلي، "الأرض في الثقافة الفلسطينيَّة"، جريدة حق العودة، العدد (32- 33)، السنة السابعة، أيار/مايو 2009م.

29) عدلي اليازوري، "تأثير السِّياسات الإسرائيليَّة على عمليَّة التنمية في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، عام 2009.

30) عزام شعث، "الإبادة والتهجير أوَّلًا": مستقبل شمال غزة في التصوُّرات الإسرائيليَّة"، ورقة سياسات، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، العدد (127)، 2025/1/8م.

31) علي حمودة، "قطاع الكهرباء في فلسطين: البداية من تقليص الاعتماد على إسرائيل"، ورقة سياسات، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، 2023/12/6.

32) عمر عبد الرَّازق وآخرون، "الهجرة الخارجيَّة والداخليَّة الفلسطينيَّة وتحدياتها التنمويَّة"، معهد أبحاث السِّياسات الاقتصاديَّة الفلسطيني (ماس)، مؤتمر السُّكان، القدس ورام الله، عام 2023م.

33) فاطمة بكر سيد، "الصِّراع الدَّولي بين القوَّة والمنفعة"، مجلة كليَّة التربية، جامعة عين شمس، العدد (28)، الجزء (4)، عام 2022م.

34) فهد قطوسة، "السياسة السكانيَّة والاستيطانيَّة الإسرائيليَّة في القدس العربيَّة"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس – فلسطين، 2013.

35) قصي إبراهيم، "خطورة التَّهجير القسري الإسرائيلي للفلسطينيِّين في المناطق المهمَّشة بمحافظة أريحا والأغوار وتداعياته على حياتهم الاجتماعيَّة"، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد (10)، العدد (1)، حزيران 2025.

36) مجلة عين على بيت المقدس، الاستيطان وجدار الفَصْل والتوسُّع العنصري، العدد الرابع – 2013.
37) محمد دريدي، "أثر العدوان الإسرائيلي في الواقع الدِّيمُوغرافي لسكان القطاع: التَّداعيات والتوقُّعات"، ورقة سياسات، مؤسَّسة الدراسات الفلسطينية، 2024/3/4.
38) محمد دريدي، "السُّكان الفلسطينيُّون في الأراضي الفلسطينيَّة: التوقُّعات المستقبليَّة والاحتياجات التنموية"، مجلة استشراف للدِّراسات المستقبليَّة، العدد (5)، أغسطس 2020.
39) محمود عباس (أبو مازن)، " مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها"، مجلة الدِّراسات الفلسطينيَّة، العدد (8)، خريف 1991م.
40) محمود عيد، "تأثير الاستيطان الإسرائيلي على أبعاد قيام الدَّولة الفلسطينيَّة: ديموغرافيًّا وجغرافيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا دراسة تحليليَّة"، المجلة العلميَّة لكليَّة الدِّراسات الاقتصاديَّة والعلوم السياسيَّة، المجلد (9)، العدد (17)، يناير 2024.
41) محمود محارب، "الحرب وتهجِير الفلسطينيِّين من قطاع غزَّة"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، 2024/3/19م.
42) منير محمود بدوي، " مفهوم الصِّراع دراسة في الأصول النظريَّة للأسباب والأنواع"، مجلة جامعة أسيوط، السنة الثانية، العدد (3)، عام 1997م.
43) مهند مصطفى، "حسم بدون ضم: السِّياسات الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة"، ورقة تقدير موقف (71)، مركز مدى الكرمل - حيفا، عام 2025.
44) نايف فضة، "تداعيات البعد الدِّيمُوغرافي على آفاق الحل النهائي"، رسالة ماجستير، جامعة النَّجاح الوطنيَّة – نابلس، عام 2019م.
45) هاني طالب، "تكثيف نهج التَّدمير الصُّهيوني في الأراضي الفلسطينيَّة بعد السَّابع من أكتوبر: مقاربة نظريَّة"، مركز الزيتونة للدِّراسات والاستشارات، آب/أغسطس 2025.

46) وحدة الدِّرَاسات السياسيَّة، "خطة ترامب لتهجير سكان قطاع غزة: أصل الفكرة آفاقها، وتداعياتها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، 2025/2/10م.

47) وديع عواودة، " الدَّعوات الإسرائيليَّة إلى إحياء "مستوطنات غزة"... الدَّوافع والاحتمالات"، ورقة سياسات، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة.

48) وليد حباس وعبد القادر بدوي، "إسرائيل والضفة الغربيَّة: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!"، تقدير موقف، مركز مدار، 2024/2/1، https://n9.cl/9er0vo تاريخ الدخول: 2026/1/5.

49) وليد حباس، " الحكم العسكري في الضفة الغربيَّة: من سياسة العصا والجزرة إلى سياسة العَصَا الغليظة وحسب!"، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، 2023/7/10، https://n9.cl/iliae تاريخ الدخول: 2026/1/5.

50) وليد حباس، "الإدارة الاستعماريَّة للفلسطينيِّين قبل 7 أكتوبر وبعده: إطار تحليلي"، مجلة قضايا إسرائيليَّة، مركز مدار، العدد (97)، ربيع 2025، السنة الرابعة والعشرون.

51) وليد حباس، "تهجير سكان قطاع غزة: هل هو مُجرَّد هرطقات أم برنامج عمل إسرائيلي؟"، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، 2024/10/28م، https://n9.cl/too4p تاريخ الدُّخول: 2025/9/30م.

52) يارا هواري، " الاستيلاء الإسرائيلي المستمر على الأراضي: كيف يقاوم الفلسطينيُّون"، شبكة السياسات الفلسطينيَّة (الشبكة)، ابريل 2018م.

53) يوسف كرباج وآخرون، "فلسطين 2030 التغيُّر الديمُوغرافي: فرص التنمية"، ترجمة: مالك قنيطة، إصدار مكتب رئيس الحكومة الفلسطينيَّة - اللجنة الوطنيَّة للسُّكان وصندوق الأمم المتَّحدة للسُّكان، كانون أول 2016، فلسطين رام الله.

54) يوسف كرباج، "الدِّيمُوغرافيا والصِّراعات في إسرائيل/فلسطين: توقُّعات للمستقبل"، مجلة عُمران، العدد (8)، ربيع 2014م.

ج. التَّقارير:

1) باولا سيفيلا، "الشَّباب والسلام والأمن: كتيب إعداد البرامج"، الأمم المتحدة وأكاديميَّة Folke Bernadotte، نيويورك 2021.
2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024 – UNDP، التقرير السنوي، https://n9.cl/ptb22x.
3) تقرير الأونروا رقم 189 حول الأزمة الإنسانيَّة في قطاع غزة والضفة الغربيَّة، التي تشمل القدس الشرقيَّة، 2025/9/22م، https://n9.cl/75he6 تاريخ الدخول: 2025/9/28م.
4) تقرير يستعرض أوضاع السُّكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسُّكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتاريخ 2025/7/11م، https://n9.cl/n92bi تاريخ الدخول: 2025/10/13م.
5) تقرير: "تهجيرٌ يتلوه تهجير"، مركز الدفاع عن حرية الحركة (مسلك)، إسرائيل، 2025/2/28، https://n9.cl/2faxd تاريخ الدخول: 2025/12/31.
6) الجهاز المَرْكزي الإحصائي الفلسطيني، تقرير - 2025.
7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - المستعمرات الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة - التقرير الإحصائي السَّنوي - 2022.
8) حركة السلام الآن، تقرير – 2025.
9) ساري باشي وتمار فلدمان، "مؤشر السيطرة: مسؤولية إسرائيل المتواصلة على قطاع غزة"، ترجمة: مرزوق حلبي، جمعية جيشاه – مسلك، عام 2011. https://n9.cl/2tb8r.
10) صكوك حقوق الإنسان، "اتفاقيَّة جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيِّين في وقت الحرب المؤرَّخة في 12آب/أغسطس 1949م"، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، https://n9.cl/vu1ftr تاريخ الدخول: 2025/9/11م.

11) كتاب فلسطين الإحصائي الفلسطيني 2023، (رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

12) معهد أبحاث السِّياسات الاقتصاديَّة الفلسطيني (ماس)، "التحوُّل الدِّيمُوغرافي القسري المتسارع في فلسطين: استقراء الماضي لفهم الحاضر"، ملخَّص اقتصادي حول الحرب على غزَّة، العدد (8)، 2023/12/21م.

13) معهد الأبحاث التطبيقيَّة – القدس (أريج)، " ثمانية وخمسون عامًا على حرب 1967: تقويض حل الدَّولتين"، 9/يونيو/2025، https://www.arij.org/ar/latest-ar/1967_war/.

14) معهد الأبحاث التطبيقيَّة – القدس (أريج)، " حين تضيق الأرض: غزة الأعلى كثافة سكانيَّة في العالم"، 2025/7/14، https://n9.cl/63avjr تاريخ الدخول: 2025/12/30.

15) معهد الأبحاث التطبيقيَّة – القدس (أريج)، "مشرع الـ (E1): الضربة القاضية لحل الدَّولتين وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسيَّة للضفة الغربيَّة"، 2025/8/19، https://n9.cl/tkvxk.

16) معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، " البنية التحتيَّة والتنمية في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة"، قسم الانتهاكات الإسرائيليَّة، 2010/10/9، https://n9.cl/chnvn تاريخ الدخول: 2025/12/7.

17) معهد الأبحاث التطبيقيَّة أريج، الوضع الجيوسياسي في محافظة القدس – 2021. https://n9.cl/xbidt.

18) منظمة بتسيلم، تقرير – 2013، https://www.btselem.org/arabic.

19) هيئة تحرير مؤسَّسة الدِّرَاسات الفلسطينيَّة، "ورقة وزارة الاستخبارات العسكريَّة الإسرائيليَّة: الحل الأمثل هو إجلاء سكان غزة إلى سيناء"، 2023/10/31م، https://n9.cl/g84oq

ح. مو اقع الإنترنت:

1) الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشَّباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشَّباب، بتاريخ 2025/8/12م، https://n9.cl/06mhu تاريخ الدخول: 2025/9/27م.
2) أخبار الأمم المتحدة، " لجنة دوليَّة: إسرائيل تسعى للسَّيطرة الدائمة على غزة، وضمان أغلبية يهوديَّة بالأرض الفلسطينيَّة المحتلة، وإسرائيل"، 2025/9/23م، https://n9.cl/hb2da تاريخ الدخول: 2025/9/27م.
3) الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، " إسرائيل تهجِّر آلاف الفلسطينيِّين قسرًا في الضفة الغربيَّة في عمليَّات تطهير عرقي جديدة"، 2025/2/10م، https://n9.cl/ccza7 تاريخ الدخول: 2025/9/28م.
4) أوضاع السُّكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسُّكان"، 2024/11/07، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://n9.cl/36ynil تاريخ الدُّخول: 2025/9/25م.
5) إيمان عريقات وياسمين شاهين، " لماذا دخلت الدبَّابات الإسرائيلية الضفة الغربيَّة لأوَّل مرَّة منذ أكثر من عقدين؟"، بي بي سي عربية، 2025/2/25م، https://n9.cl/7yfjz تاريخ الدخول: 2025/10/15م.
6) بيان صحفي: "طرح عطاءات بناء في E1 إعلان صريح للانتقال إلى مرحلة التنفيذ ونسف متعمّد لحل الدَّولتين"، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2026/1/7، https://n9.cl/mjokf تاريخ الدخول: 2026/1/7.
7) بيان صحفي، "تأكيد وقوع مجاعة للمرَّة الأولى في غزَّة"، الموقع العالمي لليونيسيف، 2025/8/24، https://n9.cl/jb0i4 تاريخ الدخول: 2026/1/8.
8) تقديرات دائرة الإحصاء المركزيَّة الإسرائيليَّة - 2025.

9) ثائر أبو عياش، "الاستهداف الإسرائيلي الممنهج للتَّركيبة الديمغرافيَّة الفلسطينيَّة قراءة تحليليَّة للهرم السكاني الفلسطيني: ما بين طوفان الأقصى والصراع الدِّيمُغرافي"، مركز عروبة للأبحاث والتَّفكير الإستراتيجي، 2024/11/1م. https://n9.cl/0jt3p.

10) الجمعيَّة الفلسطينيَّة الأكاديمية للشؤون الدوليَّة PASSIA، "القدس وحدودها المتغيِّرة"، يناير 2018م، https://passia.org/ تاريخ الدخول: 2025/7/28م.

11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " 8 مليارات نسمة وإمكانات لا متناهية: قضيَّة الحقوق والواجبات"، بتاريخ 2025/7/11م، https://n9.cl/n92bi تاريخ الدُّخول: 2025/9/25م.

12) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "استعراض أوضاع الشَّعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائيَّة عشية الذكرى 76 لنكبة فلسطين"، 2024/5/12م، https://n9.cl/8wau0 تاريخ الدخول: 2025/10/5م.

13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/5/12، https://n9.cl/8wau0 تاريخ الدخول: 2025/12/30.

14) الجِهَاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/8/12، https://n9.cl/06mhu تاريخ الدخول: 2026/1/14.

15) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/9/18م، https://n9.cl/0j9fy تاريخ الدخول: 2025/9/29م.

16) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/9/18م، https://n9.cl/0j9fy تاريخ الدخول: 2025/9/29م.

17) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/12/27، https://www.pcbs.gov.ps/.

18) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026/1/4، https://www.pcbs.gov.ps/ تاريخ الدخول: 2026/1/8.

19) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/faqsAr.aspx تاريخ الدخول: 2025/10/15م.

20) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤشِّرات، https://n9.cl/pa0bj تاريخ الدخول: 2025/10/15م.

21) سكاي نيوز عربيَّة، 2025/9/21م، https://n9.cl/8oyhe تاريخ الدخول: 2025/9/23م.

22) شعبة السُّكان التابعة للأمم المتَّحدة، تقديرات سكانية – 2022. https://n9.cl/78xvma

23) عربي بوست، "هل يشهد قطاع غزَّة "هجرة طوعيَّة" مع استمرار الحرب؟.إليك القصة الكاملة وحقيقتها"، 2025/4/26م، https://n9.cl/qqfr8 تاريخ الدُّخول: 2025/9/28م.

24) عصام يوسف، "هندسة التَّهجير القسري.. من النكبة إلى حرب الإبادة"، مقال على الجزيرة نت، بتاريخ، 2025/8/16م، تاريخ الدخول: 2025/9/22م. https://n9.cl/639yo.

25) عوض الرجوب، " كاتس يتوعدها.. تعرف على مخيَّمات الضفة الغربيَّة"، الجزيرة نت، 2025/8/24م، https://n9.cl/1yuml تاريخ الدخول: 2025/9/7م.

26) قناة الغد الفضائيَّة، 2025/12/31، https://n9.cl/uwx3o تاريخ الدخول: 2026/1/7.

27) كريم قرط، "موقع الضفة الغربيَّة في العدوان الصهيوني على قطاع غزة"، مؤسَّسة يبوس للاستشارات والدِّراسات الإستراتيجيَّة، 2023/11/5م. http://yabous.info/?ID=69 تاريخ الدخول: 2025/10/14م.

28) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "المخيَّمات المؤقَّتة في قطاع غزة.. بيئة قاسية تحرم النساء من الأمان والخصوصيَّة"، 2025/5/18م، https://n9.cl/awacsf.

29) المركز الفلسطيني للبحوث السياسيَّة والمسحيَّة، "نتائج استطلاع الرأي العام" رقم (95)، 2025/5/6م، ص3. https://www.pcpsr.org/ar/node/998.

30) المركز الفلسطيني للبحوث السياسيَّة والمسحيَّة، الباروميتر العربي الثامن في فلسطين، "الهجرة"، 2024/6/26م، https://pcpsr.org/ar/node/983.

31) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وكالة وفا، " تطوُّر نمو السكان في فلسطين"، https://n9.cl/gdhrbd تاريخ الدخول: 2025/10/7م.

32) معهد القدس للدِّرَاسات الإسرائيليَّة - 2023 https://n9.cl/1pvqji.

33) مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، " أمر إخلاء إسرائيلي جديد يقلص "المساحة الإنسانيَّة" في غزَّة إلى 11%"، 16 آب/أغسطس 2024، https://n9.cl/8bxea تاريخ الدخول: 2025/9/8م.

34) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشُّؤون الإنسانية، آخر مستجدَّات الحالة الإنسانيَّة رقم 299 الضفة الغربية، بتاريخ: 2025/6/25م، https://n9.cl/rwz7i تاريخ الدُّخول 2025/9/7م.

35) مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، " الوضع في غزة وصل إلى نقطة الانهيار وتدمير البنية التحتيَّة يهدد حياة الملايين"، 2025/4/25م، https://n9.cl/0y9t1 تاريخ الدخول: 2025/9/8م.

36) المكتب الوطني للدِّفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان – 2025، https://n9.cl/8zdce.

37) منظمة الصحة العالميَّة تحذر من وصول معدَّلات سوء التغذية في غزَّة إلى مستويات كارثية، 2025/7/27، https://n9.cl/adm990 تاريخ الدخول: 2026/1/8.

38) منظمة الصحة العالميَّة، إقليم الشرق الأوسط، بتاريخ 7/27 2025م، https://n9.cl/adm990 تاريخ الدخول: 2025/9/24م.

39) المؤتمر الوطني للسُّكان، مكتب رئيس الوزراء - 2024، https://n9.cl/1le4z.

40) موقع النَّجاح الإخباري، 2025/5/29، https://nn.najah.edu/BA6M/ تاريخ الدخول: 2025/12/30.

41) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة، صادر المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة - قسم الإعلام والوثائق، 2021، ICC-PIDS-LT-01-003/18_Ara، https://n9.cl/kh42k

42) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيَّة (وفا)، https://www.wafa.ps/.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

First: Encyclopedias

1) Avital Ginat, " British Mandate for Palestine", International, https://n9.cl/knvem6
2) The Encyclopedia Americana International Edition, “Danbury, Connecticut: Gerolier Incorporated", 1992.
3) Encyclopedia of the First World War, 7. 12. 2018. https://n9.cl/knvem6 Entry date: 7. 10. 2025.
4) Encyclopaedia Britannica. “Demography.” Last modified June 28, 2025.
5) Encyclopedia Britannica, "demography: social science", Jun 28, 2025. https://n9.cl/i9u20 Entry date: 24. 7. 2025.
6) encyclopedia.com, "Demography, History", Entry date: 24. 7. 2025. https://n9.cl/ey4ipm

Second: Books

1) Fraser, T. G. The Arab–Israeli Conflict. 2nd ed. New York: Longman, 2004.
2) Khalidi, Walid. All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992.
3) Masalha, Nur. introduction is excerpted from the first chapter of Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought 1882-1948, (IPS, 1992), Entry date: 3. 8. 2025. https://n9.cl/eludc
4) Masalha, Nur. The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory. London and New York: Zed Books, 2012.

5) Orhan Niksic, Nur Nasser Eddin, and Massimiliano Cali, " Area C and the Future of the Palestinian Economy", World Bank study, Washington, D.C. 2014.
6) Rivlin Paul, "Palestine The Making and Unmaking of a State", in: "Arab Economies in the Twenty-First Century", Cambridge University Press, 2009. pp. 192 – 217.
7) Rivlin, Paul. “Palestine: The Making and Unmaking of a State.” In Arab Economies in the Twenty-First Century, 192–217. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.
8) Roy Sara, "The Gaza Strip: The Political Economy of De-development", Institute for Palestine Studies, Washington, DC, 1995, p117.
9) Roy, Sara. The Gaza Strip: The Political Economy of De-development. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995.

Third: Studies and Journal Articles

1) Abu-Lughod, Janet. “Demographic Consequences of the Occupation.” Middle East Report, no. 115. (1983).
2) Aldabbour, Belal, et al. “Exploring Maternal and Neonatal Health in a Conflict-Affected Setting: Cross-Sectional Findings from Gaza.” Conflict and Health 19, no. 45. 2025.
3) Ana C. Gómez-Ugarte et al, " Accounting for uncertainty in conflict mortality estimation: an application to the Gaza War in 2023-2024", Journal of Population Health Indicators, Volume 23, article number 55, (2025). https://doi.org/10.1186/s12963-025-00422-9
4) Anne de Jong, "Zionist hegemony, the settler colonial conquest of Palestine and the problem with conflict: a critical genealogy of the notion of binary conflict", Journal of Settler Colonial Studies, Volume 8, 2018 - Issue 3, pp 364 – 383.
5) Aqtam, Ibrahim. “A Narrative Review of Mental Health and Psychosocial Impact of the War in Gaza.” Eastern Mediterranean Health Journal 31, no. 2 (2025): 89–96.
6) Asmar, Imad. “The Devastating Effects of Gaza War on Healthcare.” Eastern Mediterranean Health Journal 31, no. 2 (2025): 77–78.
7) Belal Aldabbour, et al, "Exploring maternal and neonatal health in a conflict-affected setting: cross-sectional findings from Gaza", Journal of Conflict and Health, Vol 19, No 45, (2025). https://doi.org/10.1186/s13031-025-00687-9
8) Benjamin-Samuel Schlüter et al," A demographic assessment of the impact of the war in the Gaza Strip on the mortality of children and their parents in 2023". Journal of Population Health Indicators, Vol 23, No 8, 2025. https://n9.cl/u0jr4

9) Daniel Arnon, et al, "Social Cohesion and Community Displacement in Armed Conflict Evidence from Palestinian Villages in the 1948 War", Emory University, October 12, 2020.
10) David Vine, "Mass Displacement since October 7, 2023: Flight From War, Genocide, and Expulsion in Gaza, Iran, Israel, Lebanon, and the West Bank", Brown University, October 7,2025. P18. https://n9.cl/b1mjkq
11) de Jong, Anne. "Zionist Hegemony, the Settler Colonial Conquest of Palestine and the Problem with Conflict." Journal of Settler Colonial Studies 8, no. 3 (2018): 364–383.
12) Dennen, J.M.G. van der, "Introduction: On Conflict", Journal The Sociobiology of Conflict, London: Chapman & Hall, 1990, pp. 1- 19. Published – 2005, University of Groningen.
13) Ece Berfin Ergezer and Sercan Sevgili, "How to think about the Gaza reconstruction?", Economic Policy Research Foundation of Türkiye, No202533, May 2025.
14) Erika Weinthal, Jeannie Sowers, " Targeting infrastructure and livelihoods in the West Bank and Gaza", Journal of International Affairs, Volume 95, Issue 2, March 2019, pp 319–340.
15) Farsakh, Leila. "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada." Journal of Palestine Studies 45, no. 2 (2016): 55–71.
16) Giuseppe De Bartolo, " Demography and the Israeli-Palestinian Conflict", Journal of Sociological Studies, University of Calabria, Italy, November-December 2024, Volume 14, Issue 6, pp 270-276.
17) Haim Yacobi and Elya Milner, "Planning, Land Ownership, and Settler Colonialism in Israel/Palestine", Journal of Palestine Studies, Volume 51, - Issue 2. 2022. pp 43-56.
18) Ibrahim Aqtam, " A narrative review of mental health and psychosocial impact of the war in Gaza", Eastern Mediterranean Health Journal, Vol 31 No 2, 2025. pp 89 – 96.
19) Imad Asmar, " The devastating effects of Gaza war on healthcare", Eastern Mediterranean Health Journal, Volume 31, issue 2, 2025. Pp 77 – 78.
20) Jad Isaac, Suhail Khalilieh & Ahmad El-Atrashm "Geo-Demographical Outlook for Jerusalem", in: 1st International Conference on Urban Planning in Palestine: Current Challenges & Future Prospects, Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ) Bethlehem, Palestine. 21.10.2008. pp 217 – 242.

21) Jamal Nabulsi, "to stop the earthquake": Palestine and the Settler Colonial Logic of Fragmentation, Journal Antipode, Volume56, Issue1, January 2024, pp 187-205.
22) Jan Selby, "Dressing up domination as 'cooperation': the case of Israeli-Palestinian water relations", British International Studies, 2003, Issue 29, pp 121 – 138.
23) Kristofer J. Petersen-Overtonm " Counting Heads: Israel's Demographic Imperative", The Interdisciplinary Journal of International Studies, Vol. 5. 2008. pp 57 – 81.
24) Leila Farsakh, " Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada", Journal of Palestine Studies, Volume 45, Issue 2, 2016, pp 55- 71.
25) Mathi a s Mossberg, "One land, two states? The two parallel states are an example of "outside the box" thinking in Israel/Palestine", Journal of Palestine Studies Vol. XXXIX, No. 2 (Winter 2010), pp. 39–53.
26) Michael Bale, " The West Bank Barrier Debate: Concept, Construction and Consequence", Journal of International Law & International Relations Vol. 1(1-2). pp 293 – 304.
27) Mila Dragojević, "Revisiting the Concepts of Forced and Voluntary Migration", Paper Presented at the 2019 ASN World Convention, Columbia University, 2-4 May 2019.
28) Nabulsi, Jamal. "Palestine and the Settler Colonial Logic of Fragmentation." Antipode 56, no. 1 (2024): 187–205.
29) Nahed Habiballah, "The Unmaking of Arab Jerusalem through Settlement Construction", Jerusalem Quarterly, Issue 65, Spring 2016, pp 111 – 117.
30) Petersen-Overton, Kristofer J. "Counting Heads: Israel's Demographic Imperative." The Interdisciplinary Journal of International Studies 5 (2008): 57–81.
31) Rafeef Ziadah and others, " Disruptive Geographies and the War on Gaza: Infrastructure and Global Solidarity", Published online: 04 Jun 2025. https://doi.org/10.1080/14650045.2025.2510319
32) Rami Saleh, "The Situation in Occupied Jerusalem Following October 7, 2023", Policy Papers, November 01 2024, Institute for Palestine Studies.
33) Rassem Khamaisi, " Jerusalem Demography: History, Transitions, and Forecasts", Jerusalem Quarterly, Issue 82 - Summer 2020. pp 110 – 129.

34) Sarah Ali and others, "Occupation, displacement, and violence in the West Bank: A retrospective analysis of data from2014–2024", PLOS Glob Public Health journal, 5 (6), June 25, 2025. https://n9.cl/le9f7
35) Selby, Jan. “Dressing up Domination as ‘Cooperation’: The Case of Israeli-Palestinian Water Relations.” Review of International Studies 29 (2003): 121–138.
36) Weinthal, Erika, and Jeannie Sowers. “Targeting Infrastructure and Livelihoods in the West Bank and Gaza.” Journal of International Affairs 95, no. 2 (2019): 319–340.
37) Yara Sa’di-Ibraheem and Shira Wilkof, "Cabling and un-cabling Palestine/Israel: Toward a theory of cumulative infrastructural injustice", Journal of Political Geography, Volume 116, January 2025. P17. https://doi.org/10.1016/j.polgeo.2024.103242
38) Ziadah, Rafeef, et al. “Disruptive Geographies and the War on Gaza: Infrastructure and Global Solidarity.” Geopolitics (2025). https://doi.org/10.1080/14650045.2025.2510319

Fourth: Reports

1) a report: Palestinian Central Bureau of Statistics, " brief on the status of the Palestinian people https://www.pcbs.gov.ps/
2) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), " Land and the Israeli-Palestinian Conflict", January 15, 2003.
3) B’Tselem. A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This Is Apartheid. Jerusalem, 2021.
4) B’Tselem. Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank. Jerusalem, 2002.
5) B'Tselem Center, " A regime of Jewish supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is apartheid", 12 January 2021. Entry date: 5. 8. 2025. https://n9.cl/okcdm
6) B'Tselem for Human Rights, " Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank", May 2002. Entry date: 3. 8. 2025. https://n9.cl/2tjix
7) B'Tselem, "Settlements," the Israeli Center for Human Rights in the Occupied Territories, 11 November 2017, https://www.btselem.org/settlements
8) B'Tselem: " Our genocides", July 2025, P72. https://www.btselem.org/arabic
9) Christien Agathe, Klugman Jeni, " Advancing Women’s Participation in Post-Conflict Reconstruction", November 10, 2020. https://n9.cl/vgsnh

10) Hafez Ghanem, "Gaza Reconstruction: Do Not Repeat the Mistakes of the Past Four Efforts", Policy Center for the New South, Rabat Campus of Mohammed VI Polytechnic University, October 28, 2025.
11) Internal Displacement Monitoring Centre. Palestine: Conflict in Gaza Leaves 83 Percent of the Population Internally Displaced in Less Than Three Months. Geneva, 2024.
12) J.B Barron, "Report and general abstracts from the census of 1922", October 1922, https://n9.cl/sa3v6
13) Janet Abu-Lughod, "Demographic Consequences of the Occupation", Middle East Research and Information Project (MERIP), June 1983, https://n9.cl/stp1f Entry date: 12. 10. 2025.
14) Joseph Alpher and Khalil Shikaki, "The Palestinian Refugee Problem and the Right of Return", Weatherhead Center for International Affairs - Harvard University, May 1998.
15) Max Planck Institute for Demographic Research. Gaza: Study Reveals Unprecedented Losses of Life and Life Expectancy. November 25, 2025.
16) Muhammed Khalaily, Ahmad Badran, Arik Rudnitzky, ", Statistical Report on Arab Society in Israel 2023, Israel Democracy Institute.
17) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Humanitarian Situation Update #321 | Gaza Strip. September 10, 2025.
18) Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA). Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, Including East Jerusalem. August 14, 2025.
19) Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem Reporting period -January - December 2024, 14 August 2025.
20) Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), " “Communal Coping”: Systematic Demographic Devastation and Labour Market Dynamics in the Gaza Strip", Policy Brief (4) July, 2025.
21) report:" The “Yellow Line”: Approximately 58 percent of the Gaza Strip is still under direct Israeli control", The Center for the Defense of Freedom of Movement (Gisha), Israel, 4.11. 2025. https://n9.cl/zq6w6r Date of entry: 31.12.2025.
22) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Palestine under Occupation III: Mapping Israel’s Policies and Practices and Their Economic Repercussions in the Occupied Palestinian Territory. Beirut, 2022.
23) World Bank. Area C and the Future of the Palestinian Economy. Washington, DC, 2014

Fifth: Websites

1) Benny Morris, " A new exodus for the Middle East?", The Guardian newspaper, 3 Oct 2002. https://n9.cl/hraqa0 Entry date: 25. 7. 2025
2) Camilla Alcini, Helena Skinner, "Satellite images show mass evacuation in northern Gaza amid Israeli ground offensive", ABC News, 17/9/2025. https://n9.cl/5j2q7 Entry date: 29. 9. 2025
3) Emily Grundy, "What is demography", International Union for the Scientific Study of Population,2014, Website: https://iussp.org/en/what-demography-emily-grundy Seen on: 23. 7. 2025.
4) Fact sheet," Isolated and overcrowded: Jerusalem's communities behind the "separation wall", Jerusalem Center for Human Rights, June 2022. https://www.jlac.ps/ar
5) For more see: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, " Absentees' Property Law", Entry date: 2. 8. 2025. https://n9.cl/deby9
6) Francesca Chambers & Zac Anderson, "Donald Trump Revives 'Tough' Approach to Iran, Warns Against Nuclear Weapon," USA Today, 4/2/2025, accessed on 10/2/2025, at: https://n9.cl/skfhjf
7) Humanitarian Programs Cycle 2025 (OPT), " Flash Appeal: Occupied Palestinian Territories", December 2024. https://n9.cl/fkbzf
8) IMPACT, " Occupied Palestinian Territory", https://n9.cl/eqbb2 Entry date: 28. 9. 2025.
9) Integrated Food Security Phase Classification (IPC). Official Website. Accessed September 22, 2025. https://www.ipcinfo.org/
10) Internal Displacement Monitoring Centre, " Palestine - Conflict in Gaza leaves 83 per cent of the population internally displaced in less than three months", 14. May. 2024. https://n9.cl/scyr4 Entry date: 28. 9. 2025.
11) International Organization for Migration (IOM). "Fundamentals of Migration." Accessed August 5, 2025.
12) International Organization for Migration, " Fundamentals of migration", Entry date: 5. 8. 2025. https://www.iom.int/fundamentals-migration
13) John Mearsheimer, "Israel is Choosing 'Apartheid' or 'Ethnic Cleansing'", "Aljazeera English", https://n9.cl/9lrdg , 11 December 2023.
14) Luke Broadwater, Lara Gecko, Aaron Boxerman, and Michael Crowley, "Trump administration officials are trying to back down from the Gaza takeover plan", The New York Times, 5. 2. 2025. https://n9.cl/eumtg Entry date: 11. 9. 2025.

15) Max Planck Institute for Demographic Research," Gaza: study reveals unprecedented losses of life and life expectancy", November 25, 2025, https://n9.cl/jr07ae
16) Northern West Bank Humanitarian Response Update | 21 January - 30 April 2025, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), https://n9.cl/1kn9l Entry date: 15. 10. 2025.
17) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "Humanitarian Situation Update #321 | Gaza Strip", 10 Sep 2025. https://n9.cl/1mau9 Entry date: 14. 10. 2025.
18) Official website of the European Union, " Forced displacement" , Entry date: 22. 9. 2025. https://n9.cl/4t1br
19) Official website of the European Union, "Glossary: Natural population change", Entry date: 5. 8. 2025. https://n9.cl/gsbnw
20) Photo essay, "Over 41,000 Displaced, West Bank Palestinians Face Unprecedented Uncertainty" UNICEF, 8 December 2025. https://n9.cl/ajz89 Date of entry: 7.1.2026.
21) press release, "Israel ramps up settlement and annexation in West Bank with dire human rights consequences", Office of the High Commissioner for Human Rights, 18 March 2025. https://n9.cl/7z52f
22) See: The official website of the Integrated Food Security Phase Classification (IPC), https://www.ipcinfo.org
23) See: United Nations, Youth Office, https://www.un.org/youthaffairs/en
24) Shaul Arieli, "West Bank Settlements", Israel Policy Forum, 2025. https://n9.cl/hu64u Date of entry: 28.12.2025.
25) Statement by the Humanitarian Country Team of the Occupied Palestinian Territory, " UN and NGOs warn of humanitarian impact of intensified Gaza city offensive and further mass displacement", United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 18 Aug 2025. Entry date: 8. 9. 2025. https://n9.cl/fqf4y0
26) The Guardian. “A New Exodus for the Middle East?” October 3, 2002.
27) The New York Times. “Trump Administration Officials Are Trying to Back Down from the Gaza Takeover Plan.” February 5, 2025.
28) the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), " Palestine Under Occupation III Mapping Israel’s Policies and Practices and their Economic Repercussions in the Occupied Palestinian Territory", https://n9.cl/j054u3 2022.

29) Trump proposes relocating Gazan Palestinians to Egypt and Jordan, January 27, 2025. https://n9.cl/77k6g Entry date: 14. 10. 2025.
30) UNHCR global website, 12. 6. 2025. Entry date: 22. 9. 2025. https://n9.cl/ioyo8
31) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Global Website. Accessed September 22, 2025.
32) USA Today. “Donald Trump Revives ‘Tough’ Approach to Iran.” February 4, 2025.
33) Zena Al Tahhan, " The Naksa: How Israel occupied the whole of Palestine in 1967", Al Jazeera English Network, 4 Jun 2018. https://n9.cl/jmpu4 Entry date: 12. 10. 2025.

فهرس الجداول

جدول (1): تطوُّر النمو السكاني في فلسطين في الفترة (1922-1944) 54

جدول (2): عدد القرى التي تمَّ هدمها عام 1948 64

جدول (3): بيانات السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2023 بالآلاف.. 117

جدول (4): توزيع السكان حسب الفئة العمرية في الأراضي الفلسطينية..... 118

جدول (5): تركيب السُّكان في إسرائيل عام 2024 بالآلاف 123

جدول (6): تطور الميزات الديمُوغرافيَّة في فلسطين التاريخيَّة في الفترة من 1950-2023 بالآلاف 130

جدول (7): تطور أعداد المستوطنين والمستوطنات وانتشارهم الجغرافي في الضفة الغربيَّة عام 2023 144

جدول (8): الميزان الديمُوغرافي في مدينة القدس الشرقيَّة لسنوات مختارة 153

فهرس الأشكال

شكل بياني (1): المتوسِّط السَّنوي للهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين خلال الفترة (1919-1948).....62

فهرس الموضوعات

إهداء 3
الشُّكر والتَّقدير..... 4
مُلخَّص الدِّرَاسة..... 5
تَقدِيم الدِّراسة..... 8

منهجيَّة الدِّراسة الإشكاليَّة والأهداف والمنهجيَّة.....11
أوَّلًا: مقدِّمة:..... 11
ثانيًا: مُشكلة الدِّرَاسة:..... 12
ثالثًا: فرضيَّات الدِّراسة:..... 14
رابعًا: أهميَّة الدِّراسة:..... 14
خامسًا: أهداف الدِّرَاسة:..... 16
سادسًا: منهجيَّة الدِّراسة:..... 16

الفَصْل الأوَّل: الإطار النَّظَري والمفاهيمي.....19

المَبْحث الأوَّل: مفهوم الصِّراع الديمُوغرافي..... 22
أولًا: مفهوم الصِّراع:..... 23
ثانيًا: مفهوم الدِّيمُوغرافيا:..... 27
المبحث الثاني: البُعْد الدِّيمُوغرافي في الصِّراع الفلسطيني - الإسرائيلي..... 35
أوَّلًا: قيمة الأرض وأهميَّة الاستحواذ عليها:..... 37
ثانيًا: تعزيز منظومة السَّيطرة والهيمنة الاستعماريَّة:..... 44

الفَصْل الثَّاني: التطوُّر التَّاريخي للتَّركيب السُّكاني في فلسطين 51

أوَّلًا: تطوُّر نمو السُّكان وتوزيعهم قبل 1948:..... 53
ثانيًا: السِّياسة الاستيطانيَّة - التَّهجير والإحلال:..... 58
ثالثًا: نمو السُّكان وتوزيعهم في فلسطين في الفترة من 1948-1967:..... 64

الفَصْل الثَّالث: تداعيات ما بعد السَّابع من أكتوبر على الخريطة الدِّيمُوغرافيَّة ... 69

المبحث الأوَّل: التَّهجِير الجماعي في قطاع غزَّة والضفة الغربيَّة.....72
أوَّلًا: التَّهجِير الطوعي:.....74
ثانيًا: التَّهجِير القسري:.....79
المَبْحث الثاني: تأثير الحَرْب على النمو السُّكاني والهجرة في الأراضي الفلسطينيَّة 83
أوَّلًا: تأثير الحرب على النمو السكاني:.....83
ثانيًا: تأثير الحرب على الهِجْرة:.....88
ثالثًا: النُّزوح الدَّاخلي:.....90
رابعًا: اللجوء والهجرة الخارجيَّة:.....94
المَبْحث الثَّالث: تغيُّر موازين التَّوزيع السكاني بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين.....98
أوَّلًا: التَّوزيع السُّكاني في فلسطين قبل عام 1948م – السَّابع من أكتوبر 2023م:..99
ثانيًا: التَّغييرات السكانيَّة بعد السَّابع من أكتوبر:..... 107

الفَصْل الرَّابع: الميزان الدِّيمُوغرافي الفلسطيني – الإسرائيلي بين الواقع والمستقبل 113

المَبْحث الأوَّل: تحديات الميزان الديمُغرافي الرَّاهن..... 116
أوَّلًا: الواقع السُّكاني الفلسطيني:..... 116
ثانيًا: سكَّان إسرائيل:..... 121
المَبْحث الثَّاني: مستقبل الميزان الديمُغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 128
أوَّلًا: الميزان الديمغرافي:..... 128
ثانيًا: الخطر الديمُغرافي من وجهة نظر إسرائيل:..... 131

الفَصْل الخَامِس: الإجراءات الإسرائيليَّة وتحديات الديمُوغرافيا الفلسطينيَّة ... 135

المَبْحث الأوَّل: الاستيطان ومحاولات السَّيطرة على المكان..... 138
أوَّلًا: الاستيطان في الضفة الغربيَّة:..... 138
ثانيًا: السِّياسات والإجراءات الإسرائيليَّة في القدس:..... 148
ثالثًا: إسرائيل وقطاع غزَّة:..... 155
رابعًا: تزايد الضَّغط الاستعماري على البنى التحتيَّة والاقتصاد الفلسطيني:... 160

الفَصْل السَّادس: المآلات المحتملة للصِّراع الديمُغرافي والإستراتيجيَّة الفلسطينيَّة... 171

المَبْحث الأوَّل: أثر الوقائع الديمُغرافيَّة الجديدة على مشروع حل الدَّولتين 174

أوَّلًا: تأثير التوسُّع الاستيطاني وازدياد عدد المستوطنات على المعطيات الديمُوغرافيَّة الفلسطينيَّة:..... 175

ثانيًا: التغيُّرات الديمُوغرافيَّة الناتجة عن النِّزاع المستمر والتَّهجير القسري:183

المَبْحث الثاني: المستقبل الديمُوغرافي للضفة بما فيها القدس وقطاع غزة بعد السَّابع من أكتوبر..... 191

أولًا: الاتِّجاهات الديموغرافيَّة في منطقة الضفة الغربيَّة بما فيها القدس: 191

ثانيًا: المعضلة السكانيَّة في قطاع غزة بعد السَّابع من أكتوبر:..... 199

المَبْحث الثَّالث: نحو إستراتيجيَّة فلسطينيَّة في ضوء المتغيِّرات الديمُوغرافية بعد السَّابع من أكتوبر..... 206

أوَّلًا: تعزيز الصُّمود الدِّيمُوغرافي ومنع التفريغ السُّكاني:..... 206

ثانيًا: الاستجابة الدِّيمُوغرافيَّة المتكاملة: دمج البعد الديمُوغرافي في صنع القرار السِّيَاسي والإستراتيجي:..... 212

الخاتمة 218

النتائج الرَّئيسة:..... 219

التوصيَّات:..... 220

المَرَاجع والمصَادر..... 222

أوَّلًا: باللغة العربيَّة:..... 222

ثانياً: باللغة الإنجليزية:..... 237

فهرس الجداول..... 246

فهرس الأشكال..... 247

فهرس الموضوعات..... 248

تقدّم الدراسة معالجة تحليلية شاملة للصراع الديموغرافي في فلسطين، مستندةً إلى إطار نظري ومفاهيمي يعرّف بمفاهيم الصراع الديموغرافي، والهندسة السكانية، والإحلال الاستعماري، والتهجير القسري، ويربطها بالسياق الفلسطيني بوصفه ساحةً مركزية لتجليات هذه المفاهيم. كما تُولي اهتمامًا خاصًا للتحولات التي أعقبت السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ باعتباره منعطفًا مفصليًا أعاد تشكيل المعادلات السياسية والأمنية والسكانية.

وتستعرض الدراسة الجذور التاريخية للاختلال الديموغرافي من خلال تحليل تطور التركيب السكاني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، بوصفه الخلفية التأسيسية لفهم سياسات الهجرة المنظمة والاستيطان التي سبقت قيام إسرائيل وأسهمت في إعادة رسم الخريطة السكانية. ثم تنتقل الدراسة إلى استعراض الواقع السكاني في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، موضحة حجم الضغوطات التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني من مصادرة للأرض، والسيطرة على الموارد، وتقييد الحركة، وإعاقة الخطط التنموية، وصولًا إلى تحليل تداعيات الحرب الأخيرة على الواقع الديموغرافي، من خلال تتبّع أنماط التهجير الجماعي في قطاع غزة والضفة الغربية، وتأثير العمليات العسكرية على النمو السكاني والهجرة الداخلية والخارجية، وما نتج عنها من تحولات في موازين التوزع السكاني بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كما تناقش الدراسة واقع الميزان الديموغرافي الراهن واتجاهاته المستقبلية، في ضوء الفوارق البنيوية بين السياسات السكانية الإسرائيلية المدعومة بمؤسسات الدولة، والواقع الفلسطيني الخاضع لقيود الاحتلال والحصار. وتسلّط الضوء على الأدوات القانونية والأمنية والجغرافية التي تُستخدم لإدارة الوجود الفلسطيني والتحكم فيه، وما تفرضه من تحديات ديموغرافية وتنموية عميقة.

وتختتم الدراسة باستشراف السيناريوهات المحتملة لمآلات الصراع الديموغرافي، وطرح بدائل واستراتيجيات فلسطينية؛ لتعزيز الصمود السكاني وحماية الوجود الوطني، بما يرسّخ رؤية مستقبلية قائمة على العدالة الديموغرافية والحقوق السياسية. وبذلك، تربط الدراسة بين الماضي التاريخي والتحولات الراهنة والآفاق المستقبلية، انطلاقًا من اعتبار الإنسان الفلسطيني محور الصراع وركيزته الأساسية، والديموغرافيا أحد أبرز محددات البقاء والسيادة في فلسطين.